وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية

المدخل في دراسة الاستراتيجية

الدكتور
عبد القادر محمد فهمي

العراق - بغداد - ٢٠٠٩



الإهــــــــداء...

إلــى والــدّي ... رحمــة" وغفــــرانــا

إلــى زوجــتي وأولادي ... حبــا" وعــرفــانــا

الأستاذ الدكتور
عبد القادر محمد فهمي

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تحظى الاستراتيجية كموضوع، باهتمام متزايد وواسع النطاق من لدن المفكرين والمثقفين والأكاديميين، فضلاً عن اهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لما لها من تماس شديد وعلاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية. وهذه الجاذبية التي تتحلى بها الاستراتيجية جعلت منها مفردة مقترنة بجملة أفعال لا حصر لها وإن لم تكن ذات طبيعة سياسية.

فكلمة ((استراتيجية)) تستخدم اليوم في مختلف ميادين الحياة، وفي انشطة وفعاليات عديدة حتى اصبح من الصعوبة بمكان تحديد ما المقصود بها على وجه الخصوص. ولا شك أن هذه السيولة في استخدام المصطلح إن دلت على شيء إنما تدل على أهمية الاستراتيجية كموضوع تفرض علينا موجبات الضرورة العلمية والموضوعية دراستها وتحديد ماهيتها، وخاصة بالنسبة لطلبة العلوم السياسية حيث تلامس هذه المادة العديد من الموضوعات التي ينشغلون بدرا ستها.

وثمة حقيقة ملفتة للاءنتباه وتجدر الإشارة إليها وهي إن المؤلفات المنهجية في ميدان علم الاستراتيجية تعد قليلة بل شحيحة بالقياس إلى ما كتب في حقل العلوم السياسية وعلى اختلاف فروعها والموضوعات التي تعنى بها. صحيح إن هناك العديد، بل والكثير من الدراسات التي تصنف كونها (دراسات ستراتيجية) وفي موضوعات متعددة ومتنوعة، إلا أننا نفتقر ، وفي الوقت نفسه، إلى وحدة الموضوع في هذا الجانب من جوانب المعرفة العلمية. أي أننا نفتقر إلى وجود أكثر من مرجع منهجي يجمع المفردات الأساسية التي يختص بها علم الاستراتيجية ليكوّن بالتالي مدخلا" فكريا" – منهجيا" لطالب العلوم السياسية، يسهم وعلى نحو فاعل في تشكيل مرتكزات قاعدته المعرفية، ويفتح أمامه آفاقاً رحبةً وخصبة للتأمل والبحث في موضوعاته.

وفي الواقع لا تُعد مسألة ولوج سبل البحث العلمي في موضوع الاستراتيجية، وعلى المستويين النظري والتجريبي، أمراً وافر السهولة. إذ تطرح دراستها إشكاليتين رئيسيتين، أولها فكرية ، وثانيها منهجية. وتتحدد أبعاد الإشكالية الفكرية بالإطار والمضمون المفاهيمي الذي تنطلق منه الاستراتيجية ذاتها. وهنا يثار السؤال حول ما الذي تعنيه الاستراتيجية حصراً؟ هل هي تختص بالجوانب العسكرية لتكون بالتالي وثيقة الصلة بالعلم العسكري؟ أو أنها تختص بالجوانب والأنشطة السياسية لترتبط بعد ذلك بالعلوم السياسية؟ أو إن الاستراتيجية تحمل خاصية مركبة تجمع مابين الجوانب العسكرية والسياسية معاً؟.

هذه الأشكالية المفاهيمية تطرح بدورها إشكالية أخرى ذات طبيعة منهجية مفادها، ماهي (الطريقة) أو (الأداة) التي يستعين بها الباحثون أو الدارسون للكشف عن حقيقة الموضوع أو

الظاهرة المعنيين بدراستها ؟ بمعنى آخر، كيف يمكن دراسة الإستراتيجية؟ هل تتم دراستها بالاستعانة بأدوات العلم العسكري؟ أو بأدوات ووسائل علم السياسة؟

وفي ضوء هاتين الأشكاليتين حرصنا في هذا الكتاب على معالجة الجوانب النظرية والتطبيقية التي يتشكل منها علم الاستراتيجية وبأبعادها السياسية والعسكرية في إطار وحدة فكرية تأخذ بنظر الاعتبار ما تفرضه الضرورات العلمية – الأكاديمية لتغطية القسط الأكبر من موضوعاته.

وعلى هذا عالج الفصل الأول الأطار المفاهيمي لموضوع الاستراتيجية، فتناولنا المفهوم والتعريف به وتحديد نطاق وأوجه أستخدامه. ثم درسنا في الفصل الثاني العلاقة بين الاستراتيجية وموضوعات وثيقة الصلة بها وهي النظرية الجيوبوليتكية والنظرية الجيوستراتيجية. وأنشغل الفصل الثالث بمعالجة ظاهرة الحرب ومكانتها في الفكر الأنساني، مركزاً على أسبابها والدوافع التي تقود إليها والأنماط التي
يمكن أن تتخذها. أما الفصل الرابع فقد أنصرف إلى دراسة استراتيجية المجابهة والصراع بشقيها التقليدي والنووي، فضلاً عن دراسة بعد ثالث أدخلته الثورة المعلوماتية وما أحدثته من تغيرات نوعية على نمط التفكير الاستراتيجي، وقد تمثل هذا البعد بالثورة التكنومَعلوماتية.

ولا تغفل الدراسة، في الفصل الخامس منها، واحداً من بين أكثر الموضوعات إثارة في الدراسات الاستراتيجية وهو موضوع الردع. إذ تم تعريفه وتحديد معناه وتبيان خصائصه والعناصر التي تميز بين نوعين من الردع في ظل الأسلحة المستخدمة وهما، الردع التقليدي والردع النووي.

أما الفصل السادس فقد انشغل بدراسة الأزمة الدولية، إذ تم التعريف بها وتحديد ماهيتها والطرائق المتبعة في إدارتها بهدف معالجتها والتخفيف من حدة الآثار التي قد تترتب على تطور مساراتها. أما الفصول المتبقية ، السابع ، والثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر، فقد انصرفت إلى دراسة نماذج تطبيقية لاستراتيجيات بعض القوى الأقليمية والدولية كالاستراتيجية الأسرائيلية، والاستراتيجية الأوربية، والاستراتيجية الصينية، والاستراتيجية الروسية، وأخيراً الاستراتيجية الأمريكية.

وبإتمام هذا الجهد المتواضع، فإن كل ما نأمله ونطمح إليه أن يكون سبيلاً أمام طلبتنا الأعزاء يعينهم على إثراء وإغناء هذا الحقل من المعرفة العلمية بالمزيد من البحوث والدراسات العلمية الجادة والرصينة ....ومن الله التوفيق.

الفصـــل الاول

فـي مفهــوم الإســـتراتيجيــة إطــار مفــاهيمي

الفصل الأول

في مفهوم الإستراتيجية/ إطار مفاهيمي

المبحث الأول

التعريف بالاستراتيجية

من بين المفردات التي أثارت جدلاً واسعاً في الأدب السياسي الاستراتيجي، هي مفردة الاستراتيجية. ولعل السبب في ذلك يعود إلى كثرة استعمالها وتداولها في العديد من مجالات الحياة. فمفهوم الاستراتيجية يعتبر من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية المختلفة والتي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد. فكلمة استراتيجية، وصفة استراتيجي، يستخدمان استخداماً واسعاً من قبل الباحثين والمتخصصين في الشؤون العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون تحديد واضح لمعناهما، أو تعريف لأبعاد المفهوم وحدوده، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى الغموض والاضطراب الفكريين.

وتعبيـــر الاستراتيجية (strategy) مشتق أصلا من الكلمة اليونانية (strato) بمعنى جَيشَ أو حَشدَ ، ومن مشتقات هذهِ الكلمة (stratego) والتي تعني فـــن القيادة . ومن مشتقاها أيضا (stratagem)، والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو[1].وقد ألف القائد الروماني (سيكستوس اليونيس فرو نتيسنوس) كتاباً عام ١٠٠م بأسم (strategematon) ، جمع فيه عمليات الخداع العسكرية الناجحة التي قام بها القادة السابقون . ومن بين ما أورده من خدَّع عسكرية، عملية تضليل العدو عن طريق تنفيذ مخطط غير ذلك المعلن، كأن يعلن القائد، على سبيل المثال، عن موعد للهجوم ثم ينفذ الهجوم في موعد آخر، أو أن يحدد مكان مفضل لـــلإشتباك العسكري، ألا انه ينتقي مكاناً آخر لضمان عنصر المباغته.

والملاحظ أن كلمة (ستراتيجية) لم تكن مستخدمة حتى نهاية القرن الثامن عشر تقريبا. وكان اللفظ المستخدم لوصف إدارة الحرب هو (فن الفروسية)، وهو مستمد من مرجع يحمل نفس الاسم ألفه (كرستين دي بزات) في القرن الرابع عشر.

في الفترة الممتدة من ١٥٠٠ وحتى ١٧٥٠ ، استبعدت كلمة الفروسية وأصبح المشاهير ، وعلى رأسهم (ميكافلي) و (فريدريك الكبير) ، يستخدمون وصف (فن

الحرب) [٢] . ولما كان القرن الثامن عشر قد اتسم بإضفاء الصبغة العقلانية على كل مجالات النشاط الإنساني ، فقد تراجع تدريجيا في أواخــر ذلك القرن استخدام لفظ (فن) بصفته لفظا مبهما وحدسيا، وبدأ الاتجاه إلى اعتبار (إدارة الحرب) علما له مباديء يمكن اكتشافها و تدريسها في الجامعات والأكاديميات العسكرية التي كانت قد بدأت لتوها تلج سبل المعرفة العلمية. وعلى هذا ، يعد لفظ (استراتيجية) لفظا جديدا، وكان أول من أستخدمه، الكاتب الفرنسي المختص في الشؤون العسكرية (جولي دي ميزروا) قبل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ [٣].

وإذا كان تعبير الاستراتيجية (strategy) قد اشتق أصلا من الكلمة اليونانية (strategos) وتعني فن القيادة ، فأن استخداماتها المعاصرة قــد تعددت وشملت العديد مــن الميادين ، فقد يوصف موقع دولة بانه استراتيجي، كأن يقال الموقــع الاستراتيجي لقناة السويس أو الخليج العربي ، وقد يوصف قرار سياسي أو اقتصادي مهم بأنه استراتيجي . كما يطلق وصف استراتيجي على بعض الأسلحة المتطورة، فيشار إلى معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (Arms limitation Treaty strategic) (salt) كمــا توصف بعض الموارد والسلع الاقتصادية بأنها استراتيجية كالنفط مثلا [٤]. وأخيرا ، فقد يوصف نمط من التفكير أو الدراسات المتخصصة بأنه تفكيراستراتيجي أو دراسات استراتيجية. [٥]

أذن هناك تعددية في استخدامات تعبير الأستراتيجية ، وهذا التنوع والتعددية يفرض علينا أن نحدد ما الذي تعنيه الأستراتيجية حصرا من الناحية العلمية – الموضوعية.

بدءاً، لا بد من التأكيد على أن تعبير الاستراتيجية ذو أصل عسكري. ومن الناحية التاريخية أرتبط لفظ الاستراتيجية، وكما سبقت الإشارة ، بلفظ الحرب وقيادتها. وعندما ظهر علم الحرب ، أصبحت استراتيجية الحرب فرعا مــن فروعــه. وبدأت الجهود العلمية على نحو جاد بتدوين فن الحرب مــع (نيقولا ميكافيلي)، الذي قام بتأليف كتاب بعنوان (فن الحرب) [٦] .

وترجع بداية الدراسة العلمية للموضوع إلى منتصف القرن الثامن عشر، ورغم أن (ميزروا) الفرنسي قد استخدم لفظ الاستراتيجية أولا، فأن (هنري لويد) الإنكليزي ،وفي منتصف ذلك القرن، قام في مقدمة مؤلفه عن تاريخ حرب السنوات السبع بتدوين

عدد من النظريات العسكرية العامة وأسس الاستراتيجية الحربية . وجهود(هنري لويد) هنا كانت بمثابة تأسيس للفن والعلم العسكري، حيث ربط الاستراتيجية بدلالة الفعل العسكري في الميدان [٧]. وعندما جاءت الإسهامات الفكرية بعد ذلك، لتعريف الاستراتيجية، فأنها لم تبتعد عن هذه الدلالة. فقد عرف (كلاوز فيتز) الاستراتيجية بأنها (نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب) [٨].

فالاستراتيجية إذن، ومن وجهة نظر (كلاوز فيتز) ، هي استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب، أو الى الأهداف التي شنت الحرب من اجلها. هذا يعني، أن على الاستراتيجية أن تحدد للعمل الحربي هدفا يتلائم مع غرضية الحرب، وهذا يفرض على الاستراتيجية ، ان تضع خطة الحرب، وأن تحدد، وفقا لهدفها أي هدف للحرب، جملة إعمال أو تحركات تقود إلى تحقيقه [٩]. أما (فوندر جولتز) فقد عرف الاستراتيجية بأنها (اتخاذ الاجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل). [١٠]

أما (ليدل هارت) فقد عرف الاستراتيجية بكونها (فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة)، أو بعبارة أخرى (طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية) [١١] .

وقد عرفها (مولتكه) بأنها (عملية الموائمة الصحيحة للوسائط الموضوعة تحت تصرف القاد لتحقيق الأهداف)[١٢]. وعرفها (ريمون أرون) بأنها (قيادة مجمل العمليات العسكرية)[١٣].

والواقع، ان مجمل هذه التعاريف يغلب عليها الطابع العسكري. بمعنى، إنها تعرف الاستراتيجية بدلالة النشاط العسكري في الميدان، أو استخدام الوسيلة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية التي تشن الحرب من أجلها. إن (كلاوز فيتز) عندما عرف الاستراتيجية بانها استخدام الاشتباك للوصول إلى هذف الحرب، فأنه بهذا يكون قد ربط الاستراتيجية بالجانب العسكري، في حين إن استراتيجية الدولة بمعناها العريض والشامل لا يمكن أن تتقيد أو تتحقق بالحرب فقط، وان كانت الوسيلة العسكرية هي واحدة من جملة وسائل تعين على تحقيق استراتيجية الدولة أو تعمل على ضمانها.

وعند تفحص التعريف الذي جاء به (ليدل هارت)، نجد انه لا يبتعد كثيرا عن ما ذهب اليه (كلاوز فيتز). إن (ليدل هارت) كان قد ربط هو الآخر الهدف السياسي بالعمل العسكري ، أو أنه جعل من الحرب أداة لأنجاز وظيفة غايتها تحقيق الهدف

السياسي. وإذا اعتبرنا الهدف السياسي هو الهدف الأستراتيجي للنشاط العسكري الميداني (أي الحرب) وفق تعريف كل من (كلاوز فيتز) ، (وليدل هارت) ، فأن هناك حالات ، وأن كانت استثنائية ، لا يتحقق فيها الهدف السياسي بمعناه الاستراتيجي عندما تكون الحرب وسيلة لتحقيقه. بعبارة اخرى، إذا كانت الاستراتيجية تعرف بدلالة القدرات العسكرية الموظفة ميدانيا في سوح المعارك، وصولا إلى الهدف السياسي لها، وان الهدف السياسي هو هدف استراتيجي بمعناه العسكري الضيق فليس بالضرورة إن يؤدي النصر العسكري إلى تحقيق الهدف السياسي بمضمونه الاستراتيجي الواسع. ففي الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، حقق الصهاينة نصراً عسكرياً على ثلاث جبهات هي السورية، والمصرية، والأردنية ، ألا أن هذا الأنجاز العسكري الذي حققه الصهاينة لم يعينهم على تحقيق هدفهم الاستراتيجي في حينه، وهو ثني إرادة العرب عن مواصلة القتال وإجبارهم على قبول (إسرائيل) والاعتراف بها. كما وأن حرب السادس من تشرين الأول عام ١٩٧٣، وأن كانت تمثل نصراً عسكرياً ، من وجهة النظر المصرية، إلا أنها في الواقع لم تكن كذلك بمعناها الاستراتيجي على مستوى الصراع العربي – الاسرائيلي، إذ وصفت بأنها (حرب تحريك) وليس (حرب تحرير). بمعنى أنها لم تحقق المطلب القومي استراتيجياً، وهو تحرير كامل التراب الفلسطيني، وهو الهدف الاستراتيجي القومي، حيث كانت تتطلع له معظم إن لم نقل كل القيادات العربية، فضلاً عن كونه يمثل مطلبا شعبياً على امتداد الوطن العربي. وهناك أيضا العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، هي الأخرى لم تحقق الغرض السياسي من ورائها.

إذن، يؤخذ على التعريفات التي تقدمنا بذكرها، إنها تضيِّق من نطاق مفهوم الاستراتيجية وتربطه بالمعارك والحروب، ومن ثم تبدو الحرب وكانها الأسلوب الوحيد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. بمعنى آخر، ان هذه التعريفات تختزل مفهوم الاستراتيجية وتقصره على الجانب العسكري، وتجعل من تعبير الاستراتيجية تعبيراً يستخدم للدلالة على الاستراتيجية العسكرية التي تعني في جوهرها استخدام القوة المسلحة بواسطة الدولة لتحقيق أهدافها. وبالتالي فأن هذه التعريفات لا تمثل في الحقيقة إلا جانباً واحداً من جوانب الاستراتيجية بمفاهيمها ومعانيها الاشمل.

وبإدراك هذه الحقيقة، حاول المعاصرون من منظري الفكر الاستراتيجي تجاوز اوجه القصور بفهم ماالذي تعنيه الاستراتيجية. ويعتبر الجنرال (أندريه بوفر) واحداً من بين ابرز من عرف الاستراتيجية تعريفاً يقترب إلى ما تعنيه في حقيقتها.

لقد عرف (بوفر) الاستراتيجية بأنها (فن استخدام القوة للوصول إلى هدف السياسة)[١٤] . وهذا التعريف ينطوي على قدر كبير من الأدراك لحقيقة ومعنى الأستراتيجية. فهو لا يربط الهدف السياسي الذي تسعى القوة إلى تحقيقـــه بـــ (القوةالعسكرية) ، بمعنى أنه لم يقصد ان القوة العسكرية هي وحدها القادرة على تحقيق هدف السياسة وإنما قصد بالقوة جميع العناصر التي تتشكل منها، سياسية، اقتصادية، عسكرية.... الخ. ويبدو إن (بوفر) أراد بالقوة هنا التدليل على قدرة الدولة على إنجاز الفعل المؤثر خارجياً عن طريق تظافر كل العوامل التي تسهم في بنائها، مادية كانت أم معنوية. فالقوة وفق هذا التعريف، يراد بها جميع القدرات التي تكون بحوزة الدولة، بما فيها القدرات العسكرية، حيث يكون بإمكانها تحقيق أهداف السياسة، وهي أهداف لا تتحقق بالضرورة عن طريق الوسائط العسكرية. ففي اوقات السلم يكون للدولة استراتيجية تسعى الى تحقيق أهدافها، وقد تكون الوسيلة العسكرية معطلة بسبب من غياب الحاجة إليها، حيث تنشط وسائل العمل الأخرى غير العسكرية في هذا الميدان. فالاستراتيجية لا تكون حاضرة في اوقات الحرب ومغيبة في أوقات السلم. أنها حاضرة كصيغة ملازمة لوجود الدولة، في أوقات السلم والحرب على حدٍ سواء ، إلا إن وسيلة تحقيقها، وليس صفة تعريفها، تختلف في كلا الظرفين، سلماً أو حرباً. وعلى هذا فأننا عندما نحدد هدف السياسة مع المرونة في استخدام الوسيلة فأننا نكون قد حررنا الاستراتيجية من قيدها العسكري.

وفي الواقع، فأن ربط الاستراتيجية بالجانب العسكري عند بعض منظري الفكر الاستراتيجي، وخصوصاً منظري القرن الثامن عشر والتاسع عشر، له ما يبـــــــرره.

فكلمة استراتيجية، وباشتقاقها من اصلها اليوناني ، يراد بها (جيش) أو(حشد) أو (فن القيادة) وهي مفردات اختصت بالجانب العسكري اكثر من أي جانب آخر ، لذا انحصر استخدامها في هذا الجانب. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فأن ربط الاستراتيجية بالنشاط الحربي كان يعبر عن واقع حال المجتمعات أو القوى الأوربية التي كانت تعيش حروبا طاحنة لتحقيق أهدافها السياسية. فالحروب والصراعات المسلحة كانت هي الصفة الطاغية في تأطير العلاقات فيما بينها أكثر من أي نشاط آخر. وما كثرة الحروب التي شهدتها القارة الأوربية في القرون المنصرمة إلا تأكيد لهذه الحقيقة الموضوعية.

وعلى هذا، فأن اقتران الاستراتيجية بتقاليد العمل العسكري كان يعني، إن الحرب تعبر عن هدف سياسي كبير، ذلك أن نتائج الحرب التي تخوضها الدول ترتبط بمصيرها،

بل بوجودها، فالنصر فيها يعني بقاءها واستمرارها، والهزيمة كانت تعني فناءها أو دمارها. وعلى هذا فأن الخطط التي تضعها الدولة، أو لنقل الاستراتيجية التي تضعها الدولة لخوض حرب يراد الانتصار فيها، كانت قد ارتبطت اساساً بسياستها العليا. وبهذا المعنى كان ينظر إلى هدف الحرب كونه من أهداف السياسة[١٥].

الا أن التطورات التي مرت بها المجتمعات الأوربية منذ منتصف القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، وفي مختلف الميادين السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، والصناعية، كان لها كبير الأثر على الدور الذي تلعبه الدولة في حياة المجتمع وتطوره. إذ لم يعد الطابع الغالب عليها كونها مؤسسة عسكرية بقدر ما هي مؤسسة ذات مضمون اجتماعي وسياسي عليها أن تؤمن المتطلبات والحاجات الاجتماعية . هذا يعني، أن المعنى الغرضي لوجود الدولة، أو للسلطة فيها ، أدى إلى تطور الوظيفة التي تضطلع بإنجازها، ذلك إن مسؤولية الدولة لم تعد مقتصرة على تأمين الكفايـــــة الدفاعية لضمان وجودها واستمرارها لذاتها، إنما أصبح عليها أيضا أن تؤمن متطلبات المجموعة الاجتماعية المتواجدة ضمن إقليمها. ذلك أن بناء المجتمع، وتأمين حاجاته ومتطلباته، بقدر ما يوفر لها القدرة على التأثير خارجيا"، فأنه يؤمن لها ايضا قابلية التصدي للمشكلات التي قد يتعرض لها المجتمع كليا".

فضلا عن ذلك ، فأن متطلبات بناء الدولة لا تقوم على متانة قاعدتها العسكرية فقط، وإنما ايضا" على قوة بنيان قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية، وقدرتها على إقامة علاقات دولية متوازنة مع غيرها من وحدات المجتمع الدولي، وهي بجملتها مسؤوليات تخرج عن الاختصاص العسكري لتمتد إلى جوانب النشاط الإقتصادي الاجتماعي والسياسي والعمل الدبلوماسي، وصياغة أنماط من التعاملات والتفاعلات السياسية الدولية. فالمسألة المثارة أذن، وبفعل التطورات التي مرت بها المجتمعات الأوربية، لم تعد مقتصرة على الجانب العسكري، إنما أتسع نطاقها وظيفيا" لتؤمن متطلبات وحاجات غير عسكرية[١٦].

قاد هذا الفهم لتطور المعنى الغرضي لوجود الدولة وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها إلى إن تمتد عملية التخطيط إلى مجالات متعددة. بمعنى، إن الدولة اخذت ترسم استراتيجيتها لا على أساس افتراضات الخيار العسكري حيث تقتضي ضرورة الحرب، إنما في ضوء احتياجات ومتطلبات الواقع العملي وبمختلف معطياتهِ السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والعسكرية، وبشكل تؤلف فيـــه هذه الاستراتيجية كلا" لا يتجزأ . وبالتالي أصبحت الاستراتيجية ذات طبيعة شمولية ، أو لنقل أصبحت الاستراتيجية قومية المعنى والمضمون ، حيث حلّ مفهوم الاستراتيجية القومية، أو الاستراتيجية العليا التي تتفرع عنها أنواع من الاستراتيجيات المكملة لمنعاها القومي من سياسية وعسكرية واقتصادية وما إلى ذلك.

وهكذا ارتبطت الاستراتيجية بالسياسة العليا للدولة، فهي اذن ذات صفة سياسية. والسياسة العليا للدولة هي، في واقعها ومكنونها، أهداف كبرى أوسع من أن تتحد بالغرض العسكري،إنها أهداف ترتبط بظروف الحرب والسلام علـــى حدٍ سواء.

وفـــــي ضوء ما تقدم، فأن السؤال الذي يطرح هنا ، ما الذي تعنيه الاستراتيجية؟

في الواقع أن الاستراتيجية كلمة تستخدم للدلالة على الهدف الذي ينشده الفعل. فكل فعل أو حركة تتوخى تحقيق هدف معين، أو أهداف محددة نطلق عليها مجازاً استراتيجية.

إلا إن هذهِ الأفعال أو الحركات ، التي تسعى إلى تحقيق أهداف محددة، بحاجة إلى ضبط وتنظيم وتنسيق ، أي أنها بحاجة إلى أن تنضبط وفق خطة وصولاً إلى الهدف المراد تحقيقه. فالأهداف لا تقتصر، لكي تنجز، على وجود الفعل، وإنما تفترض وجود خطة أو خطط يستكمل بها الفعل مقوماته لتحقيق أهدافه.

ولكن بلوغ الهدف لا يقتصر هو الآخر، من الناحية العملية ، على التخطيط فقط، إنما يفترض توفر (الوسائل) التي تعين عملية التخطيط وصولاً إلى الهدف. هذه العملية التي تجمع بين (الخطط) التي تنشد بلوغ الهدف أو الأهداف ، و(الوسائل) المتاحة التي تعين على تحقيقها هي مانطلق عليه بالاستراتيجية. أي أن الاستراتيجية تجمع بين الهدف والوسيلة من خلال عملية التخطيط. أي ان التخطيط يكون الحلقة التي تربط مابين الهدف والوسيلة.

إلا إن عملية الجمع بين الهدف والوسيلة من خلال التخطيط تفترض بدورها توفر عنصر آخر لا يمكن إغفاله عند الشروع بالفعل الاستراتيجي وهـــــو عنصـــــــر (القدرة)، أي القدرة على استخدام الوسائل لإنجاز أهداف معلومة. فالأهداف تبقى معطلة

والوسائل غير ذات قيمة ما لم تتوفر القدرة على توظيف الوسائل لبلوغ الأهداف المراد تحقيقها. والقدرة على استخدام الوسيلة لإنجاز أهداف معلومة ينطوي في الواقع على (فن) أو (مهارة) استخدامها، أي فن استخدام الوسيلة. والفن الذي نقصده هنا هو المهارة في تطويع الوسيلة لبلوغ الهدف، أو المهارة في تكييف الوسيلة مع الهدف. فكم من الدول تملك الوسائل ويكون لديها أهداف ، إلا أنها تبقى عاجزة عن تأمينها بسبب غياب مهارتها على توظيف الوسائل التي بحوزتها خدمة للأهداف التي تتطلع إلى إنجازها. وبالمقابل، هناك العديد من الدول تكون وسائلها محدودة نسبيا"، إلا أنها تستطيع تحقيق نسبة هامة من أهدافها.

وهذا يعود بدون شك إلى عنصر المهارة أو الفن في توظيف الوسائل والإمكانيات المتاحة وتكييفها بحيث تكون قادرة على تحقيق ماتحدده من أهداف.

إذن الفعل الاستراتيجي، ولكي يكون هادفاً ومؤثراً وناجحاً وقويماً ، فأنه ينطوي على فن استخدام المتاح من الوسائل والإمكانيات وصولا" إلى الأهداف المراد تحقيقها . ويهذا تكون الاستراتيجية عبارة عن خطة شاملة تنطوي على فن استخدام الوسائل لبلوغ الأهداف. أو كما ذهب (مولتكه) عند تعريفه للاستراتيجيـــــــــــة إنها (فن الموائمة بين الهدف والوسيلة) [١٧] ، وذلك بغض النظر عن طبيعة الهدف المراد إنجازه ، أو الوسيلة المستخدمة لبلوغه.

الخلاصة التي نخرج بها من كل ما تقدم هي، إن الاستراتيجية ، كلمة تسري على جميع المواقف والحالات بغض النظر عن توصيفها فيما إذا كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية. وهي ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم المجتمع. وعلى هذا فأن لكل دولة استراتيجية تعبر عن سياستها بكل مقوماتها الأقتصادية والاجتماعية. وبهذا تكون الاستراتيجية تابعة للسياسة ونابعة منها. فالسياسة هي الوسيط الذي ينشأ فيه الفعل الاستراتيجي ، هدفاً وتخطيطاً ووسيلة ، فلا استراتيجية بدون سياسة تضبط إيقاعها وتقّوم مسار حركتها، تعمل على تنظيم أدائها الهادف والمؤثر.

والقول، بأن الاستراتيجية نابعة من السياسة وتابعة لها، فأن ذلك مرده أنه إذا كانت السياسة هي النشاط المتعلق بتحديد الأهداف العامة للمجتمع، أو لأحد قطاعاته، فان الاستراتيجية هي عملية اختيار الوسائل وتحديد البدائل اللازمة لتحقيق هذه الاهداف، وان الخطة ، وما يرتبط بها ويتفرع عنها من تخطيط، هي مجموعة الأنشطة والعمليات المتتالية اللازمة لتنفيذ الأستراتيجية ولتحقيق الأهداف. ويتضمن ذلك تفاصيل

أساليب الإنجاز ، وتوقيت العمليات، ونظام تتابع الأنشطة ، ومكان تنفيذها ، وحجم ونوع الموارد المادية والبشرية اللازمة لإنجازها، ومسؤولية تنفيذ كل جزء من أجزاء الخطة ، ومستويات الأداء المرغوب فيها، وأشكال المتابعة والرقابة اللازمة.

فالسياسة، هي مجال تحديد الأهداف ، بحيث تندرج الاستراتيجية في إطارها وتعمل على إنجازها، وان كان الفكر الاستراتيجي يساهم في تحديد الأهداف، وذلك من خلال المعلومات والتحليلات والدراسات التي يقدمها الخبراء والفنيون للسياسي ، والتي يأخذها رجل السياسة بعين الاعتبار، وتشكل أحد المداخلات التي تؤثر على تفكيره عند اتخاذ قراره بتحديد الأهداف، وما هي الوسائل التي يراد أتباعها. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن الاختيار بين الأهداف هو مهمة السياسي وليس الاستراتيجي.

ويحدد (ريمين آرون) العلاقة بين السياسة والاستراتيجي بقوله ، إن الفكر الاستراتيجي يتحدد بالمشكلات السياسية ، وإن الاستراتيجية تهتم بالوسائل وليس فقط بالأهداف ، فتحديد الأهداف، وإن كانت الاستراتيجية مسؤولة عن انجازها، إلا أنها وظيفة السياسي (أي إن تحديدها يدخل في صلب اختصاصه) ، أمـــــا الاستراتيجي فتتحدد مسؤوليته في تحريك وتعبئة الموارد المختلفة المتاحة لتحقيق هذه الأهداف دون أن تذهب إلى تحديد ماهية المصلحة القومية في موقف ما . وهكذا فأن خضوع الاستراتيجي السياسي للسياسة هو أحد المباديء الاساسية المسلم بها في الفكر الاستراتيجي)[١٨].

إلا إن ما تجدر الاشارة إليه، إن هذا التميز ينبغي أن لا يصرف انتباهنا الى ان السياسي لا يتمتع بقدرة على التفكير الاستراتيجي. فهناك الكثير من القادة والزعماء السياسيين يتمتعون بعقلية استراتيجية مبدعة وخلاقة.

إن ما نريد التأكيد عليه هو، أن هدف الاستراتيجية يتحدد بالغايات التي ترسمها السياسة متبعة في ذلك خير الوسائل التي تكون ضمن إمكانياتها[١٩].

وبناءً على ماتقدم ، فأن الاستراتيجية هي في جوهرها علاقة بين وسائط واهداف. وهي ، في احد أهم جوانبها ، تجسد القدرة على تكييف الموارد والامكانيات المتاحة والعمل على توظيفها بطريقة تعين على تحقيق الأهداف المرسومة، أو لنقل نسبة مقبولة منها.

الاستراتيجية إذن ، هي أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف الموضوعة . وهي بهذا المعنى تركز على الأساليب والأدوات وصولا إلى تلك الأهداف. بعبارة أخرى، أن الاستراتيجية هي علاقة بين الحاضر والمستقبل ، وهي تحديد المناهج والأدوات في ضوء رؤية مستقبلية للأهداف ونظرة فلسفية للتطور، وهي تتضمن بالضرورة، تصور على تصور وبديل على اخر.

من ناحية اخرى، ينبغي التأكيد ايضاً على أن عملية رسم استراتيجية ما تأخذ في اعتبارها العلاقات المتداخلة بين المتغيرات المختلفة والتأثير المتبادل الذي تمارسه كل منها على الأخرى وعلى العملية ككل. فهناك مثلا علاقات متبادلة بين الأهداف والوسائل ، فاختيار هدف بعينه قد يتضمن انحيازاً إلى مجموعة ما من الوسائل دون غيرها. كما وأن تبني واستخدام وسائل معينة قد يفرض في المستقبل أهدافا بعينها. وهكذا فتحديد الأهداف يتضمن اختياراً للوسائل ، كما وأن المتاح من الوسائل يؤثر على اختيار الأهداف أو طريقة التعامل معها في مرحلة لاحقة. هناك إذن علاقة جدلية، إن صح وصفها ، ضمن التصور الاستراتيجي يمكن إدراكها عند تحديد العلاقة مابين الهدف والوسيلة.

وفي ضوء هذا التصور الشمولي لما تعنيه الاستراتيجية ، يمكن تعريفها بالقول، أن الاستراتيجية هي (علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم اعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل تعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب).

ويتضح لنا من هذا التعريف ، أن الاستراتيجية ، تعني أولا وقبل كل شيء ، قدرة صناع القرار على تأمين صيغة توفيقه بين الأهداف المراد تحقيقيها، والوسائل المتوفرة لهذه الغاية، أو قدرتهم على الموائمة بين الهدف والوسيلة، بحيث لا تكون الوسائل عاجزة عن تحقيق الأهداف، أو أن تكون الأهداف أكبر حجما" مما هو متاح من إمكانيات ووسائل . وهذه القدرة على التكييف او الموائمة بين الهدف والوسيلة تخلق فرصاً للحركة تقود بدورها إلى تحقيق اهداف السياسة العليا للدولة، ليس في ظروف الحرب أو الصراع المسلح فقط انما في أوقات السلم أيضاً.

ويترتب على التعريف الذي تقدمنا به ، ثلاث نتائج رئيسيـــــة عند الحديث عن أية استراتيجية:

١- إن الاستراتيجية ليست قاصرة على مجال بعينه دون غيره من المجالات، ومن غير الصحيح القول انها مرتبطة فقط بالجوانب العسكرية. ففي اي قطاع أو مجال يمكن أن تتضح فيه الأهداف توضع الاستراتيجية الملائمة مستعينة بوسائل محددة لتحقيقها. ومن ثم توجد استراتيجية قومية عامة أو شاملة تتعلق بالمجتمع ككل. كما توجد استراتيجيات عسكرية ، واقتصادية ، وإعلامية، وسياسية ، ترتبط بها أو تتفرع عنها.

٢- إن أية استراتيجية تقوم على عدد من الافتراضات النظرية والفكرية المرتبطة بالأهداف التي تسعى الى تحقيقها ، وبالواقع الذي تنطلق منه وبالوسيلة التي يقترح استخدامها . إنها وبالجملة، ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحملها الدولة. ومن هنا فأن الاستراتيجية هي اسلوب في التفكير وطريقة في العمل. هي اسلوب في التفكير، ذلك إنها تسمح بدراسة الاحداث وتصنيفها حسب أهميتها، وهي طريقة في العمل لأنها تقوم باختيار الوسيلة الفعالة والملائمة للتعامل مع الأحداث.

٣- إن عملية وضع استراتيجية ما، هي في الحقيقة ، البحث عن أفضل الأساليب والطرق والأدوات لتحقيق الأهداف التي يحددها السياسيون. وهذه الاستراتيجية، كما يتضح من النقطتين السابقتين، ترتبط بغيرها من الاستراتيجيات من ناحية، كما انها تعكس تطورات وافتراضات نظرية من ناحية اخرى.

وأخيرا ، فان التعريف الذي تقدمنا به، يفترض توافر عدة شروط عند وضع الاستراتيجية منها:

أ- وضوح الأهداف وتكاملها:

لما كانت الاستراتيجية هي عملية أختيار أفضل الوسائط والوسائل لتحقيق أهداف الدولة على المستوى القومي، فان هذه الأهداف يفترض أن تكون واضحة وسليمة وغير مبهمة. كما وان هذه الأهداف يجب أن تتسم بالاتساق المنطقي وعدم التناقض في اطار الاستراتيجية الواحدة ، أو بين الاستراتيجيات المختلفة في اطار المجتمع ككل.

ب- واقعية الأهداف وحقيقتها:

ان اختيار الأساليب الناجحة للوصول الى الأهداف المطلوبة يستلزم وجود أهداف واقعية يمكن تحقيقها، ومن ثم أهمية تكافؤ القدرات والموارد مع الأهداف. وتثار في ذلك عمليات وضوح الأهداف، وتقدير الاحتياجات اللازمة، وتحديد الإمكانيات والقدرات والموارد المتاحة، ومقارنة الإمكانيات بالاحتياجات، وتقيم احتمالات تحقيق الهدف بالإمكانيات المتاحة.

ج- العقلانية والتخصص:

بمعنى إن عملية وضع استراتيجية ما، هي عملية تتضمن اختيارات عقلانية في العلاقة بين الوسائل والأهداف. ويقصد بالعقلانية في هذا المجال ، عقلانية ذرائعية مبررة، أي إن عملية الاختيار من بين عدة وسائل وأساليب مختلفة تتم على اساس عقلاني يمكن حسابه والدفاع عنه، وهو يتحدد بمدى فعالية هذه الأساليب في تحقيق الأهداف.

فالعقلانية تنصرف الى عملية اختيار الوسائل المؤدية الى الأهداف وليس إلى تقييم الأهداف ذاتها فقط. ومن ثم فان العقلانية يقصد بها ، الدراسة العلمية للواقع وللبدائل المختلفة والاختيار العلمي بين هذه البدائل. وتتضمن هذه العملية معرفة الأهداف، ودراسة الأساليب البديلة لأنجازها ، وتحديد الكلفة النسبية لكل من هذه الأساليب ، ومقارنة هذه الأساليب بعضها ببعض ، وتحديد الأسلوب أو مجموعة الأساليب المثلى.ولتحقيق ذلك ، فان الأمر يستلزم وجود معلومات دقيقة، إذ بدونها لا يمكن للاستراتيجية ان توضع بطريقة سليمة. كما يستلزم الأمر، أن تتم دراسة المعلومات وتحليلها وتقييمها على اسس علمية تاخذ في تقديرها المناهج الحديثة لتحليل المعلومات بواسطة الخبراء والمختصين. فوضع الاستراتيجية هو عملية فنية يقوم بها الخبراء.

د- الاستمرارية:

الاستراتيجية تتصف ايضاً بالدوام والاستمرر ، فطالما أن الأهداف التي تسعى إليها الدولة هي لا نهائية ومستمرة باستمرار وجودها، فأن عملية التخطيط الاستراتيجي تتصف هي الاخرى بالاستمرارية.

فالاستراتيجية لا تخاطب المشاكل اليومية ، وإنما تتضمن عدة مراحل تقوم كل واحدة منها على ما سبقها . وهذا يتطلب وضوح المراحل في ذهن المفكر الاستراتيجي من ناحية، وضرورة الاستمرار من ناحية ثانية.

هـ - المرونة :

بمعنى ان تتضمن الاستراتيجية درجة من المرونة تسمح لها بمواجهة المواقف غير المحتملة أو غير المتوقعة في الظروف الاعتيادية ، مثل حالـــــة الحرب ، وهذا يفترض أن تحدد البدائل المناسبة في مثل هذه الظروف.

هذه هي شروط الاستراتيجية السليمة ، وهي، أي الاستراتيجية ، لم تعد أمراً ترفياً أو غير ضرورياً ، وإنما هي ، وكما سبقت الاشارة ، اسلوب في التفكير وطريقة في العمل. وأسلوب التفكير هذا يسمح بدراسة الواقع والمتغيرات المؤثرة فيه وتصنيفها حسب أهميتها ، اما طريقة العمل وآليته فتتضمن أساليب اختيار الوسائل الملائمة والفعالة لتحقيق الأهداف. فلكل موقف استراتيجية ، ولكل هدف استراتيجية تتلائم معه ولا تطبق في موقف مختلف أو تحقيقا لهدف آخر مغاير.

المبحث الثاني

الاستراتيجية القومية والاستراتيجية العسكرية

الاستراتيجية التي قدمنا لها ووقفنا على تعريفها وتحديد خصائصها هي استراتيجية عليا، وبالتالي هي استراتيجية قومية شاملة. ومع ذلك فأنها، وفي بعض الحالات تفسر أو تعرف بدلالة الاستراتيجية العسكرية ، أو أن الاخيرة تعرف وتفسر بدلالة الاستراتيجية القومية. فعلى سبيل المثال عرف (ليدل هارت) الاستراتيجية العليا (القومية) بانها (السياسة التي تقود سير الحرب) [٢٠].

ورغم أن هذا التعريف لا يوضح لنا المعنى الدقيق الذي ينطوي عليه مفهوم الاستراتنيجية القومية ، وما هي دلالات هذه الاستراتيجية فضلا عن ربطها بحالة الحرب، فأن (ليدل هارت) يقع في خلط واضح عند تحديد ما هيتها. فهو احياناً يستخدم المفهوم بنطاقه العسكري الضيق، فيقول (الاستراتيجية العليا أي الاستراتيجية القومية) ، هي السياسة التي تقود سير الحرب ويمكن التفرقة بينها وبين السياسة الأساسية التي تحدد هدف الحرب . وأحياناً يستخدم تعبير الاستراتيجية العليا لشرح فكرة (السياسة خلال التنفيذ) ، وايضاح أن دورها الحقيقي هو توجيه وتنسيق كل إمكانات البلاد ، أو أعضاء الحلف بغية الوصول إلى الهدف السياسي للحرب ...إن على الاستراتيجية العليا ان تقدر وتضاعف الامكانات الاقتصادية والقدرة البشرية بقصد دعم الوحدات المقاتلة ، علاوة على دعم القوى المعنوية ... والاستراتيجية العليا تتولى أيضاً تنظيم وتوزيع الادوار والقوى بين مختلف المرافق والصناعة، وعلينا أن ندرك ، علاوة على ذلك ، أن القدرة الحربية عامل واحد من عوامل الاستراتيجية القومية التي يدخل في حسابها قوة الضغط المالي أو السياسي ، أو الدبلوماسي ، أو الاقتصادي ، أو المعنوي ، وكلاهما عامل هام لأضعاف إرادة الخصم ...إن مدى الاستراتيجية (العسكرية) محدود بالحرب ولكن الاستراتيجية العليا تنظر إلى ما وراء الحرب ونحو السلم الذي سيعقبها ...) [٢١].

ويتضح من الشروح التي يقدمها (ليدل هارت) ، أن الاستراتيجية العليا تفهم بدلالات كل النشاطات التي تعبأ في ظروف الحرب ، وهنا يكمن جانب القصور في رؤية ما تعنيه الاستراتيجية القومية حصراً . إذ هناك اختلافاً وظيفياً بين الاستراتيجية القومية والاستراتيجية العسكرية. فالأولى لا يقتصر نشاطها على أوقات الحرب فقط . كما أنها لا

تفترض أن تكون هناك حالة حرب ليأتي سلام بعدها حيث تقوم بوظيفتها لظروف ما بعد الحرب . بعبارة اخرى ان (ليدل هارت) يفترض ان الاستراتيجية العليا تتجسد في حالة السلام التالية لحالة حرب تسبقها. في حين أن الاستراتيجية القومية لا تشترط حالة حرب لتكون هنك حالة سلام. إنها تعمل، وكما سبقت الاشارة ، في أوقات السلم والحرب على حد سواء.

وعلى هذا تختلف الاستراتيجية العليا عن الاستراتيجية العسكرية من الناحية الوظيفية. فالأولى تبحث في الكيفية التي تتحقق بها الأهداف العليا للدولة ، وهي بذلك تكون وسيلة لتحقيق أهداف تحددها السياسة ، وقد تكون الوسيلة المستخدمة وصولا" إلى هذه الأهداف عسكريةً أو غير عسكريةً ، وفقا لما تقتضيه الحالة، أو في ضوء الظروف التي تمر بها الدولة ، سلماً كانت أم حرباً.

فالاستراتيجية القومية تكون وظيفتها حماية مصالح الدولة وتحقيق اهدافها في الوجود والاستمرار ، اي أنها تعمل على حماية وضمان أمن الدولة وأمن المواطنين المتواجدين ضمن حدودها. في حين تكون وظيفة الاستراتيجية العسكرية، استخدام القوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها ، عندما تقتضي الضرورة ذلك ، لحماية مصالح الدولة وتحقيق أهدافها. وبذلك تكون الاستراتيجية العسكرية فرعاً من أفرع الاستراتيجية القومية حيث يكون غرضها ومسعاها غير أغراض ومساعي الإستراتيجية القومية . كما وإن عملية تخطيط الاستراتيجية العسكرية تختلف عن عملية تخطيط الاستراتيجية القومية. فالتخطيط للأستراتيجية العسكرية يكون من اختصاص العسكريين ، في حين يكون التخطيط للأستراتيجية القومية من اختصاص السياسيين.

وإذا كانت الاستراتيجية العليا توظف كل الاستراتيجيات الأخرى ، بما فيها الاستراتيجية العسكرية ، وفقاً للظروف التي يقتضيها مثل هذا التوظيف ، فأن الاستراتيجية العسكرية تقتصر على توظيف الأداة العسكرية أولاً وقبل كل شيء ، وبذلك يكون العنف أو التهديد به سمة من أهم سماتها. وحتى في حالة الحرب، عندما تنشط الاستراتيجية العسكرية باقصى درجاتها ، وتوظف الادوات والوسائل الأخرى، السياسية والاقتصادية والصناعية، خدمة لأهداف الحرب ، والتي هي بدون شك أهداف سياسية، فأن كل ذلك يكون لخدمة أغراض الاستراتيجية القومية. ولهذا فأن (راول كاستيه) كان أقرب في إدراكه من (ليدل هارت) عندما عرف الاستراتيجية العليا (أي القومية) بالقول

(أنها فن السيطرة على المجموع الكلي لقوى الأمة في أوقات السلم والحرب) [٢٢] .
وذهب (أندريه بوفر) إلى القول ، بأن الاستراتيجية الشاملة (أي القومية) تقع في قمة هرم من الاستراتيجيات ، وبالتالي ، فانها ترتبط بإرادة صناع القرار. وأن الاستراتيجية الشاملة تحدد غرض الاستراتيجيات الأخرى لخدمة الأهداف العليا، أو السياسة العليا للدولة [٢٣] .

ويرى (بوفر) ، أن هناك استراتيجيات ثانوية ، عسكرية، أو سياسية ، أو اقتصادية ، أو دبلوماسية، (تكون مهمتها توزيع مهمات الأعمال المنفذة في مختلف فروع نشاط الحقل المدروس وتأمين توافقها)[٢٤] . ومن الطبيعي أن تكون عملية تأمين توافق هذه الاستراتيجيات هو لخدمة الاستراتيجية القومية. وفي موضع آخر يكون يوفر أكثر وضوحاً في تحديد ما الذي تعنيه الاستراتيجية القومية فيشير إلى ، أن الاستراتيجية الكلية (أي القومية) ، هي التي تقود الصراع سواء كان عنيفاً مباشراً ، أو غير عنيف، أو غير مباشر، سواء دار في الميادين السياسية ، أو الاقتصادية، أو الدبلوماسية، أو العسكرية، أو فيها كلها في وقت واحد لأن المسألة في الواقع كلية لا يمكن رؤية الاستراتيجية من وجهة نظر عسكرية صرف، لأن ذلك سيغفل مجموعة من العوامل [٢٥] .

من هنا يتضح، إن الاستراتيجية القومية تربط ربطاً صائباً بين هدف الساسة، وما في وسع السياسة أن تؤمنه من وسائط لبلوغ ذلك الهدف . إذ ليس من المنطقي أن تكون الوسائط العسكرية هي المعوّل عليها فقط ، فالدول التي تعقد سياستها على الحرب، إنما هي دول تعمل على عسكرتها، اي عسكرة سياستها، في حين ان العكس هو الصحيح في الاستراتيجية المعاصرة.

وفي ضوء ما تقدم نقول، أن الاستراتيجية القومية تقع في مقدمة الاستراتيجيات ، حيث إن الأخيرة وباختلاف مضامينها العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، تتفرع عنها. والاستراتيجية القومية هي استخدام محصلة القوة القومية لمجتمع ما لتحقيق أهداف الأمن القومي في ظل كل الظروف الحاضرة أو المتوقعة. ومن ثم فأن الاستراتيجية القومية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الأمن القومي وهي أداة لتحقيق اهدافه. ويقصد بذلك الأهداف الرئيسية للدولة وفي مقدمتها البقاء في إطار الاستقلال والكرامة الوطنية وصيانة المؤسسات والقيم والمباديء الرئيسية للمجتمع.[٢٦]

كما وأن الاستراتيجية القومية تستخدم للإشارة إلى ديالكتيكية الأرادات المتقابلة التي تستخدم القوة بمعناها الشامل الذي يتضمن الأبعاد الأقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والدعائية والنفسية لفض أو حل ما ينشأ بين الدول من نزاعات أو لتحقيق الأهداف القومية.(٢٧)

وهكذا، فأن الاستراتيجية القومية تعنى باستخدام كل قوى الأمة في ظروف السلم والحرب لتحقيق الأهداف العليا او القومية للدولة. وهي تعني أيضاً، من الناحية الوظيفية، عملية توجيه الاستراتيجيات المختلفة ، الداخلية والخارجية والسياسية والاقتصادية والدعائية والدبلوماسية والعسكرية، والتنسيق بينها بهدف تأمين سلامة الدولة والمجتمع في وقت السلم ، ودعم الاستراتيجية العسكرية في أوقات الحرب.

كما أنها تعني، أي الاستراتيجية القومية، فن توجيه وتعبئة مصادر قوة الدولة والتنسيق بينها وجعلها تعمل باقصى طاقة وفاعلية من أجل تحقيق الأهداف السياسية.(٢٨)

وعادة ما يكون تحديد هذه الاستراتيجية من اختصاص رؤساء الحكـــــــــومات (في الدول ذات النظام البرلماني) ، أو رؤساء الدول (في الدول الرئاسية أو تلك التي يلعب رئيس الدولة فيها دوراً أساسياً) مع قادة الجيش أو مجلس الدفاع الأعلى ، أو مجلس الأمن القومي . فهي اختصاص سياسي قبل اي شيء.

وبناءاً على ما تقدم يمكن أن نخلص إلى ان مفهوم الاستراتيجية القومية يتحدد في جملة عناصر:

١- إن الاستراتيجية القومية أو الشاملة تسعى إلى توظيف عناصر القوة القومية في المجتمع لتحقيق أهداف الأمن القومي . ويقصد بذلك الأهداف الرئيسية للدولة والمجتمع المتواجد ضمن حدودها. ويأتي في مقدمة هذه الأهداف بقاء الدولة واستمرار وجودها والحفاظ على أمنها وأستقلالها كوحدة سياسية فاعلة ومؤثرة في محيطها الاقليمي والدولي. ومثل هذا المطلب يقتضي توظيف كل القوى والإمكانات المتاحة في أوقات السلم والحرب على حد سواء.

٢- وطالما أن الاستراتيجية القومية تنشغل بمتطلبات الأمن القومي للدولة والمجتمع، فأن تأمينها يكون من اختصاص صناع القرار، وبهذا تكون ذات طبيعة سياسية

بسبب من ارتباطها بعقيدهم السياسية وفلسفتهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتحدد في ضوئها الأهداف والأغراض الآنية والمرحلية والمستقبلية، وذلك وفق ما تقتضيه السياسة العليا للدولة.

٣- إن مفهوم الاستراتيجية القومية يشير إلى تعبئة وتنظيم وتوجيه موارد المجتمع وطاقاته. وبالتالي، فانه مفهوم ذو طبيعة دينامية متغيرة ومتطورة تبعاً لتغير الظروف والموارد والاختيارات المتاحة.

٤- كما وإن مفهوم الاستراتيجية القومية يتضمن في ثناياه عدداً من الاستراتيجيات السياسية، والاستراتيجية الاقتصادية، والاستراتيجية العسكرية، التي تسعى كل منها، وفي مجالها إلى تحقيق الأهداف القوميــــــــــة. هذه الاستراتيجيات رغم

تخصصها، إلا أنها تترابط وتتكامل فيما بينها بحكم إنها تسعى لتحقيق نفس الأهداف ولكن في مجالات مختلفة[٢٩].

أما الاستراتيجية العسكرية، فأنها تعنى أولا" وقبل كل شيء بالاستخدام الفعلي للقوات المسلحة وبمختلف صنوفها القتالية عند التلاحم مع قوات العدو ميدانيا. وعلى هذا فهي تهتم بعملية التحضير والإعداد والتخطيط لكيفية استخدام القوات المسلحة في حرب تخوضها الدولة ضد اعدائها.

وعليه، تنشغل الاستراتيجية العسكرية بالجهد العسكري المستخدم في الميدان ، وهي بذلك تعبر عن فن استخدام الوسائط العسكرية ، والتنسيق بين مختلف أفرع القوات المسلحة من خلال تكامل البرامج التخطيطية لإدارة الحرب. ومثل هذا التوصيف يقربنا من تعريف (كارل فون كلاوز فيتر) للأستراتيجية العسكرية عندما قال، إن الاستراتيجية العسكرية (هي فن إعداد المعارك ووضع الخطط العامة للحملات العسكرية...)[٣٠] وإنها (فن استخدام المعارك لتحقيق اغراض الحرب)[٣١]، وإن الاستراتيجية العسكرية هي (تحضير أو تطوير خطط الحرب وربط وتنسيق الأنشطة المتتالية التي تقود إليها، أي إنها تخطط الحملات المنفصلة وترتب الاشتباكات التي ستحارب في كل منها ...)[٣٢].

والاستراتيجية العسكرية، عند ليدل هارت (فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق أهداف السياسة) [٣٣] . أما (أندريه بوفر) ، فقد عرفهـــــــــــا

بانها (فن استخدام القوة العسكرية للوصول إلى نتائج حددتها السياسة)[٣٤]. أما (ريمون أرون) فهـــو يرى في الاستراتيجية العسكرية (قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية) [٣٥].

من هنا يتضح أن مجال الاستراتيجية العسكرية هو أضيق من مجال الاستراتيجية القومية . فالأ خيرة ، أي الاستراتيجية القومية ، ذات صفة شمولية من حيث طبيعة القضايا التي تتصدى لها على الصعيدين الداخلي والخارجي ، كما تتنوع الوسائل التي تستعين بها ما بين اقتصادية، أو سياسية، أو عسكرية، أو دبلوماسية. في حين تنصرف الاستراتيجية العسكرية إلى الأهداف والوسائل العسكرية التي تعين الدولة على الانتصار في حربها ضد اعدائها. وهنا يكون الانتصار العسكري غايتها الأساسية تحقيقاً لهدف السياسة. فالاختلاف بين الاستراتيجية القومية والاستراتيجية العسكرية يكمن ، وكما سبقت الإشارة ، في التراتبية والوظيفية.

فمن الناحية التراتبية ، تقع الاستراتيجية القومية في قمة هرم الاستراتيجيات ، تكون الاستراتيجية العسكرية متفرعة عنها، أو أحد أفرعها ، وبالتالي فهي أدنى منها في المرتبة.

أما من الناحية الوظيفية، فأن الاستراتيجية القومية تكون شاملة لإنجاز وظائف تقتضيها حالة السلم أو حالة الحرب . في حين أن الاستراتيجية العسكرية تنحصر وظيفتها ويبرز نشاطها في أوقات الحرب فقط لإنجاز مهام أو وظائف قتالية تكون الغاية من ورائها الانتصار في حرب تخوضها الدولة . الاستراتيجية العسكرية إذن وظيفتها ميدانية أي انها تختص بالعمليات الحربية وباستخدام مختلف الوسائط العسكرية.

وعليه فأن الاستراتيجية العسكرية تركز على استخدام العنف المنظم أو التهديد باستخدامه لتحقيق أهداف سياسية. وبذلك تكون مهمتها، وبعنى آخر ، تحقيق الغرض السياسي من وراء الحرب ، أي فرض الإرادة السياسية بواسطة الاستخدام المباشر للقوة العسكرية او التهديد بإستخدامها.

وفي ضوء ما تقدم يمكن إجمال الفروق بين الاستراتيجية الشاملة او القومية وبين الاستراتيجية العسكرية بما يأتي

١) يتحدد الغرض الأساسي في الاستراتيجية القومية بتكييف مختلف الوسائل ضمن حدود اتجاهات السياسة العامة للدولة والإمكانات المادية والبشرية المتوافرة لتحقيق الأهداف القومية والوطنية. في حين تتحدد مهمة الاستراتيجية العسكرية بإعداد الخطط اللازمة لاستخدام القوات المسلحة لتحقيق أهداف السياسة العسكرية من خلال تنفيذ عمليات حربية واسعة النطاق أو محدودة ووضعها في إطار تخطيطي ووضع مفصل.

٢) تهتم الاستراتيجية القومية بتنسيق نواحي سياسة الدولة الخارجية والداخلية والعسكرية من أجل تحقيق المهمات القومية أما الاستراتيجية العسكرية فهي تنصرف إلى سبل تحقيق البعض من هذه الأهداف من خلال الاستخدام المباشر أو غير المباشر للقوة العسكرية.

٣) يترتب على هذه الخصائص جميعاً سمة أخرى للتمييز والتفريق بين الاستراتيجية القومية والاستراتيجية العسكرية وهي، إن الاستراتيجية القومية أو الشاملة يتحدد معناها من المكانة التي تحتلها في الدولة ، أي إنها تعبر عن السياسة العليا للدولة . وهي بسبب من هذه الخاصية ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاجتماعية والاقتصادية السائدة. هذا يعني إن الاستراتيجية القومية نابعة من السياسة وتابعة لها. فالسياسة وكما اشرنا هي الوسط الذي ينشا فيه الفعل الاستراتيجي، فلا استراتيجية بدون سياسة تحدد أهدافها وتعيّن وسائل عملها.

ويترتب على هذا التوصيف ، أن الاستراتيجية القومية هي اختصاص سياسي وليس عسكريا"، أي إنها من اختصاص القيادة السياسية للدولة أو صناع القرار فيها ، حيث يحددون، وفق عقيدتهم السياسية وفلسفتهم الاقتصادية والاجتماعية ، أهدافاً ووسائل تحقيق المهمات الوطنية والقومية.

في حين أن الاستراتيجية العسكرية هي فنون وأساليب ووسائل وخطط عسكرية تكون الغاية من ورائها كسب الحرب التي تخوضها الدولة ضد اعدائها وهي بهذا المعنى تكون عملية فنية اختصاصية وبالتالي هي ليست سياسية، إنما عسكرية ومن اختصاص القادة العسكريين.

ولكن ثمة ضرورة في الإشارة إلى أن العمل العسكري وتخطيطه السوقي (الاستراتيجية العسكرية) يكون تحت أشراف ومتابعة القيادة السياسية لضمان قدرة الخطط

الاستراتيجية على تحقيق الأغراض التي هي اصلاً أداة للوصول إليها. ومع أن القيادة السياسية قد تلعب دوراً هاماً في تخطيط وتنسيق الاستراتيجية القومية للدولة، ألا أنها لا تتدخل تدخلاً مباشراً في رسم الاستراتيجية العسكرية، إنما يكون ذلك من مسؤولية قيادة القوات المسلحة وهيئة أركان الحرب.

من ناحية أخرى ، ينبغي التمييز ايضاً بين الاستراتيجية العسكرية ومفاهيم اخرى تفسر أحياناً بدلالتها كالسياسة العسكرية.

أن السياسة العسكرية تتصرف إلى تحديد مجالات استخدام القوة العسكرية للدولة أي انها تبحث في كيفية استخدام القوات المسلحة . بمختلف صنوفها القتالية لتحقيق أغراض الدولة في أوقات الحرب، وبهذا فهي تأخذ شكلاً هجومياً أو دفاعياً، أو أنها تكتفي بالتهديد باستخدام القوة العسكرية على سبيل الردع.

وإذا كانت الاستراتيجية العسكرية تحدد الأهداف والوسائل العسكرية لبلوغ غرض السياسة من وراء الحرب، فأن السياسة العسكرية تنحصر مهمتها في تفصيل سبل إستخدام القوة العسكرية بمختلف وسائطها، وتضع الخطط التي تجمع بين الأهداف والوسائل وتعمل على التنسيق بينها لتحقيق غايات الاستراتيجية العسكرية.

المبحث الثالث

الاستراتيجية العسكرية والعقيدة العسكرية

وإلى جانب السياسة العسكرية كمفهوم يمكن أن يفسر بدلالة الاستراتيجية هناك ايضاً مفهوم العقيدة العسكرية، إذ غالباً ما يثار التساؤل حول معناها ومضمونها والحدود التي تفصل بينها وبين الاستراتيجية العسكرية والعلاقة التي تربط بينهما.

أولا ، وقبل كل شيء، يمكن القول إن الاستراتيجية العسكرية تشتق، من الناحية المفاهيمية من العقيدة العسكرية، أو إنها تنبثق عنها ، فلا إسترالتيجية عسكرية بدون عقيدة عسكرية. أي إن العقيدة العسكرية هي التي تحدد مسالك ودروب الفعل الاستراتيجي العسكري الهادف وذلك باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها.

العقيدة العسكرية [٣٦] ، كلمة يراد بها الإشارة إلى الاسس العامة، أو المباديء الرئيسية اللازمة للبناء العسكري للدولة. وهي بهذا المعنى تعنى وتهتم بوجهات النظر الرسمية للدولة والمتعلقة بالمسائل والقواعد الأساسية للصراع المسلح والمتضمنة لطبيعة الحرب من وجهة نظرها وطرق ادارتها والأسس الجوهرية لإعداد البلاد وقواتها المسلحة فيها [٣٧].

أذن، العقيدة العسكرية تنصرف إلى مجموعة التعاليم النظرية والعلمية والفلسفية المتعلقة بالحرب والجوانب المرتبطة بها. إنها ، وبعبارة أخرى، جميع المباديء والسياسات والأمور الفنية والأساليب التي بموجبها تتمكن القوات المسلحة من توجيه اعمالها . وهي تستنبط من الأفكار والممارسات المتطورة التي يتفق عليها سواء كانت نابعة من الخبرة العلمية أو النظرية[٣٨].

والعقيدة العسكرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعقيدة السياسية للدولة وبايدبولوجيتها وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية، لتكون بالتالي التعبير العسكري للنهج السياسي . فهي آراء ومفاهيم فلسفية ذات مضمون عسكري تتبناها القيادة السياسية لتكون تجسيدا" لعقيدتها السياسية في الميدان.

هذا يعني ، إن العقيدة العسكرية، هي مجموعة الأوامر والمفاهيم والتعاليم التي تتبناها النخبة السياسية الحاكمة التي تمثل وجهة نظرها الرسمية في كل ما يتعلق بامور الصراع

المسلح، وتعتبر ظل السياسة في الميدان لتسترشد بها القوات المسلحة سلماً وحرباً لتحقيق المهمات الوطنية والقومية التي حددتها السياسة العليا، أو لنقل الاستراتيجية القومية.(٣٩)

وإذا كانت الاستراتيجية العسكرية تعني، وكما سبقت الإشارة ، الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة وبمختلف صنوفها القتالية عند التلاحم ميدانياً مع قوات العدو ، وإنها تهتم بعملية التحضير والإعداد والتخطيط لكيفية استخدام القوات المسلحة في حرب تخوضها الدولة، فإن العقيدة العسكرية هي التي تقوم بتوجيه هذا النشاط في ضوء الأفكار والتعاليم التي تخص العلم العسكري وفن الحرب التي تطبقها القوات المسلحة بعد تأ مين مستوى متقدم في مجال إعدادها وتدريبها مما يجعلها قادرة على مجابهة كافة الظروف والأخطار بهدف تحقيق النصر العسكري عند اشتراكها باي صراع مسلح.

من هنا يمكن القول ، إن العقيدة العسكرية، برؤية القيادة السياسية، تبحث بما ينبغي أن تكون عليها القوات المسلحة في مجال بنائها العقائدي وجاهزيتها القتالية. وعلى هذا فهي تهتم بالقوات المسلحة من حيث تنظيمها وإستخدامها وإمكاناتها ونوع تسليحها ومستوى تدريبها بهدف تأمين كفاءتها القتالية في اي حرب تخوضها تحقيقاً للغرض السياسي الذي تحمله الدولة وصناع القرار فيها وفي ضوء الإيديولوجية التي يعتنقونها.

الاستراتيجية والتكتيك:

درجت أدبيات العلم العسكري على استخدام مصطلح (السوق) كمرادف لمصطلح الاستراتيجية ، وهو المفهوم الذي درجت عليه أدبيات علم السياسة. ويرافق مصطلـــح (السوق) في العلم العسكري مصطلح (التعبية). كما يرافق الاستراتيجية في علم السياسة مصطلح التكتيك. والسؤال الذي يطرح هنا، ماهو (السوق) وبماذا يتميز عن (التعبية) ، وما هي الاستراتيجية؟ وبماذا تتميز عن (التكنيك).

سبق وان عرفنا الاستراتيجية، بمضمونها السياسي الشامل، على إنها علم وفن توظيف واستخدام القدرات والإمكانيات المتاحة لدى الدولة لخلق هامش من حرية العمل يعينها على تحقيق اهداف سياستها العليا في اوقات السلم والحرب.

كما سبق وأن أعطينا تعريفات للأستراتيجية العسكرية، واعتبرناها إحدى أفرع الاستراتيجية القومية، على إنها ، وحسب تعريف (ليدل هارت) لها، فن توزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة.

إن الاستراتيجية ، باستخداماتها السياسية أو العسكرية تنطوي على تصوّر شمولي لوضع معين او هدف معين يراد تحقيقه أو بلوغه بوسائل أو وسائط مختلفة ومتنوعة. ففي الاستراتيجية القومية تكون الأهداف المراد تحقيقها مرتبطة بأمن الدولة وحمايتها وضمان سلامة مجتمعها من أية تهديدات داخلية كانت أو خارجية . وتكون الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الغاية متنوعة ، سياسية ، اقتصاديـــة، عسكرية، دبلوماسية. اما في الاستراتيجية العسكرية يكون الهدف المركزي أو المحوري هو الانتصار في الحرب، اما الأدوات المستخدمة لتحقيق هذا الانتصار هو القوات المسلحة . إلا أن تحقيق الأهداف سواء كان ذلك على مستوى الاستراتيجية القومية أو العسكرية يتضمن تحركات وخططاً وبرامج عمل مختلفة ومتنوعة، وفيها يكمن مفهوم التكتيك أو التعبية كما يمكن من خلالها التمييز بين الاستراتيجية أو السوق، وبين التكتيك والتعبية. وهنا سوف نستخدم كلمة الاستراتيجية والتكتيك ومظاهر التمييز بينهما ، وهي تنطبق على مظاهر التمييز بين السوق والتبعية في مفهوم العلم العسكري.

أن الاستراتيجية (كمفردة في علم السياسة) ، والسوق (كمفردة في العلم العسكري) ينطوي كل منهما على خطة شاملة ترمي إلى تحقيق هدف كبير، وهذه الخطة غالباً ما تكون طويلة الأمد. أما التكتيك (في المفردات السياسية) والتعبيـــــة (في المفردات العسكرية) فهما ايضا" ينطويان على خطة، إلا أنها خطة تفصيلية تتكامل مع الخطة الاستراتيجية الشاملة. فالاستراتيجية إطار تخطيطي، أو مخطط شمولي يحتوي على خطط تفصيلية (تكتيكية)- بمعنى إن كل خطة استراتيجية ، أو عمل استراتيجي يتضمن خططا" تكتيكية أو اعمالا" تكتيكية.

من ناحية اخرى إن الاستراتيجية، طالما إنها ترتبط باهداف السياسة العليا للدولة ، فإنها لا تميل إلى أن تكون مرنة، إذ غالبا ما تكون مرونتها نسبية ذلك أن الأهداف المرتبطة بها تكون أهدافاً مصيرية ، أو على درجة عالية من الأهمية ، بحيث يصعب تغيرها، أو لا يكون من السهولة التلاعب فيها. في حين تكمن المرونة في الخطط التفصيلية التي تقود إلى تحقيق الأهداف المصيرية ، أو ذات الأهمية القصوى.

وعليه فان طبيعة الحركة على مستوى التخطيط الاستراتيجي تكون محدودة ، في حين تكون طبيعة الحركة على المستوى التكتيكي مرنة ومتعددة. بل إن الاستراتيجية تعنى بمجمل الحركات وتقوم بالتخطيط لها على المستوى التكتيكي لكي توصل إلى الهدف الكبير الذي ينشده الفعل الاستراتيجي ، أو الذي تريده الاستراتيجية القومية .بعبارة اخرى، إن اسلوب المناورة على المستوى التكتيكي يكون أكثر وضوحاً منه على المستوى الاستراتيجي. فعلى صعيد الاستراتيجية القومية مثلاً، نجد إن اسلوب المناورة ومرونة الحركة لا يظهران على مستوى الأهداف ذاتها ، إنما على مستوى الأدوات والوسائل المستخدمة لتحقيقها، كالمناورة بين اسلوب الترغيب والترهيب ، أو ممارسة الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية أو التهديد باستخدام القوة العسكرية أو توظيف الوسائل الدعائية والأعلامية.

وعلى صعيد الاستراتيجية العسكرية، فإن المرونة وطبيعة التحركات لا تظهر على مستوى السوق، حيث لا يمكن التفريط بالهدف المركزي المتمثل بالانتصار في الحرب، إنما تظهر المرونة على الصعيد الميداني (التعبوي) عند اشتباك القوات وتلاحمها والتي تتمثل بالأوضاع القتالية الهجومية أو الدفاعية والتناوب بين وضع الهجوم ووضع الدفاع، أسلوب المباغتة ومفاجئة العدو ، المناورة على عدة جبهات لاستنزاف طاقات العدو وإضعاف قدرته القتالية. وهذه جميعا" وعلى الجملة أوضاع أو أعمال تعبوية يسهل تحريك عناصرها حيث تكون الغاية من ورائها الانتصار على العدو، والانتصار على العدو هو بحد ذاته هدف استراتيجي كبير.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص إلى القول ، إن الفرق بين الاستراتيجية والتكتيك يظهر على المستويات التالية:

١- على مستوى الخطة: تكون الخطة على المستوى الاستراتيجي ، أو السوقي ، خطة شاملة في حين تكون الخطة على المستوى التكنيكي أو التعبوي تفصيلية ومتنوعة.

٢- على مستوى الأهداف : يكون الهدف على المستوى الاستراتيجي ، أو السوقي، ثابتاً وغير قابل للتجزئة أو المساومة. في حين يكون الهدف على المستوى التكتيكي أو التعبوي محدداً ومتنوعاً سواء على المستوى الدبلوماسي ، الاقتصادي، السياسي أو على مستوى المعارك الميدانية التي تقود إلى الانتصار في الحرب.

٣- على مستوى الحركات: تضعف الحركة، وربما تنعدم احياناً للتلاعب بعناصر الأهداف الأستراتيجية التي تميل إلى الثبات كما وصفناها. في حين تتعدد الحركات على المستوى التكتيكي أو التعبوي لتحقيق أهداف السوق أو الاستراتيجية القومية.

هوامش الفصل الأول:

١- أنظر في اصل المفهوم ومشتقاته.

The International Encyclopedia of social sceinces New York, 1968, p. 281.

٢- مارتن فان كرفلد، حرب المستقبل، ترجمة ، د. السيد عطا، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص١٢٢.

٣- The International Development strategy, first over eail Review and Appraisal of liss use policies, Report of the Secretary, United, Nations, NewYork, 1973, p.7.

٤- L.D. Black, the strategy of foreign Aid, New Jersey, D. van Nostrand Company, Inc 1968. P. 17.

٥- Ibid. p. 18

٦- John Granett, Strategies studies and its Assumptions, in Contemporary strategy, (London, Groom helmeted)p.3.

٧- الاستراتيجية الحربية من وجهة النظر السوفيتية ، تأليف مجموعة من القادة السوفيت، ترجمة، محمد عبد الحليم ابو غزالة ، القاهرة ، دار الكتب العربي للطباعة والنشر السنة، بلا، ص٢٢.

٨- K.von Clausewitz, onwar, Translated by. J.J. Graham, 1908, (London, Routledge) 1966, p. 165.

٩- .Bid. p. 166

كذلك كارل فون كلاوزفيتر ، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ١٧١.

١٠- منير شفيق ، علم الحرب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢، ص ١٩.

١١- B.H.L.Hart, strategy, The Indirect Approach, (London, Faber, 1966, p. 334).

١٢- Ibid, p. 334

١٣- أكريم ديري، آراء في الحرب ، الاستراتيجية وطريقة القيادة، بيروت، دار اليقظة العربية ١٩٧٢، ص ٢٧.

١٤- أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية، ترجمة ، هيئة الاستعلامات ، القاهرة ، السنة ، بلا، ص ٨٠.

١٥- أنظر، د. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، بغداد ، شركة أياد للطباعة، ١٩٨٨، ص ٧٠ وما بعدها.

١٦- قارن فيما تقدم، نفس المرجع ، ص.

١٧- B.H.L. Hart, op. cit ., p. 336.

١٨- Johne Garnett, op. cit, p.5

١٩- أنظر بذلك : د. بطرس غالي ، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، القاهرة ، المكتبة الانجلو مصرية، ١٩٦٧، ص ١٣ وما بعدها.

٢٠- ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم ، ترجمة ، الهيثم الايوبي ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٧ ، ص ٤٠٠.

٢١- نفس المرجع ، ص ٤٠٠.

٢٢- أندريه بوفر، المدخل إلى الاستراتيجية العسكرية ، ترجمة أكرم ديري، بيروت ، المؤسسة العربية ، ١٩٧٧، ص ٢٥.

٢٣- نفس المرجع ، ص ٢٧.

٢٤- نفس المرجع ، ص ٢٧.

٢٥- انظر بذلك : منير شفيق ، علم الحرب ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢، ص ٤٥.

٢٦- أنظر التفاصيل حول مضمون الاستراتيجية العليا :

John M. Collins, Grand strategy, Mary Land Naval Institue press, 1973, p. 15.

٢٧- أنظر بهذا المعنى ما ذهب اليه الدكتور حامد ربيع ، في مؤلفه ، البترول العربي واستراتيجية الأرض المحتلة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩١٧ ص ١١٥.

٢٨- انظر، منير شفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٥.

٢٩- John M. Collins, op. cit , p. 14

٣٠- أندريه يوفر، المدخل الى الاستراتيجية العسكرية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

٣١- نفس المرجع ، ص ١٤١.

٣٢- نفس المرجع ص ١٧١.

٣٣- ليدل هارت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٩.

٣٤- أندريه بوفر، المدخل ، مصدر سبق ذكره ص ٢٧.

٣٥- نفس المرجع ، ص ٢٨.

٣٦- العقيدة (Doctrine) كلمة لاتينية الأصل تعني تعاليم النظرية العلمية والفلسفية وعند استخدامها في الجانب العسكري فألها تعني مجموعة التعاليم النظرية والعلمية والفلسفية المتعلقة بفن الحرب والجوانب المرتبطة بها. وهناك فريق يستخدم بدلا" من العقيدة العسكرية مصطلح المذهب العسكري أو المذهب القتالي.

٣٧- أنظر، أحمد عبد ربه، العقيدة القتالية في الإسلام ، الأردن ، الزرقاء، مكتبة المنار، ١٩٨٦، ص٢٢. كذلك اللواء محمد جمال الدين محفوظ، المدخل إلى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الاسلامية ، القاهرة، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٢٧٦، ص:٢٣.

٣٨- أنظر: قاموس المصطلحات العسكرية، بغداد، ط٣، ١٩٨٣، ص ٣٤٣.

٣٩- قارن بهذا المعنى، العميد الركن حازم عبد القهار، حول العقيدة العسكرية والعقيدة القتالية، المجلة العسكرية، العدد (٩٦) ، ١٩٩٢، ص ٩٤.

كذلك: اللواء الركن محمود شيت خطاب ، بين العقيدة والقيادة، بيروت ، دار الفكر، ط١، ١٩٧٢، ص٣٣.

الفصل الثاني

الاستراتيجية والنظريات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية

الفصل الثاني

الاستراتيجية والنظريات الجيوبوليتكية الجيوستراتيجية

المبحث الأول

مدخلات مفاهيمية

يعّد موضوع الجيوبولتكس من بين الموضوعات التي انشغل بها الفكر الاستراتيجي ، ذلك أن الاستراتيجية ، كصيغة في التفكير وأسلوب في العمل، تناقش أهم مرتكز تنهض عليه النظرية الجيولتيكية ، والذي يطرح بصيغة افتراضية مفادها: أن ثمة علاقة بين قوة الدولة وجغرافيتها. فالعامل الجغرافي يسهم اسهاما قويا في بناء الدولة وزيادة أسباب ومصادر قوتها مما سينعكس على طريقة تفكيرها وتخطيطها الاستراتيجيين.

ويقصد بالعامل الجغرافي هنا، الحيز المكاني الذي تشغله الدولة وتتواجد فيه ضمن رقعة من الأرض، وهو يتمثل بنوعية وطبيعة مواردها وحجم إقليمها من حيث ضيقه أو أتساعه، وكذلك موقعها وعدد السكان فيها. كل هذه العوامل تعد مكوناً أصيلاً في بناء الحياة السياسية والاجتماعية للدولة، كما تلعب دوراً مهما في صياغة خططها الأمنية والعسكرية والتنموية.

ومما تجدر الاشارة اليه هـو ، أن مفـردات ، أو مكونات العامل الجغرافي (الموارد ، حجم الإقليم، عدد السكان، الموقع)، والتي تلعب دورا كبيراً في بناء قوة الدولة، هي ذات صفة تكاملية وخاصية مترابطة. بمعنى ، أن عامـل الوهن الذي يصيب اياً منها. ينعكس بنتائجه النهائية على قوة الدولة وبشكل سلبي . فمثلاً ، لا نستطيع الحديث عن دولة قوية في الوقت الذي تعاني فيه من نقص في مواردها الطبيعية. أو أن موقعها الجغرافي لا يوفر لها سبلاً للأنفتاح على منافذ خارجية أو تصميم خطط دفاعية تعينها على مواجهة الهجمات التعرضية من قوى مجاورة لها، أو أن يكون، عدد السكان ليس وافياً لاستثماره في مجالات متنوعة أو أن يشكل السكان بضخامته عبئاً ثقيلاً عليها يعيق عملية نهوضها وتقدمها.

من ناحية أخرى، يمكن القول، أن اسهام الجغرافيا في بناء قوة الدولة تكون أحياناً مسألة نسبية. اذ هناك العديد من الدول تملك مكونات تكاد تكتمل فيها المزايا الجغرافية، ومع ذلك فأنها تبقى اقل قدرة في ميدان الفعل الخارجي المؤثر عن غيرها من الدول. بعبارة اخرى، ينبغي أن لا ينظر الى العامل الجغرافي بكل مشتملاته، ورغم أهميته ، على أنه العامل المطلق في تقرير قوة الدولة، ذلك أن العناصر المكونة لهذا العامل تختلف من دولة إلى أخرى، اذ ليس بالضرورة أن ينظر الى عدد السكان (العنصر الديموغرافي) على أنه عامل قوة للدولة خصوصا اذا كانت الموارد غير كافية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية . وكما سبقت الاشارة ، ينبغي النظر الى العناصر التي يتشكل منها العامل الجغرافي نظرة متكاملة ومترابطة ذلك أن الخلل الذي يصيب أياً منها يرتب نتائج سلبية على قوة الدولة بمحصلتها الاجمالية.

هذه العلاقة ، بين الموقع الجغرافي وقوة الدولة وسياستها، يطلق عليهـــا اصطلاح (الجيوبولتكس) . والتركيب اللغوي للجيوبولتكس ينطوي على مفهومين، (Geo) بمعنى الأرض و (Politics) وتعني السياسة. وعلى هذا فأن المقصود بالمصطلـــــح (جيوبولتكس) هو سياسة الأرض، أي ما يمكن أن يفرضه الواقع الأرضي أو المكاني بكل عناصره (الموارد. الحجم . السكان ... الخ) من متغيرات قد تؤدي الى انكماش في سياسة الدولة ، أو الى توسيعها وتطويرها. فالنظرية الجيوبولتيكية تبحث في قوة الدولة من خلال الأرضية المتواجدة عليها، أو هي تنظر الى التطورات السياسية التي تمر بها الدولة من حيث علاقتها بالأرض ، وترى أن الأرض وثيقة الصلة بسياسة الدولة. وطبعاً يقصد بالأرض هنا، الحيّز الجغرافي الذي تتواجد فيـــه الوحدة السياسية (أي الدولة).

وفي ضوء ما تقدم ، فأن النظرية الجيوبولتيكية تختص بدراسة الدولة من وجهة النظر السياسة في اطار واقعها الجغرافي ، وترى أن تطور الدولة ونموها وارتقائها يرتبط وثيقا" بالعوامل الجغرافية مضافا" اليها قدراتها المادية والمعنوية. كما أن هذه النظرية لا تنظر الى الدولة باعتبارها كيانا سياسا ستاتيكياً ثابتاً وجامداً ، بل هي كائن حي ينمو ويتطور ويتوسع شانها بذلك شأن بقية الكائنات الحيــــة. وكما يذهــــب (أوتومول) في تحليله الى أن الدراسات الجيوبولتيكية تهتم بالدولة ، لا على أساس انها مفهوم جامد، بل باعتبارها كائنا" حيا" ينمو ويتحرك، واذا كانت النظرية الجيوبولتيكية تجنح الى دراسة الاطار المكاني، أو الوضع الجغرافي للدولة، فأنها تفعل ذلك من أجل تسخيره بكل موارده لتحقيق أغراض الدولة واهدافها السياسية.

يضاف الى ما تقدم، أن النظرية الجيوبولتيكية ، ومن خلال تأكيدها على الخاصية المتحركة للدولة باعتبارها كائنا حيا" ، فأن حركة الدولة ينبغي أن لا تكون عشوائية ، أو تفتقر الى وضوح الرؤية والهدف ، أنما ترتبط هذه الحركة بأهداف ومقاصد سياسية معلومة ومحددة. ويأتي في مقدمة الأهداف التي تؤكد النظرية الجيوبولتيكية على وجوب تحرك الدولة نحوها هو المجال الحيوي، والمجال الحيوي، وفق التصور الجيوبولتيكي، هو الأطار المكاني أو الحيز الجغرافي الذي تعتقد الدولة أن التحرك باتجاهه يعد ضروريا" لتحقيق أهداف سياستها العليا.

وفي الواقع فأن جملة الأفكار التي تشكل محور الدراسات الجيوبولتيكيةهي ليست امرا" حديث النشأة. فالموضوع ذو أصول قديمة وله امتدادات تاريخية بعيدة، ذلك أن تأثير الجغرافيا على المجتمع البشري كان موضوع تناول ودراسة على يد مفكرين من شعوب وأقوام مختلفة قبل أن تصاغ مباديء الجيوبولتكس وتخضع بعد ذلك للدراسة العلمية التحليلية. فقد كتب المؤرخ اليوناني هيرودوت أن كورش ملك الفرس كان يهتم كثيرا" بتاثير العلاقة بين المناخ وطبيعة الأرض على الروح القتالية لجنوده واندفاعهم في المعارك والحروب. كما كتب ارسطو (٣٨٤-٣٢٢) ق.م كيف تتأثر السياسة بالجغرافية ، وكيف تتاثر سياسة المدن أو الدول بالعوامل الجغرافية والطبيعية أما الجغرافي اليوناني سترابو (٦٣) ق.م (٢١م) فقد كتب لرجال السياسة والدولة عن تاثير العوامل الجغرافية على سياساتهم وخططهم العسكرية، وحاول أن يبين كيف أن عادات ومهارات الناس والاقسام السياسية للدولة قد تحددت بظروف طبيعية.

ومن بين الباحثين من العرب في العلوم الاجتماعية ، يأتي العلامة أبن خلدون الذي كتب عن مظاهر الميل لدى سكان أواسط افريقيا الى الدعة والمرح في ضوء ظروف المناخ السائدة هناك، ووضع قوانين توضّح كيف تنشأ الدولة وتنمو وتتطور ثم تضمحل بعد ذلك على أساس رابطة الدم التي تجمع بين افراد القبيلة وتشد بعضهم الى بعض ، وما يترتب على ذلك من نتائج عندما تضعف هذه الصلة.

ومن مفكري الغرب، يأتي (مونتسكيو) (١٦٨٩-١٧٥٥) ، في كتابه روح القوانين ، حيث كتب الكثير عن تأثير الجغرافيا على التباين السياسي والسلوك

البشري، اذ أكد على ان الجغرافيا والمناخ تلعبان دوراً كبيراً في تحديد التطور السياسي للدولة. أما الفيلسوف الألماني (عمانوئل كانت) فقد كتب في القرن الثامن عشر عن تأثير الجغرافيا بالأحداث والتطورّات التاريخية حتى انه ذهب في تفكيره الى الحد الذي أعتبر فيه أن التاريخ هو صياغة جغرافية، أو ان المسار التاريخي للمجتمعات الانسانية هي وليدة تأثير عامل الجغرافيا [1].

وفي عام ١٧٩٩ وضع (دترش فون باولو) كتاباً بعنوان (روح النظام الجديد للحرب) شرح فيه كيف تؤثر الحقائق الجغرافية، كالأنهار والجبال والحدود السياسية في انجاز وظائف عسكرية وأخرى اقتصادية. فالأنهار والبحار يمكن أن تستثمر لاغراض دفاعية واخرى هجومية في أوقات الحروب، كما يمكن أن تمهد لإقامة علاقات تجارية واقتصادية في أوقات السلام بين الدول التي تشترك في شطئانها. وتحدث (دترش) ايضاً كيف يلعب الظرف السياسي او العلاقات السياسية دوراً في عملية التوظيف هذه. فاذا كانت الظروف السياسية بين الدول المتشاطئة سلمية أسهم ذلك في تطوير عمليات التبادل التجاري وتحقيق منافع اقتصادية متبادلة. وعلى العكس من ذلك ، اذا كانت الظروف السياسية معقدة وتنطوي على مظاهر التوتر والتأزم، فأن الحدود الطبيعية (الأنهار، والجبال، والبحار) يمكن أن توظف لاغراض العمليات الحربية . ولكن (دترش) يستدرك قائلاً (أن القيمة الحقيقية لحدود الدولة ليست مطلقة ، إذ ترتبط أهميتها وقابليتها في انجاز المهام العسكرية بقوة احدى الدولتين المتجاورتين)[2]. وفي مطلع القرن التاسع عشر أخذ المفكرون الألمان الريادة وزمام القيادة في دراسة العلاقة القائمة بين العوامل الجغرافية وطبيعة الحركة السياسية للدولة، وكيف يمكن أن تؤثر هذه العوامل على سياسة الدولة العليا. وكان (كارل ريتر) واحدا" من بين ابرز الذين اسهموا في تطوير هذا الموضوع، إذ كانت وجهة نظره تعتبر القارات اعضاء رئيسية لكائن حي عظيم الا وهو الكرة الأرضية الحية. ومن رأيه أن الحركات البشرية وتاريخ الشعوب تتأثر بظروف السطح والمناخ، وان قيمة الأساس الجغرافي للانسان تتغير دائما" مصاحبة تطور قواه وتقدم التاريخ. ولعل رأيه هذا، هو الذي أدى الى القول فيما بعد، أن الجغرافية يمكن أن تهيء الموجّهات الضرورية للحياة السياسية ككل. وكان من نتيجة اعتباره الكرة الأرضية كائنا" حيا" أن ظهرت فكرة تعتبر الدولة كائنا" حيا". [3]

لقد شكلت هذه الأطاريح الفكرية مدخلاً أساسياً للعاملين في حقل الجغرافيا السياسية ليؤكدوا بعد ذلك على اهمية مساحة الرقعة التي تشغلها الدولة بالنسبة لسكانها، وأعتبروا مقدار هذه الرقعة قوة سياسية بذاتها.

وهكذا بدأت شروحاتهم تعطي تبريرات ومسوغات لسياسة التوسع الأقليمي من حيث أن هذه السياسة ما هي إلا تطبيق لقانون طبيعي .وان ضغط السكان لشعب ينمو (أي العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيشون فيها) والذي ينتهي بصراع من أجل الحفاظ على وجوده، رغم وحشية هذا الصراع وعدم قانونيته ، ماهو الا صراع من أجل البقاء . أن الفكرة التي تذهب الى القول، وفي اطار هذا التناول، أن الكيان الساسي (الدولة) يرتبط بحقيقة موضوعية- جغرافية (الأرض) ، وأن هذا الكيان (الدولة) له اهداف يتطلع الى تحقيقها من خلال توظيف الحتمية الجغرافية التي تحكم وجوده، أصبحت فيما بعد المقدمة النظرية لفكرة أخرى هـــــي المجال الحيوي. فالدولة هي ليست حقيقة جغرافية ثابتة ، بل هي كائن حي يتحرك نحو مجالات حيوية تعد ضرورية لبقائه واستمراره.

وقد أخذت فكرة المجال وضرورته لنمو الدولة وتوسّعها تزداد رسوخا" عند الباحثين الألمان وخصوصا" بعد انتصار المانيا على فرنسا عام ١٨٧٠م وظهورها كدولة منافسة لبريطانيا في مجال الصناعة والتجارة. وكان في طليعة المفكرين الألمان الذين اكدوا على فكرة أن الدولة كائن حي بحاجة الى أن ينمو ويتوسع هو (فردريك راتزل) كما سنناقش ذلك.

واذا كانت هذه الاطاريح الفكرية تشكل قوام النظرية الجيوبولتيكية،والأساس الذي يبنى عليه منهج التفكير الجيوبولتيكي، فان الانطباع الذي يتشكل حول فروضها هو ، أنها توفّر مدخلا" لاضفاء الشرعية على سياسات التوسّع ومد النفوذ. وبنفس القدر، يبرر التحليل الجيوبولتيكي السلوك السياسي الخارجي للدولة ويكون شفيعا" له للركون الى القوة والاعتماد عليها لتحقيق الأهداف والأغراض التي ينشدها ويتطلع اليها. وبالتالي، فهو ينطوي على نوايا سلبية ، ويقود الى نتائج غير ايجابية في اطار التفاعلات السياسية الدولية.

ولكن، ومن ناحية أخرى، اذا كان هذا الراي ينطوي على قدر كبير من الصحة عند التأمل في منطلقاته الفكرية وما يتطلع الى تحقيقه من غايات واهداف سياسية، فأن الصحيح ايضا"، أن المفاهيم الجيوبولتيكية توفر أداة تحليل منهجية تعين الدارسين للوقوف على واقع حال ماهو قائم وصولا" الى ما ينبغي أن يكون. وعلى هذا فأن منهج التحليل الجيوبولتيكي ينطوي على سمات وخصائص علمية في دراسة الواقع وتحليل عناصره لتحديد ملامحه ومعطياته المستقبلية. وبذلك يكون هذا المنهج قادرا" على التنبؤ والاستشراف في ضوء الحقائق الجغرافية، والعناصر المكانية التي تحكم الدولة وتحدد مستقبل مسار حركتها وما هية الأهداف التي تنشدها.

بقيت هناك مسألة منهجية ربما تثير الدارسين وتضعهم أمام تداخلات مفاهيمية لموضوعين أساسيين هما الجيوبولتكس، والجغرافية السياسية ، وعلى نحو لا يعين على وضع فواصل للتمييز بينهما، ذلك أن كل المعاني التي استعملت فيها كلمة الجيوبولتكس ، تعود الى استعمال الجغرافيا كعلم في خدمة الحكومات أو الدول. الا ان حقيقة الأمر تختلف عن ذلك، فالجغرافية السياسية والجيوبوليتكس يختص كل منهما بمجال معين يختلف عن الآخر من ناحية التناول والتحليل. هذا في الوقت الذي لا نستطيع اسقاط فكرة ان كلا" منهما يعتمد على الاخر في بعض الأحيان.

وعلى هذا، اذا اردنا التمييز بين الجيوبولتكس والجغرافيا السياسية نقول، أن الجغرافية السياسية تدرس الحقائق الجغرافية الداخلية التي تسهم في تكوين شخصية الدولة كما أنها تتناول دراسة الحقائق الجغرافية التي تكيّف العلاقات الخارجية بين الدول. في حين تحاول الجيوبوليتكس أن تثبت أن الدولة كائن حي، أو أنها كالأنسان تمر بمراحل الولادة والنمو والنضوج والشيخوخة لذا فأن فلسفة الجيوبولتكس ترى في حياة الدول قوانين للنمو وقوانين للأضمحلال . ويبدو، وفق هذا التوصيف ، أن الفارق الأساس بين الجغرافية السياسية والجيوبولتكس يظهر في درجة تأكيد كل منهما على تأثير العامل الجغرافي في تفسير حركية الدول. فالمتشددون من مدرسة الجيوبوليتكس الألمانية يرون أن الحقائق الجغرافية تحدد بصورة كلية نمو واضمحلال الدول، وليس هناك أي مجال آخر يناقض الأوامر الجغرافية الثابتة . وعليه فأنها توجه رجال السياسة والقادة العسكريين على حد سواء عند اتخاذ قرارات استراتيجية. لذا فليس عجباً ان نجد المختصين في هذا الموضوع من الألمان يعلنون أن الجيوبولتكس هـــي (الضمير الجغرافي للدولة). أما طلاب الجغرافيا السياسية فأنهم يرون أن الجغرافية لا تنصرف الى ذلك ولكنها تكيف مجرى الدول

وصورها كحقيقة جغرافية ثابتة. فالجغرافيا عندهم تعتبر جانبا" واحدا" من بين جوانب كثيرة تسهم في تطويرصورة الدول.

هذا من جانب . ومن جانب آخر ، واذا اردنا أن نتوخى الجانب التعريفي لكل منهما، يمكن القول، أن الجغرافيا السياسية علم وصفي تحليلي يعالج العلاقات المكانية والحدود والموارد والنواحي الأخرى المتصلة بالوحدة السياسية أي الدولة.

أما الجيوبولتكس : هو علم تحليلي متفرع من الجغرافيا السياسية ، يعالج معظم مفرداها منظورا" اليها من زاوية المصلحة القومية للدولة ومستقبل حركتها السياسية الخارجية.

من ناحية أخرى، ان الجغرافية السياسية تبحث ، من حيث موضوعاها وانشغالاها الفكرية، في الدولة من زاوية المكان الذي تشغله، أو الاقليم الذي تتمدد عليه أو تتواجد عليه كالمناخ، اشكال سطح الأرض والتربة والأنهارالموجودة ضمن الاقليم، حدوده السياسية ... الخ. في حين ان الجيويولتكس يبحث في المكان من وجهة نظر الدولة. أي اهمية الحيّز أو المجال الجغرافي الذي تشغله الدولة، وأثر ذلك في رسم سياستها وخططها السوقية والتعبوية . بعبارة أخرى، ان الجيوبولتكس تحاول الاجابة على تساؤل مفاده كيف يؤثر المجال الجغرافي أو الاطار المكاني بكل مشتملاته ومكوناته في رسم سياسة الدولة، أو بتعبير أدق في رسم وتحديد استراتيجيتها القومية. وكمـــا يقول (كارل هاوسهوفر) (أن الجغرافيا السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال. بينما الجيوبولتكس تبحث في المجال من وجهة نظر الدولة).

وتستمد الجيوبولتكس مادها بوجه خاص من مصادر متنوعـــة : الجغرافية السياسية ، التأريخ الاستراتيجية العسكرية بفروعها البرية والبحرية والجوية، مع التأكيد على ان الجغرافية السياسية هي الأصل الذي تفرعت عنه الجيوبولتكس . وكما يقول (هاوسهوفر) أيضا: (ان الجيوبولتكس وليدة الجغرافية السياسية لأنها المحرّك لما يتناوله العلم الأخير من حقائق فتجعل منها مادة يستعين بها الزعيم السياسي).

أذن، الجغرافيا السياسية ، تأخذ بعين الاعتبار الدولة وتعني بتحليل بيئتها الطبيعية والبشرية ومواردها القومية تحليلا" موضوعيا". أما الجيوبولتكس، فتقوم على دراسة الوضع الطبيعي للدولة بكل مشتملاته من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية. وقد

أوضح (أوتومول) ذلك بالقول (أن الجيوبولتكس تعنى بالمطالب المكانية للدولة، بينما تنحصر مهمة الجغرافيا السياسية بفحص ودراسة ظروف مجالها الأرضي).

واضافة الى هذه الفروق يمكن أن نضيف التالي:

١ ـ ان الجغرافية السياسية تدرس كيان الدولة كما هو فعلا"، أي انها تدرس واقع حال ما هو قائم. في حين أن الجيوبولتكس ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة في ضوء واقعها الجغرافي، أي أنها تعني بدراسة ما ينبغي أن يكون.

٢ . أن الجيوبولتكس متطورة ومتحركة . بينما الجغرافيا السياسية أميل الى أن تكون ثابتة.

٣ ـ أن الجيوبولتكس تجعل الجغرافيا في خدمة الدولة. بينما ترى الجغرافيا السياسية انها صورة للدولة (موقعها ، حدودها، مناخها، مواردها، تضاريسها).

وفي ضوء ما تقدم نخلص الى تحديد النتائج الآتية:

١) ان التحليل الجيوبولتيكي يمكن الافادة منه لأغراض عسكرية وسياسية. وهو يساعد القادة العسكريين والسياسيين على اتخاذ قراراتهم بشان اقحام القوة أو التراجع عنها بالأنسحاب.

٢) كما وأن التحليل الجيوبوليتكي يسهل تقدير المناطق التي يحتمل جدا" أن يحدث فيها تصادم المصالح الدولية.

٣) وفي ضوء التحليل الجيوبولتيكي ايضا يمكن اعداد السياسات والخطط والمناهج التي ينطوي عليها السوق الأكبر أو الاستراتيجية العليا.

وأخيرا" ، اذا اردنا أن نعطي تعريفا" للجيوبولتكس نقول، أنه العلم الذي يعني بدراسة وتحليل الواقع الجغرافي أو الاطار المكاني للدولة وأثره في رسم وتنفيذ سياستها الخارجية وصولا" الى تحقيق اهداف استراتيجيتها العليا. أو كما يعرّفها البعض انها العلم الذي يبحث في العلاقة بين السياسة والرقعة الأرضية بهدف تحويل المعلومات الجغرافية الى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وساستها [٤].

المبحث الثاني

منظروا الفكر الجيوبولتيكي

منذ منتصف القرن التاسع عشر نشطت الدراسات الجغرافية التي تهتم بالأبعاد والمضامين السياسية التي يثيرها الموقع الجغرافي للدولة. فانشغل التفكير السياسي بالموضوعات الجغرافية النابعة عن واقع وجود الدولة ، كحقيقة سياسية، وما يترتب على هذا الوجود السياسي- الجغرافي من نتائج على حركة الدولة السياسية ضمن مجالها الأقليمي والدولي. ذلك أن جملة موضوعات وحقائق جغرافية كانت جديرة أن تكون موضع دراسة وتحليل لمعرفة آثارها ونتائجها السياسية. فالحدود السياسية التي تفصل بين الدول مثلا"، لم تعد تمثل حدا" فاصلا" مجردا" أو بعيدا" عن واقع سياسي له انعكاسات على سلوك الدولة ليس فقط في تعاملها مع ما يتضمنه أقليمها من معطيات مادية تسهم في بناء قوتها، وأنما ايضا" في قدرتها على توظيف الحقائق الجغرافية بكل مكوناتها بهدف تمكينها من أتباع أنماط سلوكية مع الدول المجاورة ، أو الملاصقة لاقليمها لتأتي بنتائج سياسية تعود بالنفع عليها. ويندرج في ذلك ليس فقط الحدود السياسية أنما ايضا" الحقائق الديموغرافية كالسكان وطريقة توزيعهم داخل اقليم الدولة، وطبيعة الموارد الاقتصادية القومية ومدى كفايتها لتأمين الحاجات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية. كذلك نوعية النسيج الاجتماعي الذي يتكون منه شعب الدولة كتركيبته الدينية والقومية والاثنية اللغوية. كل هذه العوامل والمكونات ، وربما اخرى غيرها، يمكن رصدها ودراستها وتحليلها ضمن الاطار المكاني(الجغرافي) الذي تشغله الدولة.

ومما لاشك فيه، اذا كانت هذه العوامل تمثل مكونات أساسية يختص بها الاطار المكاني (الجغرافي) للوحدة السياسية (الدولة) ، فأنها تسهم بشكل فاعل في بناء مقومات سلوكها السياسي في اطار تعاملها وتفاعلها مع غيرها من الوحدات السياسية الأخرى.

وعلى هذا ، فأن قدرة الدولة على صياغة ورسم وتصميم اهدافها ومن ثم امكانية انجازها هي، بشكل أو بآخر ، انعكاس لحتمية وجودها الجغرافي بكل مشتملاته ومكوناته، أي في قدرتها على تطويع الجغرافيا لتكون في خدمة السياسة.

وتأتي المانيا في طليعة القوى الأوربية التي أدركت ومنذ وقت مبكر، أهمية هذه الحقائق وضرورة دراستها وتحليلها والخروج بنتائج تعزز من مكانتها في سلم القوى الأوربية. وفي

الواقع فأن احتضان ألمانيا لمثل هذه الأفكار والتشدد في التعبير عنها كان له ما يبرره من الناحية العملية . فالمانيا كانت تتطلع الى انجاز وحدتها القومية بضم الأقاليم الجيرمانية وتوحيدها في اطار من المركزية السياسية تؤمن بقاءها واستمرارها كوحدة سياسية قوية ومتماسكة.

كما وأن انجاز هذا المطلب يؤمن لألمانيا قدرة عالية في مواجهة جملة تحديات كانت تثيرها كل من فرنسا وبريطانيا اللتين كانتا في نزاع معها. فضلا" عن ذلك كانت هناك الأقاليم الصغيرة حيث كانت ألمانيا تنظر اليها باعتبارها مجالا" حيويا" لتوجيه نمو الدولة الألمانية نحوها.

١. فردريك راتزل : ١٨٤٤-١٩٠٤

يعتبر (فردريك راتزل) أول من درس أهمية العامل الجغرافي وأثره على قوة الدولة.[٥] قدم (راتزل) نظريته بعد اتمام الوحدة الالمانية ١٨٧٠ بنحو عقد من السنين، فظهرت متأثرة بجملة الظروف السياسية والتيارات الفكرية التي سادت أوربا آنذاك، ومشبعة ايضا" بما انطوت عليه الدولة الألمانية ذاتها من توثب وحيوية واندفاع.

وبقدر ما عكست النظرية فلسفة القوة والتفوّق الجرماني، بقدر ما طوعت من فروض التطورية لمصلحتها وأبرزت فكرة (الدولة كائن حي) بأعتبارها الأساس النظري لما عرف بالجيوبولتيكيا العضوية، وهي التي تبرر الصراع والتوسع في اطار من مقولة (البقاء للأقوى) . فالسياسة الدولية من وجهة نظرها ما هي الا صراع بين وحدات وكيانات سياسية لا يصلح للبقاء منها الا من هو قوي فيها. وبهذا يكـــــــــون (راتزل) قد عكس مدى تاثره الفكري بنظرية دارون (نظرية النشوء والارتقاء والبقاء للأصلح).

والفكرة الاساسية التي ينطلق منها (راتزل) في صياغة فروضه النظرية مفادها: ان ثمة مقاربة عضوية بين دراسة الدولة كوحدة سياسية ودراستها باعتبارها كائناً حيا". وبين هذين النموذجين تشكل مسألة النمو القاسم المشترك بينهما. فالدولة كائن حي، وطالما ان الكائن الحي ينمو ويكبر، فأن الدولة هي الأخرى تنمو وتتوسع . بعبارة اخرى ،طالما أن النمو هو ظاهرة طبيعية بالنسبة للكائن الحي فلا يجوز، والحالة هذه، اعتراض عملية نموالدولة. فالدولة كنظام سياسي لا تتقيد بالاعتبارات المكانية ولا بالقيود الجغرافية. الا

أن عملية النمو هذه لا تكتمل شروطها الا بتأمين قدر مقبول من القوة . فالقوة هي المحفز لعملية النمو.

واذا كان (راتزل) قد ربط عملية النمو ، نمو الدولة ، بموضوع القوة ، وأعتبر الأخيرة (القوة) عاملاً أساسياً لتأمين الثانية (النمو) ، فأنه يكون بذلك قد صاغ رؤيته للدولة القوية، أو للدولة العظمى وهي تتحرك في ديناميكية مستمرة حتى تحقق لنفسها متطلبات وجودها، وتضيف الى قاعدتها الأرضية ماتراه لازماً لنموها حتى تختفي من الخريطة السياسية الوحدات غير القادرة على الصراع أو الاستمرار ولا يبقى سوى الأقوى والأكثر قدرة على البقاء والالتهام. وبعد ذلك تبدأ هذه الدول الكبرى في التوسع على حساب بعضها حتى لا يبقى منها سوى دولة كبرى واحدة. فالأرض ، عند (راتزل) لا تكفي سوى دولة عظمى واحدة.

وعليه، فأن مقتضيات الدولة العظمى تتحقق، من وجهة نظر (راتزل) ، بمرحلتين:-

المرحلة الأولى: وفيها يحق لكل دولة أن تتوسع تبعا لمعدلات نموها.

المرحلة الثانية : استمرار هذه العملية حتى لا يبقى سوى دولة واحدة.

ويجادل (راتزل) حول مبررات التوسع ومسوغاته. اذ ما هي دوافع التوسع وما هي ضروراته؟

هنا يحدد (راتزل) ديناميكيات هذه العملية، عملية التوسع، بمقتضيات اقتصادية وثقافية. فالتوسع هو استجابة ضرورية لدوافع النمو الاقتصادي للدولة ، وحاجة سكانها للبحث عن مجالات تؤمن استثماراتهم وتنقل اليها عناصر ثقافتهم المتقدمة فالعامل الاقتصادي والثقافي هما اللذان يدفعان الى الحركة. وتتداخل مع هذه المقتضيات القوة العسكرية لتلبية ما تتطلبه الحركة من تغير مستمر في حدود الدولة. ويقرر (راتزل)

ان اي توقف في الحركة، أو أي وهن في مرحلة من مراحلها، يعني على الفور ان الدولة لم تعد قادرة على المنافسة وأنها قد تحولت من الهجوم الى الدفاع ، ومن التوسع الى الأنكماش، وهي بذلك تكون هدفاً لدولة أخرى ، أكثر قدرة على النمو للاقتراب منها وبالتالي اختراقها والتهامها بعد ذلك.

اذن ، القانون الأساس عند (راتزل) هو قانون القوة والصراع والبقاء للأقوى من الدول، وللأكبر قدرة على التوسّع والنمو.

وفي ضوء ما تقدم، وضع (راتزل) سبعة قوانين تشكل في ، رأيه، الأساس الذي تقوم عليه عملية التوسع الاقليمي.

١ . أن توسع الدولة وزيادة مساحتها يرتبط بزيادة عدد سكانها ونمو ثقافتهم. اذ كلما زاد عدد سكان الدولة كلما دفع بها الى التوسع لاضافة مساحات جديدة، أو ضم أقاليم اخرى تستوعب هذه الزيادة الحاصلة في عدد السكان. كما وأن العامل الحضاري والنمو الثقافي داخل الدولة يدفع هو الآخر باتجاه التوسع، ذلك انه سيكون مدعاة لنشر قيمها الفكرية والثقافية الى الاقاليم الاخرى . ومثل هذه العملية يتولى القيام بها السكان عندما يتوسعون أو يمتدون الى مساحات أرضية جديدة.

٢ . أن نموعدد السكان يمثل الخطوة الأولى لتقدم الدولة في مسار عملية النمو. فالسكان يمكن استثمارهم في مجالات عديدة، اقتصادية وثقافية وعسكرية وتجارية، تسهم جميعا في تطور الدولة ونموها. وعند ذلك يمكن أن تنمو مساحة الدولة كنتيجة لنمو العامل السكاني فيها.

٣ . أن عملية التوسع الاقليمي للدولة يكون بهدف ضم الوحدات الصغيرة أليها. ويعتبر (راتزل) هذا التحرك نتيجة منطقية لوجود الدولة القوية، اذ لا يمكن تصور قيام دولة صغيرة بابتلاع دولة اكبر حجما منها.

٤ . ترتبط الحدود في حركتها، ضيقا: أو توسعاً، نمواً أو انكماشاً، بقوة الدولة. اذ كلما زادت قوة الدولة توسعت حدودها، وتنكمش هذه الحدود كلما تراجعت قوة الدولة.

٥ . أن عملية النمو والتوسع الاقليمي لا تكون مجردة من اهداف ترمي الدولة الى تحقيقها. وغاية الدولة في ذلك تحقيق أهداف سياسية واخرى اقتصادية. ويتحدد الهدف السياسي من عملية النمو والتوسع بفرض ارادة الدولة على غيرها من الأقاليم المضافة وبسط النفوذ عليها. أما الهدف الاقتصادي، فأنه يتحدد باضافة موارد جديدة (ثروات معدنية، أراض زراعية) تسهم في بناء قوتها الاقتصادية.

٦. أن الدولة البدائية تكون دائماً هدفا للتوسع الأرضي الذي تمارسه الدولة القوية.

٧. أن عملية التوسع هي عملية دينامية مستمرة لا تعرف حدوداً لتستقر عندها. وبالتالي فهي لا تتقيد بحدود سياسية، أو تقف عند حواجز طبيعية أو جغرافية ، فالتوسع يقود الى التوسع، وحسب منطق الصراع والبقاء للأقوى، فالتوسع لا ينتهي الا بسيادة دولة واحدة قوية تملك زمام السيطرة العالمية.[٢]

هذه النظرية التي صاغ فروضها ومقوماتها الفكرية (فردريك راتزل) تعتمد فلسفة القوة اساسا لها ومرتكزاً لبنائها. وبالتالي تكون القوة العامل المحرك، بل الأساس الوحيد لحركة الدولة. وما يلفت الانتباه الى هذه النظرية ويشكل أحد أهم عناصر النقد الموجه أليها هو أن (رتزل) نظر الى القوة من زاوية واحدة وفسرها بمعنى واحد لتكون قرينة لعملية النمو، والنمو هنا ليس هو النمو بمعناه الحضاري، انما بمعناه التوسعي القائم على الضم والأحتلال . فكلما نمت قوة الدولة كلما كان ذلك مدعاة لنموها الأرضي.

وبدلاً من أن يسهم عامل القوة بمعناه الشامل في اغناء عملية التفاعل الحضاري والتعاون بين وحدات المجتمع الدولي لتكون الدولة القوية بمعطياتها الفكرية والثقافية والاقتصادية عاملا يسهم في بناء هذا المجتمع ويعزز اسس استقراره ويأخذ بيد الدول الصغيرة نحو رفاهيتها وتقدمها. فأنه يوظف ، وعلى نحو قسري ، ليقوم بضمها والحاقها ، بل وحتى مسخها والغائها لتكون من نصيب الدولة أو الدولة القوية. وبذلك لا تعترف هذه النظرية بحق الوجود للدول الصغيرة ولا حتى بحق الشعوب في تقرير مصيرها. ذلك أن هذه الشعوب وتلك الوحدات الصغيرة لا تمتلك خيارات في العيش الا أن تواجه حتمية الابتلاع. وبعبارة واحدة ، أن (راتزل) في نظريته كان قد وظف القوة لاغراض ضيقة لها أهداف ومرامي عدوانية. دون أن يكون لهذا التوظيف دور في تأسيس مجتمع دولي قائم على اساسا التعاون والأمن والأستقرار.

٢. رودولف كيلين (١٨٦٤-١٩٢٢)

لم يبتعد (رودولف كيلين) استاذ التاريخ والنظم الحكومية في جامعة جوتنبرغ عن نظيره (فردريك راتزل) في موضوع المقاربة العضوية بين الدولة والكائن الحي. فمن وجهة نظره توجد تماثلات قوية بين الدولة ، كنظام سياسي – اجتماعي ، والدولة باعتبارها كائنا" حيا" ينمو ويتحرك.[٦]

شرح (كيلين) أفكاره الجيوبولتيكية في مؤلفين أولهما عام ١٩١٧ بعنوان (الدولة مظهر من مظاهر الحياة) . والثاني عام ١٩٢٠ بعنوان (الأسس اللازمة لقيام نظام سياسي). وكانت أهم الأفكار والفروض التي تناولها في هذين المؤلفين تركز على المحاور التالية:

١- أن تاثير البعد الوظيفي للعامل الجغرافي على حركة الدولة ونموها وقوتها يمكن أن يظهر من خلال دراسة الموضوعات التالية:

أ- الدولة والجغرافيا: أي ما يمكن أن تتيحه الرقعة الجغرافية التي تشغلها الدولة من امكانيات تساعد على حركتها.

ب- الدولة والسكان : أي الى أي مدى يمكن استثمار السكان في تأمين عملية النمو.

جـ - الدولة والتركيب الاجتماعي : وهنا يرى (كيلين) أن طبيعة ودرجة التماسك الاجتماعي، من حيث قوته أو ضعفه، تشكل احدى العناصر الضرورية لبناء قوة الدولة وتأمين حركتها ومتطلبات توسعها.

د- الدولة والموارد الاقتصادية: اذ لايمكن أن تؤمن قوة الدولة وتتوفر أسباب حركتها الا عن طريق الموارد الاقتصادية. ففي حال وفرتها ستكون عاملا" في بناء القوة. أما في حال ندرتها ستكون محفزا" للدولة بهدف تأمينها.

هـ - وأخيرا"، فأن جملة هذه العوامل تؤثر على طبيعة النظام السياسي في الدولة، من حيث قدرته على توظيفها أو استثمارها، بما يعزز من قوة الدولة، ويوفر لها خيارات التوسع الاقليمي.

٢ - ويتمثل المحور الثاني لأفكار (كيلين) التي أوردها في مؤلفيه، في التماثل بين البناء العضوي للدولة، والبناء العضوي للكائن الحي. فالأرض بالنسبة للدولة ، أو الرقعة التي تشغلها الدولة الجسد بالنسبة لكائن الحي. وعاصمتها ومركزها الأداري هي بمثابة قلب الكائن الحي ورئتاه اما الأنهر والطرق وسكك الحديد فهي جميعا بمثابة الأوردة والشرايين. أما المناطق التي تمدها بالمعادن والمواد الأولية اللازمة لنموها فكلها أطراف لهذا الجسد . أما الأفراد داخل الدولة فهم بمثابة الخلايا عند الكائن الحي.فالأفراد هم العامل المحرك للدولة، اذ لا يمكن رصد حركة الدولة ونشاطها في

مختلف ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا من خلال حركة الأفراد فيها.

٣- المحور الثالث الذي ناقشه (كيلين) فأنه يتمثل بتلك الاشكالية التي يثيرها التناقض بين التوسع والقانون الدولي ، اي العلاقة بين قوى النمو وقوة القانون. وهنا يتساءل (كيلين): أيهما الأجدر بالمراعاة ، قوانين الطبيعة أم قوانين البشر؟

وفي معرض مناقشته لهذا التساؤل فأنه يرى، أن قوانين الطبيعة تتميز بحتمية ظاهرة ، لذا ينبغي مراعاتها وعدم الخروج عن ارادتها . فهي تتمتع بسلطة وسلطان لا يستطيع البشر الا التسليم بها ، ذلك ان صياغتها تخرج عن ارادته.

ومن بين المباديء التي يستند اليها القانون الطبيعي ، الذي يعلو في ارادته على ارادة المجتمع البشري ، هو حتمية النمو البيولوجي للدولة. وعلى هذا، فأن (كيلين) كان يدعو ألمانيا الى أن تنهي وتحسم هذا التناقض بين القانون الطبيعي والقانون السياسي الذي هو قانون وضعي من صنع البشر. وأن حل هذا التناقض سيكون لصالح الحقيقة الطبيعية وليس لصالح الحقيقة الوضعية. ذلك أن الدولة هي تكوين حي بفعل القانون الطبيعي ، وعلى القانون الوضعي (السياسي) أن يتماشى مع الحقيقة الى مداه.واذا كان نمو الدولة يمثل استجابة ضرورية للقانون الطبيعي فان على المانيا أن تأخذ بالقانون الخاص لعملية النمو لتتحول الى الدولة الالمانية العظمى.

وعند مناقشته للقوى الأساسية في أوربا، يتجه (كيلين) نحو فرنسا باعتبارها قوة برية لها وزنها في أوربا تاريخياً وجغرافياً ، ويرى انها قد أخفقت طوال قرنين في ادارة الصراع بينها وبين بريطانيا . ولم يكن صراع السيادة العالمية في مصلحتها، وأسفرت محصلته عن عالم بريطاني الطابع والتوجه، تظلله رايات الامبراطورية التي تنزح موارده نزحا" نحو اراضيها وجزرها، مثبتة دعائمها بالقواعد والأسطول ، وموجهة اقتصادياته نحو بنوكها وشركاتها ومصانعها، ومتحكمة في أسواقه وخطوط تجارته. وقد آن الأوان لألمانيا ، كأكبر قوة برية ان تهزمها تبعاً لفروضه. ولكن عليها اولاً أن تصل بقواتها البرية الى مداها. وعليها ايضاً أن توسع من جبهتها البحرية على بحر الشمال، وأن تضم الأراضي المنخفضة اليها جميعا وصولاً الى مصب الراين ، فتلك هي مناطق النمو العضوي الأولية اللازمة لها قبل أن تخوض صراع السيادة العالمية مع بريطانيا.

وقد طبقت ألمانيا هذه الاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، فكانت تبدأ دائماً بالأستيلاء على هولندا وبلجيكا تحقيقاً لهدف الأطلال على بحر الشمال بجبهة واسعة تناسب قاعدتها البرية.

ومن هنا كانت بريطانيا تعتبر أن الدفاع عن جزرها ، جيوستراتيجياً، يبدأ من نهر الراين. فوجهت لسياستها دائما نحو التحالف مع دول الأراضي المنخفضة ، وقد تجلت المنافسة سافرة بين القوتين منذ مؤتمر برلين ١٨٨٣، وذلك عندما طالبت المانيا بنصيبها من المستعمرات فلم تنل سوى القليل منها، فاتجهت لأخذ ما تراه حقاً لها بالقوة ، واستهلت بذلك باستكمال بناء اسطوليها التجاري والحربي اعلاناً عن وجودها كقوة كبرى في المحيطات والبحار العليا، وتحقيقاً لأهدافها في المشاركة بأكبر نصيب ممكن في التجارة العالمية.

كانت تلك ابعاد الاستراتيجية الالمانية لتحقيق الدولة العظمى من وجهة نظر (كيلين) ، ورغم أنه كان سويدي الجنسية الا ان ميله لألمانيا كان قوياً جداً . فقد وجد فيها مواصفات الدولة التي يمكن أن تحقق السيطرة العالمية لما تتميز به من عوامل البناء الثقافية والفكرية والاقتصادية والروح العسكرية المتينة. واعتقد أن هذه السيطرة يمكن أن تتحقق لألمانيا عبر ثلاث مراحل أساسية. المرحلة الأولى، عندما تكون المانيا قوة برية كبرى، والثانية، عندما تتمكن من مواجهة القوة البريطانية اينما وجدت وتستطيع قهرها. أما المرحلة الثالثة فهي التي تستكمل فيها سيطرتها النهائية على العالم. وقد قدمت هذه المراحل الثلاث تجسيداً واقعياً لفروضه النظرية جميعاً، وقدمت تحليلاته الأساس النظري الجيوستراتيجي لسياسة المانيا التوسعية التي ادت فيما بعد الى حربين عالميتين الأولى والثانية، غير أن نتائجها لم تكن في صالح المانيا على الاطلاق.

٢- كارل هاوسهوفر:

يعدّ(كارل هاوسهوفر) من بين ابرز المنظرين الألمان في حقل الدراسات الجيوبولتكية ، حيث قادت أفكاره ودراساته وبحوثه الى تاسيس • معهد ميونخ للجيويولتكس). وكانت الغاية منه هي البحث في نشأة هذا العلم وأسسه، الأمــــر الذي لفت انتباه العديد من القادة والزعماء الألمان، وخصوصا في عهد النازية، الى امكانية تطبيق نظرياته الجيوبولتيكية لتحقيق حلم المانيا في مد النفوذ والسيطرة العالمية. (٧)

ولم تبتعد نظرية (كارل هاوسهوفر) عن ذات الفروض التي انطلقت منها نظريتا (راتزل) و (كيلين)، خاصة ما يتصل منها بتكوين الدولة العظمى على اساس النمو والتوسع في مجالها الحيوي اللازم لتحقيقها، الا أنه يختلف عن سابقيه عندما يقيم فروضه بالتاكيد على نوعية الرابطة الوثيقة في العلاقات القائمة بين عدة مفاهيم مثل ، الدولة، السكان، الاكتفاء الذاتي، المجال الحيوي.

وتحتل فكرة المجال الحيوي حيزاً واسعاً في دراساته النظرية والى الحد الذي اعتبر فيه المجال بمثابة (العالم الذي يتحكم في تاريخ البشرية). وبالتالي انبنت معظم طروحاته على فكرة تمدد الدولة وامتدادها الى مناطق تعد حيوية لوجودها واستمرارها.

يرى (كارل هاوسهوفر) أن الدولة، في حقيقتها وآلية عملها عبارة، عن كيان عضوي تقترب كثيرا" من الكائن الحي. واذا كان في مقدمة الوظائف البايولوجية للكائن الحي هي وظيفة النمو فأن الدولة بهذه الخاصية الوظيفية ، تنمو وتتوسع . وان عملية التوسع هذه تكون نحو مناطق جديدة غنية بمواردها الطبيعية وثرواتها المعدنية ، وهذه الموارد بجملتها يمكن تسخيرها لبناء وزيادة قوة الدولة.

ويربط (هاوسهوفر) بين عملية توسع الدولة والزيادة الحاصلة في عدد سكانها ، يعتبر أن التوسع ما هو الا نتيجة منطقية وطبيعية لزيادة عدد السكان، إذ كلما زاد عدد السكان كان ذلك مسوغاً لتوسع الدولة نحو اقاليم اضافية تستوعب هذه الزيادة. وهذه القاليم التي يجري التوسع باتجاهها تمثل المجال الحيوي للدولة.

اذن ، فكرة المجال الحيوي وثيقة الصلة بعملية التوسع، كما انها تعَّد واحدة من أهم نتائجها:

من ناحية أخرى، يربط (هاوسهوفر) بين فكرة التوسع وزيادة عدد السكان والمجال الحيوي بفكرة الاكتفاء الذاتي . فتوسع الدولة باتجاه المناطق الحيوية الغنية بمواردها الزراعية وثرواتها المعدنية تؤمن كفاية ذاتية للزيادة الحاصلة في عدد السكان، ذلك أن تنامي وتأثر عدد السكان يكون بحاجة الى موارد اضافية تؤمن لهم الكفاية الذاتية، ومثل هذا المطلب لا يتم الا عن طريق التوسع نحو مجالات حيوية.

بعبارة اخرى ، يرى (هاوسهوفر) أن تحقيق الاكتفاء الذاتي يتطلب كفاية من الموارد الاقتصادية تتناسب مع الكثافة السكانية. وعليه، عندما لا تتوفر الموارد الاقتصادية ، مع زيادة ضغوط الكثافة السكانية ، فان ذلك سيخلق اختلالاً وعجزاً واضحاً في تحقيق متطلبات الاكتفاء الذاتي . ومعالجة هذا الخلل لا يتم الا عن طريق المجال الحيوي ، أي التوسع بأتجاه المناطق الغنية بمواردها الاقتصادية.

وينصرف (هاوسهوفر) ، الى دراسة وتحليل الأوضاع الجيوستراتيجية للعالم، وينتهي الى ان العالم لا يمكنه ان يستوعب أكثر من ثلاث قوى رئيسية وفقا لأساسها الجغرافي ومقومات بنائها الاقتصادية والعسكرية، ويحدد هذه القوى كما يلي:

١- الدولة الألمانية فوق أوربا وافريقيا.

٢- الدولة اليابانية فوق آسيا واستراليا.

٣- الدولة الأمريكية فوق الأمريكيتين.

ويعتقد(هاوسهوفر) ، أن هذه القوى الرئيسية الثلاث تتمتع بمزايا عديدة تجعل منها القوى المؤهلة للقيادة العالمية لكن وفق تقسيم ثلاثي ، هذه القوى، تمتلك المجال الحيوي الذي يؤمن لها السيطرة جغرافيا" على حدود الاقاليم الذي بحوزتها. كما انها تتمتع بالقوة العسكرية القادرة على الدفاع عن مجال السيطرة على الأقاليم الخاضعة لها. وبتأمين الكفاية الذاتية عن طريق ضمان الموارد الاقتصادية ، مع حيازة القوة العسكرية القادرة على الدفاع عن حدود أية قوة من هذه القوى الثلاثة في مواجهة اخرياتها ، يتحقق التوازن العالمي.

الا ان افكار (هاوسهوفر) لاتقف عند هذا التقسيم الثلاثي للعالم . بمعنى أن نظرية (هاوسهوفر) الجيوستراتيجية اذا كانت قد خلصت الى التقسيم الثلاثي للعالم، وفق مفهوم المجال الحيوي الذي ينبغي ان تؤمنه أية قوة على صعيد الأرض والاكتفاء الذاتي ، من خلال حيازة الموارد الاقتصادية والطبيعية، فأن ذلك لم يكن بحال نتيجتها النهائية التي تقف عند حدودها، انما هي نتيجة تقود الى ماوراءها من هدف وغاية استراتيجية كبرى وهي وضع الأسس لسيطرة ألمانيا على العالم، وهي نفس النتيجة التي أنتهى اليها (راتزل) . اذ لا يخفي (هاوسهوفر) اتفاق وتلاقي الهدف النهائي لنظريته مع نظرية (راتزل). فأذا كان

(راتزل) قد تصور عالماً واحداً تحكمه قوة واحدة هي المانيا، فأن (هاوسهوفر) يراه ثلاثياً ولكنه منتهياً ايضاً الـــى ذات النتيجة وهي وجود عالم واحد تحكمه قوة واحدة هي المانيا. وعند هذه النتيجة بالـــذات يقترب (هاوسهوفر) كثيراً من أراء (ماكندر) حول مسالة السيطرة التي لا يمكن لها ان تتحقق الا عن طريق السيطرة الفعلية على منطقة (قلب العالم) (Heart land).

الا ان تحقيق السيادة على عالم تنفرد بالسيطرة عليه المانيا من خلال السيطرة على منطقة القلب تواجه، من وجهة نظر(هاوسهوفر) . عقبات عدة. فهناك من ناحية الشرق روسيا التي أدركت المانيا منذ وقت مبكر صعوبة قهرها والسيطرة عليها . اذ مازالت ذاكرة التاريخ تحتفظ بالدرس الذي تلقاه (نابليون) في روسيا ، والذي كان سبباً حيوياً في اندحار فرنسا فيما بعد.

وتقف الى جانب المعضلة الروسية المعضلة البريطانية المتمثلة بقوة بريطانيا البحرية التي كانت تسيطر على المحيط الاطلسي ، كما أن لها مصالح عديدة في المحيط الهادي. وهناك أيضاً اليابان التي يهيمن اسطولها على منطقة الباسفيكي ، وما لها من سيطرة فعلية على مناطق مهمة من شرق وجنوب شرق آسيا كاندونوسيا ، وكوريا، وبورما، ومنشوريا، وأجزاء واسعة من الصين.

ولمواجهة هذه العقبات ، لم يعط (هاوسهوفر) أرجحية للخيار العسكري بهدف معالجتها فهناك شكوك كبيرة في امكانية الركون الى الحرب وامكانية المانيا النجاح بعمل عسكري تقوم به ضد المساحة الهائلة والموارد الضخمة للأتحاد السوفيتي . فاذا كانت هذه الستراتيجية ناجحة في مواجهة الدول الأوربية الصغيرة (بولندا ، فرنسا، هولندا....) فأنها لا تعود بالنفع في مواجهة الأتحاد السوفيتي. وبالتالي تصبح الحرب معها عملية محفوفة بالمخاطر ومغامرة غير مامونة العواقب .

أما بريطانيا، القوة البحرية العظمى ، فكانت المانيا اضعف من أن تكون قادرة على مواجهتها. فهناك أولا" الوضع الجغرافي لألمانيا الذي لم يكن يسمح لها بانشاء قوة بحرية كبيرة . اذ ليس لها سوى جبهة ضيقة تطل على بحر الشمال وتفتقر الى الحماية الطبيعية التي تتطلبها القواعد البحرية، في حين أن الوضع الجغرافي البحري لبريطانيا مكنها من بناء قوة بحرية متفوقة أوربيا" قوامها الأساطيل والقواعد العسكرية البحرية المتمركزة في مناطق

عديدة من العالم وهي عوامل عملت بالجملة على أن تحوز بريطانيا مكانه ومزايا القوة البحرية العظمى المندفعة بطاقة صناعية فعالة. هذه القوة البحرية العريقة جعلت من الصعب على المانيا أن تكسر شوكتها في مجابهات عسكرية بحرية.

وعلى هذا فأن الخيارات المتاحة امام المانيا، ومن وجهة نظر (هاوسهوفر) للتغلب على هذه العقبات، ولتصبح فيما بعد القوة العالمية الواحدية المسيطرة علـــــــــــى العالم تتمثل [٨]:

بضرورة السيطرة على جهة الطرق المؤدية الى هذه الكتلة البرية الشاسعة، خاصة الطرق المؤدية اليها من شرق أوربا.

التحكم التام في شرق أوربا ، ليس فقط باعتبارهـــا منطقة الثقافة والتجارة الألمانية ، وفق افتراضات المجال الحيوي الذي تقضي التوسع باتجاهها، بل ايضاً باعتبارها مدخلاً يترامى وراءها شرقاً حسب فرص الدولة العالمية. لقـــــــــد اقترح (هاوسهوفر) ان تُضم وسط اوربا وشرقها جميعاً، من فنلندا حتى اليونان داخل منطقة النفوذ الألمانية. أما أن الدنمارك وبلجيكا وهولندا، فهي دويلات ، حسب وجهة نظر (هاوسهوفر) ، سائرة نحو الأختفاء أو على الأقـــــل ، انها لا تشكل تحدياً خطيراً لألمانيا. ولم تكن امام الألمان من عقبة في غرب أوربا ألا فرنسا ، وهذه في رأيه (دولة راكدة بيولوجياً وسياسياً) ولا تستطيع أن تصادم دولة المانيا الشابة الناهضة.

بسبب من كون الاتحاد السوفيتي يمثل قوة برية كبرى ، تشغل سدس مساحة العالم، وفي الوقت الذي لا تستطيع فيه المانيا مواجهته عسكرياً، فأن (هاوسهوفر) دعا الى اقامة اتحاد او تحالف جيوستراتيجي بين المانيا وروسيا، كبديل للخيار العسكري، يكون بمثابة حجر الزاوية في الوحدة الأورو آسيوية التي تشمل على تكتل أخر هو الصين واليابان.

أما خيارات ألمانيا في مواجهة بريطانيا، القوة البحرية الكبرى دون منازع، فأن (هاوسهوفر) يرى، أن لا بد لألمانيا من قوة بحرية تستطيع مجابهة غريمتها ، والقوة المرشحة التي ينبغي أن تتحالف معها ألمانيا هي اليابان.

أن اليابان قوة بحرية لا يستهان بها في منطقة الشرق الأقصى ، ويمكن أن تكون القوة البحرية المعادلة لبريطانيا في منطقة المحيط الهادي. لذا فأن التحالف معها سيساعد على ازاحة نفوذ القوة البحرية الكبرى، قوة بريطانيا، وسيسلبها ممتلكاتها الغنية في الشرق

الأقصى ، وسينتهي الأمر بها في النهاية الى تقويضها اقتصادياً وسياسيا" وبالتالي اضعافها عسكريا".

اما اراء (هاوسهوفر) في الجانب العسكري، فأنها تنصرف الى تقسيم القوة العسكرية للدولة الى ثلاث صنوف قتالية : الجيش (القوة البرية) ، الأسطول (القوة البحرية)، وسلاح الطيران (القوة الجوية) ويرى ان القوات البرية تلعب دورا مهما في الحروب . فالمشاة (هم الذين يقررون مصير القتال لأنهم يمثلون القوة التي تستولي على المجال الأرضي). فالقوات البرية، بما تجسدّه من اعداد بشرية ومعدات عسكرية وخطط وفنون قتالية ، تستطيع أن تحدد النهاية المصيرية للحرب. كما عالج (هاوسهوفر) العلاقة بين مساحة الدولة والعمليات الحربية . اذ يرى ان الدول ذات المساحات الصغيرة لا تملك عمقا دفاعيا"، وبالتالي لا تصمد أمام الهجمات التعرضية، بعكس الدول ذات المساحات الواسعة التي تستطيع امتصاص الضربات الهجومية، كما يكون بمقدورها أن تناور تعرضياً ودفاعياً ضمن حدود اقليمها الواسع.

أما القوات البحرية ، فيعتبرها (هاوسهوفر) على درجة كبيرة من الأهمية . فالأنفتاح البري على المحيطات والبحار للسيطرة على ماوراءها من أرض لا يمكن تأمينه الا عن طريق الأساطيل البحرية حيث تؤمن فاعليتها القواعد البحرية لغرض الدعم اللوجستي.

اما السلاح الجوي ، فأن (هاوسهوفر) يعتبره سلاحاً تكميلياً للجيوش البرية والأساطيل البحرية . ومع ذلك فانه كان يرى ان المطارات والقواعد الجوية لها خطورتها، ذلك انها تشكل هدفاً يصوب آلية العدو قنابله.

وعموما فأن (هاوسهوفر) كان يركز اهتمامه على القوات البرية والبحرية . ومع ذلك اذا كانت المانيا تمثل قوة برية لا يستهان بها من وجهة نظر (هاوسهوفر) ، فأنه أهاب بها ان لا تقع في خطأ الاقتناع بكونها دولة أرضية كبرى ، أنما يفرض عليها هذا الأمر أن تطوّر وسائل للقتال والتفوق البحري ايضاً.

لقد قدمت الحرب العالمية الثانية الفرصة لأختبار آراء (هاوسهوفر) وفروضه ، وخاصة مع اقتناع (هتلر) بنظريته منذ وقت مبكّر واتجه الى تطبيقها عمليا منذ عام ١٩٣٤. فعمد بداية نحو تدعيم القواعد الاقتصادية لألمانيا، ثم توجه مباشرة الى ضم الوحدات السياسية المجاورة(بولندا، تشكوسلوفاكيا ، النمسا) باعتبارها أقرب دوائر المجال الحيوي الى نواة الدولة الجرمانية العالمية متخذاً من انتشار العنصر الألمانـــي والثقافة

الجرمانية في بعض أجزاء من هذه الدول، خاصة الهامشية منها، ستاراً لدعواه في شرعية ضمها.

ومع بداية الحرب ، سيطرت جحافله على اجزاء من اوربا، فرنسا الأراضي المنخفضة، البلقان – شرقي اوربا. وفي وقت واحد تقريباً بدا في الالتفاف والزحف نحو افريقيا وفي اجتياح سهول أوكرانيا وروسيا البيضاء وحتى الفولجا، وهي بذاتها الاتجاهات التي حددها (هاوسهوفر) لنمو الدولة الألمانية العظمى.

٤- الفريد ماهان ١٨٤٠-١٩١٤:

يعتبر (الفريد تاير ماهان) من بين ابرز المنظرين الذين درسوا اهمية الموقع الجغرافي البحري للدولة واثره في بناء قوتها [٩]. وكان نموذجه التجريبي القابل للقياس في بناء اطاره النظري حول القوة البحرية ينطلق من (بريطانيا) ، والتي وجد فيها النقيض التاريخي لامبراطوريات قامت على أساس القوة البرية. فالامبراطوريات التي ظهرت في الأزمنة القديمة والعصور الوسطى كانت تقوم على قوة برية، حيث اعتمدت جيوشها في حركتها على طرق اليابسة، الأمر الذي أعانها على امتلاك مساحات واسعة ملائمة لأسلوب تحركات قطعاتها العسكرية . في حين أن بريطانيا، القوى العظمى التي ظهرت في التاريخ الحديث ، كانت على النقيض من ذلك اذ استحدثت قوتها من أساطيلها البحرية القوية ومن سيطرتها على الطرق البحرية.

السؤال المحوري الذي انطلق منه (ماهان) ، حيث بنيت عليه افتراضاته النظرية فيما بعد، يدور حول الأسباب التي جعلت من بريطانيا قوة عظمى في الوقت الذي كانت تعيش عزلة بحرية؟

لقد درس (ماهان) تاريخ بريطانيا وموقعها الجغرافي ، ووجد انها تمثل قوة بحرية أوربية، اذ لم يكن بمقدور اية قوة اوربية على انفراد أن تنتزع مكانتها البحرية أو أن تتفوق عليها في بناء اسطول قوي ينافسها في السيادة على البحار. كما وأن موقعها البحري الجزري جعلها في منأى عن اي عمل عسكري قد تقوم به قوة اوربية للنيل منها. وهذا العامل وفرَّ لها ايضاً الابتعاد عن احداث القارة الأوربية التي عاشت انقسامات سياسية بين قواها الأساسية، وهوالانقسام الذي اضعف احتمالات التحالف الأوربي ضدها.

من ناحية أخرى، اعتمدت بريطانيا استراتيجية بحرية قوامها مبدأ تركيز القـــــــوة (concentration of power) . أي حشد أكبر قدر من السفن والأساطيل الحربية تؤمن لها فرصا" وافرة من النجاح في أية منازلة بحرية مع العدو. ومثل هذا التقدير الاستراتيجي يوكل للأساطيل البحرية أن تنجز وظيفة عسكرية نظامية بعيدة عن حرب العصابات، أو عمليات الغزو التجارية . كما وأن هذه الوظيفة العسكرية التي تضطلع بها الأساطيل البحرية لا تقتصر على تامين أوضاع دفاعية فقط، أنما تحويل نمط المجابهة من اوضاع الدفاع الى وضع التعرض بالهجوم.

أذن، جوهر الاستراتيجية البحرية البريطانية كان موجها" ضد القوة الرئيسية التي يضعها العدو في الميدان. وكانت الغاية العظمى لهذه الاستراتيجية هو تحقيق الانتصار في معارك التسلط على البحار عن طريق تركيز سفن حربية قادرة على ضرب أسطول العدو ضربة قاضية.

من ناحية اخرى ، يرى (ماهان) أن الثورة الصناعية، التي شهدتها أوربا خلال الفترة (١٧٦٠-١٨٣٠) ، كان لها عظيم الأثر في تطوير الوظيفـــــة التجارية والعسكرية للأساطيل البحرية. فالدول الأوربية الصناعية، وبسبب من الثورة الصناعية كانت بحاجة الى اسواق خارج حدود القارة الأوربية لتصريف الفائض مـــن انتاجها الصناعي ، فضلاً عن حاجتها للحصول على المواد الخام المتنوعة لمصانعها ولتوفير المواد الغذائية لسكانها الذين تزايدت اعدادهم . وقد مثلت المستعمرات الهدف الأساس لتحقيق هذه الغاية. وقد استدعت هذه العملية (نقل الناتج الصناعي من البضائع والسلع المنتجة الى مراكز بيعها وتصريفها، بالأضافة الى المستعمرات لتامين احتياجاتها من المواد الخام لإدامة نشاطها الصناعي)، استدعت هذه المطالب انشاء اساطيل تجارية ضخمة وطرق ملاحية متعددة، فضلاً عن انشاء الاساطيل الحربية والقواعد البحرية لحراسة السفن التجارية من اعمال القرصنة والعدوان.

وهكذا ، تطورت وظيفة البحار والمحيطات التي اصبحت بمثابة الشرايين أو حلقات الوصل بين الدول الاوربية ومستعمراتها، واصبح من مهام الأساطيل القيام بعملية مزدوجة، الأولى نقل الناتج الصناعي، والثانية حماية وسائل نقله بالأساطيل البحرية العسكرية.

مثل هذا الدور أفلحت فيه بريطانيا عى نحو متميز بالقياس مع بقية الدول الأوربية ، والسبب في ذلك يعود الى طبيعة موقعها الجغرافي البحري الذي مكنها من السيطرة على الخطوط الملاحية من والى شمال اوربا ، كما فرض عليها تاسيس وسيلة الاتصال البحرية بمناطق اليابسة الأوربية والآسيوية والأفريقية، فأوجدت لنفسها اسطولاً بحرياً ضخماً تعذر على اية دولة اوربية أن تنشيء مثله. وقد وفر لها هذا الوضع الجيوبولتيكي ، مضافا أليه قوة عسكرية بحرية متميزة ، امكانية عالية وقدرة فائقة في حصار موانيء القارة الأوربية وقت الضرورة ، وتأمين دفاع فعال عن الجزر البريطانية في حال تعرضها الى عدوان خارجي.

وفي ضوء هذه الحقائق تبلورت فروض (ماهان) لبناء اطار نظري وتطبيقي عن ستراتيجية قوة البحر تضمنتها مؤلفاته مثل

(تأثير القوة البحرية في التاريخ).

-(The influence of sea power upon history)

(تأثير القوة البحرية في الثورة والامبراطورية الفرنسية ١٧٩٣-١٨١٢)

-(The influence of sea upon the French revolution Empire 1793-1812)

(كذلك ، القوى البحرية وعلاقتها حتى حرب ١٨١٢)

-(Sea powers ans its Relation to the war 1812)

والاستنتاجات التي توصل اليها (ماهان) من دراساته تذهب الى ان ثمة عوامل أساسية تسهم في بناء تكوين القوة البحرية للدول وتعمل على تطويرها، وهي في الحقيقة استنتاجات مستنبطة من النموذج البريطاني متمثلة بما يلي:

١- الموقع الجغرافي: يعتبر (ماهان) أن الموقع الجغرافي ياتي في مقدمة العوامل التي تسهم في بناء القوة البحرية. والذي يؤكد عليه (ماهان) في هذا الجانب هو طبيعة هذا الموقع ، أي الى اي مدى تكون جبهاته المائية منفتحة على البحار والمحيطات؟ وهل ثمة وسائل تسهل عملية الاتصال فيما بينها؟ وعليه ، كلما كانت الدولة البحرية مطلة على اكثر على بحر، وكلما كانت هذه البحار سهلة الاتصال فيما بينها وبأعالي

المحيطات مع تأمين وسيلة هذا الأتصال وأداته، كلما وفر لها مرونة عالية في الحركة الميدانية على صعيد المناورة الدفاعية والقدرة على التعرض بالهجوم.

واستكمالاً للمزايا الاستراتيجية (السوقية) للموقع البحري للدولة هو أن يكون هذا الموقع قادرا" على تأمين سيطرتها على الطرق التجارية المهمة والتحكم في القواعد البحرية حتى يكون بمقدورها الرد على اي عدوان محتمل أو قائم فعلا" قد يهدد نطاقها الأقليمي.

٢- طبيعة سواحل الدولة : والذي يقصده (ماهان) هنا،نوعية هذه السواحل ومدى صلاحيتها لانشاء الموانئ. فكلما كانت هذه السواحل متعرجة وغاطسة أو عميقة، أصبح هذا العامل مشجعا"لانشاء الموانئ التجارية وكثرتها. خلاف الدول البحرية التي تتميز سواحلها كونها رملية أو مياهها ضحلة وغير عميقة ، حيث لا يكون هذا العامل مغريا"لسكان الدولة في اقامة الموانئ وركوب البحر والاتصال ببقية أقطار العالم. فالسواحل العميقة والممتدة لمسافات طويلة، تساعد صلاحيتها من هذه الناحية ، على اقامة نشاط بحري واسع ويمكن الدولة البحرية التي تتمتع بهذه الخصائص الساحلية من الاتصال والتواصل الحضاري والتجاري مع بقية دول العالم.

وبالنسبة لبريطانيا ، فقد قدمت (السواحل + الجبهات المائية) رصيدا" دفاعيا" ضمن حسابات قوتها الشاملة، دعمته بأسطول فائق الفعالية من الناحيتين الدفاعية والهجومية معاً، وعالجت مشكلة (المسافة) بينها وبين مستعمراتها بتأسيس عدد من القواعد في مواقع اختيرت بعناية مثل جبل طارق ، مالطا، قناة السويس ، عدن، سنغافورة ، وغيرها.

٣- خصائص الظهير القاريء : ويقصد بالظهير القاريء، أراضي الدولة التي تقع خلف خط الساحل. ويلعب الظهير القاريء في رأي (ماهان) دوراً طارداً او جاذباً بالنسبة لسكان الدولة البحرية. فاذا كان الظهير يتميز بكبر مساحته وخصوبة تربته ووفرة مياهه واعتدال مناخه وغنياً بأنواع الانتاج، أي انه يتمتع بثروات طبيعية وفيرة يمكن استثمارها لسد حاجة سكان الوحدة السياسية، تحول اهتمام السكان عن البحر نحو اليابس، وبالتالي انعدم الحافز للحياة البحرية. في هذه الحالة يكون الظهير القاري عاملاً لجذب السكان اليه.

وبخلاف ذلك ، اذا كان الظهير القاري يتميز بأفتقاره الى الموارد ، وكانت أرضه صحراوية وغير صالحة للنشاط الزراعي ، كان ذلك عاملاً مساعداً على طرد اهتمامات السكان نحو الداخل وتوجيهها نحو البحر، حيث يكون المصدر الاساس لكسب معيشتهم اليومية ونشاطهم التجاري البحري وبالتالي بناء القوة البحرية.

٤- عدد السكان: ويرى (ماهان) أن كثرة عدد السكان يعد عاملاً مهماً من عوامل بناء القوة البحرية للدولة ، هذا طبعاً مع توافر العوامل التي سبقت الاشارة اليها.

فالقوى البشرية المتمثلة بعدد السكان يمكن استثمارها في بناء الاساطيل البحرية وفي استعمالها وصيانتها. أن عامل السكان مهم فـــــي حياة الدولة فهو مادة بنائها

وتطورها ونبض حياتها الدائم، حيث يمكن توظيفه في ميادين الحياة الاقتصادية والتجارية والسياسية والعسكرية.

٥- الصفات والخصائص القومية لشعب الدولة البحرية ، وهنا يرى (ماهان) أن الخصائص والسمات التي تتميز بها شعوب الدول البحرية تختلف عن غيرها من سمات وخصائص الشعوب الأخرى . فهم أكثر ميلاً للتعامل مع معطيات واقعهم البحري، حيث يكونوا أكثر حباً للمغامرة وركوب البحر. كما انهم محبون لحياة الحرية الفردية وحياة التجارة والانتقال والكسب المادي . ومثل هذه الخصائص لا ترد على سبيل المقارنة بين الدولة البحرية والدولة غير البحرية وأنما ترد ايضا" بالنسبة لسكان الدولة البحرية ذاتها. فسكان المناطق الساحلية يتميزون بهذه الصفات أكثر من سكان المدن البعيدة عن سواحل الدولة.

وعليه، فأن هذه الخصائص والسمات تعتبر حجر الزاوية في اقامة صرح التجارة البحرية الكفيلة بتجميع الثروات الضرورية لبناء القوة البحرية للدولة:

٦- طبيعة النظام السياسي وتوجهات السلطة الحاكمة . وهذا العامل له اثره في التقدير الجيوبولتيكي للدولة وفي مركزها كقوة بحرية . فالتوجه نحو البحر لخلق وبناء قوة بحرية يعتمد، وبالدرجة الأساس ، على طبيعـــة النظام السياسي ، ورغبة السلطة الحاكمة في استثمار الموقع البحري لتجعل من الدولة القائمة على قاعدة تجارية وعسكرية بحرية متميزة ومتقدمة. فالنظام السياسي هو الذي يوجه

الاهتمامات الشعبية ويخلق الثقافة السياسية الاستراتيجية للتعامل مع المعطى أو المكون الجيوبولتيكي وحقيقته التاريخية في ان تكون الدولة البحرية قوية تجارياً وعسكرياً أو لا تكون.

وفي ضوء هذه الحقائق التي تتمتع بها بريطانيا كدولة بحرية ، ناقش(ماهان) الموقع البحري للولايات المتحدة الأمريكية، فوجد فيه من المزايا ما يؤهلها لأن تكون قوة بحرية تضاهي بريطانيا أن لم تتفوق عليها. فالموقع البحري للولايات المتحدة جعلها تعيش في عزلة نسبية الأمر الذي خلق لديها شعوراً بالأمن والأمان بعيدا" عن الأحداث التي كانت تعج بها القارة الأوربية سياسياً وعسكرياً.

كما وأن هذا العامل جعلها، ومن ناحية اخرى، بمنأى عن أية عملية اختراق خارجية . اذ لم تتعرض الولايات المتحدة ، طيلة تاريخها، الى اية عملية غزو خارجي يمكن أن تقود الى احتلال اراضيها.

مثل هذه الاعتبارات أتاحت للولايات المتحدة فرصة تاريخية فريدة للأنصراف الى بناء قوتها الذاتية سياسيا" واقتصاديا" وعسكريا".

كما وأن طبيعة الموقع الجغرافي البحري للولايات المتحدة مكنها من الانفتاح على جبهتين مائيتين هما، المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، وبساحلين طويلين يمكن استثمارها تجارياً وعسكرياً. ولهذا كان (ماهان) يدعو الولايات المتحدة الامريكية الى انشاء اسطول أمريكي يعزز من امكانية تفوقها في البحر على الصعيد العالمي ويضمن لها الدفاع عن أمنها القومي ضد أي عمل عسكري أو حصار بحري يوجه ضدها. ولتأمين هذه المتطلبات دعى (ماهان) الولايات المتحدة الى احتلال الفلبين (حيث تم احتلالها سنة ١٨٩٨ بعد الحرب مع اسبانيا وهزيمتها).

واستولت على جزيرة بورتوريكو ١٨٩٨ لتأمين الملاحة في الكاريبي وسيطرت على منطقة جوانتانانو جنوب شرق كوبا عام ١٩٠٣ وفرضــت الحماية على جزيرة كوبا ، واحتلت جزر جوام وهواي في وسط المحيط الهادي. كما أكد (ماهان) على ضرورة فتح قناة بنما بين المحيطين الأطلسي والهادي وذلك لتوفير التسهيلات الدفاعية عن سواحل الولايات المتحدة على المحيطين ومرونة الحركة وسرعتها بينهما.

واعتقد (ماهان) أن تحالف الولايات المتحدة مع بريطانيا يمكنها من السيطرة على العالم، وذلك لتحكمها في القواعد الساحلية الاستراتيجية من ناحية، وسيطرتهما على خطوط الملاحة الرئيسية من ناحية ثانية، وسهولة الحركة على الماء عنها في اليابس من ناحية ثالثة. كذلك فأن من الممكن أن يكون تحالف الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا واليابان رادعاً في المستقبل ضد روسيا والصين.

وفي الواقع، فأن هذه الآراء التي قدمها (ماهان) في صياغة نظرية حول القوة البحرية، ورغم الها حظيت باهتمام العديد من الكتاب والقادة والمسؤولين ، فألها لم تسلم من النقد. هناك من يرى أن افكار(ماهان) كانت وليدة الظروف السائدة في عصره ومن ثم سيطرت على منطق تفكيره ، وليس بالضرورة أن تصلح للقياس، أو أن تكون صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر . صحيح أن بريطانيا كانت سيدة البحار، وكانت تتمتع بمترلة عسكرية بحرية لا تجاريها أية قوة أوربية. ومن مظاهر هذه السيادة، أسطول بحري عسكري وتجاري لا يضاهي، تحكّم واضح وسيطرة عالية في طرق التجارة البحرية والمضائق والممرات المائية وعلى القواعد والمراكز التجارية . الا ان هذه الحقيقة سرعان ما تغيرت في العقود اللاحقة، اذ لم تعد بريطانيا تمثل الدولة التي لا تغيب الشمس عن مستعمراها . كما وأن قدرها على التحكم بالطرق التجارية البحرية والمضائق المائية لم تعد بنفس الدرجة من القوة كما كانت عليه سابقاً.

ومثل هذه الرؤية النقدية لنظرية (ماهان) البحرية ومدى صلاحيتها في الوقت الحاضر مبعثها عوامل عدة ، لعل ما يأتي في مقدمتها هو التطور النوعي في ميدان التسلح بشقيه التقليدي والاستراتيجي وخصوصا" في مجال تكنولوجيا الأسلحة النووية ووسائل اطلاقها الصاروخية ومنظومة الأقمار الصناعية، وسيادة عصر المعلومات في الاستخدامات العسكرية. هذه الثورة في ميدان التسلح قللت وعلى نحو واضح من شأن الأبعاد الاستراتيجية للقوة البحرية والموقع الجغرافي البحري للدولة وسواحلها بنفس القدر الذي قللت فيه من شأن استراتيجية القوة البرية ومزايا قلب الأرض وبالمواصفات التي طرحت في حينها.

من ناحية اخرى ، أخذ البعض يتحدث عن ما يسميه باحلال القوى في منظومة الأسلحة الميدانية . فسلاح الجو، وبدءا" من الحرب العالمية الأولى، وخلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أخذ يحتل

تدريجيا مكانة متقدمة بين صنوف الأسلحة القتالية المستخدمة سواء البرية منها أو البحرية بالنظر لما يتميز به من كفاءة قتالية في المعارك والحروب بالمقارنة مع منظومة الأسلحة البرية والبحرية.

من ناحية اخرى، لم تحل القوة الجوية محل القوتين البرية والبحرية في ميادين الأنشطة العسكرية باعتبارها أداة على قدر عال من الكفاءة والقدرة القتالية ، أنما اصبحت ايضا" وسيلة فعالة في ميدان المواصلات والنقل الجوي يطوّق الكرة الأرضية كلها ويصل الى ابعاد مترامية فيها. وهذا على خلاف وسائط النقل البحري والبري الذي يقتصر على اجزاء منها. وتبعا" لذلك أصبحت أيـــة نقطة على سطح الأرض في متناول ذراع القوة الجوية. حتى قواعد الدول البحرية نفسها وسواحلها اصبحت ضمن المدى القتالي المؤثر لهذا النمط من أنماط القوة.

فضلا" عن ذلك، تناسى (ماهان) ، أو أنه أغفل، أهمية العامل القومي وتنامي الشعور الوطني لدى الشعوب في العديد من المناطق والقواعد الاستراتيجية التي احتلتها بريطانيا وكانت سببا في بناء قوتها البحرية. هذا العامل ، بقدر ما شكل احد الضواغط التي اجبرت القوى البحرية على الانسحاب من قواعدها، فانه كان أحد عوامل الوهن فيها، فجلت فرنسا عن قواعدها في أفريقيا والهند الصينية. وجلا البريطانيون عن قواعدهم في قناة السويس وعدن وجميع المناطق شرق السويس . وانسحبت الولايات المتحدة من بعض قواعدها في جنوب شرق اسيا وليبيا واليونان. وكان انحسار القوى البحرية عن هذه القواعد لتهدئة المشاعر القومية من ناحية، وللتخلص من الأعباء العسكرية والنفقات الباهضة والمرهقة من ناحية اخرى ، بعد أن فقدت هذه القواعد الكثير من أهميتها الاستراتيجية نتيجة للتطور الذي حدث في اسلحة الحرب وأساليبها.

المبحث الثالث

منظرو الفكر الجيوستراتيجي

عالجنا فيما تقدم النظرية الجيوبولتكية وأهم منظريها. ولكن، يقف الى جانب هذه النظرية ، نظرية اخرى، تشتق منها وتتميز عنها وهي، النظرية الجيوستراتيجية. ويبدو أن هذا التمييز بين المقومات الفكرية للنظريتين الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية قد غاب عن العديد من الباحثين والدارسين، الأمر الذي دفع بهم الى الوقوع في أخطاء مفاهيمية ومنهجية مردها ضعف ادراك الأبعاد الوظيفية والبنيوية التي تسهم في بناء كل من النظريتين.

ويظهر مثل هذا اللبس المفاهيمي عند هؤلاء الدارسين والباحثين عند دمجهم بين افكار (راتزل) مثلا"، وافكار (ماكندر) ، باعتبارهما يمثلان وحدتين فكريتين لموضوع واحد هو الجيوبولتكس.

صحيح أن الجيوبولتكس تعني، ومن الناحية المفاهيمية، الأرض، وعلاقتهـــا السياسية ، لكن ماهي الأرض التي نقصدها هنا؟ أو ماهو الحيز الجغرافي الذي نريد أن نحدده هنا؟ هل هو الأقليم الذي تتواجد فيه الدولة ويؤثر على حركتها السياسية؟ أم هو الاقليم الذي يؤثر في الحركة السياسية للقوى العالمية ويكون موضع استقطاب وجذب لهذه الحركة؟.

وفي اعتقادنا أن الفارق في كلتا الحالتين واضح وبيِّن. اذ هناك دول تقع في أقاليم لا تفرض خصائصها الاستراتيجية أن تتحرك ضمن فروض النظريـــة الجيولولتيكية، الا أن هذه الخصائص تفرض على غيرها من الدول أن تتحرك باتجاهها ضمن فروض النظرية الجيوستراتيجية.

وعلى هذا، وفي دراسة متأنية للأفكار التي أنطلق منها (راتزل) و(كيلين) و(هاوسهوفر) وحتى (ماهان)، حول أهمية المكان ، أو الحيّز الجغرافي أو لنقل الموقع الجغرافي الذي تشغله الدولة وأثره في زيادة فاعليتها أو حركتها السياسية، فأننا يمكن ان نلاحظ فيها اختلافات وفوارق عن الأفكار التي انطلق منها، (الفريد ماكنـــــــدر) و (سبيكمان) و (دوهيه) و (سفير سكي) كما سنناقش ذلك.

الفريق الأول أنطلق من (الدولة) وواقعها الجغرافي . في حين ركز الفريق الثاني على (الأقليم) بما ينطوي عليه من خصائص ومزايا استراتيجية تطلعاً نحو السيطرة العالمية . وحتى لو سلمنا جدلا" أن كلا الفريقين، كان يريد ان ينتهي، في محصلة نتائجه النظرية ، الى السيطرة العالمية ، الا ان منطلقاهما الفكرية كأن تختلف فيما اذا كانت الدولة ، أو الاقليم ، هو المحور نحو هذه السيطرة ، أو يكون موضوعا" لها.

فالأختلاف بين النظرية الجيوبولتيكية ، والنظرية الجيوستراتيجية ، هو اختلاف ذو طبيعة بنيوية ووظيفة لكل من (الدولة) و(الاقليم) . فمن الناحية البنيوية ، تشكل الدولة وحدة التحليل الأساسية في النظرية الجيوبولتيكية . وعندما ندرس الموقع الجغرافي ، أو الحيز الجغرافي في هذه النظرية، فأننا ، في الواقع ، ندرس موقع الدولة بذاته وعلى وجه التحديد. في حين يشكل (الاقليم) محور البناء الفكري للنظرية الجيوستراتيجية.

أما من الناحية الوظيفية ، فأن النظرية الجيوبولتيكية تدرس (حركة) الدولة في اقليمها بسبب من تأثرها فيه. في حين نجد أن النظرية الجيوستراتيجية تنطلق من الخصائص الاستراتيجية للإقليم وأثرها في تحركات وسياسات القوى العالمية. وليس بالضرورة ان تكون هذه القوى متواجدة فيه. فالأختلاف الوظيفي يتمثل (بالآلية) التي تقوم بها الدولة، وتلك التي يضطلع بها الاقليم . النظرية الجيوبولتيكية تركز على وظيفة الدولة كوحدة متحركة بسبب قابليتها الذاتية في انطلاقتها نحو السيطرة العالمية ، مبتلعة أقاليم ومجالات حيوية تتميز بخصائصها الاستراتيجية . بينما تركز النظرية الجيوستراتيجية على وظيفة الاقليم، بسبب من مزاياه وخصائصه الاستراتيجية، واثر ذلك على حركة القوى في السيطرة عليه لاتمام سيطرتها العالمية.

اذن ، النظرية الجيوبولتيكية تجعل من الدولة، ورقعة الأرض التي تشغلها ، مركزاً للفعل ومصدراً له للأنطلاق في حركتها بسبب من طبيعتها العضوية (نظرية راتزل وكيلين) . أو بسبب من طبيعتها العضوية بحثا" عن المجال الحيوي، وتحقيقاً للأكتفاء الذاتي (نظرية هاوسهوفر). أو بسبب من متانة موقعها الجغرافي وحيويته (نظرية ماهان). في حين تجعل النظرية الجيوستراتيجية من الاقليم مركزاً للأستقطاب ، أو محوراً لانجذاب القوى اليه نظرية (ماكندر) و(نظرية سبيكمان) .

وفي الوقت الذي تحدث فيه (راتزل) و(كيلين)و(هاوسهوفر) عن قوة الدولة، الألمانية و(ماهان) عن قوة الدولة البريطانية، وهم على الجملة نظروا في العلاقة ما بين المكان الذي تشغله الدولة وحركتها السياسية الخارجية تحقيقاً لأهداف استراتيجية. فأن (ماكندر)و (سبيكمان)و(دوهيه)و(سفرسكي)، كما سنناقش ذلك ، انطلقوا مـــن الاقليم ، بكل مزاياه الاستراتيجية، لتحقيق السيطرة العالمية. أن ماكندر أنطلق مـــــن (القلب الأرضي) وهو أقليم حيوي نظرا" لما يحتويه من امكانات وموارد ضخمة لينتهي الى معادلة تقول ، أن من يسيطر على قلب العالم يسيطر بالنتيجة على العالم برمته. وهي نظرية تنطلق من المقومات الجيوستراتيجية لاقليم وجد فيه (ماكندر) من الخصائص ما تؤهله لأن يكون منطقة القلب أو مفتاح السيطرة العالمية. وطرح (سبيكمان) نظرية الاطار ووجد فيه ما يمهد السيطرة التي يناشد بها (ماكندر).

أما (دوهيه)، فطرح بعداً ثالثاً ، (غير البعد البحري أو الأرضي) هو البعد الجوي للتحكم بالمجال الأرضي وانتهى الى نتيجة مفادها ، أن من تتاح له السيطرة على الجو، فانه يملك مفتاح السيطرة على الأرض.

وقد طوّر (سفرسكي) نظرية (دوهيه) ليأتي بمفهوم جديد هو مفهوم، أو نظرية منطقة المصير. وهذه المنطقة، تمثل في الواقع ، منطقة جيوستراتيجية، اذ تضم المراكز الصناعية وعصب القوة الاقتصادية والعسكرية، والتجمعات السكانية لمناطق اقليمية غنية بامكاناتها ومواردها تقع في آسيا ، وأوربا، والولايات المتحدة الأمريكية، كما تضم أجزاء من الشمال الأفريقي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ، ان موقع (الدولة) وأثره في حركتها السياسية الخارجية وصولا" الى أهداف سياستها العليا، يدخل ضمن الدراسات الجيوبولتيكية . في حين تدخل الخاصية الاستراتيجية (للأقليم) وأثرها على القوى المتحكمة فيه، أو تلك التي تريد أن تتحكم فيه، تدخل ضمن تصنيف الدراسات الجيوستراتيجية.

والتساؤل الذي نطرحه الآن يمكن ان يفيد في توضيح طبيعة الفارق النوعي بين النظرية الجيوبولتيكية والنظرية الجيوستراتيجية، وهـــــذا التساؤل يتحدد على النحو التالي: ماهو الوصف الأكثر اقترابا" من النظريتين لمناطق ، أو اقاليم، كآسيا الوسطى، أوراسيا، منطقة الخليج العربي، المنطقة العربية برمتها وبضمنها منطقة الخليج العربي، هل

هي مناطق، أوأقاليم جيوبولتيكية ، أو أنها مناطق، أو اقاليـــم جيوستراتيجية ؟ أنها ، وبدون شك، مناطق، أو اقاليم جيوستراتيجية ، وذلك بسبب من أهميتها ومكانتها في السياسات العالمية.

ولا بد من الاشارة هنا ، الى اننا في الوقت الذي نقر فيه بوجود فوارق في المدركات المفاهيمية والوظيفية بين النظرية الجيوبولتيكية، والنظرية الجيوستراتيجية، فاننا نعترف ايضا"، أن النظرية الجيوبولتيكية تمثل المدخل الفكري والنظري للنظرية الجيوستراتيجية بآفاقها الواسعة. وأن النظرية الثانية، الجيوستراتيجية، تمثل الأمتداد الفكري- المفاهيمي، للنظرية الأولى، الجيوبولتيكية. وعندها تكون النظرية الثانية فرعاً مهماً للنظرية الأولى . وبالتالي، فأن منهج التفكير الاستراتيجي، بخصائصه الجغرافية ، خرج، في الوقت الحاضر، من اطاره الكلاسيكي- التقليـــــــــدي الضيــــــــق (الجيوبولتيك)، الى آفاق أرحب، وهي آفاق جيوستراتيجية، لتشكل اصطلاحاً مفاهيمياً(الجيوستراتيجية) يتفق مع الأهمية الكبرى للجغرافيا التي تتجاوز حركة الدولة الى ميدان أكثر اتساعاً يضم العلاقات القومية والدولية على حد سواء.

وعليه يمكن القول ، أن الجيوستراتيجية هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بكل مكونات العامل الجغرافي لمنطقة اقليمية معينة، ودورها ، من حيث امكانية استخدامها، في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية، أو السياسية ذات الصفة الدولية.

وهكذا، شكلت النظريات الجيوبولتيكية ، وما أحاط بها، موضوعاً جيوستراتيجياً يتميز بالنظرة الكلية للعالم، متجاوزاً فرضياتها الضيقة، ولتصبح تلك الفروض من مباديء التصميم الهندسي للفكر الجيوستراتيجي.

٠١ هالفرد ماكندر ونظرية قلب العالم (١٨٦١-١٩٤٧)

يعتبر (ماكندر) أحد مؤسسي المدرسة الجغرافية في بريطانيا. وتتميز طريقته في التحليل الجيوبولتيكي، الذي هو في حقيقته تحليل جيوستراتيجي ، بأهتمامه بالإقليم وتحليل عناصره، ونظرتة للمشاكل الجغرافية على نطاق عالمي، الأمر الذي جعل من النتائج التي توصل أليها تتمتع بخاصية استراتيجية ، وهو ما يمكن القول فيه، أن (ماكندر) بدأ بداية جيوبولتيكية، وانتهى بنتائج جيوستراتيجية.[١٠]

لقد سلط (ماكندر) الضوء على المنظور السياسي للتوزيع الجغرافي لكتل اليابسة والماء . وكانت نظرته الى التاريخ تتمثل باعتبار صراعاً بين قوى البر وقوى البحر. وقد ظهر أول تفسير لهذا الصراع في محاضرة له بعنوان (الارتكاز الجغرافي للتاريخ: The Geographical pivot og History) عام ١٩٠٤، تضمنت صياغاته النظرية لفكرة القلب الأرضي، أو قلب الأرض والجزيرة العالمية . ومن خلال نظريته تصور(ماكندر) ان قارات العالم القديم (أوربا، آسيا، وأفريقيا) تشكل كتلة أرضية ضخمة ومتصلة اتصالاً برياً متكاملاً. هذه الكتلة الأرضية أطلـــق عليها (ماكندر) اسم (جزيرة العالم World Island) .

وعليه، فأن من بين الفروض المهمة التي قدمها (ماكندر) في نظريته، تقسيمهُ الثلاثي للعالم الذي يجمع مابين اليابسة والماء. هذا التقسيم الثلاثي يضم المناطق التالية:

- منطقة القلب، أو القلب ألأرضي .
- منطقة الهلال الداخلي.
- منطقة الهلال الخارجي.

وقد تضمن هذا التقسيم الثلاثي، تحديد الخصائص الجيوستراتيجية لكل منها في تتابعها الحلقي تبعاً لتوزيعها الجغرافي.

وبقدر تعلق الأمر بتصوراته للجزيرة العالمية ، لاحظ (ماكندر) انها تكوّن ثلثي مساحة اليابس الكلية، وأن الكتل اليابسة الأخرى تكون ثلث الباقي وتحيط بالجزيرة العالمية ممثلة في أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا. كما لاحظ أن جميع اليابس يحتل ربع مساحة العالم بينما تحتل ثلاثة ارباعها البحار والمحيطات التي تكون بدورها كتلة مائية متصلة أطلق عليها المحيط العالمي (World Ocean).

وقد أطلق (ماكندر) على المنطقة الوسطى من الجزيرة العالمية اسم (منطقة الارتكاز Pivot Area) ثم عدل هذا المصطلح بعد ذلك الى (قلب الأرض) أو (الهارتلاند Heart Land) الذي يمثل مفتاح الجزيرة العالمية ومركز الثقل المؤثر فيها.

وتشمل منطقة القلب الأرضي أو قلب الأرض جزءاً كبيراً من أوراسيا، وأن مركزالقوة الذي يتحكم في قلب العالم (قلب الأرض) هو روسيا. هـــــــذه المنطقة (منطقة القلب الأرضي) يحدها من الشرق الصين ومنشوريا. ومـــن الشمال المحيط المنجمد الشمالي ومن الجنوب هضاب آسيا وجبال هملايا، أما من الغرب فيحدها نهر الفولكا. ولاحظ (ماكندر) أن هذه المنطقة تتمتع بخصائص استراتيجية. فقلب الأرض يتميز بانه

منطقة سهلة وكبيرة الأتساع وذات تصريف مائي داخلي أو خارجي نحو المحيط المتجمد الشمالي. كما تحيط بها من الشمال والشرق والجنوب صعوبات تضاريسية أو مناخية، الأمر الذي يجعل من عملية غزوها من الخارج مسألة بالغة الصعوبة. وتبعا لذلك، يعتبر قلب الأرض منطقة تتمتع بقدرات دفاعية، كما تصلح لسياسة التعرض بالهجوم. فساحلها الشمالي يتميز بالتجمد الدائم مما يجعلها منطقة غير قابلة للأختراق، ولذلك يصعب على القوة البحرية الوصول اليها. كما أن انهارها الداخلية (أوب، وينسي، ولينا) أما تصب في المحيط القطبي الشمالي أو أنها تنتهي الى بحيرات أو بحار مغلقة كبحر قزوين أو البحر الأسود. وهذه الخصائص تجعل منها منطقة بعيدة المنال بالنسبة للمواصلات البحرية والنهرية.

واذا كانت منطقة القلب الأرضي عصية الاختراق على القوة البحرية بسبب من صعوبة الوصول اليها من البحر، فأن أقسامها الشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية توفر لها مناعة دفاعية، حيث تتميز بوعورة تضاريسها وطبيعتها الجبلية والصحراوية، مما يستعصي الهجوم عليها واختراقها من جانب قوة البر. أما المنطقة الداخلية لقلب الأرض فأنها تتميز بسعة وخصوبة اراضيها الزراعية كما تحتوي على المعادن والثروات الطبيعية . فضلاً عن ذلك اتساع سهول هذه المنطقة تتيح الفرصة للمناورة والتقدم والتراجع والدفاع بالعمق خاصة مع تدعيم مواصلاتها الداخلية بواسطة انتشار السكك الحديدية وكثرة الطرق البرية وهي عوامل من شانها أن تنعش بنيتها الاقتصادية وتحرك علاقاتها الاقليمية الداخلية وتتيح امكانية السيطرة والتحكم فيها.

واذا كان تشخيص (ماكندر) لمنطقة قلب الأرض يقوم على هذه المزايا والخصائص الجيوستراتيجية ، فأنه لاحظ ايضاً، ومن جانب آخر، أن هذه المنطقة محاطة بهلالين، هلال داخلي وهلال خارجي. الهلال الداخلي (marginal Crescent)Inner or يشمل جميع قارة أوربا والمناطق الموسمية من آسيا، فهو يمتد من السويد والنرويج وفلندا والمانيا والنمسا وفرنسا، مرورا" بتركيا ومنطقة غرب آسيا حتى شبه القارة الهندية ، أما الهلال الخارجي (Outer Crescent) فهو يشمل كندا والأمريكيتين والجزر البريطانية وجنوب افريقيا واستراليا والجزر اليابانية.

قلب العالم اذن قاري واطرافه مناطق جزرية ، وأن قلب المنطقة القارية يتمثل في روسيا .

وعلى هذا وضع (ماكندر) فرضيته التي تقول:

من يتحكم بمنطقة القلب يتحكم بالجزيرة العالمية.

ومن يتحكم بالجزيرة العالمية يتحكم بالعالم.

وعلى الرغم من أن (ماكندر) كان يري في روسيا القوة المرشحة للسيطرة على منطقة القلب الأرضي، الا انه كان يرى ، وفي نفس الوقت أن المانيا القوة الأكثر احتمالاً لأن تلعب هذا الدور في السيطرة على منطقة قلب العالم.

وفي الواقع فأن ترشيح (ماكندر) لألمانيا ، في البداية، كان له مايبرره. فقد بزغت كأقوى قوة برية أوربية مع اتمام وحدهّا عام ١٨٧٠ م، وانتصارها على جيرالها (النمسا، فرنسا) ، وتجلت باعتبارها تحوز مفاتيح القوة القادرة على تكوين امبراطورية واسعة. فهي الدولة الأكثر تنظيما" والأرقى صناعة والأقوى عسكريا" في شرق اوربا ووسطها، فضلا" عن قوتها التاريخية الذاتية المستمدة من انتشار ثقافتها وحيوية شعبها وقابليته الفائقة للتنظيم والتكثيف والحشد واقباله على العمل.

ومن الناحية الجيوستراتيجية ، فقد كانت تحوز ايضا" ما يرجح كفتها. فبالأضافة الى قاعدها البرية الغنية المتنوعة وسواحلها وانهارها، فأن سهولها ، التي هي جزء من السهل الأوربي الأعظم ، تنفتح نحو الشرق حتى الأورال بلا عوائق طبيعية فاصلة، بل ويترامى ظهيرها حتى الباسفيكي في ظل الظروف الطبيعية عامة ومن هنا كان بروزها كاحتمال قوي لقوة عالمية يمكنها أن تهيمن على قلب الأرض ومن ثم على الجزيرة العالمية. لذا كان (ماكندر) يتخوف من نشوء دولة قوية في منطقة قلب الأرض لألها ستتسيد العالم باسره، وأن ذلك ممكن لوأن المانيا اتحدت مع روسيا ، اتفاقا" أم غزوا".

لقد أدرك •ماكندر) هذه الحقائق ، وخصوصا في ضوء النتائج التي جاءت بها تجربة الحرب العالمية الأولى، حيث اندفعت المانيا نحو الاقاليم الاوربية للأستفادة من مواردها الطبيعية وامكاناها الجيوستراتيجية، فضلاً عن المزايا المترتبة على مد النفوذ السياسي ، فقام باجراء تعديلات على افتراضاته الاولية التي وضعها عام ١٩٠٤ في كتابه الذي صدر عام ١٩١٩ والذي يحمل عنـــــــوان (المثل الديمقراطية والحقيقية .(Democratic Ideals and Reality

حيث شخص فيه أن منطقة القلب تعاني من وهن جيوستراتيجي قابل للأختراق ، وهذا الوهن يتمثل بمنطقة أوربا الشرقية، وأن لا مجال لمعالجة هذا الوهن الا بتوسيع منطقة القلب باتجاهها لتكون منطقة أورو اسيوية (أوراسيا).

وبذلك اصبحت فرضيته تقوم على الفكرة التالية:

- من يحكم أوربا الشرقية يحكم منطقة القلب الأرضي.
- من يحكم منطقة القلب الأرضي يسيطر على الجزيرة العالمية.
- ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يحكم العالم باسره.

الا أن (ماكندر) أجري تعديلا" ثالثا" على نظريته عام ١٩٤٣، اذ اعتبر ان التهديد الحقيقي لمنطقة القلب مصدره الاتحاد السوفيتي وليس المانيا. وعلى هذا ، كان تقدير (ماكندر) ، أنه اذا خرج الاتحاد السوفيتي منتصرا على المانيا في الحرب، عندئذ سيصبح أكبر قوة برية في العالم، وسيكون تبعاً لذلك القوة الدولية المرتكزة على أقوى منطقة دفاعية تضم أعتى قلعة استراتيجية هي قلب الأرض.

من ناحية اخرى، أدرك (ماكندر) أن الموقف السياسي للقوى العالمية لا يعتمد فقط على الموقع الجغرافي لقلب الأرض، أنما ايضا"، على السكان والعمران والموارد والخطوط الخلفية للحركة. كذلك يعتمد ، وعلى نحو خاص، على التقدم الصناعي والتطور التكنولوجي وهما ميزتان أساسيتان لأي مظهر من مظاهر التفوق على الصعيد العالمي.

والحق، ان آراء(ماكندر) كان لها نصيب كبير من الحقيقة. فمقولته الافتراضية حول من يسيطر على منطقة القلب، تحققت جزئياً بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك مع هيمنة الاتحاد السوفييتي على شرق أوربا أيديولوجياً واقتصادياً وعسكرياً ، مع انتشار نفوذه في أجزاء واسعة مما عرف بالعالم الثالث. وهنا يؤكـــــد بعض مؤيدي نظرية (ماكندر) أنه لولا وجود الولايات المتحدة في أوربا مع نهاية الحرب العالمية الثانية، لواصل الاتحاد السوفييتي اندفاعه بعد برلين حتى الأطلسي غرباً والمتوسط جنوباً فيما يشبه الترجمة الحرفية لفروض (ماكندر) عن قلب الأرض وعن ديناميات قوته.

من ناحية اخرى، كان الهدف من سياسة الأحلاف، التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، هو تطريق منطقة القلب بجدار عازل، ليس فقط لمنع انتشار النفوذ السوفيتي ، مما يؤكد على حيوية هذه المنطقة في الاندفاع نحو السيطرة العالمية وانما ايضاً بهدف توجيه أدوات ضغط لأضعافها والحد من قابليتها.

أن حلف شمال ألأطلسي وحلف المعاهدة المركزية وحلف جنوب شرق آسيا تشكلت، وعلى الجملة، لتحقيق هذه الغاية، بمعنى انها محاولة استخدام الهوامش (قوى الهلال الداخلي) لتطويق قوى منطقة قلب الأرض ، وفي الوقت نفسه محاولة لمنع الهارتلاند السوفيتي من السيطرة العالمية.

ورغم كل ذلك، تعرضت نظرية (ماكندر) لجملة انتقادات ، فقد جادل بعض المفكرين مثل (فيرجريف) و(مينج) على ان الموقع الجغرافي لا يمثل المعيار في تحديد قلب الأرض كما ذهب (ماكندر). أن (ماكندر) أغفل، من وجهة نظرهم، معياراً آخر اكثر

اهمية في قياس درجة التفوق هو المعيار الحضاري المتمثل بدرجة التطور الصناعي والتكنولوجي ومستوى التقدم الأجتماعي والاقتصادي. ومثل هذا المعيار يصعب تلمسه في منطقة القلب الأرضي بالقياس مع بعض القوى الأوربية كفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة واليابان، وهي جميعاً قوى تقع خارج منطقة القلب المفترضة.

من ناحية أخرى، اذا كان (ماكندر) قد ابرز الكفاءة الدفاعية لمنطقة قلب الأرض من خلال وصفه لما تمتع به من خصائص طبيعية وتضاريس أرضية تجعل منها منطقة عصية أمام قوى البر والبحر، فأنه كان قد أغفل التطور النوعي الذي طرأ على سلاح الجو(القوة الجوية) كواحد من الصنوف القتالية التي نال من منطقة القلب الأرضي وسلبه مناعته الدفاعية ومزايا عمقه الاستراتيجي الآمن.

يضاف الى ذلك إن التطورات التكنولوجية التي حدثت في منظومة الأسلحة النووية والصواريخ العابرة للقارات، من حيث سرعتها ومداها القتالي وقوتها التدميرية ودقة توجيهها في اصابة الأهداف وقدرتها على تخطي العقبات لتصل الى غايتها دون الحاجة الى أن تشتبك مع القوات العسكرية البرية أو البحرية في قتال ميداني، كل ذلك اضعف من القيمة الاستراتيجية لمنطقة قلب الأرض وحجَّم مناعته الدفاعية.

٢. سبيكمان ونظرية الاطار

يعتبر (نيكولاس سبيكمان) من بين ابرز أساتذة العلاقات الدولية في جامعة (بيل —Yale) في الولايات المتحدة الامريكية . والفكرة الأساسية التي ينطلق منها (سبيكمان) في بناء افتراضاته النظرية تدور حول مسألة أمن الدولة وأمن المجتمع الدولي، اذ هو يرى ان أمن الدولة وسلامتها يرتبط والى حد بعيد بالعوامل الجغرافية، وأن العامل الجغرافي يسهم ، وعلى نحو واضح، في صياغة السلوك السياسي الخارجي للدولة.وبالتالي لا يمكن أن نفهم السياسة الخارجية لأية دولة الا من خلال دراسة موقعها الجغرافي.

الاّ أن مركز الدولة، وفي اطار السياسة الدولية، لا يتوقف، من الناحية الجيوبوليتكية، على موقعها الجغرافي الثابت وأنما يعتمد أيضاً ، والى حد بعيد، على علاقة هذا الموقع بمراكز القوى المؤثرة في السياسة الدولية. ولما كانت مراكز القوة هذه في حالة تغير لأسباب عديدة، فأن قيمة الموقع الجغرافي للدولة هو الآخر يتغير، ليس من الناحية الجغرافية ، أنما من حيث طبيعة التفاعلات السياسية. بعبارة أخرى، أن التفاعلات

السياسية وتغير مراكز القوى الدولية تؤثر على القيمة السياسية للموقع الجغرافي ، أو لنقل على قيمة الأداء السياسي للدولة في اطار موقعها الجغرافي وفي علاقاتها مع غيرها من القوى السياسية الدولية.

من ناحية أخرى، شكلت اطروحة السلام العالمي واحدة من بين مشاغل (سبيكمان) الفكرية. وهنا يرى (سبيكمان) ان هذه الاطروحة، وعند اختبار ها على أرض الواقع، غير قابلة للتحقيق، ولعل مرد ذلك يعود الى ان المجتمع الدولي يعاني من غياب وفقدان سلطة عالمية ذات طبيعة ارادية فوقية تمارس وظيفة ضبط وتقويم الاداء السياسي للوحدات التي يتشكل منها. وبالتالي فالمجتمع الدولي، من وجهة نظره، يميل الى أن يوصف بانه مجتمع فوضوي غير آمن وغير مستقر، ولعل الدليل على ذلك هو كثرة الحروب التي يشهدها.

هذه الطبيعة غير المستقرة التي يتميّز بها المجتمع الدولي تعود الى المتغير العسكري المتجسد في حالة التفاوت واللامساواة بين الدول في امكاناتها وقدراتها العسكرية، وفيه تكون القوة العسكرية عاملاً مغرياً يدفع الى التجاوز على حقوق الغير من أعضاء المجتمع الدولي.

عليه، فأن السلام المنشود في رأيه لا تقدر عليه، ولا تقوى على وضع أسسه وضمان سلامته الا القوى او الدول الكبرى من خلال سياسة الأحلاف التي تساعد على خلق حالة من التوازن فيما بينها حيث تتمكن من خلق قيود متبادلة تحد من الاندفاعات والطموحات (الثورية) التي تسهم في حالة الاستقرار على الصعيد الدولي.

اذن، سياسة الاحلاف وتوازنات القوى هي الحل الأمثل لمعضلة الأمن الدولي ، وبالتالي السلام الدولي.

من جانب آخر، كثيراً ماجادل (سبيكمان) أطروحة (ماكندر) حول قلب العالم وطعن بمصداقية قيمتها الاستراتيجية ومنطلقاتها النظرية، وتوصل الى قناعة مفادها، أن قلب العالم يحتل اقليماً جغرافياً لا يتمتع بأي صفات تؤهله لهذه القيادة أو أن يتحلى بمواصفات المركز الخطير الذي وضعه فيه (ماكندر) . فهو من الناحية الواقعية يمثل اقليما" ميتا" لا ينبض بالحياة ، خلافاً لما ذهب اليه (ماكندر) فهو يطل من الشمال على مياه متجمدة، ويقع جزء كبير منه في المنطقة القطبية. وبالتالي فأن القسم الأكبر من قلب الأرض هو في الحقيقة يقع في منطقة متجمدة شديدة البرودة وغير ملائمة للأستيطان البشري ، كما لا

يمكن استغلالها أو استثمارها زراعياً، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فأن هذه المنطقة تتميز بكثرة عوائقها الجغرافية المتمثلة بظروفها المناخية القاسية وغطائاتها النباتية من الغابات وتضاريسها الأرضية كالجبال والمناطق الصحراوية الجرداء، وهي على الجملة تمثل صعوبات تواجه تطوير وسائل النقل بأنواعها، كما انها تعيق الحركة والدفاع عن الاقليم اذا ما تعرّض للغزو.

فضلاً عن ماتقدم ، فأن منطقة القلب الأرضي تفتقر ، وليس كما ذهب (ماكندر) ، الى معظم موارد الطاقة والموارد المعدنية التي تمثل الركيزة الصلبة لبناء قوة صناعية حديثة. في حين أن معظم هذه الموارد الضرورية متركزة في القسم الأوربي من منطقة القلب، أي غرب جبال الأورال، وليس في قسمه الآسيوي. وبالتالي، فأن منطقة الثقل الرئيسية في صياغة التوجهات نحو السيطرة العالمية لا تتمثل في منطقة القلب الأرضي عند (ماكندر)، وأنما تتركز في منطقة الاطـــــار أو حافــــــة الأرض (الرملاند Rimland) ، وهي من وجهة نظر (سبيكمان) أعظم أهمية من القلب نفسه. وتشمل هذه الحافة الأرضية قارة أوربا– فيما عدا روسيا– وآسيا الصغرى والعالم العربي، وايران وافغانستان وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا وشرق سيبريا، انها باختصار تتمثل بمنطقة الهلال الداخلي في نظرية (ماكندر).

هذه المنطقة برمتها تعتبر منطقة التقاء أو تصادم (cruch zone) بين القوى البرية والقوى البحرية في زمن الحرب. وهي مناطق عازلة (buffer zones) بين هذه القوة في زمن السلم.

وتكمن القيمة الاستراتيجية لمنطقة الاطار الأرضي (حافة الأرض) في عدة مواضع ، فهي أولا" منطقة معتدلة المناخ،وتتمتع بكثافة سكانية عالية وضخمة. كما انها تمتاز بكثافة وتنوع مواردها الزراعية والرعوية والمعدنية. فضلا" عن انتشار الطرق البرية والطرق البحرية الداخلية وسكك الحديد، كل هذه العوامل تزيد من مرونة الحركة والقدرة في السيطرة عليها. وما يزيد من قوة ومتانة هذه المنطقة ايضا"، توافر القواعد الجوية الثابتة على الأرض والقواعد الجوية المتحركة في البحار الداخلية ، مما تضفي عليها ميزة دفاعية وقدرة تعرضية هجومية عند اية محاولة لغزوها. والملاحظة الجيوستراتيجية عند (سبيكمان) هي أن منطقة القلب منفتحة على منطقة الاطار أو حافة الأرض(الهلال

الداخلي) ومحيطة بها، الأمر الذي يمهد، أويمكن من السيطرة عليها من قبل قوى الاطار الأرضي.

وبسبب من هذه المزايا والخصائص الاستراتيجية وضع (سبيكمان) فرضيته التي تقول:

- من يتحكم في حافة الأرض (الرملاند) يتحكم في أوراسيا.
- ومن يتحكم في أوراسيا يتحكم بمصير العالم.

ويرى (سبيكمان) ، ان اهم مركزين للقوة سياسياً وعسكرياً خارج (الرملاند) هما بريطانيا واليابان. فالأولى تقع بالقرب من سواحل غرب أوربا، والثانية في شرق آسيا. أما افريقيا جنوب الصحراء واستراليا فهي مناطق عزلة بعيدة. أما الولايات المتحدة ، فهي محصورة بين أطراف أوراسيا من الغرب والشرق، ويفصل بينها وبين مراكز القوة في آسيا وأوربا (بريطانيا واليابان) المحيطان الهادي والأطلسي. وعليها أن تسعى ، وبسبب من أهمية هذه المنطقة في التأثيرعلى امنها، عليها أن تسعى لمنع أي تحالف يوجه ضدها بين مراكز القوة الرئيسية في العالم، أو بينها وبين القوى الرئيسية في منطقة الاطار الأرضي.

وبسبب من اهتمامه بقضايا السلم العالمي، فقد وجد (سبيكمان) أن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق الاّعن طريق اقامة تحالفات تعاونية بين القوى الاساسية في منطقة (الرملاند) ، وبينها وبين القوى التي تقع خارج هذه المنطقة (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية) ، وقد وجد أن اقامة مثل هذه التحالفات من شأنه أن يقود الى عالم أكثر استقراراً.

عند تحليل هذه النظريات وتقويمها من الناحيتين الفكرية والتجريبية ، فأن الأمر يدفع بنا الى القول، أن هذه النظريات هي عبارة عن صياغة فكرية جاءت وليدة لحظتها التاريخية. بمعنى أن منهج التحليل الفكري الذي جهد في اخراج هذه النظريات لم يعد ممكن التطبيق في وقتنا الحاضر. فالعوامل التي دفعت بهؤلاء المفكرين الى صياغة افكارهم في اطار نظري، وقبل اكثر من نصف قرن من الزمان، لم تعد هي نفس العوامل الحاكمة في انماط التفاعلات السياسية وبنفس منهج التفكير الجيوبولتيكي. صحيح أن السياسة وثيقة الصلة بالعوامل الجغرافية ، الا انه من الخطأ اعتبار أن السياسة هي اسيرة عوامل ستاتيكية ثابتة غير قابلة للتغيير. وقد أصاب (سبيكمان) عندما قال ان الموقع الجغرافي للدولة رغم ثباته فانه يعتمد على علاقته بمراكز القوى المؤثرة في السياسة الدولية. فالمتغير الذي لا يمكن نكرانه او اغفال فاعليتـــــــه بعد الحرب العالمية الثانية هو ظهور الاتحاد السوفييتي

والولايات المتحدة كأكبر قوتين على الصعيد العالمي . وهذه الحقيقة الاستراتيجية غيرّت كثيراً من المفاهيم الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية سواء من حيث تشكيل أو اعادة تشكيل مراكز القوة المؤثرة على الصعيد الدولي، أو على طبيعة التوازنات القائمة في حينه. كما وأن انفراد الولايات المتحدة كأكبر قوة دولية على الصعيد العالمي غيرّ كثيراً من الحقائق التي كانت قائمة في عصر القطبية الثنائية كما سنناقش ذلك.

٠٣ دوهيه وسفرسكي ونظرية القوة الجوية

تستمد نظرية القوة الجوية صياغتها الفكرية من افتراض مفادهُ (أن السيطرة على الجو تتيح امكانية عالية للسيطرة على الأرض) [١١] . هذه الفرضية، ورغم ايجازها المبسط بالطريقة التي طرحت بها في حينه، سيكون لها شان كبير في صياغة العقائد العسكرية . كما ستغير الكثير من مفاهيم السوق العسكري، ومحاور القوة الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية، ذلك أن الخصائص الاستراتيجية للمجال الجوي تعالج في الواقع ، مضمونه الجيوستراتيجي ، معتبرة اياه مجالا" ينطوي على اهمية فائقة تتجاوز المجالين البحري والبري، بل إنها تطرح، كما سبقت الاشارة ، أن من سيسيطر عليه، سيسيطر على المجال البري والبحري.

وفي الواقع، فأن هذه الفرضية ، وما ترتب عليها من بناء نظري متكامل ، جاءت نتيجة للتطور المذهل لعصر الطيران، مقرونا" بولوج الفضاء والاقامة فيه حيث كان لهما الدور البارز في تشكيل مفاهيم استراتيجية جديدة لجغرافية العلاقات الدولية والقوى الفاعلة والمؤثرة فيها . وهنا لا بد من الاشارة الى نظرية القوة الجوية تتميز بسمة الحداثة النسبية بالقياس مع التجربة التاريخية الطويلة للقوة البرية والبحرية. ففي الوقت الذي نجد فيه أن الاستخدام الأولي لهذا النمط من أنماط القوة، وهو سلاح الجو، يعود الى الحرب العالمية الاولى، فأن الاستخدام الفعلي المتميز والمنفرد للقوات البرية والبحرية يعود الى سنوات بعيدة موغلة في القدم. وخلال هذه الفترة التاريخية الطويلة أدخلت تعديلات وتحسينات عديدة على هذين الصنفين القتاليين، سواء كان ذلك على المستوى السوقي أو التعبوي في التخطيط للمعارك والحروب، أو على المستوى الفني والتقني لتحسين وتطوير ادائهما القتالي. في حين نجد أن الصياغات الفكرية التي اسهمت في تصميم البناء النظري للقوة الجوية بهدف استخدامها أو توظيفها سوقيا" وتعبويا" يعود الى نهاية النصف الثاني من القرن العشرين والسنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية.

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى، فأن القوة الجوية ، وحتى تجربة الحرب العالمية الثانية، كان ينظر اليها باعتبارها قوة تكميلية، أو قوة اسناد تكتيكية للقوات البرية والبحرية، وليس باعتبارها اداة حسم استراتيجية بتقرر في ضوئها مصير المعارك والحروب. وتشكل الأفكار التي جاء بها الجنرال الايطالي (جيليو دوهيه) نقطة انطلاق صحيحة وفاعلة لصياغة النظريات الحديثة في الحرب الجوية، اذ أن افكاره تمثل الأساس لهذه النظريات.

وفي الواقع، فأن (دوهيه) كان ينظر الى الجدوى الفعلية للقوة الجوية من زاويتين ، الأولى اقتصادية، والثانية عسكرية.

فعلى الصعيد الاقتصادي: جادل(دوهيه) حول الكلفة الاقتصادية لبناء سلاح الجو بالمقارنة مع الكلف الاقتصادية اللازمة لاعداد القوات البرية والبحرية. فمن وجهة نظره ، أن بنـــــاء القوة البرية أو البحرية لأية دولة بحاجة الى نفقات مالية وموارد اقتصادية وامكانات بشرية قد لا تتوافر لأية دولة. في حين أن الكلفة الاقتصادية لبناء القوة الجوية لا تقارن مع الكلفة الاقتصادية لانشاء الجيوش البرية والأساطيل البحرية، حيث يستلزم بناؤها واعدادها تكاليف مالية باهضة ، وخاصة في مجال تدريبها وتجهيزها وتسليحها لادامة فاعليتها وتطوير ادائها القتالي. أما من الناحية العسكرية، فأن النتائج التي تحققها القوة الجوية تفوق ما يمكن أن تحققه القوات البرية والبحرية. فسلاح الجو يحقق مايمكن وصفه بمبدأ الذراع الطويلة التي تنال من العمق الاستراتيجي للخصم معرضة أهدافه الحيوية ومرتكزات بنيته الاقتصادية وتجمعاته السكانية ومراكزه الصناعية لضربات مؤثرة. كما وأن سلاح الجو يكبد العدو خسائر فادحة قبل عملية اشتباك القوات وتلاحمها ميدانياً. فضلاً عن الدور الذي يلعبه في اعاقة تقدم القوات المعادية وأرباك حركتها وبالتالي تشتيت جهادها الميداني . وعلى هذا فأن سلاح الجو يلعب دورا" تقريريا" في سير المعارك وتحديد نتائجها الميدانية.

اذن، القوة الجوية يمكن ان تنجز مهام عدة منها ، أضعف القدرة الدفاعية والهجومية لدى العدو، التمهيد لتقدم القوات البرية بصنوفها القتالية وخصوصاً المشاة والدروع، توفير غطاء جوي للقطعات البرية المقاتلة قبل اشتباكها مع قوات العدو. وعلى هذا ارتكزت أطروحة (دوهيه) على الافتراض التالي:

أن القوة الجوية تتيح امكانية السيطرة على الجو (وعند هذه الفكرة ، فكرة السيطرة على الجو، يكون (دوهيه) قد طرح بعداً ثالثاً غير تقليدياً كالبعد الأرضي أو البحري، وهذا البعد الجديد هو البعد الجوي أو المجال الجوي) ، فالسيطرة على المجال الجوي تعني السيطرة على المجال الأرضي، وأن السيطرة على الجو توفر امكانية عالية لحسم الحرب لصالح الدولة التي تفرض سيادتها عليه. كما وأن هذه السيطرة ، أي السيطرة على الجو، لا تتحقق الا بضرب وتدمير أسلحة العدو الجوية كاملة وبضربة واحدة. أي ان هذه الضربة ينبغي أن تكون نهائية تفقد الخصم امكانية اعتماده على قوته الجوية. وبهذا، فأن تجريد العدو من سلاحه الجوي سيمهد للأنتصار عليه في اشتباك بري.

ومما تجدر الاشارة اليه هو ، أنه على الرغم من أن (دوهيه) لم يكن الوحيد الذي عالج الخصائص الاستراتيجية للقوة الجوية ، الا أن أطروحته في هذا المجال تعد سابقة فكرية بالنسبة للعديد من المفكرين العسكريين الذين جاءوا من بعده . أذ أقتنع (دوهيه) ، وحتى قبل نشو الحرب العالمية الأولى، بان ظهور الطائرات سيؤدي الى ثورة جذرية في علم الحرب. وقد عرض اراءه ومعتقداته في سلسلة من المقالات والمناقشات جمعت عام ١٩٢٧ في كتاب من تأليفه يحمل عنوان (قيادة الجو command of the air) يمكن ايجاز أهم المباديء التي تضمنها بما يلي:

١- مبدأ القدرة على النيل من العمق الاستراتيجي للعدو وتدمير أهدافه الجوية : فالقوة الجوية ستجعل بالامكان ليس فقط شن غارات القصف الجوي على أي قاطع من أرض العدو، انما ستمكن من تخريب بلاده أيضاً. اذا سيوجه التعرض الجوي عموماً ضد أهداف حيوية مثل الصناعات المدنية والمؤسسات التجارية والاقتصادية والمنشآت المهمة، وضد شرايين ومراكز المواصلات ، وكذلك ضد مراكز التجمعات السكانية.

٢ • مبدأ الضربة الاستباقية: وفيه يرى (دوهيه) أن ما من طريقة لإضعاف العدو على شن هجومه بقواته الجوية الا بتدميرها قبل أن تسنح له الفرصة الكافية للقيام

بذلك. أن المفهوم المنطقي والعقلاني يفرض(أن نمنع العدو من الطيران أو شن أية ضربة جوية على الاطلاق).

٣. مبدأ الحرمان: وهذا المبدأ يرتبط بالمبدأ السابق ويكمله ، فحرمان العدو من الافادة من سلاحه الجوي بتوجيه ضربة استباقية له، من شأنه أن يؤكد احتمال الانتصار عليه، وبالتالي كسر ارادته السياسية.

٤. ومبدأ الحرمان يقود بدوره الى مبدأ آخر هو (امتلاك السيطرة وانتزاعها من العدو) . وبهذا يشير (دوهيه) الى ان (امتلاك السيطرة وفرضها على الجو تعني منع العدو من الطيران في الوقت الذي نحتفظ فيه لأنفسنا بالقدرة على ذلك). ويضيف (دوهيه) قائلا" (أن انتزاع السيادة وفن القيادة الجوية المعادية يعني النصر). وبخلافه فأن الهزيمة في الجو تعني الاندحار والقبول بكل مايريد العدو فرضه علينا.

٥. مبدأ تأمين الكفاية الدفاعية : وهنا يستنتج (دوهيه) من كل ما تقدم ، أنه لكي يتم تأمين دفاع كاف فمن الضروري أن تكون الدولة في وضع يسمح لها، وحال نشوب الحرب، أن تنتزع السيطرة الجوية. ومن هذه البديهية يتم الوصول الى نتيجة طبيعية ثانية وهي، كما يقول (دوهيه) (أن كل ما يتوجب على الأمة فعله لتأمين الدفاع عن نفسها هو أن تضع نصب عينها تأمين الوسائل الأكثر كفاءة وفاعلية لانتزاع السيطرة الجوية حال نشوب الحرب).

وفي الواقع ، فأن هذه المباديء التي استخلصها (دوهيه) من نظرية القوة الجوية ماتزال تلعب في وقتنا الحاضر دوراً كبيراً في تقرير النتائج الحاسمة لأية حرب تخوضها الدولة . اذ لا يمكن تهميش أو التقليل من الأثر الفاعل لسلاح الجو في أعمال السوق العسكري. وكما سبقت الاشارة ، فأن (دوهيه) ، وأن كان سباقاً في وضع مرتكزات فكرية لصياغة فرضيات حول نظرية القوة الجوية ، فقد جاء بعده بعض المفكرين الاستراتيجيين كانت لديهم طروحات اخرى حول نظرية القوة الجوية ، يأتي في مقدمتهم (الكسندر دي سيفرسكي) الذي وضع مؤلف يحمل عنوان (القوة الجوية مفتاح البقاء) نشر عام ١٩٥٠. وفيه قسم العالم الى منطقتي للنفوذ احداهما سوفيتية وأخرة امريكية ، ومنطقتي النفوذ هذه تكون على شكل دائرتين الاولى تمثل مجال السيادة الجوية السوفيتية وتشمل منطقة اوراسيا ، شرق وجنوب شرق آسيا، الشمال الافريقي ومنطقة الشرق الاوسط. أما الدائرة الثانية فتمثل مجال السيادة الجوية الأمريكية وهي تشمل القسم الغربي لأوربا والأمريكيتين الشمالية والجنوبية. وتتدخل الدائرتان في منطقة تمثل شكلاً بيضوياً يتداخل فيها مجال السيادة الجوية السوفيتية ومجال السادة الجوية الأمريكية. ومنطقة

التداخل هذه يسميها (سيفرسكي) بمنطقة المصير (Area of Desicion) وتضم الأجزاء الشرقية من الامريكيتين ومنطقة القلب الأوراسي ومناطق غرب اوربا وشمال افريقيا والشرق الأوسط بما فيه المنطقة العربية وشمال شرق آسيا. وهذه المناطق التي تتداخل فيها السيادة الجوية لكل من القوتين العظيمتين هي، ومن وجهة نظر (سيفرسكي) ، أهم المناطق الجيوستراتيجية في العالم. ومن ثم فهي تمثل مكامن الخطر ومفتاح السيطرة على العالم . وقد عبـــــر (سيفرسكي) عن ذلك بمبدئه القائل من يملك السيادة الجوية يستطيع أن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي ومن يسيطرعلى مناطق تداخل النفوذ الجوي يصبح بيده مصير العالم.

بعد ان استعرضنا ماجاء به منظروا الفكر الجيوبولتيكي والجيوستراتيجي ، لا بد من القول ، أنه رغم قوة البناء الفكري الذي قامت عليه النظرية الجيوبولتيكية ، ومتانة الفروض التي انطلقت منها، وباختلاف وجهات نظر من كتب فيها، سواء (راتزل)، أو (كيلين)، أو (هاوسهوفر)، فأنها لم تسلم من النقد الذي قوض أساسها الفكري ، وطعن بصدقية افتراضاته.

فالقول أن الدولة هي كائن حي ، وأنها تبعاً لذلك لا بد أن تنمو وتتوسع، فأن هذا الافتراض لا يخرج عن كون أن عملية التوسع والنمو سوف لن تكون الا على حساب الغير من الدول الأخرى ، وهذا بالتالي لا يعدو عن كونه الشكل الصريح والواضح للعدوان على الآخرين ، وهو أمر لا تأخذ به ولا تقره القوانين والأعراف الدولية، ومن ثم فهو فعل لا يحظى بالقبول والشرعية . فبعد أن استقرت الدول على حدود سياسية معترف بها من الدول الأخرى ، فأن مسألة اختراقها والتجاوز عليها وابتلاع دولها لا تفسر الا كونها عملاً عدوانياً ينطوي على الاعتداء على حقوق وسيادة هذه الدول . وهو أمر غير مبرر لا أخلاقياً ولا قانونياً.

يترتب على ذلك نتيجة أخرى وهي، أن عملية النمو والتوسع اذا كانت تجري بطريقة مماثلة لعملية نمو وتوسع الكائن الحي، فأن ذلك من شأنه أن يطبع العلاقات بين الدول بطابع العنف والصراع، ويجعل منهما السمة الغالبة ، الأمر الذي سيقود الى أن يكون المجتمع الدولي مجتمعاً فوضوياً ، قائماً على الاضطراب ، ويبتعد عن مكونات الأمن والاستقرار . ومثل هذه السياقات الفكرية لا تتماشى مع منطق عالمنا المعاصر الذي يدين وبشدة سياسة العدوان والاحتلال والتوسع على حساب الاخرين.

كما وأن النظرية الجيوبولتيكية ، وبغض النظر عن أفكار ووجهات نظر من كتب فيها، تقوم على مفهوم سياسي يعمل على ايجاد مسوغات فكرية ترتكز عليها سياسة الغزو والاستيلاء المنظم من قبل قوى توافرت لديها أسباب ومصادر القوة. والملاحظة التي تسترعي الانتباه، أن هذه النظريات تساوقت مع عصر التفـــوق الصناعي الأوربي ، وعمليات النمو والتوسع الاستعماري للبحث عن مصادر المواد الأولية والمزيد من الأسواق لتصريف المنتجات الزراعية والسلع الصناعية. وعلى هذا، وصفت افكارها والماديء التي قامت عليها على انها مسوغات تبرر السياسة التوسعية للقوى الاستعمارية على حساب الدول والشعوب المستعمرة، وذلك بالاستناد الى الظروف الطبيعية – الجغرافية ، وخصائص السكان العنصرية ، أو وفق مقتضيات المصطلحات الجيوبولتيكية كالمجال الحيوي والحاجة الى الاكتفاء الذاتي. وبالتالي، كانت النظرية الجيوبولتيكية مصدر تغذية دائمة ومستمرة في اطار الدعوة والدعاية للسياسة التوسعية والحروب العدوانية بنفس القدر الذي بررت فيه السياسات الاستعمارية .

ويضاف الى ماتقدم ، اذا كانت النظرية الجيوبولتيكية تركز على مبدأ الحتمية الجغرافية، وتعتبر العامل الجغرافي هو العامل المقرر في تطور تاريخ البشرية، فان هناك من الحقائق ما يؤكد عكس ذلك، ولعل ما يأتي في مقدمتها، التحول والتغيِّر الذي انتاب العديد من الأمم والدول والشعوب ، عبر الزمن ، من جراء تطور التكنيك والتكنولوجيا ، وبالشكل الذي دفع بالعديد الى القول ، أن تطور البشرية يخضع في أحد اهم متطلباته، الى حتمية التطورات التكنولوجية (كعامل محرك) وليس الى الحتمية الجغرافية (كعامل ثابت).

أن تطور التكنيك والتكنولوجيا هو في جوهره رفض لمنطق التفكير الحتمي الذي جاءت به النظرية الجيوبولتيكية . وبالتالي تصبح التكنولوجيا بخصائصها الاتصالية والمعلوماتية (عصر التكنولوجيا والمعلومات) ، تصبح اليوم ، وكما نلمسه، الأكثر تاثيراً في عملية التطوّر الاجتماعي بالمقارنة مع اشتراطات الحتمية الجغرافية. وبعبارة واحدة، أن مستوى التطور الأقتصادي لبعض القوى والتكتلات العالمية، وكثافة التقدم العلمي والتكنو-معلوماتي مرده ليس الى الجغرافيا والطبيعة، بل الى التفاعل الجدلي بين الانسان والطبيعة عبر الأقتصاد المتضمن القدرة التكنولوجية والتكنيكية ، وحيث للأوضاع الجغرافية ، كحتمية جغرافية، الدور النسبي، في الابطاء أو الاسراع، ليس إلا . الفكرة اللافتة للأنتباه هنا هي، ماجاء به (كيلين)، عندما تحدث عن فاعلية الأساليب الثقافية ،

ودورها في عملية النمو والارتقاء المنظه. هذه الفكرة تمثل مقاربة شديدة الوضوح مع ما يجري في عصرنا الراهن الذي يوصف بالعولمة، أو أن العولمة تمثل أحد أبرز معالمه، حيث يجري توحيد العالم في اطار نوع من الثقافة يعمل على تعميمها ونشرها القوة المركزية العالمية هي الولايات المتحدة الأمريكية.

كما وأن فكرة (الأقاليم الكبرى) كمفهوم جيوستراتيجي انتهت أليه النظرية الجيوبولتيكية ، بتركيزها على الجغرافيا والوسط الجغرافي ، دون أخذ المضمون الاقتصادي – الاجتماعي لمراكز بقيت أسيرة الحتمية الجغرافية ، وبالتالي ، التاريخية، ولم تر أهمية ودور التطور الاقتصادي ومستواه، مقروناً بالنظام الاقتصادي – الاجتماعي في العملية الصيرورية للدول الكبرى ، والتي انتهت بعد الحرب العالمية الثانية الى قوتين عظيمتين كنتيجة لبروز نظام اقتصادي – اجتماعي جديد هو النظـــام الاشتراكي الذي مثلته دول الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي في حينه. كما وأن عملية التطور الأقتصادي – وليس الجغرافي بكل مضامينه العلمية والتكنولوجية والمعرفية والاتصالية هي التي أدت الى زوال النظام الأخير وتحول النظالم الدولي ، نتيجة لذلك ، الى نظام القطبية الأحادية. ومثل هذه النتيجة لم تكن بسبب الحتمية الجغرافية ، بقدر ما تعزى الى، حتمية القوة الذهنية ، المعبّر عنها بالثورة المعلوماتية.

واذا كان الفكر الألماني ، وفي مرحلة تاريخية معينة ، متشدداً في تمسكه بالأفكار الجيوبولتيكية ومنفردا في رغبته لتعميمها، فأن هذه الأفكار تحولت الى فلسلفة عملية للسياسة الألمانية الطامحة الى السيطرة على الشعوب الاخرى. وقد نتج هذا عن تمازج النظرية بالنشاط العملي للسياسة الألمانية التي وجدت اطاراً لها في طبيعية اوربا الوسطى، وانتعشت بالمفهوم (العضو البايولوجي) للدولة وتلبّس الايمان بالتفوق العنصري للألمان. وبذلك أصبحت الأفكار الجيوبولتيكية مغلفة بالشوفينية الألمانية التي اتخذت موقف اللارحمة تجاه المجمعات غير الألمانية التي اعتبرتها غريبة وبربرية.

كما وأن الاستعمال الدائم والمستمر لعبارات (المجال الحيوي، الحدود الآمنة، المدى السياسي)، كل ذلك أدى الى قبول الضمير الألماني وفق السياسة الألمانية التوسعية التفوقية للنازية آنذاك . أو لكل دولة تسعى الى تعليمات فكرية ومفاهيمية تؤمن بها وتحاول أن تتسيد من خلالها ، وأن كانت المفردات المستعملة هي غير منفردات الفكر النازي.

وبقصار الجمل، أن هذه الأفكار حملت في ثناياها طابعاً شوفينياً وعرقياً متعصباً ، يمجد العنصر الآري والقومية الألمانية باعتبارهما رمزاً ينبغي أن يسود.

من ناحية اخرى وبقدر تعلق الأمر بــ (كارل هاوسهوفر)، نجد أن التقييم الاستراتيجي الذي قدمه لقوة المانيا كان أعلى بكثير من تقييمه للولايات المتحدة كقوة عالمية، حيث كانت نظرته للأخيرة أدنى بكثير من امكانياتها الفعلية التي ظهرت بها ، وهي بمساحتها الفائقة لم تكن بحاجة للتوسع، وبمواردها الخاصة داخل حدودها الدولية لم تكن بحاجة الى مجالات تؤمن لها الاكتفاء الذاتي ، وبظهيرها المترامي شمالا" في كندا ، وجنوباً في أمريكا اللاتينية في تواصل ودون انقطاع، وبسكانها حجماً وتوزيعاً وكثافة ، تحوز من المزايا الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية ما يضعها، من حيث القوة في مرتبة أعلى من كل من ألمانيا واليابان. فأذا كانت اليابان تحوز مزايا القوة الحرية، واذا كانت المانيا تحوز مزايا القوة البرية، فأن الولايات المتحدة تحوز مزايا القوتين البرية والبحرية معاً. ومن هنا فأن دخولها الصراع في الباسفيكي وأوربا قد قلب موازين القوى تماماً لصالح الحلفاء، خاصة بريطانيا ، وفي غير صالح أي من اليابان وألمانيا. هذا التقييم الاستراتيجي للمزايا الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية لألمانيا دون غيرها من القوى الأخرى، شكل وجهاً آخر من أوجه الطعن بنظريته.

كما وأن تقويمه الجيوبولتيكي للقوة البحرية البريطانية كان ايضاً أدنى بكثير من واقعها، وذلك بغض النظر عن تحالفها مع الولايات المتحدة ، وبدت شوكتها كقوة بحرية أصعب من أن تستطيع ألمانيا كسرها. وكما عجزت ألمانيا عن ابتلاع الاتحاد السوفياتي من اليابس المتسع أي من البر، فأنها أيضاً ضعفت امام تفوق بريطانيا وعجزت عن تهميشها من البحر. وهكذا تظهر معظم فروض القوة الألمانية، كما وضعها (هاوسهوفر) وغيره، وقد تهاوت عند اختبارها تطبيقاً على ارض الواقع.

ومع ذلك ، علينا الاعتراف والاقرار ، أن هذه الأفكار ، وأن كانت سائدة في نهاية القرن التاسع عشر ، وطيلة النصف الأول من القرن العشرين تقريباً، فانها ما تزال تحمل شيئاً من البريق ، وتجد أنصاراً لها، وأن كان ذلك يجري في حدود ضيقة، أو بطروحات مختلفة . فالفكر الاستراتيجي الاسرائيلي بقي متشدداً حول مفهوم الحدود الآمنة، والمجال الحيوي ، اللذين يوفران لأسرائيل هامشاً من الأمان. كذلك الحال بالنسبة للفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي يرى في العديد من مناطق العالم مجالاً حيوياً لضمان الأمن

القومي الأمريكي . فضلاً عن عامل التفوق الاقتصادي والعسكري والتكنو- معلوماتي والمركز المالي، كلها عوامل وفرت لها اليوم امكانية التسيد ونشر النفوذ السياسي عالمياً، وبشكل تكاد تقترب فيه، أن لم تكن قد اقتربت فعلاً، من اشتراطات النظريتين الجيوبولتيكية والجيوستراتيجية.

اما على صعيد نظرية (دوهيه) و(سيفرسكي)، فأن جملة الافكار التي جاء بها كل منهما حول نظرية القوة الجوية تعرضت هي الأخرى لانتقادات عديدة، رغم صحة العديد من الفروض التي انطلقت منها . ولعل من بين ابرز هذه الانتقادات هو النقد الذي وجه الى الدور الذي يمكن أن ينفرد به سلاح الجو والى الحد الذي جعل من مفهوم القوة الجوية والوظيفية المناطة بها تشكل بعداً ثالثاً يضاف الى البعدين الأرضي والبحري، وبالشكل الذي ارتقى بالقوة الجوية الى مصاف النظريتين البرية والبحرية. فالنقاد لا يرون في سلاح الجو ما يمكن أن يكوّن بناءاً نظرياً متكاملاً مستقلاً ومتميزاً ، بل متفوقاً على البناء نظري للقوة البرية والبحرية ، فالأولوية تعطى دائماً الى القوات البرية والبحرية نظراً لما يمكن أن تنجزه من كل منها وظائف على مستوى السوق العسكري أوقات الحرب . فتدمير الأهداف واحتلالها، والامساك بالأرض والسيطرة على كل ما عليها من مدن ومنشآت وطرق مواصلات ومراكز حيوية ، هو من مهام القوات البرية . وبالتالي فان القوة الجوية ، أو سلاح الجو يلعب دوراً تكميلياً أو مسانداً لهذه القوات دون أن يكون حاسما" في سير المعارك وتحديد نتائجها.

من ناحية اخرى ، اذا كان (دوهيه) و(سيفرسكي) وغيرهم من منظري القوة الجوية قد اعطوا لهذا النمط من أنماط القوة دوراً متميزاً، بل دوراً وحيداً ومنفرداً في ميدان الحسم الاستراتيجي ، فأنهم، من وجهة نظر نقادهم، قد أغلفوا الوظائف التي تضطلع بها أسلحة الدفاع الجوي وأنظمة الرصد والكشف الرادارية المرتبطة بمنظومة الأسلحة والصواريخ المضادة للأسلحة الجوية المعادية (صواريخ ارض- جو) والتي يمكن أن تحيد أو تهمش من فاعليتها.

فضلاً عن ما تقدم فأن نقاد هذه النظرية وجدوا، في نظام القطبية الثنائية النووية مايمكن أن يشكل طعناً بقيمتها الحقيقية . فاذا كانت السيطرة على الجو، وفق منطق نظرية القوة الجوية، هي مفتاح الحسم والنصر النهائي، وأن هذه السيطرة لا تتحقق الا عن طريق حرب تخوضها الدولة وتكون هي المبادرة فيها (بالنظر لما ينطوي عليه مبدأ الضربة

الاستباقية من مزايا تضمن الانفراد بالسيادة الجوية كما ذهب أليه ((دوهيه)) ، فأن هذه الفرضية فقدت الكثير من أوجه صدقيتها ففي حينه ، حيث كان النظام الدولي محكوماً بقوتين عظيمتين تمتلكان أسلحة نووية ، فسّر الخيار العسكري باللجوء الى الحرب، من قبل أي منهما، بأنه خيار الاستحالة ، أو انه يمثل خياراً انتحارياً متبادلاً. وبالتالي ، وفي ظل الحيازة المتبادلة لأسلحة الدمار الشامل، تصبح فروض الضربة الاستباقية والحسم الاستراتيجي في حـــــــرب تشنها أي من القوتين العظيمتين ضد الأخرى لتحقيق السيادة الجوية، تصبح مجرد فرضيات لا عقلانية، غير صائبة وتفتقر الى الحكمة في تقرير مجريات السياسة الدولية.

ومع ذلك لو اجرينا مراجعة للمباديء التي جاء بها (دوهيه) ، وما طرح وما يزال يطرح من أفكار حول الصياغات الفكرية- النظرية للمهام التي تقوم بها الأسلحة الجوية (طائرات مقاتلة وقاصفة ، صواريخ هجومية بعيدة المدى) ، وحاولنا سحبها على نماذج تجريبية لحروب خاضتها بعض الدول من العالم الثالث لتأكدت لنا صحة الفرضيات التي نهضت عليها نظرية القوة الجوية ولتأكد لنا أيضاً صحة الفرضية التي تقول (أن السيطرة على الجو تتيح امكانية كبيرة للسيطرة على المجال الأرضي).

وحتى على مستوى القوى العظمى أو الكبرى ، فأن هذه النظرية أخذت تبرهن على صدق فروضها لحرب تخوضها هذه القوى وتريد الانتصار فيها. وخصوصا الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة، أو التي يمكن أن تخوضها مستقبلاً ، كالحرب على العراق عام ١٩٩١، والحرب ضد يوغسلافيا عام ١٩٩٨ ، والحرب ضد أفغانستان عام ٢٠٠١، والحرب مرة أخرى على العراق عام ٢٠٠٣، كل هذه الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة كانت تجري وفق مبدأ السيادة الجوية، والاشتباك الآمن عن بعد، ومبدأ الذراع الطويلة ، والنيل من القدرة العسكرية للعدو وتدمير مرتكزات بنيته الاقتصادية والصناعية ومراكز القيادة والسيطرة والتحكم، قبل أي اشتباك ميداني للقوات البرية بصنوفها القتالية عند خطوط التماس مع قوات العدو. وأخذ الجدل الاستراتيجي يدور مرة أخرى حول مبدأ التفوق الجوي والسيادة الجوية. والى مدى أبعد من ذلك يمكن القول ، أن التقدم العلمي التكنولوجي وسيادة عصر المعلوماتية اعطى دفعة قوية لنظرية القوة الجوية التي تحولت بفضل هذه المعطيات الى ما يمكن أن نطلق عليها بنظرية (الجو- فضائية) اذ من يملك مقومات السيادة الجوية – الفضائية فانه يستطيع أن يتحكم بالأبعاد الأرضية ، كما سنناقش ذلك في موضع آخر من الدراسة.

هذه النظرية تبنتها وعملت على تطويرها ومن ثم تطبيقها الولايات المتحدة الأمريكية. فالحروب التي خاضتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١، وكما سبقت الاشارة ، هي حروب (جو- فضائية) تحكمها مباديء الثورة التكنو - معلوماتية . وبعبارة أخرى، فأن تأمين السيادة الجوية لضمان السيطرة على المجال الأرضي أخذ يدفع باتجاه تظافر الجهد العسكري - العملياتي لثلاث منظومات قتالية:

١. منظومة الاسلحة الجوية والصاروخية: وتشمل الطائرات المقاتلة والقاصفة وأنظمة الاطلاق الصاروخية من قواعد ثابتة أو متحركة لتأمين مبدأ الأشتباك الآمن وتدمير الأهداف الحيوية داخل العمق الاستراتيجي للعدو ومن مسافات مترامية.

٢. منظومة الأقمار الصناعية : ومهمتها القيام بعمليات المسح الجوي لرصد وتصوير وتحديد الأهداف الأرضية للعدو لتسهيل ادارة المعركة والتحكم بمجريات الحرب.

٣. منظومة القيادة والسيطرة: ومهمتها تلقي المعلومات وتصنيفها وتحليلها ومن ثم تزويد القيادات الميدانية بالتعليمات والتوجيهات اللازمة لادارة المعركة والأشراف المباشر عليها.

وعلى هذا ، فأن مبدأ التفوق في ميدان الأسلحة الجوية والصاروحية ذات الخصائص المتطورة، وبمساندة منظومة الأقمار الصناعية والأنظمة الفضائية، أخذ

اليوم يلعب دورا" تقريريا" في سير المعارك وتحديد نتائجها قبل اشتباك القوات البرية وبمختلف صنوفها القتالية تحقيقاً للغرض السياسي الذي تشن الحروب من أجله.

أن الدول/ الدولة التي تضمن لنفسها تفوقاً جوياً وصاروخياً ، مع ضمان القدرة على استخدام مدارات الكرة الأرضية ، تحقق لنفسها، دون منازع، تفوقاً عسكرياً. وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن صياغة فرضية مفادها، أن التفوق الجوي - الفضائي هو مفتاح السيطرة العالمية ، وأن الدولة التي تتمتع بهذه الميزة وتنفرد بها دون غيرها سوف تتمتع بالسيادة على الصعيد العالمي ، وهذا ما تجسده الولايات المتحدة اليوم.

المبحث الرابع

الماكندرية الجديدة

كنا قد عالجنا نظرية (ماكندر) وما تضمنته من أطاريح حول مفهوم القلب الأرضي. ووجدنا أن هذه النظرية ، رغم صحة فروضها التي تعزز من الأهمية الجيوستراتيجية لهذه المنطقة لتجعل منها (القلب) الذي يتحكم بـ (الوظيفة العضوية) لأجزاء وأطراف العالم (من يتحكم بالقلب يسيطر على العالم) حسب الفرض الماكندري، الا أننا أيضاً، وجدنا أن ثمة عوامل موضوعية تعطل صلاحية هذه الفرضية – النظرية لأن تكون صالحة في وقتنا الراهن.

الا انه ومع نهاية القرن العشرين طلع علينا (بريجنسكي)، المستشار الأسبق للأمن القومي الأمريكي، بنظرية جديدة يعيد فيها حيوية الأفكار التي جاءت بها نظرية (قلب العالم) ، في مؤلفه (رقعة الشطرنج الكبرى).

والافتراض الذي ينطلق منه (بريجنسكي) مفاده، أن السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية تبقى مفتوحة وغير مكتملة مالم تعززها بالسيطرة على منطقة (أوراسيا) التي هي بمثابة الفراغ الجيوستراتيجي المتمم لسيطرتها العالمية اذا ما توافرت شروط املاء هذا الفراغ . وتتلخص نظرية (بريجنسكي) بالأفكار التالية:

أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات للطريقة التي تدير بها العالم. ويأتي في مقدمة هذه التحديات ، أن منطقة (أوراسيا) هي القارة الأكبر في العالم. وهي محور الحركة الجيوبولتيكية ومركز الاهتمامات الجيوستراتيجية. وأن القوة التي تتحكم (بأوراسيا) تستطيع (أن تسيطر على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدماً والأوفر في مجال الانتاجية الأقتصادية (ويقصد بالمنطقتين ، مناطق من آسيا وأوربا . أما مناطق العالم الثالث فهي آسيا وأفريقيا، وأوربا) . تكفي نظرة واحدة الى الخارطة الى اكتشاف أن بسط السيطرة على أوربا يستتبعه أوتوماتيكياً أخضاع أفريقيا، الأمر الذي يجعل نصف العالم الغربي بمثابة المحيط الخارجي للقارة المركزية من الناحية الجيوبولتيكية.[١٢]

ثم يذهب (بريجنسكي) الى ابراز الخصائص الجيوستراتيجية لمنطقة اوراسيا فيقول (يعيش في أوراسيا حوالي ٧٥% من شعوب العالم، وفيها ايضا توجد معظم ثروات العالم سواء كانت مخبوءة تحت ترابها أو ظاهرة في مشاريعها واعمالها. تنتج أوراسيا حوالي

٦٠% من أجمالي الناتج القومي العالمي وتوجد فيها حوالي ثلاثة أرباع مصادر الطاقة المعروفة في العالم. كما أن أوراسيا ايضاً، موطن الدول الأقدر سياسياً والأكثر دينامية في العالم .... جميع الأطراف التي يمكـــــن أن تشكل تحديا ًسياسياً واقتصادياً لسياسة أمريكا أوراسيا. ولو جمعت معا فأن قوة اوراسيا تفوق بشكل كاسح قوة امريكا. ولكن من حسن حظ امريكا ان اوراسيا أوسع من أن تتوحد سياسيا") [١٣]. ويضيف (بريجنسكي) (وهكذا ، فان اوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يتواصل فوقها الصراع من أجل السيادة العالمية .... وانها لا تشغل لاعبين أثنين بل عدة لا عبين يمتلك كل لاعب منهم كميات متباينة من القوة. يستقر اللاعبون الرئيسيون في الغرب، والشرق، والمركز، والجنوب، . تحتوي النهائيات الغربية والشرقية للرقعة على مناطق كثيفة السكان ، جيدة التنظيم ومزدحمة بعدد من الدول القوية في الطرف الغربي الصغير من اوراسيا (أوربا الغربية) . أما الطرف البري في أقصى الشـــرق (ويقصد الصين) فهو موطن اللاعب الذي يزداد استقلالية وقوة ويسيطر على كم هائل من السكان . بينما يوفر موطن المنافسة النشيط – المقتصر على بضعة جزر مجاورة والنصف من شبه الجزيرة في الطرف الشرق الأقصى– محطاً للنفوذ الامريكي (ويقصد اليابان).

ويتابع (بريجنسكي) وصفه لمنطقة اوراسيا قوله (مابين النهايتين الغربية والشرقية تمتد مساحة وسطية واسعة قليلة السكان وتعاني حالياً من حالة سيولة سياسية وتشظي تنظيمي، وقد كانت هذه المساحة محتلة من قبل منافس قوي لسيادة الولايات المتحدة–وهو المنافس الذي وقف نفسه هدف ازاحة امريكا عن أوراسيا(ويقصد به الاتحاد السوفيتي)... الى الجنوب من تلك السهول الأوراسية المركزية الواسعة تقع منطقة تجمع بين الفوضى السياسية ومصادر الطاقة الغنية وتمتلك أهمية عظمى بالنسبة لدول أوراسيا الغربية والشرقية معاً، وتضم في المنطقة الجنوبية الأدنى دولة كثيفة السكان تتطلع الى الهيمنة الاقليمية (ويقصد بها ايران). ويرى (بريجنسكي) أن رقعة الشطرنج الأوراسية توفر الأرضية التي تدور عليها (اللعبة) . وهنا يفترض (بريجنسكي) انه اذا كان بالامكان (سحب المساحة الوسطية الى داخل الفلك الغربي المتوسع(حيث تسود أمريكا) ، واذا لم تخضع المنطقة الجنوبية لسيادة لا عب واحد، واذا لم يتوحد الشرق بطريقة تتيح طرد أمريكا من قواعدها الموجودة على سواحله، يمكن عندها القول بان السيادة قد تحققت لأمريكا. أما اذا رفضت المساحة الوسطـــى الغرب، وتحولت الى كيان موحد ذي شأن وتحقق لها واحد من أمرين، أما السيادة على الجنوب، أو عقد تحالف مع اللاعب الرئيسي

في الشرق، فأن سيادة أمريكا على أوراسيا تتقلص بشكل درامي. ويصح القول نفسه اذا ما توحد اللاعبان الشرقيان الرئيسيان بأي شكل من الأشكال. وأخيرا، فان اية ازاحة لأمريكا من موقعها على الطرف الغربي من قبل شركائها الغربيين يعني ، اوتوماتيكياً، نهاية المشاركة الأمريكية في لعبة الشطرنج الأوراسية ، حتى وأن كان ذلك يعني أيضاً الخضوع اللاحق للطرف الغربي للاعب العائد الى الحياة في المساحة الوسطى).

ويرى (بريجنسكي) أن السيطرة الأمريكية على أوراسيا، أو قدرتها على التحكم فيها، تواجه صعوبات عديدة منها، أتساع مساحتها ، وكثافتها السكانية العالمية، وتنوع وتعدد مكوناتها الحضارية والثقافية والدينية واللغوية ، كل هذه العوامل تجعلها منطقة غير قابلة للاذعان حتى للقوة العالمية الأبرز سياسياً والأكتفاء اقتصادية. ومما يزيد من صعوبة الأمر وتعقيده ، أن الولايات المتحدة عاجزة تماما" عن اخضاع هذه المنطقة بالقوة العسكرية (فالاستخدام المباشر للقوة يبدو الآن أكثر تعقيداً مما كان عليه في الماضي. وقد أضعفت الأسلحة النووية بشكل حاد امكانية استخدام الحرب كاداة سياسية ولوفي مجال التهديد).

وبسبب من هذه المعوقات يقترح (بريجنسكي) جملة افكار بشأن تعزيز السيادة الأمريكية على منطقة أوراسيا منها ، أساليب العمل الأقتصادي، والمناورات السياسية والدبلوماسية ، وصيغة التحالفات الأمنية المتبادلة ، والمشاركة في اتخاذ القرارات ويعتبرها جميعاً صيغ ناجحة للنفوذ الجيوستراتيجي الأمريكي على رقعة الشطرنج الأوراسيوية .(١٤)

وفي الواقع، فأنه الى جانب آراء (ماكندر، سبيكمان ، بريجنسكي) ، نحن لا نعتقد ان اكتمال مقومات السيطرة العالمية تشترط بالضرورة أن يكون المتغير المكاني متوسطا" لليابس الأرضي ، وفق قياسات (الماكندرية، أو البريجنسكية) أن صح التعبير، انما قد تكون اية منطقة أخرى في العالم متى ما توافرت فيها المقومات الجيوستراتيجية . ولنا في منطقة الخليج العربي خير مثال على ذلك، وأن كانت هي كذلك من الناحية العملية . أن هذه المنطقة – من الناحية الجغرافية– لا تتوسط العالم ، الا أنها تمثل ، في الواقع، ومن الناحية الاستراتيجية ، الشريان الحيوي الذي يغذي العالم، وخصوصا" الدول الغربية المتقدمة صناعياً، بما تحتاجه ، من اهم مصادر الطاقة ، ألا وهو النفط، الذي ياتي في مقدمة العوامل التي تعمل لاستمرار تقدمها الصناعي وادامة رفاهيتها الاقتصادية. ومثل هذه الحيوية ، التي تنفرد بها منطقة الخليج العربي ، تفسر لنا جانب كبير من الاصرار الأمريكي على أن تبقى هذه المنطقة ضمن نطاق سيطرتها المنضبطة.

منذ القدم وحتى الآن حظيت منطقة الخليج العربي بمكانة فريدة ومتميزة في اطار السياسة العالمية والقوى الدولية المتحكمة فيها. فموقعها الجغرافي يمثل حلقة اتصال بين آسيا بعمقها الجغرافي وأطرافها المترامية شرقاً، وأوربا شمالاً، وأفريقيا بسواحلها الشمالية والشرقية والجنوبية الشرقية والجنوبية . فهي اذن ، تمثل منطقة انفتاح نحو آسيا (عن طريق ، ايران ، الهند ، تركيا) ونحو أوربا عن طريق تركيا، البحر المتوسط بسواحله الشمالية ، ثم نحو العمق الأوربي)، وأفريقيا عن طريق (باب المندب ، والبحر الأحمر، والبحر المتوسط ، والمحيط الهندي ، والأطلسي).

هذه الحقيقة أدركتها القوى الاستعمارية منذ وقت مبكر، مما جعلها محوراً حيوياً من محاور الصراع لتأمين الهيمنة والنفوذ، ولضمان الموارد الأولية ، والأسواق لتصريف السلع والمنتجات الصناعية. كانت أو لى حلقات صراع القوى الاستعمارية على هذه المنطقة بين البرتغاليين والهولنديين في القرن السادس عشر. ثم جاءت حلقة الصراع الثانية بين بريطانيا وفرنسا في القرن الثامن عشر، لتستقر السيادة في القرن التاسع عشر لصالح بريطانيا وحتى نهاية العقد السادس من القرن العشرين.

وفي فترة القطبية الثنائية والحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كانت الولايات المتحدة حريصة على ان تبقى هذه المنطقة بعيدة عن مرمى النفود السوفيتي . كما عززت الولايات المتحدة من وجودها السياسي والعسكري كونها تمثل منطقة شديدة الاقتراب من البطن الرخوة للأتحاد السوفيتي الممتدة في اجزائه الجنوبية، وأدخلتها ضمن الوظيفة السياسية – العسكرية لمنظومة سياسة احتوائه وتطويقه سواء بدوله الجغرافية ، كالعراق وايران) أو بدول الأطراف (كالباكستان وتركيا) . من هنا اصبح الخليج العربي ضرورة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لتقيم به سلسلة من القواعد والتسهيلات العسكرية فضلا" عن دور الأنظمة الحليفة لها لتجعل منها درعاً دفاعياً وقاعدة للأنطلاق بما يفيد سياسة الدفاع أو التعرض بالهجوم لأية قوة تسعى الى السيطرة عليه.

وعموما تكاد لا تخرج أية ادارة أمريكية منذ الخمسينات من القرن العشرين، وحتى الوقت الحاضر، عن التأكيد في خطابها السياسي من تضمينات صريحة تؤشر فيها أن منطقة الخليج العربي يمثل مصلحة حيوية للأمن القومي الأمريكي.

وعندما تنامى تأثير المتغير النفطي في السياسة العالمية ، وأصبح المصدر الأهم على الاطلاق في ميدان الطاقة، فأنه اعطى منطقة الخليج العربي ثقلاً اضافياً ، وميزة استراتيجية لم يعد من السهولة بمكان التخلي عنها أو التفريط بها. فمع اشتداد أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ طرح (نيكسون) مبدأ (الدفاع بالوكالة) أو (سياسة العامودين: السعودية وايران) . لضمان المصالح الحيوية للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي. كما طرح (هنري كيسنجر) عام ١٩٧٥، فكرة ضرورة اضعاف القبضة الحديدية للدول المنتجة (بما فيها دول الخليج العربي) للتخفيف من الآثار الضارة لسياستهم النفطية على الدول الصناعية الغربية. وفي عهد الرئيس (كارتر) ، طرح عام ١٩٧٩، وأثر دخول الأتحاد السوفيتي لأفغانستان، طرح مبـــــدأ (استخدام القوة العسكرية ضد اية دولة تحاول تهديد المصالح الحيوية في منطقة الخليج العربي . وفي عهد (ريغان) في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، طرح مبدأ الدفاع المرن) ومفاده، أن الولايات المتحدة عليها أن ترد وبمختلف وسائل القوة العسكرية، اذا تعرضت منطقة الخليج العربي الى الخطر. وفي عهد (بوش) ١٩٩٠-١٩٩١ ، طرحت فكرة استخدام القوة العسكرية ضد اية قوة اقليمية تهدد أمن الخليج العربي.

وفي الواقع أن مايفسر تزايد الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي في الادراك الاستراتيجي الأمريكين هو أن هذه المنطقة ، فضلاً عن قيمتها الجغرافية فأنها تتمتع بأهمية نفطية تعتمد عليها دول العالم الصناعي.

فالأحتياطي النفطي الخليجي يشكل نسبة ٦٥% من الاحتياطي النفطي العالمي. كما أنه يشكل نسبة ٥٦% من مجموع الانتاج العالمي . أما من حيث درجة الأعتماد عليه، فأن النفط الخليجي يشكل نسبة ٦٧% من مجمل استيرادات الدول الصناعية الغربية و٩٢% من مجمل استيرادات اليابان للنفط، و٤٠% من محل استيرادات الولايات المتحدة الامركية للنفط.

وتظهر أهمية النفط العربي من خلال تنامي وتأثير الاستهلاك هذه المجاميع الثلاث وعجز قدرتها الأنتاجية على تلبية احتياجاتها النفطي. فمن المتوقع أن يرتفع استهلاك الولايات المتحدة للنفط بحدود (٢٠م/ب/ي) عام ٢٠١٠ . وبناء على ذلك يتوقع أن يصل مجموع استهلاك هذه المجاميع الثلاث الى (م٤٣/ب/ي) عام ٢٠١٠ ، والى

(٥٢م/ب/ي) بحلول ٢٠١٥. أما باقي دول العالم، فمن المتوقع أن يرتفع استهلاكها النفطي الى (٥٢م/ب/ي) حيث يتساوى مع استهلاك المجموعة الصناعية الغربية.[(١٥)]

ولا يقتصر الأمر على النفط، رغم أهميته القصوى ، في تنامي أهمية منطقة الخليج العربي، انما تقف الى جانبه مسألتان مهمتان الأولى، الاستثمارات الخارجية، والثانية التبادل التجاري. ففي عام ٢٠٠٢م استحوذت منطقة الخليج العربي (عدا ايران) على نسبة ٤٣% من مجمل الاستثمارات الأمريكية في الخارج. كما بلغ حجم التبادل التجاري (عدا ايران) والذي هو في الحقيقة استيرادات خليجية من السلع الأمريكية المنتجة (بضائع، خدمات، معدات انتاجية ، معدات تسليحية) بلغت نسبة ٦٥% من مجموع استيرادات دول الخايج العربي (عدا ايران) من الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها.

هذه الحقائق توضح القيمة الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة حيث تتيح لها، اذا ما أحكمت السيطرة عليها، القدرة على تحقيق منافع استراتيجية على قدر كبير من الأهمية ومنها:

١) معالجة عجزها النفطي مقابل الزيادة المتنامية لوتائر الاستهلاك الأمريكي من النفط، وعن طريق ضمان مصادر أمينة وموثوق بها لتلبية احتياجاتها في هذا المجال.

٢) تأمين مجال جغرافي – اقتصادي في ميدان التجارة واستثمار رؤوس الأموال وتصريف البضائع والسلع وتقديم الخدمات.

٣) التحكم بالسياسة السعرية للنفط للحصول على نفط رخيص، مقابل تنامي قيمة سلعها الاستراتيجية للحصول على أرباح فائضة عن طريق سياسة (البترو– دولار).

٤) التحكم بالاحتياجات النفطية لدول الغرب الصناعية بما فيها ايران.

٥) ايجاد قواعد عسكرية تؤمن لها القدرة على التحكم بعناصر الموقف في المنطقة ، كذلك تامين نقاط ارتكاز واندفاع نحو العمق الآسيوي.

٦) القدرة على التحكم بعقد وطرق المواصلات البحرية التي تربط ما بين الجنوب الآسيوي والجنوب الأوربي (المحيط الهندي، بحر العرب، البحر الأحمر، البحر المتوسط).

في ضوء هذه الحقائق ، نطرح التساؤل ، هل تتماثل منطقة الخليج العربي ، من حيث اهميتها الجيوستراتيجية مع فرضيات الماكندرية في السيطرة على قلب العالم؟ وهل بالضرورة أن تكون منطقة القلب، وسطية الموقع ، أو ألها تجمع ما بين الخاصية الجغرافية والاستراتيجية؟

وفي اعتقادنا أن التساؤل الأخير يمثل أكثر الخيارات قبولاً من الناحية الجيوستراتيجية ، ومنطقة الخليج العربي تؤمن مقومات هذا الخيار.

ولكن، وفضلاً عن ما تقدم ، ماذا لو اخذنا بنظر الاعتبار ، أن منطقة الخليج العربي تمثل جزءاً من رقعة جغرافية تمتد من سواحلة الشرقية وحتى المحيط الأطلسي، وهو حيِّز جغرافي يطلق عليه الوطن العربي، تربو مساحته على (١٣،٧) مليون كيلو متر مربع ، يتركز أكثر من ثلثيه في مغربه والباقي في مشرقه ، وهو بذلك يحتل رقعة جغرافية تزيد على مساحة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان مجتمعة بنحو ثلاثة ملايين كيلو متر مربع. والخاصية المميزة لهذا الأقليم الممتد، وخلافا" للنظرية الماكندرية ، أن سكانه يلتقون بمكونات مشتركة تزيد من تلاحم عناصره البنائية ، كاللغة والتاريخ والمصير المشترك. كما وأن سعة الرقعة الجغرافية الممتدة انعكست تأثيراتها في تنوع ظروف الاقليم المناخية وتنوع نشاطاته الزراعية. فضلا" عن ذلك، أن هذا الامتداد العرضي مضافاً أليه اتساعه المساحي بين خطي طول ٢٣° غربا"–٥٨° شرقا" ، أتاح له فرصة أن يكون جزءا"من الحوض الرسوبي الكبير الذي غطته المياه، وما رسبت فيه من مواد هيدروكاربونية كونت خزيناً عظيماً لانتاج النفط والغاز الطبيعي ، فضلاً عن بقية المعادن والمواد الأولية الأخرى، الأمر الذي أكسبته مكانة عالمية. كما وأن اشرافه على سواحل بحار ومحيطات عالمية مهمة متمثلة بمياه البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي يعني القدرة على التحكم بحركة المواصلات البرية والبحرية والجوية بين آسيا واوربا وأفريقيا، كما أن كثرة موارده الأولية والزراعية تمكن هذا الأقليم من تحقيق درجة عالية من الأكتفاء الذاتي فيما لو أحسن تخطيط استثمار موارده وامكاناته، ومن خلال استراتيجية قومية متوازنة، مما يؤهله أن يكون بحق قوة عالمية فاعلة ومؤثرة، وأن يصبح فعلاً ما يصطلح على تسميته بـ (الأقليم الجيوستراتيجي) المؤثر في الاستراتيجية العالمية . فهو يمثل الطريق الموصل بين نقطتي الارتكاز الحيوية (pivot Area) (القلب الشمالي والقلب الجنوبي) التي رسم ابعادها (هالفرد ماكندر) . ومن دراسة هذه المنطقة يتضح أن المشرق العربي بخاصة يمثل الطريق المؤدي الى القلب الثانوي الذي حدد أبعاده في

أفريقيا جنوب الصحراء. وعليه ليس من المستغرب أن ينال اقليم الوطن العربي اهمية خاصة في الأفكار والنظريات الستراتيجية منذ القدم وحتى الأن. كما أنه ليس من المستغرب أيضاً أن تكون هذه المنطقة بعيدة عن شروط تلاحمها القومي وبناء وحدتها العضوي، وأن تكون دائماً مقسمة ، متشظية، حتى تكون بعيدة عن محور التأثير العالمي، وأن لا تكون هناك ماكندرية جديدة تتحكم بالعالم.

هوامش الفصل الثاني :

١ . د. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا ، ط٢ بيروت، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ .

٢ . نقلاً عن ، د. محمد رياض، ص ٣٣.

٣ . نفس المصدر، ص ٣٤-٣٦.

٤ . جاء هذا التعريف عند، د. محمد رياض ، نفس المصدر ص ٣٥.

٥ . د. محمد رياض ، نفس المصدر ، ص ٢٣ وما بعدها.

٦ . للتفاصيل حول نظرية (كيلين) أنظر ، د. أمين محمود عبد الله ، في أصول الجغرافيا السياسية، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٧، ص ٢٩١ وما بعدها.

٧ . راجع نظرية (كارل هاوسهوفر) وللمزيد من التفاصيل ، د. صلاح الدين الشامي ، دراسات في الجغرافيا السياسية ، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص٢١.

٨ . انظر : H. Weigest, principles of political geography, New York, 1975 pp. 13-16.

٩ . (الفريد تاير ماهان) ، مؤرخ أمريكي ، تخرج من الأكاديمية البحرية الأمريكية عام ١٨٥٩، راجع في نظريته ، د. صلاح الدين الشامي ، مصـــدر سبق ذكره، ص ٢٧ وما بعدها.

١٠ . للمزيد من التفاصيل حول نظرية القوة البرية (لماكندر) راجع ، د. محمد رياض ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥.

١١ . أنظر في هذه النظرية ، د. صلاح الدين الشامي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣ ومابعدها.

كذلك :

A.P. deseversky, Air power , key to survival, Simon and Schuster, New York,1950.

١٢ . زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى ، ترجمة أمل الشرقي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، السنة بلا ، ص ٤٨.

١٣ • نفس المصدر، ص٤٨. وبقية الاقتباسات مأخوذة من نفس المصدر، ص ٤٨ وما بعدها.

١٤ • يلتقي مع هذا الرأي ، (هنري كيسنجر) ، في مؤلفه ، هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية، ترجمة، عمر الأيوبي ، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص ١٣٣ وما بعدها.

١٥ • اعتمدت هذه النسب في البيانات المنشورة في : International Energy Annual , December, 2002.

الفصل الثالث

الحرب والصراعات المسلحة

الفصل الثالث

الحرب والصراعات المسلحة

المبحث الأول

ماهية الحرب ومكانتها في الفكر الانساني

تعَّد الحرب واحدة من أقدم الظواهر التي عرفتها المجتمعات البشرية . هذه الظاهرة تجسدت أولاً على مستوى الصراعات الفردية عندما كانت ترتقي الى مستوى التلاحم والاشتباك وأن كانت أولية في تقنياتها وادواتها القتالية . كما أن هذه الظاهرة عرفتها الجماعات المنظمة ابتداءاً بالأسرة ، ومروراً بالقبيلة والعشيرة ، وانتهاءاً بالتنظيم المؤسسي الأكثر تعقيداً، وهو الدولة.

جميع هذه التشكيلات الاجتماعية – السياسية، وعلى اختلاف درجة تعقيدها وتنظيمها وطبيعة تشكلها، لم تسقط مسألة اللجوء الى العنف المسلح عندما تجد أن مصالحها باتت مهددة، وأن أهدافها أخذت تتقاطع مع أهداف غيرها. وعندها تطرح الحرب نفسها بأعتبارها الحل النهائي، أو الوسيلة الأخيرة بعد أن تعجز الوسائل الأخرى عن حسم التناقضات الناجمة فيما بينها.

واذا أردنا تعريف هذه الظاهرة، لا يبدو أن الحرب تحتمل التعريف المبسط لها كونها تمثل (قتالا" مسلحا"، أو نزاعا" مسلحا" بين الدول)، بل أن هـــــذا (القتال) أو (النزاع) المسلح هو أكثر تعقيدا" من أن يوصف بهذا التجريد والتبسيط. أن الحرب ظاهرة مركبة يتمازج فيها النشاط أو العمل العسكري الميداني بالغرض السياسي الذي بدأ فيه. بل أن العمل العسكري في ميدان المعركة ماهو في حقيقته الا امتداد وتجسيد للقرار السياسي المتخذ بشأنها وفي اعلى مستوياته . فما يجري في سوح القتال وميدان المعارك من صدامات بشرية كتلية، واشتباكات دموية ، واستخدام مكثف لمختلف الصنوف القتالية ، هو الترجمة الفعلية للارادة السياسية للأطراف المتصارعة . وعندها تكون الحرب هي التعبير الحقيقي لارادة صناع القرار مجسدة بذلك أقصى درجات العنف المنظم لتحقيق اغراضهم السياسية.

أن كنه الحرب أو طبيعتها تضعنا مباشرة أمام مفهومها. وقطعا لا يمثل الاطار المفاهيمي للحرب الخطط السوقبة والتعبوية الخاصة بالأوضاع القتالية، دفاعية كانت أو هجومية . كما أنه لا يتجسد بتنظيم سبل الأشتباك وتلاحم القوات وضبط ايقاع القتال تعبويا" بما يكفل كسب المعارك وصولا الى الغاية النهائيةالمتمثلة باحراز النصر في حرب تخوضها الدولة . أن جميع هذه الصياغات، لا تمثل في الواقع ، الا التطبيق العملي لفكرة الحرب ومضمونها الفلسفي. انها ، وبعبارة أكثر دقة، تمثل حركـــــــــــة (الفكرة) على ارض الواقع، انها اسلوب في العمل للجوهر الذي تحمله الفكرة، أي فكرة الحرب وفلسفتها، بعد أن تتحول الى حركة يطغي عليها العنف المنظم.

أن فكرة الحرب تأخذ شكلا" تدميريا" واشتباكا" دمويا" بعد أن تتطور الى ابعادها القصوى . فالتدمير وسفك الدماء على نحو متبادل هو الشكل المطور للعنف الذي تنطوي عليه فكرة الحرب. فعندما ينشب القتال ، فأنه يعبر عن نفسه كقوة ليست لذاتها فقط، انما هو قوة توجد وتصبح حقيقة ومترجمة عمليا" بواسطة الأطراف المتحاربة ذاتها بأستخدام وسائل القتال وادواته المتنوعة.

ان الحرب (كفكرة) تعبر عن ذلك القدر من التناقض القيمي والمفاهيمي في مكون الأيديولوجيات والمصالح والأهداف بين أطراف يصعب التوفيق فيما بينها. فهي اذن وثيقة الصلة بالمجتمع بقدر ما تعبر عن قيمه الفكرية وعقائده الفلسفية الاقتصادية والاجتماعية عندما تتعارض مع نظيراتها لدى الأطراف الأخرى . وهي في الوقت ذاته تعبر عن الارادة السياسية لصناع القرار من خلال نظرتهم للكيفية التي يتم بها تحقيق أهداف ومصالح دولهم.

واذا كانت الحرب تعبر عن الارادة السياسية للحكام فانها، والحالة هذه، تكون فعلا" من افعال السياسة ، أو أنها ، ووفق المنطق (الكلاوزفيتزي)، المخلوق الذي ينمو في رحم السياسة، وبالتالي فهي امتداد لها ولكن بوسائل أخرى أكثر عنفا" ودموية .

والحرب (كصيغة) أو (أسلوب في العمل) تعبر عن نفسها بجهد عسكري ميداني وسفك دماء وصدامات بشرية كتلية . وجميع هذه المظاهر تتضمن فنونا" عسكرية قتالية ، والشكل الأخير هو التطبيق العملي لفكرة الحرب وفلسفتها.

الحرب إذن ، وبهذا المعنى، تنطوي على بعدين ، الأول يحكمه المنطق والجدلية وميدانه الفكر. والثاني تحكمه الآلية والحركة الميكانيكية لقوات الأطراف المتحاربة وميدانه أرض المعركة وسوح القتال، الأول يتصل بالعلاقات البشرية وما تنطوي عليه من تناقضات وصراعات، وكما يقول (الكلاوزفيتز) (إن الحرب ليست نزاعا" أو صراعا" بين عناصر الطبيعة ، انها قبل كل شيء واقع بشري، وبتعبير اصح هي شكل من اشكال العلاقات البشرية ... أن الحرب لا تخص ميدان الفنون والعلوم ، ولكنها تخصّ الوجود الأجتماعي . إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويه الدم، وبهذا تختلف عن النزاعات الأخرى....) [1].

أما البعد الثاني، فأنه يتصل بأدوات العمل العنيف ووسائله وغاياته، حيث يتم توظيف القوة العسكرية الى اقصى حدودها لحسم التناقضات والصراعات التي تتصف بها العلاقات البشرية. وهنا قد تثار مسألة جديرة بالأنتباه وهي، هل أن الحرب تمثل حالة تختلف فيها عن حالة أخرى وهي الصراع؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما وجه الاختلاف بينهما؟

إن الحرب تختلف شكلاً ومضموناً عن الصراع. فالصراع تحكمه مفاهيم قيميه وعقائدية وفلسفية يصعب في كثير من الأحوال أن تكون موضع اتفاق بالنسبة لأطرافه. وأن حالة التناقض هذه لا تحل الا بزوال أحد الطرفين المتصارعين عن طريق حرب ينتصر فيها أحدهم على الآخر. وهذه النهاية هي نهاية حدّية ، أو نهاية صفرية قد لا تتحقق في عصرنا الراهن لأسباب عديدة ولا تتحقق الا في استثناءات قليلة.

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى، يمكن أن نلاحظ ، أنه في الوقت الذي تتنوع فيه مضامين الصراع ومظاهره (سياسياً ، أقتصادياً ، أيديولوجياً...الخ)، ترتبط الحرب أساساً بحالة الالتحام العضوي المباشر ، وبعد أن تتصاعد وتائر الصراع الى مستويات يصعب ضبطها والتحكم فيها، مما يدفع بالأطراف المتصارعة الى العنف المسلح باستخدام القوة العسكرية. [2]

وهنا، تشكل الحرب الحل الأخير عندما تلجأ الأطراف المتصارعة الى حسم تناقضاتها المتجذرة بالأداة العسكرية ، بعد أن تعجز عن حلها بالوسائل السلمية . [3]

واذا كان الصراع يتصف بشموليته وتعدد مستوياته، سواء من حيث الأدوات المستخدمة ، أو من حيث الخيارات المتاحة لادارته، فأن الحرب لا تترك أمام أطرافها الا

واحداً من خيارين . أما الاستمرار أو الاستسلام، المقاومة أو الذعان، النصر أو الهزيمة، لذا، فان الحرب ، وأن كانت تشكل أحد مظاهر الصراع، فأنها تمثل الحالة الأخيرة في تطور مسار بعض الصراعات الدولية .(٤)

نعود الى ظاهرة الحرب ونقول، أن هذه الظاهرة، اذا كانت قد عرفتها المجتمعات الانسانية كواحدة من انماط التفاعل السلوكي، فانها لم تكن غائبة عن اهتمامات الفكر الانساني وتراثه الحضاري، وأن كان يدعو الى نبذها وتجنبها. فقد عرفها التراث الصيني القديم مجسدة بكتابات (كونفوشيوس) الذي حذر من الاقدام على الحرب العدوانية، ودعا الى العقلانية والتمسك بمباديء المحبة والسلام تجنباً لأشكـــال الحروب . وكانت (الكونفوشيوسية) ترى في الانتصرات العسكرية المترتبة على الحروب ما يدعو الى الأسف أكثر من كونها انجازاً يدعو الى الغبطة، اذ لا قيمة روحية لانتصارات تترتب على فقدان أرواح الآخرين.

والى جانب الفكر الصيني ، هناك التراث الفكري الهندي القديم. الا أن هذا التراث كان أكثر عسكرية واقل سلمية من التراث الصيني. فالحكام البوذيون والهندوس أخذوا الحرب كمسلمه ونظروا اليها كظاهرة سياسية طبيعية يصعب الغاؤها والحيلولة دون وقوعها.

أما الاسلام، فأنه يقدم لنا موقفا" لحضارة دينية لم تعرف في خبرتها التاريخية تناقضاً بين النظرية الأخلاقية والممارسة السياسية. ولهذا نظر الأسلام الى الحرب باعتبارها ظاهرة تنجز وظيفة جهادية لها طبيعة مقدسة. ذلك أن أساس الاستراتيجية بمعناها الشامل في الفكر الاسلامي هو السلم وإقامة علاقات ودية مع الشعوب والأمم الأخرى التي تريد السلام أو تقبل به انطلاقا" مما دعا اليه القرآن الكريم(ياأيها الذين آمنوا أدخلوا في السلم كافة) (٥)

وقد اعتمد الاسلام في استراتيجيته مبدأ ترجيح البدائل السلمية لحل الصراعات ونشر الدعوة الاسلامية والدفاع عن مباديء الدين الاسلامي الحنيف. وأن الحرب تمثل حالة الضرورة عندما تعجز الوسائل السلمية عن ايجاد حلول في مواجهة التحديات التي تهدد الأمة الاسلامية . وفي القرآن الكريم نصوص كثيرة تؤكد هذه القاعدة ضمن استراتيجية العمل والتعامل مع الآخرين، منها (لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي) (٦) . وأنه

لا قتال في سبيل الله الا حفظا" للأسلام ودرءاً للعدوان عليه، يقول سبحانه (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا أن الله لا يحب المعتدين) [٧].

فالحرب في الفكر الاسلامي لها ما يسوغ وقوعها . وقد وردت الحرب في القرآن الكريم بمعنى القتال مع العدو الذي قام بتنفيذ العدوان، أو قيد الناس في حريتهم الدينية ومنعهم من الدعوة الى تعاليم الدين الاسلامي . انها حرب دفاعية وجهادية عادلة.

وبالمقابل ، عرف الدين الاسلامي استراتيجية في العمل مع ألاخرين ، حيث أقيمت أفضل العلاقات التجارية بين العرب المسلمين والمدن الأوربية ومنها جنوه والبندقية وفرنسا وأسبانيا، بعدما كان العرب قد نقلوا العلوم والفنون بواسطة مدارس الأندلس الى أوربا، وهو مايؤكد قيام استراتيجية في العمل مع الغير اساسها السلم والتعاون الحضاري والتفاعل الانساني في ظل الاسلام.

ومما تجدر الأشارة أليه هو، ان الأعمال الحربية التي دعا اليها الاسلام تميزت بتنظيمها واعطائه لها مضموناً هاماً حتى قبل أن ينشأ القانون الدولي الحديث والمعاصر بقرون، انطلاقاً من فهم الاسلام للحرب ، اذ أنها ليست غاية بحد ذاتها ولا هي وسيلة للنيل من انسانية البشر، أو النيل من أرضهم وثرواتهم ، كما هو حال الحروب الاستعمارية. فالأعمال الحربية كانت محصورة في مكانها داخل ميدان القتال لا تتجاوزه الى المناطق المجاورة ، والقتال يدور فقط مع المقاتلين المشتركين في الحرب. فلا اعتداء على رجال الدين والأولاد والشيوخ والنساء، ولا تخريب في الممتلكات والأرزاق ، ولا انتقام من الأسرى ولا استرقاق لهم، فالأسير يُفدى أو يطلق سراحه واذا انتهت الحرب بصلح دائم ، لا يجوز نقض الصلح لأن نقضه يعَّد مخالفة للوفاء بالعهد.

من هنا، فأن المفهوم الاسلامي للحرب لم يكن تبريراً لوقوعها، بقدر ما هو ضرورة لمواجهتها. بمعنى، أن الحرب كانت تمثل حالة الضرورة التي لا بد منها. كما أن لها أحكاماً وضوابط وقواعد انطلاقاً من رسالة الاسلام وموقفه من الانسان والانسانية. وبهذا يقول تعالى في كتابه الكريم (كتب عليكم القتال وهو كره لكم)[٨].

أما على صعيد الفكر الديني المسيحي ، فأنه يمكن التمييز بين مدرستين تختلفان في رؤيتهما لموضوعة الحرب. المدرسة الأولى تنطلق من نظرة دينية يرى كتابها أن السيد المسيح لم يعالج موضوع الحرب ولم يتطرق اليهما بسبب من طبيعة تعاليمه التي كانت

تدعو الى المحبة والسلام وعمل الخير. وأن الأنجيل لم يشتمل على موقف واضح وصريح من المهنة العسكرية. وكانت وجهة نظر أنصار هذه المدرسة ترى أن على المسيحي الذي ينشد الكمال أن يقتدي برسول السلام في التسامح ويقابل(الضرب على الخد الأيمن بادارة الخد الأيسر) عندما تنتهك حقوقه . وأن مبدأ المحبة يحثّه على تجنب الأعتماد على القوة عندما تكون حقوقه معرضة للخطر.

أما المدرسة الثانية، فقد انطلقت من رؤية سياسية رافضة النموذج السلوكي الذي انتهجه السيد المسيح لتتماثل والسلوك السياسي للدولة. فالدولة ، ومن ثم السلطة فيها، أقيمت بارادة الله لمصلحة الانسان وبما أن الطبيعة الانسانية هي طبيعة اثمة وتجنـــح الى الخطيئة في بعض الأحيان، فأن السلطة السياسية تقوم بوظيفة الهية، وهي محاربة الخطيئة ومعالجتها والعمل على اجتثاثها . بمعنى آخر، أن الحرب، ومن وجهة نظر أنصار هذه المدرسة، هي شكل من اشكال الخطيئة لأنها تنبع لا من الطبيعة العقلانية في الأنسان، بل من الطبيعة الانسانية الآثمة. وبالتالي فان سلطة الأكراه هي سلطة معينة من السماء كعلاج للخطيئة والأثم، ومعدَّة لتستخدم لتحقيق العدالة، لتضع الانسان على الطريق القويم.

ومن هنا، فأن القوة كانت تستخدم لتحقيق العدالة ، لذا فهي خير وليست بالضرورة أن تكون شراً . كما أن أنصار هذه المدرسة يرون أن المجتمع السياسي المنظم بسلطة سياسية تكون مهمتها الحفاظ على ما هو خير للناس، لا تستطيع أن تنشد الكمال لمجتمعها بنفس طريقة الفرد، وأن للدولة الحق في أن تحمي أفرادها من شرور الآخرين، كما لها الحق في أن تحمي نفسها عندما يتهددها الخطر من الخارج لحماية ذاتها وحياة شعبها . وهنا لا يجوز انكار حق الدولة في اللجوء الى القوة تحقيقا لهذه الأهداف.

أما مسيحية القرون الوسطى ، فهيمن عليها مبدأ الحرب العادلة ، وبموجبه، أجازت للدولة الحق في اللجوء اليها أي اللجوء الى الحرب، وقد ظهر ذلك واضحاً في كتابات القديس (امبروز) والقديس (اوغسطين) . فالأول ، يرى أن ليس فقط من حق الدولة أن تشن الحرب، ولكنها وتحت ظروف معينة ثمة التزام معنوي بضرورة شنهـــــا. أما (اوغسطين) ، وبالرغم من رفضه للطبيعة القاسية للحرب ونتائجها، الا أنه يـــــرى (ثمة أوقاتا" يجد الرجال أنفسهم أمام وضع لا خيار لهم فيه الا اللجوء اليها، أي اللجوء الى القوة)، ويقول (أن الحرب والغزو ضرورة مؤسفــــة في عيون اصحاب المباديء ... ومع ذلك فأنها ستكون ضرورية كذلك لسوء الحظ اذا هيمن الشريرون على الخيرِّين).

بل أن (أوغسطين) أعطى للحرب معنى روحياً عميقاً لأن الحرب ، من وجهة نظره ، تعكس قلق الانسان العميق ورغبته الجامحة للسـلام . وكتب يقول (اذا كان الرجال تواقين للقتال بالسلاح فهذا لا يعني الهم يحبون السلام أقل من ذلك، ولكنهم يحبون السلام ألذي يصنعونه هم أكثر).

ومع بروز الدولة القومية ، وشيوع مبدأ الفصل بين الدين والدولة ، اتخذت الحرب وظيفة سياسية لا علاقة لها بتعاليم الديانة المسيحية بقدر ما ارتبطت بمصالح الدولة وأهدافها وغاياها القومية في الوجود والاستمرار كوحدة فاعلة في المجتمع الدولي. فأصبحت الحرب تعبر عن حاجة سياسية وثيقة الصلة بالوجود السياسي للدولة وبطبيعة ومضمون تفاعلها السياسي مع الكيانات والوحدات السياسية الأخرى. كما تنامى التأكيد على فكرة (الحرب العادلة) من قبل كتاب وفلاسفة أمثال (فكتوريا) و (سواريز) الى جانب مؤسسي القانون الدولي مـن أمثال (غروشيوس) و (أبالا) و (جنتليز) وغيرهم. وكانت الحرب العادلة عند هؤلاء بمثابة البديل المبرر قانونيا" للإجراءات القضائية ، فهي قضية قانونية للدفاع عن حقوق مهدورة ويتم الدفاع عنها بالقوة في ظل فقدان سلطة قضائية دولية تقوم بتطبيق العدالة. بعبارة أخرى، يحق للدولة الدفاع عن نفسها باللجوء الى الحرب اذا ما تعرضت للعدوان او عجزت عن منع وقوعه ، وهي عند هذا الاجراء تكون محقة طالما لا توجـد مؤسسة دولية قضائية – جزائية تنوب عنها في إبعاد خطر العدوان والعمل العسكري الذي يترتب عليها.

من ناحية اخرى، تزامن مع ظهور الدولة القومية عوامل جديدة منشئة للصراع ودافعه باتجاه الحرب، كالنزعة القومية لتأكيد فكرة السيادة ، وهي الفكرة التي خولت الدولة الدفاع عنها بالوسائل العسكرية بهدف ضمانهاوعدم المساس بها . كما أن مبدأ توازن القوى دفع بالقوى الأوربية الى خوض الحروب بهدف ضمان استقراره وتقويم ادائه للحيلولة دون الاخلال به من قبل قوى تعمل بمفردها، أو بالتحالف مع غيرها ، لغرض سيطرها على القارة الأوربية(حروب القرن الثامن عشر والتاسع عشر). هذا تاهيك عن دوافع أخرى غذت الصراعات وأشعلت الحروب كسياسة الأحلاف والتحالفات العسكرية، وسباق التسلح، والدوافع الاقتصادية وعوامل التنافس التجاري والاستعماري بين القوى الاوربية الكبرى.

وكان لتطور الصناعة العسكرية دوراً في تغير طبيعة الحروب وأهدافها ، اذ أصبحت أكثر هولاً وأشد ايذاءاً وأتخذت طابعاً أكثر شمولية حيث وظفت فيها كل طاقات الأمة مواردها. فالحرب لم تعد مقتصرة على قوات عسكرية متقاتلة في الميدان، انما اصبحت وثيقة الصلة بالمجتمع وبكل مكوّنات بنائه الفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبسبب من طبيعتها الشمولية ، أخذ الفكر الانساني ينظر لأهداف سياسية عليا تقترن بالحرب . فتحدث (كارل فون كلاوز فيتز) عن الحروب التي تدفع الى أقصى غاياتها. فهدف الاستراتيجية العسكرية من حرب تخوضها الدولة هو تحطيم ارادة الخصم في المقاومة ، وهو لا يعتقد أن ثمة امكانية لهزيمة العدو ونزع سلاحه دون اراقة المزيد من الدماء، ويقول (اذا كان سفك الدماء منظراً مرعباً ، فــــأن ذلك أدعى للنظر الى الحرب نظرة أكثر اجلالاً لا لنجعل من سيوفنا ثلمة بفعل مشاعرنا الانسانية لنفاجأ بمن يحمل سيفاً حاداً يقطع به أذرعنا).

والى مدى أبعد من ذلك ، تحولت النظرة الى الحرب عند بعض المفكرين والفلاسفة من كونها حدثاً رهيباً يخرج عن الطبيعة الانسائية التواقة الى الخير والسلام، الى عمل خارق وخلاق. فقد أنتقد (نيتشه) المسيحية في دعواها لانكارالحرب ، واعتبر هذه الدعوة عدو الحوافز الخلاّقة في الانسان ، وأنها دين يحول دون وجــــــــــود (السوبرمان) أو الشخص الذي يتمتع بمزايا خارقة. والحرب، في نظره تلعب دوراً لا جدال فيه لتجديد الحضارات.

أما (ترتشيكا) الذي استقى أفكاره حول العسكرية (البروسية) من (ميكافيلي) و(بسمارك) ، كان يرى أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة المتاحة في الغالب لصيانة الاستقلال ، ولذا لا بد أن تكون الدولة مهيأة لشن الحرب، وعلى الدولة أن تكون على درجة عالية من الحساسية لشرفها القومي. ومن هنا يجب أن يكون الحفاظ على الكيان الذاتي موضوع في اعلى الدرجات الممكنة. فالحرب نفسها شيء عظيم وممجَّد، وفق هذا فأن على الدولة أن لا تغفل بناء قوتها من أجل تطلعات مثالية يصنعها الفكر البشري، والا فأنها تكون بذلك قد تخلت عن طبيعتها وعرَّضت نفسها للفناء.

أما الجنرال (فردريك فون بيرنهاردي) فأنه تأثر الى حد بعيد بالأفكار الداروينية حول (البقاء للأصلح) ، وفي ربطه للعلاقة بين الحرب والتقدم الانساني يقول (بيرنهاردي) ان العوامل الفكرية المعنوية التي تدعم التفوق في الحرب هي ذاتها التي تجعل من التطور ممكناً بين الأمم. واذا كان الانتصار في الحرب بين الأمم هو نتاج مقومات القوة بكل عناصرها فان الأمم التي تملك هذه المقومات هي الأصلح لأن تبقى وتقود دون غيرها.

أما (الفريد ماهان) ، فقد وجد من خلال دراسته للتاريخ ، أن الحياة الانسانية ما هي الا صراع على الطريقة الداروينية حيث البقاء للأصلح ، وأن الأصلح هو الأقوى عسكريا" ، وقوانين النظم العسكرية هي في الحقيقة الدعائم الاساسية للبناء الحضاري المنظم. ويرى (ماهان) في العوامل الأقتصادية وتناقضات المصلحة القومية محفزات شديدة الديمومة للصراع والمجابهات العسكرية. والدولة في لجوئها للحرب كوسيلة لتنفيذ التفويض الذي منحها اياه مواطنوها لا تفعل ذلك الا وهي مقتنعة انها على حق.

وهكذا ، وطيلة الفترة الممتدة من القرن السابع عشر وحتى مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، كانت نظرة المفكرين والفلاسفة للحرب لا تخرج عن كونها ضرورة لا يمكن التخلص عنها ، وأن غياب هذه الضرورة سيؤدي الى (رخاوة الأمة وتفككها) . وهي عند الفيلسوف الايطالي(بنديتو كروشيه) (التراجديا الضرورية لحياة الانسان والأمر الذي لا مفر منه لتحقيق التقدم، وأن السلام مجرد أحلام زائفة).

ومما تجدر الاشارة أليه، أن هذه الدعوات التي تمجد الحرب وتعتبرها ضرورة من ضرورات الحياة الانسانية ، أو انها خاصية حتمية لصيقة بها، هذه الدعوات رافقتها على الدوام وعلى امتداد حقب التاريخ دعوات مناهضة للحرب ومنددة بها. وأنصار هذه الدعوات كانوا يرون أن الحياة دراما أخلاقية يصطف فيها الأفراد لمواجهة قوى الشَر والعدوان. كما كانوا مقتنعين بقوة الفضيلة الفطرية لدى الانسان، وأن القانون الأساس للمجتمع الانساني هو التعاون والمساعدة المشتركة وليس الصراع والدعوة الى الحروب والمجابهات.

ومع اطلالة النصف الثاني من القرن العشرين ، ومع تطوّر التقنيات العسكرية التي قادت الى ظهور السلاح النووي ، طرأت تعديلات فكرية على موضوع الحرب العادلة. ففي ظل القوة التدميرية للتكنولوجيا العسكرية المعاصرة، وخاصة الأسلحة النووية، فأن

شروط الحرب العادلة لم تعد مبررة وقابلة للتطبيق . فرغم المسوغات الفكرية والأمكانية النظرية لتبرير الحرب من قبل الدول في فترات تاريخية سابقة ، فأن الحرب النووية، وما تؤدي أليه من دمار شامل ونتائج مرعبة ، لم تعد قابلة للقياس مع نتائجها حروب (عادلة) تدار بأسلحة تقليدية، كما لم تعد قادرة على التماهي مع مبرراتها السياسية والأخلاقية. وساهم في تزايد النظرة التشكيكية في جدوى الحرب العادلة التساؤل الحاد فيما اذا كان أشعال الحرب ينسجم ، بأي شكل من الأشكال ، مع المباديء السياسية والأخلاقية والدينية والانسانية.

وباختصار ، فان الحديث عن حرب عادلة في العصر النووي لم يعد له تلك الأهمية اللهم الا في بعض الحروب التقليدية المحدودة والتي يحتاج لها البعض لتبرير استخدام القوة ، آخذين بنظر الأعتبار مسألتين على قدر كبير من الأهمية تدعوان الى الانتباه:

١ . أن معظم التبريرات التي تسوغ القوة هي ذات طبيعة سياسية أكثر من كونها مبررات قانونية. بل أن القواعد القانونية في هذا المجال غالباً ما تطوّع لخدمة الغرض السياسي الذي تشن الحرب من أجله، فتبدو وكأنها تعبير عن أرادة قانونية جاءت بمحض ارادة سياسية عقلانية.

٢ . أن الحروب التقليدية ، التي تدار بتكنولوجيا عسكرية متطورة وعلى درجة عالية من الدقة والتدمير، لا تقل ضراوة عن حروب تدار بأسلحة نووية. فاذا كانت هناك روادع أخلاقية وانسانية تحد من امكانية اللجوء اليها، أي اللجوء الى الأسلحة النووية بسبب من فائقية قدرتها على الدمار الشامل ، فأن تكنولوجيا السلاح التقليدي لا تخلو من هذه المخاطر. وقد يبدو أن الاختلاف في حجم التدمير ودرجته بين الاستخدام الفعلي لأسلحة تقليدية بتقنية عسكرية متطورة والأسلحة النووية . الا أن هذا الفارق يلغي تماماً اذا أخذنا بنظر الأعتبار الطبيعة اللاأنسانية التي تحملها الحروب بين طياتها.

المبحث الثاني

أسباب الحروب ودوافعها

اذا كانت الحرب تمثل ظاهرة اجتماعية لا يمكن فصلها عن مظاهر الحياة البشرية كما وصنفناها سابقاً، فأن السؤال الذي يطرح هنا يدور حول الأسباب الدافعة اليها.

في الواقع ثمة صعوبة عملية في التعويل على عامل محدد لتفسير هذه الظاهرة ، وربما تكمن هذه الصعوبة في مظاهر التعقيد التي تنطوي عليها الحرب ذاتها بسبب من طبيعتها المركبة. فالحرب، كفعل انساني ، تتداخل فيه العوامل النفسية والسياسية والثقافية والاقتصادية، فضلاً عن العوامل المرتبطة بالمصلحة القومية التي تجمع أغلب هذه العوامل ان لم تكن بجملتها. ومع ذلك هناك نظريات واتجاهات فكرية اعطت تفسيرات لهذه الظاهرة سوف نعرض البعض منها.

١ . هناك من يعول على العوامل السيكولوجية ، ويرى أن اصل الظاهرة (أي الحرب) وجذورها ومسبباتها تكاد تنبع كلها من حقائق سيكولوجية بحتة. وأنصار هذه المدرسة ، وفي مقدمتهم (لفي وارنر) ، يرون أن العوامل السيكولوجية التي تدفع باتجاه الحرب تتمثل بالنزعات العدوانية والمشاعر العدائية، التعطش الى الثأر والانتقام ، الحاجة الى التغيير والبحث عن المكانة ، الشعور بأداء رسالة.

ويرى (فرويد) ، الذي يعد من ابرز مؤسسي المدرسة النفسية في دراسة مظاهر السلوك العدواني في النفس الانسانية، أن السلوك العدواني الذي يقود الى الحرب هو نتاج طاقة عدوانية كامنة وغير واعية في أعماق النفس البشرية ، وأن هذه الطاقة تتحرك ضمن ضوابط اجتماعية في أوقات السلم تحول دون انفجارها.

الا أنها، وفي أوقات الحروب ، تكون مهيأة لتظهر في أكثر صورها عنفا" وتطرفا". ويركز (فرويد) على مايسميه بغريزة الموت كعامل دافع للحرب فيقول (اذا لم تكن الدولة في حالة حرب ، واذا لم تتوفر أمامها بدائل ملائمة تغنيها عن الحرب، فان غريزة الموت الكامنة فيها اذا لم تجد مجالاً للتنفيس عنها بتوجيهها نحو خصوصها، فأنها ستتحرك لتعمل على قتلها ذاتياً)[٩].

هذا التفسير نجده أيضاً عند (ماكنيل) الذي يرى ، أن الجزء الأكبر من الطاقات الأنسانية العدوانية يمكن أن يجد جذوره واسبابه المباشرة في مشاعر الاحباط النفسي.

والى جانب العامل النفسي هناك من يعزى سبب الحروب الى الشخصية السلطوية التي يرى فيها (اريك فروم) عوامل قوية تتحرك باتجاه الرغبة في الحاق الأذى بالغير ... أن هذه الشخصية تجد نفسها مدفوعة الى اثبات قوتها وتهدئة مخاوفها باقتراف العدوان.

ويتمسك البعض مثل (بنديكت) بنظرية الانماط الثقافية ، وطبقاً لهذه النظرية، فأن الحرب هي فكرة اجتماعية قد توجد في البناء الثقافي لبعض الدول والمجتمعات حيث تحمل ثقافة عدوانية ضد ثقافة مجتمعات دول اخرى.

وفي اطار النظرية النفسية أيضاً ، هناك نظرية أخرى هي ، نظرية الصور المنعكسة ، والتي تقوم على فكرة أن الحرب بين دولتين او أكثر هي نتاج تصورات شعبية مشوهة متشابهة ومتبادلة فيما بينهم. فكل منهم يري الآخر في صورة الذي يتحرك بدافع العدوان ، وبنزعات شريرة لا تتفق والمعايير الأخلاقية والانسانية ، مما يهدم الثقة فيه وفي نواياه. ومن هنا يجد كل جانب نفسه مدفوعاً الى تعزيز قدراته العسكرية لتدمير خصمه. وبالتالي فأن الحرب يمكن أن تقع بسبب النوايا العدوانية التي ينسبها كل منهم للآخر دون أن تتوفر شواهد عملية قوية تقطع بصدق تلك المزاعم.

ومن هذه النظرية يمكن أن تشتق أيضاً نظرية أخرى هي، نظرية الأدراك غير المتوافق مع الواقع، حيث تكون الصورة التي تحتفظ بها الدول عن بعضها بعيدة عن الواقع، بل وقد تظهر الدول مقاومة كبيرة ضد تغييرها حتى وأن برزت شواهد عملية تناقض هذه الصورة المدركة أو المنطبعة وتهدمها من أساسها.

٢. وهناك من يرجع أسباب الحروب الى عوامل أخرى لا علاقة لها بالجوانب السيكولوجية أو المدركات الحسية لدى صناع القرار، انما هي ترتبط بحالة عدم التناسق والاختلالات البنيوية في معدلات القوة وطريقة توزيعها بين الدول، مما يولد الشعور بالخوف والاستفزاز والتهديد لدى البعض منها، الأمر الذي يعمق مركبات العداء والكراهية التي تضمرها هذه الأطراف المهددة لخصومها. كما وأن الدول التي تتغير موازين القوة لصالحها فأن هذا الأمر يولد لديها ميولاً قوية، تحت تأثير الشعور بالتفوق، الى ممارسة العدوان ومحاولة التوسع على حساب الأطراف الصعيفة.

٣. ومن النظريات الأخرى المفسرة للحروب هي النظرية الاقتصادية . ولدينا هنا نظريتان، نظرية (هوبسون) ، والنظرية الماركسية – اللينينية ، وكلتاهما تفسران ظاهرة الحروب الاستعمارية.

وبقدر تعلق الأمر بنظرية (هوبسون) [١٠]، فأن الافتراض الذي ينطلق منه هو، أن التفاوت أو عدم التكافؤ في توزيع الثروة سمة اساسية تتميز بها المجتمعات الرأسمالية التي تعاني من اختلال التوازن بين معدلات الانتاج، التي تتميز بوفرتها، ومعدلات الاستهلاك التي تتسم بانكماشها. وقد أدى هذا الوضع الى انقسام المجتمع الى طبقتين الاولى ، غنية تكتنز الثروة وتمتلك قوة انتاجية عالية. والأخرى فقيرة غير قادرة ، بسبب محدودية دخلها وضئالتة ، على ، على أن تستهلك ما تنتجه الصناعات الحديثة.

هذا الواقع المتمثل بفقدان التناسب بين معدلات الانتاج والاستهلاك خلق مشكلة هيكلية في اقتصاد المجتمعات الراسمالية تمثلت بوجود فائض سلعي وراسمالي . ولمعالجة حالة الاختناق هذه، توجه السعي نحو البحث عن الأسواق الخارجية لتأمين قنوات متعددة لتصريف فائض الانتاج الصناعي والسلعي، ولتحقيق انسيابية عالية في استثمار رؤوس الأموال المتراكمة في الداخل. والنتيجة المترتبة على هذا السعي هي الاستعمار، الذي يعد السبب المباشر في اشعال الحروب وقيام الصراعات بين الدول الرأسمالية.

والى جانب نظرية (هوبسون)، هناك النظرية الماركسية– اللينينية التي ترى، أن المجتمعات الانسانية ، على اختلاف مراحل تطورها ، تعيش حالة من الصراع الطبقي اساسه حيازة بعض الطبقات الاجتماعية لوسائل الانتاج ، الأمر الذي ادى الى انقسام المجتمع الى فريقين متصارعين ، أولهما فريق مستغل ، والآخر فريق مُستَغَل. وقد وجد لينين ، أن هذه الظاهرة الاجتماعية التي فسرها الماركسية تحمل من الخصائص ما يسمح بتعميمها لتصبح ظاهرة دولية. فالمجتمـــع الدولي هو مجتمع طبقي يتمثل بوجود طبقة، أو طبقات مالكة، وأخرى غير مالكة. أو بمعنى أكثر دقة ، هناك قوى مالكة ومستغلة وأخرى غير مالكة ومستغلة . وعلى هذا، فأن الصراع الدولي الذي يقود الى الحرب ، ما هو الا انعكاس للمنطق الاستنتاجي الذي جاءت به الماركسية ، اذ تمثل الرأسمالية الترجمة العملية لصراع الطبقات على المستوى الدولي.[١١]

ويذهب (لينين) في طروحاته النظرية الى اعتبار ان الأساس الذي ترتكز عليه الرأسمالية يتمثل بسيطرة المجموعات الاحتكارية على ملكية وسائل الانتاج وملكية رؤوس الأموال . وعندما تصبح الاحتكارات ورؤوس الأموال هي القوى المهيمنة في النظام الرأسمالي تكون الرأسمالية قد دخلت مرحلتها الاحتكارية (الراسماية الأحتكارية) ، وعندها تبدأ عملية التوسع الامبريالي، حيث تظهر الحاجة الى المستعمرات بأعتبارها ميداناً لاستثمار الفائض من رؤوس الأموال، وكأسواق لتصريف المنتجات الصناعية وكمصدر للحصول على المواد الأولية.(١٢)

ومع النمو الراسمالي والتركز الاحتكاري يصبح التنافس بين القوى الرأسمالية المتطورة ما هو الا صراع على الأسواق والمستعمرات. وبذلك يكون الصراع بين النظم الاقتصادية الرأسمالية هو مسألة حتمية ، وتكون مسألة تصفيتها هي الشرط المسبق لانهاء الصراع. بمعنى آخر، أن الصراع الدولي ، وفق النظرية اللينينية، هو انعكاس للسلوك التصارعي الذي يحكم الدول الرأسمالية في مرحلة توسعها الأمبريالي . وهذا يفسر لنا سبب الحـــــروب التي اندلعت بين القوى الصناعية الأوربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين.(١٣)

٤ . هناك أيضاً نظريات تفسر الحرب في ضوء الدوافع القوية التي تحملها بعض الجماعات القومية رغبةً منها في الابقاء على ذاتيتها المتميزة حيث تسعى، وبفعل هذا العامل ، للإنفصال عن الدولة التي تعيش بين ظهرانيها، مما يولد لدى الأخيرة ردود افعال لمقاومة تلك النزعات الانفصالية فتحاول قهرها واخمادها حفاظا" على تماسك وحدتها الاقليمية.

٥ . وتلعب التناقضات الأيديولوجية دوراً واضحاً في اثارة الحروب . ويرى أنصار هذه النظرية أن الصراع الأيديولوجي أخطر في مضمونه وأكثر امتداداً في اطاره الزمني من أية صورة أخرى من صور الصراع الدولي التي عرفها التاريخ في الماضي. فالأيديولوجية هي احدى أدوات الفرز والتصنيف التي تعتمد عليها الدول في التمييز بين الأعداء والأصدقاء ، وهي تلعب دوراً كبيراً في ادارة الحركة السياسية الخارجية ، ورسم الخطط ووضع التصورات والبناءات الاستراتيجية. كما أن الايديولوجيات تخلق حساسيات سياسية ونفسية دولية متبادلة ، كما تقيم حوافز قوية تحول دون تثبيت الاقتناع بقيم سياسية وأخلاقية عالمية وتعزيز الانتماء اليها والتقيد بها كمعايير للسلوك الدولي الملتزم، وهذا بحد ذاته يوفر مدخلاً حيوياً للأشتباكات المسلحة.

يضاف الى ذلك ، ان الأيديولوجية ، تمارس أحياناً، دوراً تبريرياً، أو تكون أداة لاضفاء الشرعية (لأغراض الاستهلاك الدعائي الدولي اساساً)على تصرفات دولية معينة تتضمن انتهاكاً لبعض مباديء القانون الدولي لتدفع بعض الدول على شن الحروب تحت غطاء الشرعية الدولية، أو مقتضيات المباديء الاخلاقية أو الانسانية ، آخذين بنظر الاعتبار ان هذه المفاهيم غالبا" ما تطغى عليها الدوافع والأغراض السياسية.

٦ . فضلاً عن ما تقدم ، هناك نظريات ترى أن اندلا ع الحروب، أو البعض منها، يعود بالدرجة الاساس الى طبيعة النظام السياسي في داخل الدولة ذاتها. وانصار هذه النظرية يركزون على وجه التحديد على أنظمة الحكم الشمولية، اذ هي، وبحكم عقيدتها والدوافع التي تحركها والأهداف التي ترمي اليها، والأساليب التي تنتهجها ، تعد السبب الرئيس والأكبر الذي يكمن وراء تزايد حدة الصراع واندلا ع الحروب.

ولا يقتصر انصار هذه النظرية على تفسير الحروب بسبب من طبيعة انظمة الحكم الداخلية، انما يعزون ايضا" سبب الحروب الى الطبيعـــــــــة التوليتارية (الشمولية) لبعض الدول في رؤيتها للنظام الدولي (حروب الامبراطوريات) . حيث يكون الصراع في الحالة الأخيرة هو صراع بهدف السيادة والسيطرة العالمية الذي تخوضه الأنظمة الشمولية، والذي هو بمثابة دافع غريزي فيها ينبثق من رغبتها في اخضاع الآخرين في نظام دولي تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة المطلقة على غرار ما يحدث في الداخل عندما يترع نظام الحكم الدكتاتوري الى تدمير كل أثر للرأي المعارض، ويرى في رؤيته ومنهج تفكيره هو الصواب الذي ينبغي أن يسلم به الآخرون . وتؤكد لنا الخبرة التاريخية أن الأنظمة الشمولية. وعلى اختلاف توجهاتها العقائدية والتي تتحرك بدافع الرغبة في التوسع والعدوان الا وأدى سلوكها الى الفوضى والحرب.

وفـــي الواقع ، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي جاءت بها هذه النظريات ، وهناك أخرى غيرها، في تفسير الأسباب التي تقف وراء ظاهرة الحرب، فأن الحقيقة الموضوعية ، العلمية والتحليلية، تدفع بنا الى عدم تبني اي واحدة من هذه النظريات، وأن كانت الحرب تجمع بين العديد منها، أو أنها مزيج متعدد الطيف لها. والسبب في ذلك يعود ، كما سبق وأن أشرنا أن الحرب هي ظاهرة معقدة ومركبة، أو أنها موقف مركب من مجموعة معقدة من العلاقات التي هي بدورها حصيلة التفاعل الذي يحدث

بين مجموعة واسعة من العوامل. ففي كل مرة تقع فيها الحرب، يحدث هذا التفاعل بصورة فريدة ومتميزة . فبينما تبرز بعض العوامل أو الحقائق كأسباب قوية في اثارة حرب دولية معينة ، فأنها قد لا تكون كذلك في حرب أو حروب اخرى . ومن ثم فأنه يصبح من المستحيل حصر الحقائق التي تقع بسببها الحروب أو تحديدها في عامل واحد.

وفي الواقع، اذا كان تفسيرنا للحرب انها ظاهرة معقدة ومركبة تسهم في تشكيلها عوامل متعددة، فأنها، وفي المحصلة النهائية ، لا تعدو عن كونها قراراً يتخذه فـــــرد(الزعيم أو القائد السياسي) ، أو مجموعة أفراد(الوحدة القرارية) يتربعون على قمة الهرم السياسي للدولة. فالحرب، باعتبارها سلوكاً ينطوي على درجة عالية من استخدام العنف المنظم بين وحدات المجتمع الدولي، فأنها في الواقع، انعكاس للسلوك الفردي– السلطوي في حالته التصارعية.

وقرار الحرب ، أو الحرب ذاتها بتعبير أصح ، لا تخلو من تأثير العوامل التي تسهم في بناء شخصية الزعيم السياسي، أو الوحدة القرارية ، وتحديد مدركاتهم لماهية الحافز الخارجي وكيفية التعامل معها(كعامل التنشئة الاجتماعية، درجـــة الثقافة والخبرة السياسية، التجربة التاريخية ، المكونات الفكرية والثقافية). هذا فضلا" عنه تأثير عوامل أخرى يحددها الوسط الأجتماعي بكـــل ضغوطه ومكوناته ، مضافاً اليها متغيرات البيئتين الدولية والاقليمية.

هذا يعني ، أن الحرب يمكن تفسيرها في اطار منهج تحليلي هو منهج اتخاذ القرار . فالحرب، وكما سبقت الاشارة ، ماهي الا قرار باستخدام العنف المنظم وبأعلى درجاته، والدولة، وفق هذا المنهج، ما هي الا تعبير مرادف لصناع القرار فيها ، وهي بالتالي ، ليست أكثر من بعد تجريدي ، أو هوية افتراضية ، وأن ارادتها هي ارادة مجازية. أما الارادة الحقيقية فهي مجسدة بارادة صناع القرار فيها.[١٤] وعلى هذا فأن حركة الدولة، وتحديد اهداف استراتيجيتها العليا ، ترتبط بأولئك الذين يتصرفون باسمها(فرد أو مجموعة أفراد) . وعندها تصبح الحرب، بدءاً بأتخاذ القرار بها واندلاعها وتطور مساراتها ثم انتهائها، مرتبطة بالارادات المتناقضة لشخص أو مجموعة أشخاص يملكون سلطة اتخاذ القرار في دولهم.

وعملية اتخاذ القرار تعتمد الى حد بعيد ، على مدركات الوحدة القرارية لطبيعة الموقف الذي تواجهه ، وحجم التهديد المتولد عنه للقيم والمصالح القومية العليا، وفقاً بتقديرات تحليلية ومعلومات استخبارية توفرها مصادر واجهزة متعددة.وفي هذا المجال يؤكد(سنايدر) على الدور الذي تلعبه الدوافع الذاتية الواعية واللاواعية لصانع القرار، والتي تدفع به لا تخاذ قرارات معينة (بما فيها قرار الحرب) ، أو اقتفاء اثر سياسة معينة ، الأمر الذي يتطلب البحث في سيرته الشخصية كطفولته، وعوامل تنشئته وخلفيته الاجتماعية ، وانحداره الطبقي ، وانتمائه الديني والسياسي ومستواه التعليمي ، وتكوينه الفكري- الايديولوجـــي، وخبرته السياسية، ودرجة ميله لقبول المخاطرة ، الارادة والتصميم والشجاعة ، الذكاء والنشاط الخلاق.... الخ.[١٥]

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ، أن منهج اتخاذ القرار يعتبر من بين أكثر المقتربات المنهجية لتفسير ظاهرة الحرب، اذ أنه يرى أن مسببات الحروب ناجمة أساساً عن التباين والتناقض في المدركات والدوافع الذاتية للوحدات القرارية التي تدفع بها نحو اتخاذ قرار معين. فالتباين في ادراك معادلة القيم والأهداف والمصالح القومية العليا، مضافا" اليها عامل الخصوصية والطباع الشخصية، ومتفاعلة معها افتراضات النظرية القومية والأمنية والسوسيولوجية والاقتصادية، تشكل جميعها وبسبب من تقاطعها ، الدوافع الحقيقية والرئيسية في اثارة الحروب واندلاعها.

وهكذا ، تبقى الحرب وسيلة سياسية لتحقيق ارادة صناع القرار، تسهم فيها عوامل عدة حسب ظروفها ومعطياتها التاريخية. بمعنى، أن الحرب تبقى وليدة اللحظة التاريخية بكل مكوناتها الذاتية- الشخصية، والعوامل السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية، والفكرية والثقافية. وهي كحدث تاريخي، لا تنفصل عن هذه المكونات، كما هي مقترنة على الدوام بقادة وزعماء يقررونها كصيغة أو كأداة لتحقيق اهداف استراتيجيتهم القومية.

المبحث الثالث

أشكال الحروب وأنواعها

رغم أن الحروب تأخذ شكلاً واحداً من حيث طبيعتها في اللجوء الى العنف المسلح، الا أن الفقه الاستراتيجي أنصرف الى التمييز بين أنواع متعددة منها.

١- الحروب المحدودة:

ظهر مصطلح الحرب المحدودة في نهاية الخمسينات من القرن العشرين بعد أن تنامت القدرة التدميرية للحرب النووية وأصبح في مقدورالسوفيت والأمريكان امكانية عالية على تدمير أحدهما للآخر بالأسلحة النووية تحت أي ظرف من ظروف المبادأة بالسلاح النووي بسبب من تنامي قدرتيهما الثأرية الانتقامية بالضربة الثانية. عندها أنصرف الفكر الاستراتيجي، وبهدف تفادي كارثة الحرب النووية، الى البحث عن بدائل استراتيجية لأشكال من المجابهات العسكرية لا توظف فيها الأسلحة النووية ، انما يمكن الاحتكام فيها الى أنماط أخرى لتحديد الكم الأنسب للعنف المسلح بحيث لا يصل في عنفه ومداه الى مستوى الحرب الاستراتيجية الشاملة بين الكتلتين السوفيتية والأمريكية. هذا النمط من التفكير جاء به منظرو الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، حيث ذهبوا الى امكانية اندلاع حرب محدودة تكون أطرافها قوى حلف شمال الأطلسي وحلف وارشو، وساحتها هي أوربا، وتكون الأسلحة المستخدمة فيها هي الأسلحة التقليدية.

الا أن هذا التصور النظري للشكل المحتمل لحرب يمكن أن تندلع في أوربا تعرض للنقد واعتبر أفتراضاً يفتقر الى العديد من الجوانب المنطقية. اذ أثيرت مسألة الضمانات الواجب توفرها لابقاء الحرب ضمن حدودها التقليدية في اطار الاسلحة المستخدمة ، كذلك نجاعة القيود التي من شأنها أن تمنع انجرار القوتين العظميين من اللجوء الى استخدام أسلحتهم النووية متجاوزين بذلك التزاماتهم بهدف حماية حلفائهم في شرق أوربا أوفي غربها . اذ ليس من المعقول أن يقف أي من العملاقين النوويين مكتوف الأيدي ، دون أن يلجأ الى اسلحته الاستراتيجية ، في الوقت الذي تبدأ كفة الحرب تميل لغير صالح حليفه الأقليمي الأوربي . وعندها تكون الحرب النووية ما هي الا امتداد للحرب المحدودة.

اذن، لا يمكن الوثوق بوجود ضمانات قوية في أن تبقى الحرب ضمن مستوياتها التقليدية وباطرافها الأوربية ، اذا ما تعرض أي منها للإحتمالات الهزيمة ، وعند ذلك لا يتردد الطرف الخاسر من أن يلجأ الى التصعيد ، ملقياً بكل ثقله النووي في المعركة. ومن ثم تفقد هذه

الحرب صفتها المحدودة منتقلة الى طور الحرب النووية الشاملة. وعموما، توصف الحرب بأنها محدودة من حيث:

١. طبيعة الأسلحة المستخدمة والتي لا تصل فيها الأطراف المتحاربة الى مستوى استخدام الأسلحة النووية ، أو أي نوع آخر من اسلحة الدمار الشامل (الأسلحة فوق التقليدية).

٢. الحروب التي تنشأ بين قوة اقليمية تصنف بأنها دول صغيرة ، ولا تتدخل فيها الدول الكبرى أو العظمى بشكل مباشر، انما يكون تدخلها بشكل غير مباشر.

٣. الحروب التي تندلع بين قوتين اقليميتين تستخدم فيها اسلحة تقليدية وتدور مسارح عملياتها في نطاق جغرافي محدود . فهي محدودة من حيث طبيعة القوى المتحاربة، ومن حيث نوعية الأسلحة المستخدمة، ومن حيث النطاق الجغرافي الذي تدور فيه الحرب.

٤. وتكون الحرب محدودة أيضاً اذا استخدمت فيها اسلحة نووية تكتيكية ضد أهداف عسكرية محدودة النطاق ، دون أن تنزع الأطراف المتحاربة الى استخدام أسلحتها النووية الاستراتيجية.

٥. الحرب التي تكون أحد اطرافها قوة نووية مستخدمة فيها اسلحته التقليدية، أو النووية التكتيكية ضد دولة صغيرة.

٢. الحروب الوقائية :

ساد مفهوم الحرب الوقائية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي خلال الفترة ١٩٤٥- ١٩٤٩ وهي فترة الاحتكار الأمريكي للسلاح النووي. وكان الافتراض الذي تنهض عليه هذه النظرية يذهب الى ان خير وسيلة لمواجهة الخطر الشيوعي السوفيتي وأضعافه والحيلولة دون اقترافه عملاً عسكرياً عدوانياً هي أن توجه إليه ضربة عسكرية – وقائية تعمل على تدمير قوته والاجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها . وعندها يكون من الصعوبة بمكان معالجتها والقضاء عليها. ومثل هذا العمل العسكري الوقائي سيضمن تحقيق انتصار عسكري ساحق للغرب بأسلحته النووية ضد الأتحاد السوفيتي الذي لم يكن يمتلك هذه الأسلحة .

وعليه، فأن التباطؤ في تنفيذ الحرب الوقائية كان يمكن أن يوفر الوقت الذي يتيح للأتحاد السوفيتي أن يعمل على بناء قوته النووية، وفي هذه الحالة، أن تحققت، فان الغرب

سيواجه بمعضلة السلاح النووي السوفيتي التي ستكون مسألة تدميره والقضاء عليه فيما بعد هي اقرب الى الاستحالة . ويذهب دعاة النظرية الى أن الضربة الوقائية توفر مزايا عدة للطرف الذي يبادر بها ومنها، انها توفر امكانية عالية لعنصر المباغتة أو المبادرة بانتقاء مكان وزمن العمل العسكري، كما أنها تتيح حرية انتقاء أي من أهداف العدو أكثر حيوية من أجل تدميرها.

الا أن هذه النظرية بدأت تتراجع بمغرياتها الاستراتيجية عندما أصبح بحوزة كل من القوتين العظميين القدرة على التدمير بالضربة الثانية ، وهي ضربة ثأرية انتقامية يمكن أن يلجأ اليها الطرف الأمريكي أو السوفيتي اذا ما تعرض الى ضربة نووية وقائية ، وتحت أي ظرف من ظروف المباغتة أو المبادرة بالضربة الأولى .

ومما تجدر الأشارة أليه هو، أن الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي تبنى هذه النظرية وتشدد بالتعبير عنها، وفي مختلف مراحل الصراع العربي – الاسرائيلي ، وخصوصاً المرحلة الممتدة منذ نهاية الأربعينات وحتى أوائل الثمانينات من القرن العشرين، اذ كان عليه أن يقدم على عمل عسكري وقائي ضد أي تحرك عربي سواء كان هذا التحرك سياسي أو عسكري، قبل أن يتجسم بشكل تهديد جدي لأمن الكيان الصهيوني حيث يصعب احتواؤه والرد عليه.

ومما تجدر الإشارة اليه، أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي عاد لبروج لهذه النظرية بعد غياب الاتحاد السوفيتي ، مشددا" على ماعرف بمبدأ الدفاع الوقائي، وهو المبدأ الذي جاء به (وليام بيري) عام ١٩٩٦، باعتباره يمثل استراتيجية دفاعية جديدة للولايات المتحدة في مواجهة أخطار يمكن أن تهدد مصالحها الحيوية، وفي مختلف مناطق العالم الأمر الذي يفرض عليها احتواءها بعمل عسكري وقائي ، قبل أن تتبلور بصورتها النهائية.[١٦]

٠٣ الحروب العادلة :

يرتبط مفهوم الحرب العادلة بالفكر السياسي السوفيتي ، ويعتبر (نيكيتا خروشيف) هو أول من ابتكر هذه التسمية في أوائل الستينات من القرن العشرين وفي خضم الحرب الباردة والصراع بين المعسكر الاشتراكي والراسمالي. والحرب العادلة مصطلح يراد به توصيف أنماط من المجابهات العسكرية على انها شرعية ولها ما يبررها تمييزاً لها عن تلك المجابهات العسكرية التي تفتقر الى مسوغات اندلاعها، وبالتالي فهي غير مشروعة ، أو غير عادلة.

واذا كانت الحرب وفق التعريف الماركسي – اللينيني هي (أرقى أشكال الصراع لحل التناقضات الطبقية أو الدولية) ، فأنها تكون عادلة (أي الحرب) اذا عبرت عن هذه المقولة.

والحروب التي تكتسب صفة العدالة قي شنها أواندلاعها هي التي تقع بين طرفين أحدهما مستغِل والآخر مستغَّل ، ومن أمثالها الحروب الثورية ضد التسلط الطبقي الرجعي، أو ضد التسلط الامبريالي الاستغلالي ، كحرب التحرير الوطني بين المستعمرات وبين المستعمرات وبين الدول الاستعمارية – الامبريالية. وهنا تستمد الحرب صفتها العادلة من طبيعة أهدافها الرامية الى تحرير الشعوب من نيل القهر والأستغلال والتسلط الذي تمارسه القوى الاستعمارية، والذي يقف عقبة كأداء في طريق تطورها الأقتصادي والأجتماعي. أن هذه الحروب تهدف أذن، الى التحرر من القيود الخارجية بتصحيح عناصر المعادلة التي تحكم طرفيها، وهي أن الشعوب لا تحصل على حريتها واستقلالها الا بوسيلة الصراع المسلح ضد السيطرة الاستعمارية.

والى جانب هذا التفسير، الذي تغلب عليه صفة السياسة ، هناك تفسير اخر للحرب العادلة له خصائص قانونية . فالحرب تكون عادلة أومشروعة اذا مـــا استوفي أحد أطرافها الشروط القانونية عند الاحتكام الى القوة المسلحة في تصحيح وضع معين مع طرف أو أطراف أخرى. ولكي تكون الحرب عادلة أو مشروعة فألها لاتخرج عن حالتين ، الأولى ، الدفاع عن النفس ضد خطر يلحق الأذى والضرر بذات الدولة وسلامتها وأمن وسلامة مجتمعها . وهذا ما نصت عليه المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة . أما الحالة الثانية فهي، اذا ما قامت دولة، أو مجموعة دول، بتعريض أمن وسلامة واستقرار المجتمع الدولي الى خطر، فيكون رد الفعل جماعياً في اطار مفهوم الأمن الجماعي.

ومع ذلك ، فأن مفهوم الحرب ، سواء كانت عادلة أو غير عادلة ، يخضع في الكثير من الحالات الى دوافع سياسية، أكثر مما تكون قانونية كالحرب الاستباقية والحروب الوقائية. مثل هذه الحروب ، وربما غيرها، لا تحكمها نصوص قانونية متفق عليها دولياً لتبريرها ، بقدر ما تبررها تقديرات سياسية وحسابات استراتيجية يقررها صناع القرار.

٠٤ الحروب غير النظامية:

وهي حروب عصابات لا تعتمد في عملياتها العسكرية على جيوش نظامية، كما أنها، وفي ظروف معينة ، تكون البديل الأكثر فاعلية في استخدام القوة بطريقة غير نظامية.

ومن الخصائص الاستراتيجية لهذا النمط من الحروب، انها تستنزف الجهد المادي وعناصر قوة الخصم عن طريق جره الى أوضاع قتالية تختلف تماماً عـــن ميدان ومسارح عمليات

الحروب النظامية. كما أنها تؤثر على الجانب النفسي لقوات العدو، اذ عليهم الاشتباك في ظروف وأوقات ومواضع هي ليست من اختيارهم.

ومما يزيد من عوامل القوة في اضعاف الروح المعنوية للعدو ، أن هذا النمط من الحروب يعتمد على عنصر المفاجأة والمباغتة، مما يربك استراتيجية العدو ويوقعه في تناقضات تهدر المزيد من قواه وضعف امكانياته. ومما يزيد من فاعلية استخدام هذه الاستراتيجية غير النظامية أيضا، أنها تستطيع، بحكم طبيعتها ، أن توفر مقدرة أكبر على التمويه والأنتشار وتضليل العدو وخداعه وتوريطه في معارك جانبية تستنزف قواه وتحول أنظاره عن المعارك والأهداف الرئيسية.

والصفة التي تتميز بها الحروب غير النظامية هي أنها ترتبط بعقيدة سياسية صارمة وأهداف يصعب التخلي عنها تتناقض مع أهداف الطرف المعادي ، وهي بذلك تستقطب أوساطا" من المدنيين الذين تمسهم سياسات العدو وعملياته العسكرية ، لتخلق أرضية مشتركة من التجاوب والتعاطف بين تلك الجماعات المسلحة والسكان المدنيين الذين تعمل بينهم ليشكلوا القاعدة الرئيسية التي لا غنى عنها لأية حرب عصابات ناجحة. وهذا العامل يكون وراء عوامل فشل الاستراتيجيات النظامية التقليدية عندما تدخل في مجابهات مسلحة ضد استراتيجية الحرب غير النظامية.

وغالباً مالا ترتبط الحروب غير النظامية بمفهوم الحسم العسكري ووفق نفس قياسات الحروب النظامية التقليدية، بل أن شكل الحسم فيها يتمثل بثني ارادة العدو السياسية واجباره على الامتثال لشروط الطرف الذي يتبنى استراتيجية الحرب غير النظامية. وبسبب من هذه الخصائص والسمات، فأن الحروب غير النظامية لا تعتمد على اساليب (السوق) العسكرية كما هو حال الحروب التي تخاض بجيوش نظاميـــة، بقدر ما تعتمد على اساليب قتال (تكتيكية) ، حيث يتم التركيز فيها على مجاميع قتالية تعتمد المشاغلة والمناورة ، وضرب أهداف محدودة، أو القيام بأشتباكات عسكرية غير واسعة النطاق.

ومن الأمثلة الدارجة على هذا النمط من الحروب غير النظامية ، حروب التحرير الوطني التي كانت تخاض ضد القوى الاستعمارية ، أو الحروب التي تخوضها جماعات انفصالية ضمن أقليم معين، أوأي شكل من اشكال الحروب والمجابهات العسكرية التي تخوضها مجموعات ضد جيوش نظامية.

هوامش الفصل الثالث:

١٠ كلاوز فيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، ص ١١٢-١١٣.

٢٠ أنظر: د. عبد القادر محمد فهمي ، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠، ص ٣٨.

٣٠ راجع بذلك:

Kenneth N.Waltz. The state and war, N.Y. Columbia University press , 1996. P. 25.

٤٠ راجع:

Evan Laurd. Conflict and peace in modern International System, N.Y. , Little Brown Company, 1968,p.59.

٥٠ سورة البقرة. الآية ٢٠٨.

٦٠ سورة البقرة. الآية ٢٥٦.

٧٠ سورة البقرة . الآية ١٩٣.

٨٠ سورة البقرة. الآية ٢١٦.

٩٠ أنظر بذلك : د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية ، دراسة تحليلية مقارنة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٧، ص ٢٧٨ وما بعدها كذلك:

Anthony storr, human aggression, N.j. Antheneumpress, 1968, pp.11-14.
Konrand Lorenz On aggression, London, Methuen and Company Ltd, 1977, pp. 17-23.

١٠. للمزيد من التفاصيل حول الطروحات التي تقدم بها (هوبسون) في تفسيره لظاهرة الحرب راجع:

Charles Reynolds , Theory and explanation in International Politics, Printed in, Britain at the pitman press, 1973,pp. 218-223.

١١ . لقد تاثرت تحليلات لينين حول الأستعمار والراسمالية بنظرية (هوبسون) ، حيث استعار منها الأخير الكثير في شروحه النظرية عندما تصدى لطبيعة النظم الاقتصادية الرأسمالية أنظر التفاصيل:

V.G.Kiernan, Marxism and imperialism, London, Edward Arnold Publishers, LTD, 1974, p.7.

١٢ . للأستفاضة حول الحروب التي أثارتها الدول الاستعمارية لأسباب أقتصادية ، من وجهة النظر الماركسية– اللينينية ، يمكن الرجوع الى:

Gustar A.Eelter , Soviet ideology to day, dialectical and historical Materialism, London Hein mann education Book LTD, 1966,pp. 287-295.

١٣ . راجع بذلك :

Tom Kemp, studies in the theory of imperialism, London, William clowes LTD, 1977,pp. 22-26.

١٤ . راجع للتفاصيل حول منهج اتخاذ القرار، د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات ، الكويت، ١٩٧١، ص٢٤٩ وما بعدها.

كذلك: د. السيد عليوه، منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية ، في اتجاهات حديثة في علم السياسية، تقديم : د. علي عبد القادر، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨٧، ص١٤٥ وما بعدها.

١٥ . أنظر للتفاصيل:

Richard C. Snyder, Decision Making asanapproach to the study of International politics, in, contemporary theory in International relations, edited by, Stanley Hogffman, N.J., prentice Hall, Inc, 1960,p. 133.

١٦ . للتفاصيل حول هذه الاستراتيجية أنظر ، اشتون ب . كارتر ويليام بيري، الدفاع الوقائي ، استراتيجية أمريكية جديدة للأمن ، ترجمة ، اسعد حليم ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، ٢٠٠١.

الفصل الرابع

استراتيجيات المجابهة والصراع

الفصل الرابع

استراتيجيات المجابهة والصراع

المبحث الأول

الاستراتيجية التقليدية

حتى انبثاق العصر النووي ، وهو العصر الذي أحدث فيه ظهور الأسلحة النووية تحولاً ثورياً في نمط التفكير الاستراتيجي، كانت الاستراتيجية توصف ، سواء من حيث طريقة التفكير، أو طبيعة الأسلحة المستخدمة ، بأنها استراتيجية تقليدية.

ورغم أن الفكر الأستراتيجي يمتد تاريخياً الى الحضارات والامبراطوريات القديمة حيث كانت الحروب والمعارك تخاض بجيوش وخطط عسكرية متنوعة، رغم ذلك يبدو أن العديد من المعنيين بالدراسات الاستراتيجية يعتبرون أن بداية التفكير الاستراتيجي المنظم يقترن بظهور الدولة القومية. اذ بظهورها نشطت الدراسات العسكرية التي أخذت تعنى بالجوانب التنظيمية والتعبوية لكيفية استخدام القوات المسلحة النظامية وبمختلف صنوفها القتالية في الميدان.

وعلى هذا سنحاول انتقاء نماذج من نمط التفكير الاستراتيجي لمفكرين اسهموا في صياغة نظريات حول الاستراتيجية التقليدية.

ثمة اجماع بين المعنيين بالفكر الاستراتيجي على أن (ميكافيلي) يعَّد أحد أهم رواده، وأن جهوده النظرية في هذا المجال ارتبطت مع بدايات تشكل الدولة القومية حيث كان يهدف من ورائها الى وضع فكر عسكري، سوقي وتعبوي، يصلح لكل زمان ومكان.[٦]

القضية التي انشغل بها(ميكافيللي) شكلت بالتالي محور أطروحته في السوق العسكري يلي المفارقة التي كانت تعيشها المدن الايطالية بالمقارنة مع نظيراتها في اوربا ، ففي الوقت الذي كانت فيه هذه المدن تعيش نهضة فكرية وحضارية وتجارية، فأنها منيت ، وفي مناسبات عديدة، بهزائم عسكرية على يد فرنسا. وكانت العلّة في هذا تعود، وفق رأي (ميكافيلي) ، الى عامل الوهن الذي أصاب الجانب العسكري.[٢]

وعلى هذا، ركز(ميكافيلي) جلّ اهتمامه على ضرورة بناء قوة عسكرية تؤمن لايطاليا مناعة دفاعية وقدرة هجومية في مواجهة التحديات الأوربية. وكان رايه يذهب الى ان على الدولة ان تنمي قدراها القتالية لضمان النصر في أي حرب تخوضها وأن مثل هذه الضمانة لا توفرها الأعداد البشرية والمعدات العسكرية، انما ينبغي أن يصطف الى جانبها أساليب متميزة ومتطورة في التخطيط العسكري والفن القتالي.

من ناحية اخرى، اكد (ميكافيلي) على الوحدة الوظيفية بين السياسة والحرب . فالحرب هي نشاط عسكري ميداني غايته تحقيق الهدف السياسي للدولة، أو الأهداف السياسية التي يضعها الحكام فيها. وتحقيق الهدف السياسي للدولة لا يتم الا عن طريق كسب الحرب والانتصار فيها. ومثل هذا المطلب (أي كسب الحرب) يصعب انجازه الا بالأعداد العسكري المسبق له. أي ان تخاض الحروب بجيوش نظامية مدربة، منظمة ومنضبطة ، وتتمتع بكفاءة قتالية عالية. كما يفترض تعبئة الأمة جميعها وباستخدام كافة مواردها واشراك الجميع فيها والاستمرار عليها حتى يتحقق الحسم العسكري لصالح الغرض السياسي.

الى جانب ذلك ، لا تقتصر مسألة كسب الحرب والانتصار فيها على مباديء الضبط والتنظيم العسكري، انما تفترض ايضاً أن يُطَّعم ذلك بالفن القتالي المستخدم في الميدان كخداع العدو وتضليله ومناورته على جبهات متعددة، فضلاً عن القدرة على التلاعب بعناصر مقومات بنائه النفسية لاحباط وتدمير روحه المعنوية.

من جانب آخر ، ناقش (ميكافيلي) موضوعه الدولة، فاعتبرها أداة ، أو جهازاً، يحدد مباديء وقواعد العمل السياسي . فهي وعن طريق حكامها ، تضع السياسية العامة وتقوم بالاشراف عليها وتوجيهها وفقاً لما تقتضيه مصالحها. وهي المسؤولة ايضاً عن بناء القوات العسكرية وتنظيمها وتجهيزها وتدريبها كي تكون جاهزة في الأوقات التي تستدعي الضرورة استخدامها.

أما السياسة ، فهي عند (ميكافيلي) ، سلوك، أو سياقات عمل اجرائية تتبع مختلف الوسائل لتحقيق غايتها، والسياسة غالباً ما تكتسب خاصية تصارعية. والسبب في ذلك يعود الى التناقض الحاد بين أهداف الدول ومصالحها وقدراها وأمكاناها مما يدفعها الى

اتخاذ مواقف متضادة . وعندما تعجز الوسائل غير العسكرية في حَلّ هذه التناقضات ، لا يكون أمام الدولة من خيار غير الوسيلة العسكرية، أي الحرب.

فالحرب ، هي وسيلة هذه الحالة التصارعية وأداتها. أما غايتها فهي تدمير العدو وفرض الارادة السياسية عليه. فالسياسة هي صراع بين أنظمة متعارضة في الأهداف، ومختلفة في المصالح، ومتباينة في القدرات، وأداتها في كل هذا القوة العسكرية وغايتها تحقيق أهداف السياسة.

وعلى الصعيد العسكري، ميّز (ميكافيلي) بين مفهومين في الاستراتيجية العسكرية ، الأول هو السوق، والثاني هو التعبية ، واعتبر أن المفهوم الأول (السوق) هو النشاط العسكري الشامل الذي تضطلع به الدولة بواسطة جيوشها، واطلق عليـــه تسمية (الكل السوقي). أما الثاني (التعبية)، فهو يمثل جزءاً من هذا النشاط الكبير والمعقد، وأطلق عليه تسمية (الجزء التعبوي)[٣] . وعند (ميكافيلي)، فان الكل السوقي تجسده الحرب، أما الجزء التعبوي فتجسده المعركة. والمعركة، أو المعارك، ما هي الا نشاطات عسكرية تعبوية غايتها تحقيق أهداف الكل السوقي ، أي الانتصار في الحرب . والانتصار في الحرب هو غاية السياسة ومبتغاها.

بعبارة اخرى، اعتبر (ميكافيلي) الحرب هدفاً استراتيجياً كبيراً يرتبط بالسياسة العليا للدولة. أما المعارك ، فهي عمليات عسكرية ميدانية توصل الى هذا الهدف الاستراتيجي. فالغاية من المعارك التي تخوضها الدولة بجيوش نظامية هي تحقيق أهداف الحرب بمعناها الواسع، وهي أهداف سياسية عليا. وبسبب من هذه العلاقة بين السوق والتعبية، أو مابين الكل والجزء ، نجد أن (ميكافيلي) يؤكد على أهمية كسب المعركة باعتبارها الوسيلة التي تمهد للنيل من الهدف السياسي للحرب بعد الانتصار فيه.

والى جانب (ميكافيلي) ، هناك (فردريك الكبير) و (جوميني) و (نابليون) ، وقد انشغلوا جميعاً، في اطار الاستراتيجية التقليدية ، بتصميم فنون القتال، وأساليب ادارة المعارك . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، ركز (فردريك الكبير) على جملة مبادىء اعتبرها ضرورة لاحراز النصر عند الحرب منها:

١ . التمركز الموضعي والقدرة على توجيه ضربات خاطفة باتجاهات متعددة. والغرض من هذا المبدأ في الاستراتيجية العسكرية ، أو السوق العسكري هو تشتت الجهد

المركزي للعدو وأضعاف قوته بفتح جبهات متعددة أمامه تضعف قدرته في السيطرة عليها.

٢ - القدرة على توجيه ضربات خاطفة ومؤثرة لتأمين عنصر المفاجأة أو المباغتة في اختيار مكان الهجوم وتوقيته لغرض واقع عسكري على العدو يمهد للعمل السياسي (فرض الارادة السياسية).

وأكد (فردريك) أيضاً، على أهمية الجوانب التعبوية ، كالتخطيط والتدريب ، لتهيئة وأعداد جيوش ذات كفاءة وقدرة قتالية عالية. كما أكد على أهمية الضبط العسكري كصيغة تنظيمية لبناء الجيوش، ونوعية القيادة العسكرية التي تتولى عملية التخطيط العسكري وقيادة الجيوش في المعارك والحروب.

أما (نابليون) الذي زادت عبقريته ونمت بدراسة التاريخ العسكري، فقد كانت استراتيجيته العسكرية في الحروب تركز على عدة عناصر منها:

١) الكثافة العددية للقوات العسكرية وقوتها النارية. واعتبر هذا المطلب ضروري لاحراز التفوق على العدو.

٢) الانتشار على جبهة طويلة تخرج عن سيطرة العدو ولا تؤمن له القدرة على تغطيتها.

٣) المناورة وسرعة الحركة قبل الأشتباك بهدف جر العدو الى معارك جانبية تشتت قواته وتستنزف طاقاته وقدراته القتالية (استراتيجية الانهاك قبل الاشتباك).

٤) ضرب العدو في اتجاهات متعددة لتشتيت جهده المركزي ثم الانقضاض عليه في مواقع حيوية.

٥) توجيه ضربات مؤثرة على مؤخرة العدو للإخلال بتوازنه وقطع خطوط امداداته.

والملاحظ ، أن نابليون ، وفي معظم المعارك التي خاضها، كان يلجأ الى اسلوب المرحلتين . ففي المرحلة الاولى، كان يقوم بمناورات ميدانية تكتيكية (تعبوية) يحرك فيها جيوشه من مواضع مختلفة لتلتقي في الموقع الذي حدده كساحة للمعركة بسرعة كبيرة. وكانت هذه المناورات تأخذ أحد شكلين ، أما شكل تطويق بالألتفاف حول أجنحة العدو

ومؤخرته. وأما قطع خطوط مواصلاته وعزله بهدف الأنفراد به. وعندما يفتقد العدو توازنه بهذه المناورات التكتيكية (التعبوية) تبدأ المرحلة الثانية ، وهي مرحلة الحسم الاستراتيجي عن طريق شن هجوم على المواقع الحيوية والمركزية للعدو والعمل على تدميره.

كذلك، فأن من بين المباديء المركزية التي كان يؤمن بها نابليون في استراتيجيته العسكرية هي عنصر المفاجأة والعمل على خط لا يتوقعه العدو، والابتعاد عن خطوط تكون ضمن توقعاته، وهو مبدأ يتضمن المباغتة في أوقات وأماكن خارج توقعات العدو وسيطرته.

أما (كارل فون كلاوز فيتز) ، فأن منطق تفكيره العسكري يميل الى المنهج الفلسفي في الرؤية والتحليل ، وهو الجانب الذي برع فيه (كلاوز فيتز) عندما حاول صياغة رؤية فلسفية تفسر لنا طبيعة الحرب والقوانين المتحكمة فيها والأسباب الدافعة اليها. ومثل هذه المعالجات كانت تمثل بحق ثورة فكرية في مجال الاستراتيجية العسكرية.

لقد أهتم (كلاوز فيتز) بفلسفة الحرب من خلال الكشف عن ابعادها السياسية ومضامينها الاجتماعية. وقد جاء هذا الاهتمام من خلال تجربته ودراسته للصراعات التي حدثت في عصره والحروب التي ساهم فيها ، وهي حروب كانت تنطوي علــى قدر كبير من تناقضات لصراعات سياسية واسعة. وبانطلاق (كلاوز فيتز) من هذه المعطيات الشاملة لهذه الصراعات حاول الوصول الى مباديء أكثر شمولا". وعلى هذا حاول (كلاوز فيتز) منذ البداية شرح كنه الحرب وطبيعتها باعتبار أن فهم نظرية الحرب يستند بدءاً على فهم هذه الطبيعة التي تتيح استخدام طريقة تحليلية تبتديء من فهم الطبيعة العامة للحرب الى ظاهرة الحرب نفسها. فما هي الحرب؟

يعرف (كلاوز فيتز) الحرب بأنها (عمل من أعمال العنف يستهدف اكراه الخصم على تنفيذ ارادتنا)[٤]. وعند التأمل بهذا التعريف نجد أنه ينطوي على معنيين ، أو أنه يؤشر لنا بعدين ، أولهما ، أن الحرب لها مضمون عسكري يتعلق بالعنف المسلح. فالحرب في نظر (كلاوز فيتز) نشاط لا يمكن أن يتم دون استخدام العنف المسلح، اذ ليس في طبيعة الحرب شيء يدل على انها تتم دون سفك دماء.[٥] أن الحرب هي جهد عسكري تجسده القوات العسكرية في الميدان.

واذا كانت الحرب، من وجهة نظر (كلاوز فيتز)، تقترن بأقصى درجات العنف والتلاحم القتالي وسفك الدماء ، فأنها لا تخلو من مضمون سياسي واجتماعي. وهنا يكمن بعدها الثاني . فالحرب لها وجهان، أحدهما عسكري، والثاني سياسي – اجتماعي.

وتتحدد الطبيعة الاجتماعية للحرب بوصفها تعكس قدر كبير من التناقض في القيم الفكرية والثقافية بين الأطراف المتحاربة. فالحرب لا تقتصر على جيوش تتقاتل في ميدان المعركة، انما تتعلق أيضا"، ببنية المجتمع الفكرية والقيمية وموارده الاقتصادية وطاقاته الانتاجية. ذلك أن الحرب لم تعد حرب جيوش بقدر ما هي حرب مجتمعات متصارعة. وبالتالي، وكما يذهب (كلاوز فيتز) ، لا يمكن قيادة أي حرب واسعة النطاق قيادة جيدة اذا اسأنا تقدير كل هذه العوامل الحاسمة ، أو قدرناها تقديراً خاطئاً وغير صحيح عندما نعزل الحرب عن مضمونها أوبعدها الاجتماعي.

ولا تقتصر الحرب على الخاصية الاجتماعية ، انما لها ايضاً طبيعة سياسية وهنا يقول (كلاوزفيتز) (أن السياسة عمل فكري وما الحرب الا اداتها . اما العكس فغير صحيح ، والشيء الوحيد الذي نستطيع أن نفعله هو الحاق وجهة النظر العسكرية بالسياسية) [٦]. هذا يعني ، أن الحرب تعبر عن ارادة القيمين على المجتمع وهم الحكام. وعندما تتعارض هذه الارادات، أي ارادة الحكام ، فأنه يتم التعبير عنها بالأداة العسكرية . بمعنى، أن الحرب هي صراع بين الارادات السياسية للحكام، وهذا الصراع يكتسب صفة دموية عندما يتم التعبير عنه بالأدوات العسكرية . فالعنف المنظم هو وسيلة الصراع ، أما غايته فهي فرض الارادة على الخصم.

بهذا المعنى، تكون الحرب مرتبطة بالسياسة العليا للدولة ، بل هي واحدة من أهم الأدوات التي تعين الحكام على تحقيق أهدافهم، أي أهداف سياستهم العليا في صراعهم مع الغير. وبهذا تكون الحرب مظهرا" من مظاهر العمل السياسي ، أو انها ترجمة فعلية للسياسة التي يحددها صناع القرار. وبسبب من هذه الحقيقة وصف (كلاوز فيتز) الحرب بأنها من فعل السياسة، أو أنها امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى.

هذا المضمون الفكري في تحليل الحرب يعكس طبيعتها المطلقة ، أو كما يسميها (كلاوز فيتز) بالحرب المطلقة، ليميزها بالتالي عن مفهوم آخر للحرب هو الحرب الحقيقية ، التي هي الترجمة الحقيقية لمعنى الحرب في ميدان المعركة ، والتي تتضمن الاستخدام الفعلي

للأدوات العسكرية. فالحرب المطلقة ، عند (كلاوز فيتز) ، هي صراع الارادات السياسية بكل ما ينطوي عليه هذا الصراع من تناقصات فكريـــــة وقيمية ومضامين اجتماعية واقتصادية. أما الحرب الحقيقية فهي حركة الآلات والمعدات العسكرية والكتل البشرية والتي يتضمن استخدامها فنونا" عسكرية قتالية وسفك دماء.

فالحرب، وكما يذهب (كلاوز فيتز) ، هي ليست انقطاع عن السياسة ، أو أنها تبدأ عندما تنتهي الأخيرة ، بقدر ما هي الشكل المطور لها عندما تتنامى وتائر الصراع الى الحد الذي لا يمكن ضبطه أو السيطرة عليه. وهي بحق، أي الحرب، ملازمة للسياسة ولا تفترق عنها، بل أن الحرب هي سياسة ولكن بطريقة اخرى.

لقد عاصر (كلاوز فيتز) الجنرال الفرنسي (انطوان هنريس جوميني) الذي انصرف اهتمامه الى دراسة الجوانب العملية والفنية للحرب ذاتها. وكان ينظر اليها باعتبارها جملة حركات لقوات نظامية تشتبك في أوضاع قتالية. فالحرب من وجهة نظره، جهد عسكري ميداني ينطوي على حركات مختلفة كتقدم القوات وإشتباكها ، أو التفافها حول قوات العدو. وجميع هذه الحركات تنطوي على فنون عسكرية يعّد اتقانها والابداع فيها سبلا" الى تحقيق النصر النهائي . وعلى هذا، يحدد (جوميني) جملة مباديء أساسية للأستراتيجية العسكرية وهي:

١ • القيام بمناورات استراتيجية وبقوات عسكرية كبيرة في المناطق الحاسمة من ساحة المعركة وضد الأهداف المركزية للعدو وبالشكل الذي يؤدي الى اختلال توازنه.

٢ • توجيه ضربات مؤثرة على خطوط مواصلات العدو وقطعاته الخلفية .

٣ • تأمين عنصر الحركة وسرعة انتقال القوات في مناطق متعددة من جبهة القتال.

وقد جاء (جوميني) بمفهوم (محاور الحركات) وعرف محاور الحركات بأنه ذلك الجزء من منطقة الحركات الذي يختاره القائد لمناوراته سواء كان طريقاً مفرداً أو مزدوجاً. وقد فضل جوميني أتباع محور حركات في المناورة الاستراتيجية عند الحركة على الخطوط الداخلية ، أو عندما يتوفر تفوق عددي كبير على قوات الخصم من ناحية أخرى يركز (جوميني) على اهمية عامل التمويه، أي جعل العدو غير قادر على تخمين منطقة شن الهجوم الرئيسي عند المناورة على الخطوط الداخلية. كما يعطـــــي (جوميني) للمبادأة

الاستراتيجية أهمية كبيرة يصفها بانها عملية الجمع بين المعلومات التي تساعد على معرفة نقاط ضعف العدو وأماكن تحركه، وبين التحشد من خلال الاستخدام الصحيح لمحاور الحركات، وبين ملاحقته حتى النهاية بعد معركة حاسمة.[٧]

ويصطف الى جانب (كلاوز فيتز) و(جوميني) الاستراتيجي العسكري (ليدل هارت) ، الذي توصل من خلال دراسته وتحليله للمعارك الحاسمة في التاريخ الى استنتاجات منطقية شكلت مقومات فكريـــــة لبناء نظري متكامل لما يسميه (ليدل هارت) بنظرية الا قتراب غير المباشر ، أو استراتيجية الهجوم غير المباشر، والتي اعتبرها أفضل استراتيجية لانتزاع النصر الحاسم في حرب تخاض ضد العدو.

يرى (ليدل هارت) ، أن هدف الاستراتيجية لا يتمثل بالاعتقاد الخاطيء بأن تدمير القوات المسلحة المعادية هو الهدف الوحيد المعقول للحرب، وأن المعركة هي ليست الهدف الاستراتيجي الأوحد، انما هدف الاستراتيجية يمثل بأعداد الظروف الملائمة للقيام بهذه المعركة لتكون الخسائر اقل والنتائج أفضل .[٨] ويـــــرى أيضاً أن الهدف الحقيقي ، ليس بالبحث عن المعركة، بل البحث عن وضع استراتيجي ملائم ، ان لم يؤد بنفسه الى النصر، فأنه يخلق ظروفاً ملائمة لمعركة تنتزع النصر حتماً.[٩]

هذه الأفكار يؤكدها (ليدل هارت) بالقول(أن الهدف الحقيقي ليس هو الدخول في معركة قدر ما هو الحصول على موقف استراتيجي مميز. فحتى اذا لم يحرز هذا الموقف نتيجة حاسمة ، فان مواصلة الجهود بالدخول في معركة يمكننا بالتأكيد من ضمان الوصول الى النتيجة المطلوبة)[١٠].

وتتمثل عملية (أعداد الظروف الملائمة) أو (الحصول على موقف استراتيجي مميز) بالاعداد والتهيئة لمرحلة غير مباشرة تسبق مرحلة الاشتباك الفعلي والمباشر مع العدو لتدميره، أو الحاق الهزيمة العسكرية به فالهدف الحقيقي للحرب، وكما يقول (كلاوز فيتز) (هو اضعاف مقاومة العدو قبل محاولة قهره والتغلب عليه بمعركة حاسمة) .[١١]

وفي ضوء هذه الأفكار ، تتلخص أطروحة (ليدل هارت) في الاقتراب غير المباشر بما يلي:

١ • العمل على اضعاف الروح المعنوية والنفسية للعدو قبل الاشتباك معه. وفي هذا المبدأ يرى (ليدل هارت) أن تحطيم توازن العدو النفسي يعَّد مقدمة ضرورية قبل تحطيمه مادياً.

٢ • مهاجمة مراكز قيادة العدو وتفكيك نظام اتصالاته ومواصلاته وامداداته لقطع خيط الاتصال بين عقله وأطرافه.

٣ • خلق ثغرة في نقطة تمفصل العدو الحساسة والحيوية لأحداث خلل في ترتيباته وتوازناته الدفاعية والهجومية بغية تفتت وبعثرة قواته وتجزئتها وعزلها عن بعضها. ومما يساهم في تفعيل مبدأ البعثرة وتشتيت جهد العدو المركزي، توسيع جبهة القتال أمامه لأضعاف قدرته في السيطرة عليها والدفاع عنها.

٤ • مشاغلة العدو في معارك جانبية ومواضع مختلفة غير متوقعة قبل القيام بحركة التدمير الرئيسية، وذلك بقصد صرف انتباهه وتحويله عن الأهداف الحقيقية، وحرمانه من حرية العمل، على أن تتم هذه المشاغلة في المجالين المادي والمعنوي. فهي في المجال المادي تؤدي الى توزيع امكانياته ، أو توجيهها نحو أهداف عقيمة غير مجدية حيث يتوزع عليها جهده العسكري ، وبالتالي يتم استنزافه مادياً . كما تؤدي في المجال المعنوي الى نتائج مشابهة للذعر الذي يسيطر على القيادة المعادية وشعورها بأنها خدعت. أن خداع العدو ومفاجأته وايقاعه في الخطأ عبارة عن مشاغله. أما المفاجأة فهي السبب الرئيسي للتفتيت. إن مشاغلة تفكير قيادة العدو تقود الى مشاغلة وارباك وسائطه. كما أن فقدان حرية العمل يأتي من فقدان حرية التفكير والتقدير.

٥ • التحرك على خط لا يتوقعه العدو، ذلك أن التحرك ضمن خطوط توقعات العدو يدفع به الى تعزيز قواته وزيادة قوة مقاومته، وبالتالي يتعذر النصر وفق هذه الطريقة.

٦ • ضرب مؤخرة القوات المعادية(فالجيش لا يستطيع الدفاع بصورة فعالة ضد ضربة تأتيه من الخلف دون أن يستدير... وعملية الاستدارة تفقد الجيش توازنه وتضعه في وضع قلق)[١٢] ويستلزم ذلك القيام بحركات التفاف سريعة حول اجنحة قوات العدو ونحو مؤخرته بأتخاذ أقل المسالك مقاومة خلال تنفيذه الحركة.

٧ • الهاك العدو بدلاً من محاولة تحطيمه بصدمه مباشرة. ذلك أن التعرض المباشر يزيد من مقاومة العدو ويدفع به الى تركيز قواته لمواجهة الهجوم.

ولا يقتصر التركيز علـــى أهميـــــة استراتيجية الاقتراب غير المباشر على (ليدل هارت) ، أنما شاركه في وجهة نظره وتحليلاته الاستراتيجية في الاقتراب غير المباشر الجنرال الفرنسي (اندريه بوفر) وأدخل عليها اضافات جديدة في ضوء خبرته العسكرية.[١٢]

يرى (بوفر) أن الفكرة الاساسية للتقرب غير المباشر تكمن في عدم محاولة مجابهة الخصم في اختبار مباشر للقوة، أو على الأقل، عدم التعرض له الا بعدعملية تحضيرية يكون الغرض منها افقاد توازنه. كما يرى (بوفر) أن كل وضع استراتيجي يعتمد في جوهره على تفاعل ثلاث عوامل . عامل الزمان، وعامل المكان، وعامل القوة بشقيها المادي والمعنوي. وأن العنصر الذي يتحكم في هذه العوامل الثلاثة هو عنصر المناورة، اذ هي التي تحدد وقت المعركة ومكانها والقوات اللازمة لضمان نجاحها. والمتاورة قد تكون هجومية، أو دفاعية. والمناورة الهجومية تشمل التحركات التالية:

١ • الهجوم على المراكز الحساسة والحيوية للعدو.

٢ • العمل على مفاجئته بقوة ضاربة ومتفوقة.

٣ • خداع العدو بالتظاهر بحالة تختلف عن الحالة الحقيقية.

أما المناورة الدفاعية فتتمثل بالحركات التالية:

١) القدرة الدفاعية عن النقاط والمواضع الحيوية والحساسة.

٢) جر الخصم الى وضع قتالي لا يكون قادراً على الاستمرار فيه ويجبره على التخلي عن هجومه.

كما أن المناورة قد تكون خارجية أو داخلية. والمناورة الخارجية يكون الغرض منها الحصول على حرية عمل قصوى من خلال العمل السياسي والدبلوماسي والدعائي ، والمناورة الخارجية تمثلها السياسات التالية:

١ . الطعن بالمباديء والأهداف التي تقوم عليها سياسة الخصم.

٢ . خلق معارضة وراي عام مضاد لسياسة الخصم واهدافها، داخل دولة الخصم وخارجها (رأي عام عالمي مضاد) .

٣ . اتباع سياسة ردع فعالة تقنع الخصم بالعدول عن سياسته وبخلافه فأنه سيتحمل أكلاف باهضة . أما المناورة الداخلية، فأن الغرض منها هو الحصول على حرية عمل على أرض الراع وفي أوضاع قتالية، وهي تتمثل:

١) مناورة الخرشوفة: ويكون الغرض منها هو تحقيق هدف جزئي أو مرحلي بسرعة كبيرة، ثم التظاهر بالتوقف والاكتفاء به استعداداً للقيام بعملية اخرى غايتها النيل من أهداف أخرى.

٢) مناورة الاعياء: والغرض منها هو تحقيق هدف هام من خلال عمليات عسكرية محدودة ومتتالية تؤدي الى ارهاق الخصم واستنزافه ، وبالتالي اقناعه بالتخلي عن اهدافه.

وهنا يفرض علينا الانصاف القول، أن التاريخ العسكري العربي الاسلامي ، وليس فقط التاريخ العسكري الأوربي، حافل بكل ما يستحق الدراسة والتسجيل، سواء من وجهة نظر فن الحرب ، أو بما حفل به من العبقرية العسكرية في القيادة وادارة الحرب. فقد أنجبت امتنا قادة عسكريين عظاماً، كما ابتكرت عبر التاريخ اساليباً وفنوناً في القتال كانت مؤشراً واضحاً في فنون الحرب . فلقد برع العرب بأساليب الغارات والقتال في الصحراء وعلى مشارفها. كما برعوا في مواجهة الخصوم بالتعرض المباشر لقواتهم في ميدان المعركة مستخدمين فنون قتالية مكنتهم من الانتصار على أعدائهم ووصلت بهم الى الصين شرقاً، ومشارف أوربا جنوباً.

ويحق لنا هنا أن نستشهد بأحد ابرز قادة العرب ، (خالد بن الوليد) ، الذي كان من أعظم القادة الذين طبقوا استراتيجية الاقتراب والهجوم غير المباشر. ففي معركة (أحد) مثلاً ، وبعد انتصار المسلمين في المرحلة الأولى ، قام الرماة ، الذين كانوا فوق جبل (أحد) لستر مؤخرة جيش المسلمين ، بمخالفة التعليمات وتركوا مواضعهم، فاستغل (خالد بن الوليد)، الذي كان مع المشركين آنذاك، هذه الفرصة، وقام بعملية التفاف وهاجم جيش

المسلمين من الخلف مما سبب اندحارهم. كما أن حركته الالتفافية في الصحراء حول جناح الروم، عندما أرسل من العراق لنجدة جيوش الشام كانت مناورة استراتيجية وصلت حد الكمال. وكان اسلوب (خالد بن الوليد) في القتال قائم على مبدا المباغتة وسرعة الانقضاض ، والهجوم في مواضع لا يتوقعها الخصم.

وقد أحتل (عمرو بن العاص) قبل معركة اليرموك موضعاً خلف الروم على طريق انسحابهم الى دمشق بعملية اقتراب غير مباشر عن طريق جبل العرب. كما كان انتصار (صلاح الدين الايوبي) على الصليبيين في معركة حطين نتيجة للمناورة الاستراتيجية البارعة التي قام بها لاستدراج جيوش الصليبيين من مواضعهم الملائمة للدفاع الى موضع حطين الذي اختاره ميدانياً للمعركة، حيث هاجم طبريا ، فتحركت الجيوش الصليبية لانقاذها واضطرت الى قبول المعركة.

عموماً، هذه المباديء والافكار التي قدمنا لها كانت هي التي تحكم الاستراتيجية التقليدية حتى العصر النووي. آخذين بنظر الاعتبار انها وأن كانت قد تراجعت أمام معطيات ونظريات الاستراتيجية النووية، فأنها كانت وما تزال تتحكم بنمط التفكير الاستراتيجي للعديد من الدوزل التي لا يكون بحوزتها أسلحة نووية وتعتمد في بناء عقيدتها العسكرية ومذهبها القتالي على الأسلحة التقليدية.

المبحث الثاني
الاستراتيجية النووية

يمكن القول، أن الاستراتيجية النووية ، جاءت كنتيجة منطقية لأمتلاك القوى العظمى للأسلحة النووية ، وهي الأسلحة التي احدثت تبدلاً في نمط التفكير الاستراتيجي حول الطبيعة القتالية لاستخدامها، والذي يختلف نوعياً عن استخدام نماذج من الأسلحة سادت لحقب تاريخية سابقة على ظهور السلاح النووي.

وتبعاً لحقائق العصر النووي، أحدث السلاح النووي تغيرات جوهرية في ثلاثة معطيات أساسية وهي، معطى الزمان ، ومعطى المكان، ومعطى الدمار المترتب على استخدام السلاح. فالزمن اختصر بفعل وسائط حمل ونقل الأسلحة النووية ، اذ اصبح بمقدور الطرف الذي بحوزته السلاح النووي، ووسائل حمله ونقله، الوصول به الى أهدافه بسرعة قياسية تفوق بمعدلاتها سرعة نقل الأسلحة والمعدات الحربية التقليدية الى ميدان المعركة كما كان يجري قبل العصر النووي.

اما المكان فلم يعد عائقاً بقيوده الجغرافية وموانعه الطبيعية لتقدم القوات وحركتها ونقل اسلحتها ومعداتها القتالية. اذ اصبح بمقدور الصواريخ العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية الوصول الى اهدافها في أية منطقة في العالم بسهولة وتصيبها بدقة متناهية، متخطية بذلك كل حواجز الجغرافيا.

أما حجم الدمار المترتب على استخدام السلاح النووي ، فهو لا يقارن بفائقيته وطبيعته الشاملة حجم الدمارالمترتب على استخدام أي نوع من أنواع الأسلحة التقليدية وبمختلف صنوفها القتالية.

وبقدرما تمثل هذه الأبعاد، أو المعطيات الثلاث ، فأصلاً للتمييز ، وعلى المستوى النوعي ، بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية، ثمة فارق آخر يميز بينهما ايضاً، وهو كون السلاح النووي ذا طابع هجومي أساساً، أي عكس السلاح التقليدي الذي يجمع بين الخاصية الدفاعية والهجومية حسب مقتضيات الحرب. هذا يعني ان السلاح النووي يفتقر المرونة ، كما أنه أفقد قيمة الدفاع في الحرب الى حد بعيد. ومن هنا، حكم السلاح النووي أية استراتيجية بتصعيد المقدرة الهجومية، وجعل الأولوية للقوة النووية الضاربة. ثم جاءت الصواريخ عابرة القارات لتسقط كل امكانية دفاعية ، ورغم المحاولات التي بذلت لاكتشاف وسائل لمقاطعة الصواريخ (شبكة الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ) فأن

قدرة الاختراق للصواريخ الهجومية بقيت محتفظة خصائصها القتالية مع زيادة السيطرة على القضاء.

واذا كان تطور التحكم بالسلاح النووي قد أدى الى ظهور ما يسمى بالأسلحة النووية التكتيكية المخصصة للأستخدامات الميدانية، دفاعياً وهجومياً. فأن هذا لا يلغي الطابع الجوهري الأساسي للسلاح النووي، أي الطابع الهجومي. إذ أن الشكل الرئيسي لهذا السلاح هو القوات الصاروخية الاستراتيجية، أي الصواريخ عابرة القارات ذات الرؤوس النووية ، التي لا تستطيع الا ان تكون أسلحة هجومية وعلى المستوى الاستراتيجي.

في الماضي كانت التغيرات المادية في السلاح تطرأ على قدرتها التكتيكية التعبوية، أولاً، ثم تعود لتؤثر على الاستراتيجية . بمعنى، كانت الاستراتيجية ، تخطيطاً، وأهدافاً ، ووسائل ، تتأثر الى حد بعيد بالطبيعة المادية للأسلحة ومقدرتها التكتيكية في المعارك والحروب. أما في العصر النووي ، فأن الاسلحة النووية، خاصة الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية ، خرجت كأسلحة استراتيجية فوراً، وأعطت للأستراتيجية طابعاً جديداً يختلف عن الاستراتيجية قبل العصر النووي، أو قبل ظهور الأسلحة النووية . فقد كان مدى الاستراتيجية يرتبط بمدى التكتيك والعمليات. أما الاستراتيجية النووية فمداها تعدى حدود العمليات والتكتيك ، واصبحت القوة النووية الضاربة كسلاح تصل الى أية نقطة مهما كانت بعيدة عن خط النار. بل أنها ألغت ما يسمى بخطوط النار أو جبهات القتال، أو الجبهة الأمامية والجبهة الثانية ، أو خط الدفاع الأول وخط الدفاع الثاني، وجعلت كل نقطة أو أي هدف تحت متناولها، أو ضمن مداها القتالي المؤثر.

ثمة فارق آخر وهو ، أن الاستراتيجية في الماضي، أي قبل ظهور السلاح النووي، كانت تحقق أهدافها من خلال العمليات والتكتيك، أي بالقوات البرية والبحرية والجوية. ولكن في العصر النووي فأن الوضع أختلف، أذ أصبح تحقيق النتائج الحاسمة يتم من خلال الصواريخ ذات الرؤوس النووية ، أي الأستراتيجية المباشرة.

كان الشكل الأكثر وضوحاً للأستراتيجية النووية قد تمثل ببروز الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على انهما القوتان الاعظم في المجتمع الدولي بمقاييس التفوق التكنولوجي والصناعي والقوة العسكرية والاقتصادية والسيطرة السياسية والعقائدية والامتداد

الجغرافي والكثافة البشرية. وتعززت كل هذه الخصائص بامتلاك القوتين العظمتين وانفرادهما في ميدان الاسلحة النووية ذات القدرة على التدمير الشامل وبشكل لم تعرفه البشرية من قبل . كما كان من أقوى الاسباب التي أدت الى تنافر القوتين العظيمتين وغذت الصراع بينهما ووضعتهما في حالة من التأهب والمواجهة، ووصلت بسباق التسلح بينهما الى درجة عالية من الخطورة هو تعاظـــم دور الايديولوجية في تعميق مجريات هذا الصراع، الأمر الذي دفع بالكثير الى تصوير الحرب الباردة على انها كانت صراعاً عقائدياً بحتاً، وأن كل ماكان يحدث على الساحة الدولية لم يكن أكثر من رد فعل تلقائي لهذا الصراع العقائدي.[١٤]

وبفعل العامل الأيديولوجي، شهد المجتمع الدولي بداية عملية الاستقطاب الدولي في أعنف صورها، وترتب على هذا الاستقطاب ، أن أصبح المجتمع الدولي مقسماً تقريباً في نطلق كتليتين توفرت لكل منهما امكانات هائلة من القوة، وتعتنق الدول المنضمة أليها أيديولوجية واحدة كانت تمثل الأساس الذي يرتفع فوقه تصورها لطبيعة دورها ازاء التحديات التي تتعرض لها من الكتلة التي تتصارع معها . كما قامت كل من الكتلتين على انتهاج استراتيجية دولية تحدد مضمونها وهدفها من واقع المصالح المشتركة للدول التي تشارك في مسؤولية تنفيذها.

والفكرة التي قام عليها تركيب هاتين الكتلتين تتمثل بوجود قوة متفوقة في مركز التحكم والسيطرة تتبعها مجموعة من القوى أو الدول الأقل قوة منها، وتتمتع هذه القوة المسيطرة بسلطة شبه مطلقة في تقرير كافة الأوضاع المتعلقة بهذه الاستراتيجية وتحدد اهدافها.[١٥]

وفي ضوء ما تقدم، يمكن تحديد أوضاع المجابهة والصراع بين القوتين العظمتين ، الأمريكية والسوفيتية في مواجهة أحداهما للأخرى بالاستراتيجيات التالية:

فبالنسبة للولايات المتحدة الأمركية اتبعت جملة استراتيجيات عنيفة منها:

١. استراتيجية الأحتواء: Strategy of Containment

وهي أولى الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي ، وكان الدافع من ورائها القلق الامريكي المتزايد من تنامي الخطر الشيوعي الزاحف الذي

سيطر على وسط وشرق أوربا، مع امكانية انتشاره الى مناطق اخرة من العالم. ويعتبر (جورج كينان) ، الخبير الأمريكي بالشؤون السوفيتية، مصمم هذه الاستراتيجية.

وقد انبنى الاطار النظري لاستراتيجية الاحتواء ، وبالصورة التي إقترحها (كينان)، على تطويق الاتحاد السوفيتي وكتلة دول شرق أوربا بجدار عازل وضاغط من الأحلاف والقواعد العسكرية تحول دون نفاذ السوفيت الى مناطق نفوذ العرب وتعوق حركتهم في الوصول اليها. وأن تعنيف قوة الضغط الموجهة ضد السوفيت وإستمرارها من خلال العزل والاحتواء ستمهد لانهيار الاتحاد السوفيتي، وتنهار بالتالي منطقة نفوذه الواسعة في شرق أوربا.

وتمثل التطبيق العملي لاستراتيجية العزل والاحتواء باقامة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩ في أوربا، وفي آسيا، معاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان عام ١٩٥١، ومعاهدة الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية عام ١٩٥٣، وحلف جنوب شرق آسيا (السيتو) عام ١٩٥٤ ، وحلف بغداد عام ١٩٥٥ الذي تحول الى حلف المعاهدة المركزية فيما بعد (السنتو) بعد خروج العراق منه بعد ثورة ١٩٥٨.[١٦]

٠٢ استراتيجية الانتقام الشامل : Massive Retaliation strategy

هذه الاستراتيجية وضع أسسها وزير خارجية الولايات المتحدة (جون فوستر دالاس) في بداية الخمسينات. واعتبرت بمثابة التصحيح لكل نقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق سياسة الاحتواء . والفكرة التي بنيت عليها هذه الاستراتيجية مفادها، اذا حاول السوفيت تغيير هياكل القوة على الصعيد العالمي والمساس بمصالح الغرب أو الاعتداء عليها، في اي شكل وتحت أي مبرر، فأنهم سيواجهون بتصميم الولايات المتحدة على استخدام أسلحتها النووية بصورة فورية انتقامية وشاملة، وفي أماكن تختارها الولايات المتحدة نفسها. وعرفت هذه السياسة بسياسة حافة الهاوية واعتبرت بمثابة الط[illegible] الوحيدة لردع السوفيت من القيام بأية اعمال أوسياسات تهدد مصالح الغرب وفي م[illegible]دمته الولايات المتحدة الأمريكية.

٠٣ استراتيجية الاستجابة المرنة : Flexible Response strategy

اعتنقت الولايات المتحدة استراتيجية الاستجابة المرنة في بداية الستينات، حيث وضع

أسسها الجنرال (ماكسويل تيلور) رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي آنذاك ، واصبحت بعد ذلك الاستراتيجية التي ينتهجها حلف شمال الأطلسي كاساس لتخطيط سياساته العسكرية منذ عام ١٩٦٧.

والفكرة التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية هي، ان على الولايات المتحدة الأمريكية تطوير قدراتها العسكرية الضاربة بما يؤمن لها مقدرة عالية في مواجهة التحديات. وتتميز هذه الاستراتيجية أنها مرنه وحاسمة في آن واحد. ومرونتها متأتية من القدرة على التصرف والاستجابة لأي نوع من أنواع الحرب اذا دعت الضرورة الولايات المتحدة أن تخوضها، سواء كانت الحرب عالمية أو محدودة ، نووية أو تقليدية ، كبيرة أم صغيرة.

أما جانب الحسم فيها فيتمثل بان تظهر الولايات المتحدة درجة عالية من التصميم لاحباط جميع أشكال التهديد أو الابتزاز الذي قد تتعرض له، سواء من الاتحاد السوفيتي ، أو من أية قوة اخرى غيره.

٠٤ استراتيجية التدمير المؤكد:

في منتصف الستينات، جاء وزير الدفاع الأمريكي (روبرت ماكنمارا) باستراتيجية التدمير الشامل والمؤكد كرد فعل للتهديدات العسكرية المتصاعدة لكل من الاتحاد السوفيتي والصين. وتقوم هذه الاستراتيجية على فكرة، أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بتعزيز قدراتها النووية لتكون قادرة على توجيه ضربة نووية ثأريــــــــة (الضربة الثانية) اذا ما تعرضت الى هجوم نووي سوفيتي بالمبادأة، أي الضربة الأولى . الأمر الذي يفرض على الولايات المتحدة أن تحرز تفوقاً في قوتها الاستراتيجية الانتقامية وعلى نحو تكون فيه الضربة الثانية اشد باساً من تلك التي تتلقاها حيث تستهدف تدمير الاتحاد السوفيتي تدميراً شاملاً وأكيداً، ويكون الثمن فيها باهضاً ومكلفاً. وفي رأي (ماكنمارا) ، أن زرع هذه القناعة لدى الخصم ، اذا ما حاول الاقدام على توجيه ضربة نووية أستباقية (الصربة الأولى) من شانه أن يشكل رادعا" قويا" وحاسما"، لنه سيدفع بالخصم الى التفكير بالعقاب وحجم الدمار الذي سينال مدنه وأهدافه الاستراتيجية والحيوية قبل اقدامه على استخدام سلاحه النووي.

هذه النظريات ، اذا كانت قد شكلت محور التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة في العصر النووي، فأن الاتحاد السوفيتي كان له هو الآخر رؤيته الاستراتيجية. لقد تركزت

الاستراتيجية السوفيتية في تلك الفترة في محاولة تثبيت النفوذ السوفيتي في دول منطقة شرق أوربا، من خلال عقد سلسلة من مواثيق الدفاع المشترك أو الأمن المتبادل بين الدول. وقد أعطت هذه المواثيق للسوفيت حق الوجود، بل والسيطرة العسكرية المباشرة عليها.

يضاف الى ذلك، حرص الاتحاد السوفيتي على ايجاد انظمة شيوعية فيها تدين بايديولوجيته ، وتحمل الولاء المطلق له. كما عمل الاتحاد السوفيتي على تطوير استراتيجية التحالفات الثنائية باستبدالها عام ١٩٥٥ بحلف عسكري جماعي كبير هو حلف وارشو. وكانت الفكرة من وراء اقامة هذا الحلف هي دعم القدرة الاستراتيجية العامة للأتحاد السوفيتي في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين في اطار حلف الأطلسي. كما أن هذا الحلف يمكن أن يدعم من القدرة السياسية والدبلوماسية للأتحاد السوفيتي في المساومات أو المفاوضات التي يدخل فيها مع الغرب . فضلا" عن ذلك، فأن الحلف يمكن أن يزيد من فاعلية قوة الردع السوفيتية في مواجهة قوة الردع الغربية في اطار سياسة الأحلاف.

هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى، عمل الاتحاد السوفيتي على تطوير قدراته النووية في مواجهة القدرات النووية الأمريكية. الا أن الاستراتيجية السوفيتيو في حينه كانت تميل الى الأعتقاد أن الحرب النووية هي حرب بعيدة الأحتمال لما تنطوي عليه من خطر التدمير الشامل والمتبادل.

ومع ذلك، اذا كانت ثمة أمكانية لاندلاع الحرب مع معسكر الغرب فأن البديل العملي للحرب النووية هو الحرب التقليدية في أشكالها المتطورة. كما وأن الحرب التقليدية، كبديل استراتيجي للحرب النووية ، ينبغي أن لا نسقط الاهتمام السوفيتي بتطوير قدرات نووية معادلة للقدرات النووية الأمريكية كي تشكل رادعا" قويا" يحول دون اقدام الولايات المتحدة على تفضيل الخيار النووي بتوجيه ضربة استباقية ضد السوفيت.[١٧]

من جانب آخر ، يمكن أن نلاحظ ، أنه بسبب من سيادة حالة العداء المؤطرة بالأيديولوجيات المتنافرة أو ما ترتب عليها من أوضاع المجابهة والصراع، انهمكت القوتان العظيمتان في تدعيم ترسانتهما النووية في مواجهة أحدهما للأخرى ، وتمثل الأعتقاد السائد

في تلك الفترة، أن زيادة القدرة النووية من شانه أيضا" أن يدعم آليات العمل السياسي والدبلوماسية ويعزز من قوهما التفاوضية والتساومية .

كل هذه المعطيات انعكست على منطق التفكير الاستراتيجي ، حيث بنيت الاستراتيجية النووية، وفي بداية العصر النووي ، على مبدا القدرة على التدمير بالضربة الأولى. ويقوم هذا المبدأ على فكرة مفادها ، أن الهجوم النووي الاستباقي من شأنه أن يؤدي الى تدمير عصب القوة العسكرية والاقتصادية والصناعية للخصم، ويشل قدرته الثأرية. وهذا المبدأ ينطوي على مزايا استراتيجية عدة، فهو يتيح للطرف المبادر انتقاء فرصة القصف النووي ولحظته. هذا يعني لأنه يؤمن لمن يبادر بالهجوم الاستفادة من عنصر المفاجئة. كما أن هذا المبدأ يتيح للطرف المبادر بهجوم استباقي حرية انتقاء أهداف الخصم الاستنراتيجية ومرافقه الحيوية . كل هذه المزايا تضعف من قدرة الطرف المهاجم في الرد على الطرف المهاجم. وكما يذهب الجنرال (اندريه بوفر) الى القول (أن مبدأ القدرة على تخفيف الرد كانت مفتاح المبادأة بالهجوم النووي)[١٨] . ويرى (بوفر) ، أنه لكي تكون الضربة الأولى على قدر كبير من الفاعلية لتحقيق أهدافها، ينبغي أن تعطى الأفضلية الى جعل هذه الضربة (ضربة معاكس- القوى) ، أي أنها تتخذ من أسلحة العدو النووية هدفا" لها لحرمانه من القدرة على الرد بضربة انتقامية. وبخلافه فأن الهجوم النووي الاستباقي (الضربة الأولى) لن يكون له أثر سوى أنه سيسبب ردا" قويا" للخصم ربما يكون اقوى من الهجوم الذي تعرض له.[١٩]

وهكذا، كان عامل الخوف من خطر الهجوم المفاجيء بالضربة الأولى من بين العوامل الرئيسية التي دفعت بالقوتين العظيمتين الى تصعيد سباق التسلح في قطاع أسلحة الدمار الشامل لزيادة قدرتها على التدمير بالضربة الأولى . فعمل كل من الطرفين ، الأمريكي والسوفيتي ، على تحسين الخصائص التقنية- لمنظومة الصواريخ العابرة للقارات والحاملة للرؤوس النووية لتزيد من فائقيتها القتالية، سواء على مستوى المدى المؤثر ، أو على مستوى دقة التصويب ، أو حجم الدمار المترتب. كما عمل كل منهما على تطوير منظومات الدفاع الصاروخية (شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ الهجومية) لأضعاف فاعلية الضربة الأولى وتقليل أثرها المدمر.

وفي الواقع، قاد الانهماك والمثابرة في عملية سباق التسلح النووي بكل من القوتين العظميين إلى ماوراء نقطة التشبع . اذا أصبح بمقدورهما ، وبفعل ما يمتلكانه من كثافة في

اسلحتهما النووية ، وما تتمتع به من خصائص تقنية متطورة، أصبح بمقدور كل منهما تدمير الطرف الآخر، ليس بالضربة الأولى ، انما بالقدر على التدمير بالضربة الثانية الثأرية الأنتقامية.اذ ليس من المتخيل أن يلجأ الأتحاد السوفيتي الى شن هجوم نووي ضد امريكا، دون أن يتوقع أن يكون رد الفعل الأمريكي ضده اعنف بكثير مما لا يقدر على تحمله.

وبتنامي القدرة النووية على الرد الانتقامي- الثأري (باسلحة الضربة الثانية) ظهر مفهوم الردع النووي المتنبادل. ومعه اصبح مفتاح الاستراتيجية قائم على فكرة مفادها أن القدرة على الرد هي مفتاح الردع النووي، بعد أن كانت القدرة على تخفيف الرد هي مفتاح المبادأة بالهجوم النووي.

هذا النموذج من التفكير الاستراتيجي هو الذي حكم الاستراتيجية النووية طيلة فترة القطبية الثنائية. وبزوال الاتحاد السوفيتي طرأ تغير كبير على المباديء التي حكمت الاستراتيجية النووية مما يقارب من أربعة عقود، ليظهر على أثرها نمط جديد من منهج التفكير الاستراتيجي يتماشى مع منجزات ما وصف بالثورة المعلوماتية.

المبحث الثالث

الاستراتيجية التكنو- معلوماتية

فضلنا استخدام مصطلح التكنو- معلوماتية لوصف الاستراتيجية ، أو نمط التفكير الاستراتيجي في عصر الثورة المعلوماتية ، وما أدخلته هذه الثورة من مباديء ومفاهيم، بسبب من خصائصها، على منظومات عديدة من الأسلحة ، كان لها عظيم الأثر ، كما سنناقش ذلك، على العقائد العسكرية، وخصوصاً تلك المرتبطة بالأسلحة النووية.

أن الاستنتاج الذي يمكن أن نصل أليه، عند معالجتنا للأستراتيجية النووية هو، أن الاسلحة النووية، وبما تنطوي عليه من قدرة تدميرية هائلة ، فرضت قيود متبادلة على حرية القرار السياسي لحل المعضلات والمشكلات السياسية باللجوء الى الخيار العسكري. ذلك أن الحرب النووية، اذا قدر لها أن تندلع ، تكون حرب دمار شامل ومتبادل تلغى فيها الحدود الفاصلة بين طرف منتصر وآخر منهزم.

بمعنى آخر، أن الخيار النووي ، أسقط من الحساب الاستراتيجي ، أو تراجع دوره الى حد بعيد ، بسبب من لا عقلانيته في ادارة الحروب والانتصار فيها، ماضياً كان ذلك، أو حاضراً أو مستقبلاً.

ومما عزز من قوة هذا الافتراض ، غياب الاتحاد السوفيتي ، وهو العامل الذي كان سببا" في الغاء التناقضات الفكرية والصراعات العقائدية . ومع غياب كل هذه المكونات، ألغيت احتمالات اللجوء الى استخدام الأسلحة النووية ، وان كانت مسالة استخدامها مجرد افتراضات نظرية بحتة بسبب من افتقارها الى العقلانية اذا ما طبقت على ارض الواقع.

يقف الى جانب ذلك ويكمله ، ثورة المعلومات التي غادر فيها العديد من دول العالم العصر الصناعي، وأخذت تلجُ ، وباندفاع شديد، العصر المعلوماتي.وانتقل تبعا" لذلك نمط التفكير الاستراتيجي من الاعتماد على القوة الصناعية الهائلة والتطور المتحقق في ميدان الصناعات العسكرية الى نمط آخر وهو الصناعات التكنولوجية والأنظمة الكومبيوترية. وعندها اختلف الجدل الاستراتيجي الذي احدثته الثورة النووية باطاريحها ومنطلقاتها الفكرية عن الجدل الاستراتيجي الذي أحدثته الثورة المعلوماتية.

كل هذه العوامل أسهمت اسهاماً واضحاً في إعادة صياغة الفكر الاستراتيجي ، وهو الفكر الذي اصبح مرشحاً، بفضل الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والأنظمة الكومبيوترية ، لأن يتحكم في ادارة انماط من الحروب وقعت، أو يمكن أن تقع مستقبلا".

يجمع العديد من العسكريين والمحللين الاستراتيجيين على أن حرب الخليج الثانية التي وقعت عام ١٩٩١ بين العراق والولايات المتحدة والدول المتحالفة معها، والحرب على يوغسلافيا بقيادة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٩ وحرب الخليج الثالثة بين العراق والولايات المتحدة وبريطانيا في العام ٢٠٠٣، على أنها حروب تختلف جميعها، من حيث ادارتها والأسلحة المستخدمة فيها، عن نمط الحروب التي دارت بين القوى الكبرى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي . كما تختلف ، من الناحية السوقية والتعبوية، عن الافتراضات النظرية لسيناريوهات حروب نووية محتملة تدار بأسلحة نووية استراتيجية أو تكتيكية أو حروب وقعت بين دول العالم الثالث استخدمت فيها اسلحة تقليدية.

هذا التشخيص يدفع بنا الى القول ، أن النظرية العسكرية هي الأخرى تغيرت بسب من التغيير في نمط الحروب بانتقالها من حروب العصر الصناعي الى حروب العصر التكنو- معلوماتي. والفارق الأساس الذي يتحكم بعنصر الاختلاف والتمييز بين هذين النمطين من الحروب هو عامل المعرفة . اذ كما اننا لا نستطيع أن ننكر مساهمة العناصر المادية في القدرة التدميرية ودور التقنية العسكرية بما فيها التقنية النووية، في زيادة حجم الدمار المترتب على استخدامها، فأننا أيضاً لا نستطيع تجاهل ما للمعرفة ، ليس كعنصر للتمييز بين حروب العصر الصناعي وحروب العصر التكنو – معلوماتي انما ما لها من دور اساسي في حروب المستقبل.

والقول أن كل حرب تختلف عن غيرها من الحروب، وأن الحروب عبر التاريخ وظفت فيها اسلحة وفنون قتالية هي الأخرى مختلفة، هو أمر بديهي . لكن من المهم أن نفهم الى أي حد ستكون هذه الحروب، وعبر التاريخ، مختلفة عن حروب المستقبل سواء من حيث عقيدتها وطريقة ادارتها والأسلحة المستخدمة فيها.

ونقصد بمعامل المعرفة الذي اشرنا اليه ، هو كل ما انتجته القوة الذهنية التي تعتمد على برامج ترتكز على الذكاء الأصطناعي وتدرس مختلف الأعمال العسكرية الممكنة ، وحواسيب تتابع المعلومات اللوجستية والميدانية وتعمل على جمعها ومعالجتها.

ان المقوم الرئيسي في حروب العصر الصناعي كان يعتمد على مستويات متعددة من الصنوف القتالية ، كالجيوش المزودة بالأسلحة الخفيفة واسلحة الدروع والمدفعية ، وسلاح الطيران، والأساطيل الحربية . وكان الفارق، وما يزال في العديد من الحالات، في ترجيح كفة من يملكها، في اطار توازن القوى ، يعتمد أساساً على حجم الجيوش وما تزود به من اسلحة تتميز بخصائص تقنية وعلى اختلاف صنوفها القتالية. هذا فضلاً عن الفن العسكري المستخدم في ادارة المعارك ضمن السياق العام للحرب الشاملة. أما في العصر النووي، فأن الجدل الاستراتيجي كان يدور حول القدرة على التدمير بالضربة الأولى أو قدرة اسلحة الضربة الثانية على الرد الثأري – الانتقامي.

هذا النمط من الحروب (حروب العصر الصناعي) أنتقل بفضل عامل المعرفة الى نمط آخر من الحروب تعرف بحروب العصر التكنو – معلوماتي التي تعتمد على الحاسوب والمعلوماتية والبرامج الكومبيوترية التي أدخلت على أنظمة التسلح لتزيد من فائقية قدرتها التالية ، سواء اكان ذلك في حجم الدمار المترتب عى استخدامها، أو على مستوى الدقة المتناهية في اصابة الأهداف وسرعة الوصول اليها . وتبعا" لذلك تغير أيضا" مفهوم توازن القوى . فاذا كان التوازن في العصر الصناعي ، وكما ذكرنا سابقا" ، يعتمد على حجم الجيوش وكثافتها العددية وعدد الآلات والمعدات العسكرية ومستوى التدريب وفنون القتال المستخدمة ميدانيا" فضلا" عن طبيعة القوى التي تشكل هيكل التحالف ، فان هذه العوامل التقليدية، في قياس حجم القوة وطبيعتها أصبحت وعلى الجملة ، عوامل اضافية أو مساندة لعوامل أخرى تعد مركزية وأساسية ويصعب قياسها ، وهي اجهزة ومعدات القوة الذهنية والمعلوماتية.

بعبارة اخرى، أن العوامل غير الملموسة ، التي يصعب قياسها كمياً، تحدَّد ، بدون شـك التـوازن العسكـري أكثر مـن العوامـل العاديـة أو التقليدية التـي يمكن قياسها كمياً بسهولة. أن معهد الدراسات الاستراتيجية (International Institute stratrgic studies) الذي يعتبر أحد أفضل مصادر المعلومات العسكرية في العالم وأكثرها صدقية، حيث يقدم لنا معلومات تفصيلية حول

تعداد الجيوش، وعدد الدبابات والطوافات، العربات ، الطائرات، قاذفات الصواريخ أو الغواصات التي يمتلكها كل جيش في العالم، فأن هذا التقرير لا يعطينا ابدا" مؤشرات حول الأهمية المتناهية للعوامل غير الملموسة المتمثلة في تقنيات الكومبيوتر والأنظمة المعلوماتية وأنظمة الاشارة التي تدخل في الصناعة العسكرية.

اذن طرقنا التقليدية في قياس(القيمة) في الحرب اصبحت غير وافية ومتأخرة كثيرا" عن الحقائق الجديدة التي تحدد لنا القيمة الحقيقية لما يستخدم من أدوات تكنولوجية ومعلوماتية في حروب المستقبل.

وهكذا، فأن عامل المعرفة ينافس اليوم في الأهمية الأسلحة التقليدية محدودة الفاعلية، والأسلحة النووية المعطلة من الناحية العملية، معطياً صدقيه لفكرة أن من الممكن تركيع العدو من خلال تحطيم مراكز ووسائل قيادته وخلخلتها ومراقبته، وأن استخدام الحاسوب هو مؤشر للمعرفة المتزايدة في فن الحرب. وكمـــا يذهب (آلن د.كامبن) المدير السبق لقسم التخطيط والقيادة العسكرية في وزارة الدفاع الامريكية عام ١٩٩١ أن الحروب اذا ماقدر لها أن تقع فأن للحاسوب (الكومبيوتر) دورا" أكبر من تاثير الأسلحة التقليدية في تقرير سير المعارك وتحديد نتائجها . ويضيف (كامبن) قائـــلاً (أن كل مظاهر الحرب ستكون مبرمجة ومعتمدة على نظم المعلومات، حيث تدير الحواسيب بشكل تلقائي مهام توجيه العمليات العسكرية في متابعة الأهداف وتدميرها).

وفي ضوء حقائق العصر المعلوماتي ، فأن حروب المستقبل ستعتمد على الذكاء الصناعي في ميدان التسلح العسكري ومنظومات الأسلحة التقليدية، البرية والبحرية والجوية والفضائية، لتجعل من ميدان المعركة حقيقة صورية وقوة حاسوبية تحدد الأهداف وطريقة معالجتها ، نظم عرض العمليات ونتائجها، والتقنيات المتعلقة بها. وكما يقول (جيري هاريسون) المدير السابق لمختبرات البحوث والانماء في الجيش الامريكي (أن البرمجة وحدها ستسمح بتحديد النتائج الباهرة في حروب المستقبل).

أن عصر المعلومات ، الذي هو نتاج عامل المعرفة ، يؤشر لنا اليوم مرحلة جديدة من مراحل التطور التكنولوجي امتزجت في عناصر ثلاث ثورات رئيسية الأولى ، الانفجار المعرفي الضخم (ثورة المعلومات) المتمثل في ذلك الكم الهائل من المعرفة في اشكال تخصصات ولغات عديدة، والذي أتاح هامشاً واسعاً للسيطرة عليه والاستفادة منه

بواسطة تكنولوجيا المعلومات. الثانية، ثورة وسائل الاتصال المتمثلة في تكنولوجيا الاتصال الحديثة التي بدأت بالأتصالات السلكية واللاسلكية ، مروراً بالتلفزيون والنصوص المتلفزة ، وأنتهت الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية. وهناك ثالثا"، ثورة الحاسبات الالكترونية التي توغلت في كل مناحي الحياة، وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها شبكة الانترنيت.

ومنذ اوائل التسعينات ، بدا واضحاً أن العالم يمر بمرحلة تكنولوجية اتصالية جديدة تتسم بخاصية اساسية وهي ، المزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية. والمرتكزات الأساسية لنمو هذه المرحلة وتطورها هي الحاسبات الالكترونية المتضمنة لأنظمة الذكاء الأصطناعي، الألياف الضوئية وأشعة الليزر والأقمار الصناعية.

النظرية العسكرية، لم تكن في الواقع، بعيدة عن هذا التحول في العصر الصناعي والتطور الذي أحدثه العصر المعلوماتي، بل كانت حريصة على مواكبته واستثماره بهدف توظيف منجزاته بما يخدم أهداف عقيدتها القتالية. وقد برز هذا الدور المؤثر للثورة المعلوماتية – الاتصالية في النظرية العسكرية بفعل عاملين الأول، تمثل بربط نظم السلاح إلكترونياً ، سواء عن طريق الربط المباشر اعتمادا" على نظم آلية التحكم في أدائها ، أو غير مباشر، وذلك باستخدام وسائل الاتصال الحديثة لتمكين مراكز القيادة من القيام بهذا التحكم عن بعد. أما العامل الثاني ، فقد تمثل في تقليص عامل البعد الجغرافي والفارق الزمني الفاصل بين مناطق عمليات الوحدات العسكرية نتيجة زيادة مدى نظم السلاح ومعدلات سرعتها في الاصابة ودقة التهديف . هذا يعني، أن التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والاتصالات والأجهزة الكومبيوترية ادت الى دمج نظم السلاح آلياً في نظم الكترونية مرتبطة بمراكز القيادة والسيطرة، وبالتالي أدت استبدال العنصر الانساني تدريجياً بوسائل تحكم آلية. ومما ساهم في دفع هذا الاتجاه نحوسرعة التطورالتحسن المستمر في دقة ومدى وسائل الاتصال والتوجيه. فكلما ازداد مدى نظم السلاح ضاقت الفترة الزمنية اللازمة المتاحة للقوات المعادية لأتخاذ تدابير لمواجهتها.

أن مجمل هذه العوامل، كزيادة الاعتماد على النظم الألية والالكترونية لتحقيق السرعة والدقة المطلوبة في نظم السلاح ، وربط العمليات التنظيمية ونظم السلاح آلياً ، اثرت ، وعلى الجملة، على ادارة العمليات العسكرية وعلى الأبعاد الزمانية والمكانية للحرب ذاتها. فالزمان أصبح مختصراً بفعل عامل السرعة كما لم يعد للمكان أية حصانة

دفاعية سواء بالحواجز الطبيعية أو الاصطناعية أو بالمسافات المتباعدة . اما دقة الاصابة وحجم الدمار فقد خرج عن القياسات المالوفة للأسلحة التقليدية.

وبأختصار يمكن القول، أن الجوانب الاستراتيجية (السوقية) والتكتيكية (التعبوية) لمفهوم الحرب وادارها تغيرت جميعها في اطار النظرية العسكرية.

أن الافتراض الأساس الذي تنهض عليه النظرية العسكرية في العصر التكنو- معلوماتي يقوم على فكرة مفادها، أن استمرار تطور تكنولوجيا المعلومات وتنامي معدلاتها الحالية من شانه أن يحدث تغيرا" نوعيا" حرصت التحليلات العسكرية الاستراتيجية على وصفه بـــ (ثورة تقنية في نظم السلاح التقليدي) بحيث يسمح دمجها بمنظومات استطلاع ضاربة تجمع بين نظم اسلحة الجو القتالية (صواريخ تقليدية، طائرات مقاتلة، قاذفات استراتيجية) ونظم الرصد والاستطلاع في منظومات بالغة التعقيد يتم ادارها والتحكم فيها آليا" لتعطي مرونة عالية لاستهداف العدو بدقة فائقة وبسرعة تفوق المعدلات العادية التي اعتادت عليها القوات التقليدية في ادارة عملياتها العسكرية.

وهنا تعد الأسلحة الذكية نموذجاً فريداً لهذا الأنجاز التكنو- معلوماتي- الاتصالي في اطار عملية دمج الأنظمة الكومبيوترية بالأسلحة التقليدية لمنحها خصائص قتالية متطورة، كدقة التصويب وسرعة الوصول الى الهدف، وحجم الدمار المترتب عليها، فضلا" عن صعوبة اكتشافها من قبل أجهزة الرصد الأرضية الرادارية المعادية.

فالذكاء الصناعي العسكري، والأسلحة الذكية ، يعني تزويد السلاح بوسيلة تمنحه القدرة على التعرف الذاتي على الهدف ، وتحديد المسار الآمن للوصول اليه بإستخدام الكومبيوتر وبرامج الحاسوب المتقدمة. أن الخاصية الأساسية لهذه الأسلحة تتميز بالقدرة على التحكم بمسارح العمليات عن بعد، واصابة اهداف عسكرية ميدانيـــــــــــة (كنقاط تمركز قوات العدو وحشوده العسكرية، ومقرات قيادته الميدانية، وقواته الدفاعية والهجومية) . كذلك القدرة على اصابة أهداف داخل العمق الاستراتيجي للعـــــــــــــدو(كالمنشآت الاقتصادية ومقرات القيادة المركزية ، المراكز الصناعية ، شبكات الأتصال ، مراكزتوليد الطاقة ... الخ).

كما وأن الأسلحة الذكية تتميز بخاصية القدرة المتناهية في اصابة الهدف، فهي قادرة على الوصول الى الهدف بنسبة قريبة من النسبة الافتراضية . وقد ارتفعت دقة هذه

الأسلحة بدرجة كبيرة ، كما ارتفعت دقة الذخائر أو بعض القنابل من ١٠% الى ٥٠% في مجال اصابتها للهداف. هذا يعني أن الأسلحة الذكية، التي تعتمد على البرامج والأنظمة الكومبيوترية ، قادت الى تطوير مهام وقدرات أنظمة التسلح الرئيسية ابتداءا" من حاملات الطائرات التكتيكية والقاصفات الاستراتيجية. فبعد ان كان نمط التفكير التقليدي يذهب الى شن عدة طلعات جوية لضرب هدف واحد، أصبح بالأمكان التفكير في ضرب عدة أهداف بطلعة جوية واحدة.

كما تمكنت الأسلحة الذكية من تطوير ادارة العمليات الحربية، وخصوصا" في مجال استخدام الصواريخ التي تطلق من مسافات بعيدة . فبفعل التكنولوجيا الكومبيوترية اصبح بالامكان توجيه مسارات الصواريخ التكتيكية لتدمير اسلحة الدروع عن بعد مائة ميل خلال دقائق من اكتشافها. كما اصبح بامكانها التعرض للأهداف الحيوية داخل العمق الاستراتيجي وباشتباك آمن مع العدو.

وقد اكتسبت هذه الأسلحة والذخائر الذكية اهمية اضافية بفعل تطوير نظم تسليحية رئيسية ذات اهمية خاصة يمكنها اطلاق تلك الذخائر أو الأسلحة في ظروف مناسبة ، ومن مواقع مناسبة وباتجاهات متعددة بهدف تشتيت الجهد العسكري الميداني للعدو وارباك قيادته المركزية. ومن أهم هذه النظم التسليحية هي القاذفات الأمريكية الخفيفة من طراز (F-117) ستيلث، (B-2) ستيلث ايضا"، وهي قاذفات قنابل استراتيجية متعددة الأغراض (القتال الجوي وقصف أهداف ارضية) يصعب اكتشافها رادارياً من قبل العدو، وتتميز بالدقة المتناهية في اصابة أهدافها بفعل توجيهها عن طريق الأقمار الصناعية، ويمكن للقاذفة من طراز (B-2) أن تتعامل مع (١٦) هدفاً في وقت واحد ويمكن امدادها بالوقود جواً.

والى جانب الأسلحة والذخائر الذكية ، هناك أجهزة وأدوات الفضاء كالأقمار الصناعية والمنصات الفضائية التي تلعب دوراً كبيراًبتزويد سلاح الجو، وبسبب من تمركزها الفضائي ، بشبكة اتصالات شاملة لمنطقة العمليات (ارسال المعلومات باللاسلكي والفاكس والتلكس) ، حيث تعمل على تامين الأتصالات وحركة المعلومات والرسائل المتبادلة بين القيادة المركزية وقيادة قوات الميدان، براً وبحراً وجواً لتحقيق سيطرة عالية على مسارح العمليات.

وعلى هذا يمكن القول أن منظومة الأقمار الصناعية أضافت بعداً قتالياً رابعاًهو البعد الفضائي. فاذا كان البعد البري قوامه المشاة وسلاح الدروع والمدفعية، والبعد البحري قوامه سلاح الغواصات والأساطيل الحربية والبعد الجوي قوامه سلاح الطيران والقوة الصاروخية، فان البعد الفضائي قوامه الأقمار الصناعية والمنصات الفضائية، ومعها اصبح الفضاء يمثل بحق البعد القتالي الرابع.

إن الأقمار الصناعية المخصصة لعمليات الأرصاد الجوي تعد مصدراً موثوقاً به بالحصول على بيانات عن الطقس عند تخطيط المعارك براً وبحراً وجواً . أما الأقمار الصناعيى الملاحية فهي تساعد على ارشاد القوات المسلحة خلال عبورها ليلاً صحارى غير محددة على الخرائط. فالنظام الملاحي الذي يستخدم الوقت وتحديد المدى Naf star) (G.BS قادر على تحديد مواضع القوات المعادية ونقاط تمركزها وتحركاتها . كذلك يعمل على تنسيق تحركات القوات وتحديد اتجاهات حركتها نحو أهدافها الميدانية . فضلا" عن المساعدة في توجيه الصواريخ التي تطلق من مسافات بعيدة .[٢٠]

أما الأقمار الصناعية ، الخاصة بالتصوير المتعددة الأطياف ، فهي تزود القيادة المركزية والقوات الميدانية بمنظور واسع التضاريس والنشاطات العسكرية التي تجري في مسارح العمليات ، كما تساعد واضعي الخرائط العسكرية لمسح ساحات القتال واستطلاعها وتعقب حركات القوات المعادية ومواقع تمركزها، تحديد الأهداف المعادية، طرق معالجتها، التشويش المضاد، ابتكار أهداف وهمية أمام العدو لغرض تضليله وتقييم خسائر المعارك والاصابات التي حققتها الأسلحة الموجهة الدقيقة التصويب . فضلا" عن قدرتها على تحديد المواقع والمنشآت الحيوية داخل العمق الاستراتيجي للعدو بهدف تدميرها من قبل الأسلحة الجوية والصاروخية.[٢١]

هذه القيمة الاستراتيجية لمنظومة الأقمار الصناعية والمنصات الفضائية يؤكدها(وليام بيري) مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بقوله ان نظام القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات الاستخبارية التي توفرها الأقمار الصناعية وأنظمة الرصد الكومبيوترية من شأنها أن تخلق بيئة مشوشة للعدو، وتوفر لنا فرصة الانقضاض عليه لتدمير قوته العسكرية وشل عصب حياته الاقتصادية والصناعية)[٢٢]. وفي رؤية استشرافية لطبيعة الحروب المستقبلية ، يذهب (ستيفن لماكسي) الى القول (سوف تكتسب السيطرة على الفضاء في المستقبل الأهمية ذاتها التي تتسم بها السيطرة على

البحار، أو السيطرة على الأجواء في الوقت الحاضر، وهذا يعتمد على أهمية القضاء بالنسبة الى مجريات حرب معينة والنتائج التي تتمخض عنها. وشانها شأن كل انواع القوة الآخرى، يمكن للقوة الفضائية أن تؤمن قدرات فريدة تلعب دوراً مكملاً لأي جهد قتالي محتمل)[٢٣]

الى جانب منظومة الأقمار الصناعية ، المنصات الفضائية ، هناك طائرات الرصد والانذار المبكر من نوع (الأواكس) و(جي-ستارس). وطائرة الأواكس هي طائرة من نوع بوينغ (٧٠٧) مجهزة بالحواسيب وأنظمة الاتصال والرادارات وأجهزة الكشف ، تكتسح السماء بزاوية ٣٦٠ درجة، في كل الأتجاهات ، بغية كشف الطائرات والصواريخ المعادية، ومن ثم أرسال مؤشرات تصويب للطائرات المعترضة أو للوحدات البرية. أما طائرة (جي-ستارس) فهي طائرة مشابهة لطائرة الأواكس ، مهمتها اعطاء القادة على الأرض صوراً دقيقة لتحركات العدو العسكرية ومن مسافات متباعدة تقارب ٢٥٠ كم وبمختلف الأحوال الجوية بهدف تدميرها. كما أن هذه الطائرات تساعد الطائرات القاذفة والمقاتلة على تحديد الأهداف الجوية والأرضية لتدميرها بدقة بالغة.

مجمل هذه الخصائص ، التكنو معلوماتية للأسلحة التقليدية والأنظمة الفضائية المجسدة بالقوة الذهنية كالحواسيب ، نظم المعلومات ، الأجهزة والمعدات الكومبيوترية ، منظومة ألأقمار الصناعية ، جميعها اسهمت في اعادة صياغة النظرية العسكرية وعقيدتها القتالية التي أخذت تركز على ضرورة السيطرة على المجال الجو- فضائي ، اذ يتم من خلاله توجيه ضربات جوية وقصف طويل المدى بغية تدمير مراكز قيادة العدو وتعطيل أنظمة اتصالاته، استباق المبادرة، الضرب بالعمق الاستراتيجي للنيل من بنية العدو الاقتصادية والصناعية، منع صفوف العدو من المشاركة في القتال، تكامل العمليات الجوية مع العمليات البرية والبحرية وتزامن جهدها العسكري الميداني، تجنب الهجوم ضد نقاط القوة لدى العدو. وفوق كل ذلك معرفة ما يفعله العدو ومنعه من معرفة ما يفعل الطرف الآخر.

أن العقيدة العسكرية تتغير في جيوش العالم باسره. ولكن اذا نظرنا اليها عن كثب، وبغض النظر عن مصادرها، فأن الموضوعات المركزية لهذه العقيدة هي اليوم موضوعات عقيدة الحرب الجوية (Air land Battle) المدعمة بمنظومة الأقمار الصناعية. ومعها، وبسبب منها، تحول الجهد العسكري الميداني في اطار النظرية العسكرية من المجال الأرضي

الى المجال الجو- فضائي ، وبالشكل الذي يمكن القول فيه، أن حروب المستقبل ستحكمها عقيدة الحرب الجوية، وهي حروب تدار باسلحة تقليدية ولكن على درجة عالية من الكفاءة القتالية وتتحكم فيها الأنظمة الكومبيوترية والأقمار الصناعية. والمنظومة القتالية التي ستحكم هذه الحروب تتشكل من ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

١ . منظومة الأسلحة الجوية والمنصات الفضائية المساندة لها. ومهمتها الرصد الشامل لميدان المعركة.

٢ . منظومة الأسلحة الجوية والصاروخية . ومهمتها تدمير قوات العدو الميدانية وأهدافه الحيوية والاستراتيجية وتدمير شبكة اتصالاته ومواصلاته.

٣ . منظومة القيادة والسيطرة. ومهمتها ادارة العمليات العسكرية والأشراف عليها وتوجيهها.

ومن خلال كل ما تقدم يمكن أن نتوصل الى الفرضية التالية:

من يسيطر على الفضاء يسيطر على المحيط الأرضي.
ومن يسيطر على المحيط الأرضي يملك مفتاح السيطرة العسكرية.
ومن يملك مفتاح السيطرة العسكرية يستطيع أن يحسم الحرب لصالحه.

وبصياغة مختصرة لهذه الافتراضات النظرية يمكن القول ، أن السيطرة على البعد الجو- فضائي تتيح امكانية السيطرة على المجال الأرضي، وأن السيطرة على المجال الأرضي- من خلال البعد الجو -فضائي - توفر امكانية حسم الحرب.

هذا يعني ، وبعبارة مقاربة ، أن حسم الحرب سيكون لصالح الدولة التي تفرض سيطرتها على المجال الجو - فضائي . وهذه الاستراتيجية استراتيجية الأسلحة الجو-فضائية ، التي هي نتاج عصر التكنو- معلوماتية، هي التي ستتحكم بحروب المستقبل.

هوامش الفصل الرابع:

١٠ انظر: ادوارد ميد ، رواد الاستراتيجية الحديثة ، ترجمة محمد عبد الفتاح ابراهيم ، بغداد، ١٩٨٥.

٢٠ راجع بذلك: د. كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الاستراتيجية ، شركة اياد للطباعة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٧٠ وما بعدها.

٣٠ نفس المرجع ، ص٧١.

٤٠ كارل فون كلاوز فيتز، في الحرب، الكتاب الأول، ترجمة اكرم ديري ، بيروت ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، السنة بلا، ص٨٠.

٥٠ يراجع في مفهوم الحرب ، كلاوز فبتز، نفس المرجع ، ص ٨٠ وما بعدها.

٦٠ كارل فون كلاوز فيتز ، الوجيز في الحرب، ترجمة أكرم ديري ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف، ١٩٦٩، ص١١٦.

٧٠ أنظر في افكار جوميني ، الجنرال باليت، أصول المعرفة العسكرية ، ترجمة ، مصطفى الجمل، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشـــــــــر، ١٩٧١ ، ص ٥١.

٨٠ ليدل هارت ، الاستراتيجية وتاريخها في العالم ، ترجمة الهيثم الأيوبي ، بيروت ، دار الطليعة ، ط١ ، ١٩٦٧ ، ص٤٠٢.

٩٠ نفس المرجع ، ص ٤٠٢.

١٠٠ نفس المرجع، ص ٣٨٧.

١١٠ نفس المرجع ، ص ٤٠٣ -٤٠٤.

١٢٠ نفس المرجع ، ص ٤٠٩- ٤١٠.

١٣٠ يراجع في أفكار اندريه بوفر مؤلفه، مدخل الى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة اكرم ديري والهيثم الأيوبي ، بيروت ، دار الطليعة، ط١ ،١٩٦٧ ، ص٥٠ وما بعدها.

١٤٠ أنظر بذلك :

Andrew Scott, The Functioning of the International political system, Macmillan, N.Y. 1967, p. 47.

١٥ . أنظر:

Ideological Formulations in world politics, in , Charles Learch and Abdul A-said , Concepts of International political, prentice Hall , NJ, 1970 , pp-212-225.

١٦ . ضم حلف شمال الأطلسي كل من، الولايات المتحدة، كندا، بلجيكا ، الدانمارك ، فرنسا، أيسلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، بريطانيا، تركيا، اليونان ، المانيا الغربية. أما حلف جنوب شرق آسيا، فقد ضمّ كل من، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، استراليا، نيوزلندا، الباكستان ، تايلاند، الفلبين. وضم حلف المعاهدة المركزية(السنتو) كل من ايران ، تركيا، العراق ، بريطانيا.

١٧ . أنظر في الاستراتيجية السوفيتية، د. اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية ، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٧٩، ص ١١٥ .

١٨ . اندريه بوفر ، الردع والاستراتيجية، ترجمة أكرم ديري ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٠ ، ص ٤٧ .

١٩ . نفس المرجع ، ص ٤٧-٤٨ .

٢٠ . انظر بذلك: ستيفن لمباكيس ، السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية، دراسات عالمية ، أبو ظبي ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد(٢)، ص ١٠ وما بعدها.

٢١ . نفس المرجع ، ص ١٧ .

٢٢ . Willian J.perry, Desert storm and Deterrence , Foreign affairs, June , Fall, 1991, pp. 78-79.

٢٣ . ستيفن لمباكيس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

الفصـــل الخـــامس

اســـتراتيجية الـــردع

الفصل الخامس
استراتيجية الردع
المبحث الأول
في معنى ومفهوم الردع

لا جدال في أن موضوع الردع يعد من بين الموضوعات التي أنشغل بها الفكر الاستراتيجي ولعقود من الزمن. وقد شكلت الأطاريح الفكرية التي انصرفت الى معالجة هذا الموضوع، مقومات أساسية تصلح لبناء نظرية بشأنه ، ذلك أنها تعتمد على (قوانين) ، كما يصفها (أندريه بوفر) ، تبلغ من شدة صرامتها ووضوحها وصياغتها المنطقة حداً قد لا يقبل الطعن بها، على الأقل، من الناحية النظرية ، ذلك أننا لو فحصنا الركائز التي يبنى عليها المفهوم من حيث معطياته الفكرية والنتائج التي ينتهي إليها ، ومن خلال آلية عمل عناصرها البنائية ، لوجدنا أنفسنا أمام بناء فكري – نظري لا يتردد الكثير عن وصفه بأنه متكامل.

وعند الوقوف على التعاريف التي جاءت على موضوع الردع نجدها تحمل مظاهر الثبات لحقيقة لا تستدعي التوقف عندها كثيراً للشك بصدق مقوماتها . فامتلاك القدرة على إلحاق الأذى وترتيب القصاص أو العقاب هي ركيزة التهديد القابل للتنفيذ في مواجهة الغير. وعامل الخوف والخشية من أن يتحول التهديد إلى عقاب بقوة السلاح هي أساس الإمتناع عن الإقدام على عمل غير مرغوب فيه من قبل الطرف المهدد (بالكسر).

وبالجملة ، لا تخرج التعاريف التي أعطيت للردع عن هذا المعنى ولا تحيد عنه، فمن حيث الدلالة ، ينصرف الردع الى منع الخصم من الاقدام على عمل ما، أو تبني سياسة معينة لا يرتضيها الطرف الرادع ، وذلك باشعاره ان المخاطر التي سيتعرض لها، أو الأكلاف الواجب عليه دفعها ، ستكون أكبر من المنافع التي يمكن أن يحصل عليها من جراء إقدامه على ذلك العمل أو تلك السياسة.

وقد عرف (بوفر) الردع بالقول ، أنه يهدف الى ((منع دولة معادية من إتخاذ القرار باستخدام أسلحتها ، أو بصورة اعم، منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين، باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً))[١]

يتضح من التعريف ، أن الردع كسياسة ، ينصرف الى نقل موقف معين، أو نية ما، إلى الخصم من أجل العدول عن فعل باشر به ، أو الابتعاد عن نية القيام بفعل لا يرتضيه المُهدِّد. وهو كاستراتيجية ، يسعى إلى توظيف وسائل القوة عن طريق التهديد باستخدامها لضمان أوضاع لا يرغب الطرف الرادع أن تتغير ، ذلك أنها تتوافق مع أهداف سياسته العليا ، أو أنها تنسجم معها.

والأساس النظري الذي تبنى عليه فكرة(المنع) هو التهديد بمباشرة القوة لمنع الطرف المعنى عن تنفيذ ما ينوي القدام عليه. وهنا تدخل القوة، بدلالة القدرة على إنجاز الفعل المؤثر ، عاملاً حاسماً في إقناع الخصم على الإمتثال لإرادة الطرف الذي ينفرد بسمة التفوق فيها. وبذلك يصبح التفوق الحاسم هو مفتاح الردع ، ودون سواه لا يؤمن الردع مبتغاه.

والردع هو حوار الإرادات المتصارعة بين خصمين ، يرمي أحدهما ، أو كلاهما، إلى منع الطرف الآخر من القيام بعمل أو أعمال لا يرتضيها. وبهذا المعنى، فأن الردع يعتمد على ركنين أساسيين أحدهما مادي، وينطوي تأمين كل مقتضيات القدرة ومستلزماتها على إنزال العقاب، وعلى نحو لا يقبل الشك باستخدام القوة. والآخر، معنوي – سيكولوجي ، يهدف الى إيقاع التأثير النفسي على الخصم من خلال إقناعه بجدوى الإنصياع للطرف الرادع، وبخلافه فإن الخصم سيتلقى عقاباً لن يكون بمقدوره تحمل كلفته.

وإمتناع الخصم عن المباشرة بالعمل، هو في الواقع متأتٍ من نتيجة إدراكه بكلفة المخاطرة التي قد يتعرض لها. وبذلك ينطوي الردع على عملية حسابية ، أو موازنة عقلانية ، تقارن بين المغانم التي يمكن الحصول عليها والخسائرالتي يتوجب دفعها أو تحملها من جراء الإقدام على عمل لا يكون موضع رضى أو قبول من قبل الطرف الرادع.

فالردع هو أولاً وقبل كل شيء ، فعل يستهدف عقل الخصم وليس فعله، حيث ينتج التاثير على إدراكه إمتناعه عن فعل ما ينوي القيام به . ويكون التنهديد جزءاً متمماً ولا غنى عنه لإيقاع التأثير على الجانب النفسي على الخصم.

وفضلاً عن التهديد، يعتمد الردع أيضاً على المصداقية . فحتى يؤتى الردع ثماره ، على الطرف المهدد أن يظهر للطرف المهدد قدراً عالياً من المصداقية في تنفيذ ماتوعد به . وهنا تكون المصداقية هي أساس الإدراك الردعي لدى الخصم ، حيث تزرع القناعة لديه بأنه سيعاقب بشدة إن هو أقدم على فعل يراه المهدد يستدعي الرد الانتقامي الصارم. فالعزم

على تنفيذ العقاب هو اساس القوة الرادعة ، إذ ليس منطقياً أن يصدر التهديد ما لم يقرن بالعزم والتصميم على التنفيذ، وهذا هو مبعث المصداقية فيه.

نظرية الردع ، وبهذا المعنى، تستند إذن على جملة ثوابت . أنها تفترض أولاً، توفر المقدرة على التهديد بالإنتقام وإلحاق الأذى الفادح بالخصم ان هو أقدم على عمل يخرج عن مايريده الطرف الرادع. وثانياً، أنها تفترض التصميم على إستخدام المقدرة التأرية دون أن يترك ذلك أي إحساس لدى الطرف المرتدع ياستعداد الطرف الرادع على التراجع. أما العنصر الثالث، فيتمثل بالقدرة على الإضرار بالخصم بدرجة تفوق ما قد يتوقعه من مكاسب نتيجة مباشرته بعمل لا يرتضيه الطرف الرادع، حيث يلغي عنده حتى الهامش الضيق، إن وجد، بأنه قادر على إحراز نتائج حاسمة في مقابل خسائر محدودة يمكن تحملها فيما لو أقدم على الخيار العسكري . إذن، نظرية الردع تشترط توافر جملة عناصر:

١) إمتلاك القدرة على إيقاع التأثير المادي والمعنوي على الخصم.

٢) إن إمتلاك القدرة على إيقاع التأثير بجانبه المادي والمعنوي هو الذي يؤهل من يمتلكها على ممارسة التهديد بها.

٣) إن التهديد القابل للتصديق من قبل الخصم يؤثر في قناعاته وينسحب إلى إرادته ليدفع بها إلى الإمتناع عن سياسات أو إتخاذ قرارات لا تنسجم مع إرادة الطرف المهدد.

٤) إذا لم يستجب الطرف المهدد (بالفتح) لإرادة الطرف المهدد(بالكسر) ، عليه أن يتوقع عقاباً لا يكون قادراً على تحمله.

هذه الاشتراطات هي بمثابة مظاهر أساسية لأية سياسة ردعية، وهي تميل إلى أن تكون ثابتة وغير قابلة للتلاعب بعناصرها أو مكوناتها البنائية . مظاهر الثبات هذه تقودنا إلى القول ، ان الردع الناجح، هو محصلة تفاعل المقدرة الانتقامية، وصدق النوايا لتنفيذ التهديد وتحويله إلى عقاب. يضاف إلى ذلك قناعة الخصم وإستجابته لطبيعة التهديد المسلط عليه.

وهنا، علينا أن نلاحظ ، أن هذه الثوابت ، تشكل من حيث أدائها الوظيفي وحدة متكاملة ، ذلك أن غيابها ، أو تعطل أداء أحد عناصرها فأن الردع يفشل في تحقيق مسعاه، وعندها تتلاشى من أمامنا هذه الظاهرة.

يمكن أن نستنتج في ضوء الذي تقدمنا به، أن الردع سياسة تنصرف إلى تحقيق أهداف دون أن تقترن بأفعال مباشـــــرة، وبالتالي فهو، أي الردع ، لا ينطوي على الأستخدام الفعلي للقوة. أنه تهديد بها وليس إستخدام لها، يظهرها الرادع ولا ينفذها بحق المرتدع ،

أنها تستخدم بهدف تخويف الخصم عن طريق زرع القناعة لديه بالقدرة على الاقتصاص منه ومن دون أن تتحول النوايا الى فعل يلحق الأذى به. وهذا الحد الفاصل بين التهديد باستخدام القوة، واستخدامها فعلاً هو الذي يشكل معنى الردع وكنهه. وبخلافه، أي عندما يتحول التهديد إلى عقاب ، فأننا والحالة هذه لا نكون أمام وضع رادع، بل وضع اشتباك وقتال فعلي للإرادات المتصارعة، حيث تكون القوة ، وبمختلف أشكالها قد عبرت عن نفسها بشكل سافر. في هذه اللحظة ، يكون الردع قد عجز عن تأمين غاياته الأساسية.

المبحث الثاني

استراتيجية الردع التقليدي والنووي

إذا كان الردع ظاهرة يمكن رصدها على صعيد التعاملات والتفاعلات بين وحدات النظام الدولي فأنه يمكن التمييز، من حيث أدائها الوظيفي ، بين نوعين من الردع وذلك في ظل طبيعة ونوعية الأسلحة المستخدمة ، وهما، الردع التقليدي، والردع النووي.

١٠ الردع التقليدي:

قبل التغير النوعي الذي طرأ على منظومة الأسلحة التقليدية، والمتمثل بالثورة في شؤون التسلح التي أحدثها السلاح النووي بعد الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين، كان الردع يقوم على فكرة القدرة على تحقيق الإنتصار في الحرب إذا إندلعت، وإنزال هزيمة ساحقة بالعدو بدحره وتدمير جيوشه ، بل وحتى إمكانية إحتلال الأرض، أو على أقل تقدير، فرض الإرادة السياسية بعد الإنتصار عليه عسكرياً إذا لم يستجب الطرف الآخر لمطالب الطرف الرادع.

لذا كان الخوف من العقاب، إذا ماتم تجاهل تهديدات الطرف الرادع، يتوقف ، وإلى حد بعيد، على تقدير من هو الطرف الذي يملك القدرة على الإنتصار في الحرب. لذلك أيضاً، كان التهديد بالعقاب ، الذي يعتمد تنفيذه على إلحاق الهزيمة في الحرب، يشكل رادعاً للعدو. فالتقدير الصحيح للثمن الواجب دفعه في حالة عدم إنصياع الطرف المرتدع لشروط الطرف الرادع كان مرتبطاً بقياس الطرف المرتدع لإختلال أو لا توازن العوامل التي تسهم في بناء قدرته وتجعله متراجعاً بالقياس مع تلك العوامل التي تبنى عليها قدرة الطرف الرادع وتجعله في وضع يتفوق فيه على خصمه.

فالردع يتحقق هنا عندما يتأكد الفارق النوعي والكمي للعوامل التي تتشكل منها القوة المادية وغير المادية ، والتي تكون بحوزة أي من الطرفين المتقابلين عندما تترجم إلى قدرة فعلية لممارسة تأثير ناجع أو سلوك ضاغط على الطرف الآخر.

وعليه، كانت قيمة الردع وآلية عمله وشروط نجاحه تعتمد جميعها على تلك العوامل التي تزيد من حالة الاقتدار العسكري التي يملكها طرف معين لتجعل من مسألة الحرب قضية خاسرة لغيره، ومقترنة بثبوتية الانتصار وحتميته بالنسبة إليه.

والقوة المتفوقة والقادرة على ممارسة تأثير رادع وفعال يدخل غي بنائها عدة مكونات :

المكون الأول : التفوق في عنصر الكم البشري الموظف في القتال، أي التفوق في عدد المقاتلين الذين يشكلون جيش الدولة. أن عدد الجيوش المقاتلة ، وطريقـــــة تشكيلها (ألوية ، فريق ، فيالق) وكيفية نشرها وتوزيعها في ميدان المعركة مع القوات المتجحفلة معها وحجم القوات المساندة لها ، فضلاً عن الجهد العملياتي – التعبوي وكيفية إدارته ضمن خطط السوق الميدانية، جميعها تشكل عنصراً من أهم عناصر التفوق العسكري وتأمين القدرة على كسب الحرب وإلحاق الهزيمة بالعدو إذا وقعت.

إن إدراك قوة هذا المكون من قبل العدو يحمله على التفكير مسبقاً باحتمالات خسارته عسكرياً . مما يجعل من هذا العامل رادعاً يقيد من حركته ويمنعه من القيام بأعمال غير مرغوب فيها.

المكون الثاني: التفوق في أسلحة القتال كسلاح المدفعية والدروع وسلاح الطيران لتأمين كثافة نيران وقوة تدمير يصعب تفاديها أو التفوق عليها.

المكون الثالث: التفوق في مجال المناورة الميدانية كتأمين عنصر المفاجأة أو المبادرة بالضربة الأولى وبهجوم واسع النطاق يستهدف مراكز قيادة العدو، ومفاصـــــل تجمع قواته وقطعاته الهجومية الأمامية.وضرب طرق مواصلاته وخطوط إمداداته ، ومراكز الإسناد الخلفية ونقاط الدعم اللوجستية . كذلك تأمين القدرة على المناورة وسرعة نقل المعركة في ميادين وجبهات متعددة بفتح أكثر من جبهة واحدة بغية إرباك العدو وإضعاف سيطرته الميدانية.

المكون الرابع : التفوق في مجال المناورة السياسية في تأمين جبهة واسعة من التحالفات العسكرية تتجسد في تعدد القوى المتحالفة ضد العدو يصعب عليه مواجهتها والانفتاح عليها . وبالمقابل يجري العمل على إضعاف تحالفات العدو العسكرية والسياسية ، الأمر الذي يزعزع إرادته، ويزرع الشك بطبيعة قدراته ، مما يضعف لديه نزعة الميل إلى الحرب أو إستخدام القوة العسكرية في مواجهة الغير. هذا المكون مثلته سياسة توازن القوى ، حيث أن التوزيع المتكافــئ للقوى بصيغة الأحلاف يشكل رادعاً على إرادة الدول في إثارة الحرب. كذلك نظام الأمن الجماعي الذي يهدف، أولاً وقبل كل شيء ، إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في الإتجاه الذي يخدم مصلحة إحدى الدول على حساب غيرها ، وذلك عن طريق إتخاذ إجراءات وتدابير دولية جماعية كقوة ضغط رادعة لمحاولات التغيير.

وعليه، يمكن القول، أن نظامي توازن القوى والأمن الجماعي قاما في جوهرهما على فكرة الردع . بل أنهما شكلا إحدى الركائز القوية لاستراتيجية الردع التقليدي، ذلك أنهما يحولان دون إقدام دولة على استخدام قواها بهدف الاخلال بالأوضاع القائمة . وهذا لا يمكن أن يتحقق الأمن خلال مواجهة العدوان بقوة أكبر منه، ويكون بمقدورها رفع درجة المخاطرة أمامه باعتبارها هي أكبر القوى الرادعة لإيقافه وإحباط وشل إمكانياته في التصرف.

وترتبط هذه النتيجة بالافتراض الذي يتبناه النظامان، والذي يشكل أساس فكرة الردع ، وهو ان السلوك الدولي يبنى على عنصر الترشيد ، أي الميل إلى إجراء موازنات مستمرة بين جانبي المخاطرة المحتملة والمزايا المتوقعة حتى إذا ما كانت حسابات المخاطرة أعلى من حسابات المناهج المتوقعة ، امتنعت الدول وأحجمت عن ممارسة العدوان بما يبقي على اطار الوضع القائم دون تغيير.

وإذا كان تطبيق فكرة الردع في نظام توازن القوة ينصرف إلى التعادل النسبي في توزيع قوة المحاور، أو الأحلاف والأحلاف المضادة، فأن هذه الفكرة ، أي فكرة الردع، تنصرف في نظام الأمن الجماعي إلى التفوق الساحق في قوة المجتمع الدولي في مواجهة الدولة المعتدية ، أو التي تحمل نوايا لترتيب العدوان.

٠٢ الردع النووي:

اكتسب مفهوم الردع في ظل الأسلحة النووية معنى أكثر عمقاً وأهمية عما كان عليه في عصر الأسلحة التقليدية. وتكفي الإشارة إلى أن الردع التقليدي، ورغم أهمية العناصر التي كان يتشكل منها، إلا أنه لم يمنع القوى الأوربية من الدخول في حروب طاحنة كان أخرها الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي.

ولكن، وبعد إنتهاء هذه الحرب، ومع ظهور السلاح النووي ، لم تشهد أوربا لا بقواها الرئيسية ، وى بالقوتين العظيمتين، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، حروباً كتلك التي كان يعج بها المسرح الأوربي ومناطق أخرى من العالم قبل الثورة النووية في ميدان التسلح، رغم تنوع وتعدد المصالح وتعقدها وتشابكها، ورغم حدة الضغوط التي كانت تفرضها الأيديولوجيات المتعصبة والمتشددة في تأكيدها على مبدأ حتمية الصراع وضرورة إنهاء الآخر وإقصائه بالقوة العسكرية. رغم ذلك كله ، لم تقع الحروب سواء على مستوى

القوتين العظيمتين المتسلحتين بالأسلحة النووية ، حيث انتقلت بسياستها من حتمية الصراع إلى إمكانية التعايش السلمي، ولا على مستوى القوى الأوربية الكبرى المنظوية تحت مظلتيهما.

وفي الواقع ، فأن غياب الحرب بين القوى الأساسية والفاعلة في النظام الدولي مرده إدراك هذه القوى للطبيعة المدمرة والأكثر شمولية ، وعلى نحو غير مسبوق، للسلاح النووي.

هذه الفاعلية المتناهية لقوة للتدمير المترتب على استخدام السلاح النووي، هي التي جعلت من قيمة الرادع النووي غير قابلة للقياس بالمقارنة مع قيمة الرادع التقليدي، إذ أن الأول يتميز عن الثاني ويتفوق عليه بنوع وطبيعة وحجم الثمن الواجب دفعه إذا ما تحول الردع إلى عقاب . فالحرب النووية، اذا ماقدر لها أن تقع، فأن الأثر المترتب سيكون شاملاً ومتبادلاً، وعند ذلك يلغى التمييز بين طرف منتصر وأخر منهزم ، حيث لا طرف غالب ولا طرف مغلوب.

مثل هذه النتيجة فرضت على القوى النووية قيود متبادلة، ذلك أن الردع فيها أصبح متبادلاً بقدر ما جعلت من مسألة الحرب خياراً غير عقلاني لإشكاليات يمكن حلها سياسياً وبالطرق الدبلوماسية بعيداً عن مخاطر إستخدام السلاح النووي.

وكما يذهب (اندريه بوفر) الى أن الاستراتيجية التقليدية كانت تستند بصورة واضحة إلى حد ما على قدرة إيجابية ، هي القدرة على الإنتصار والغلبة ، أي أن هذه الاستراتيجية لا تستند إلى القدرة على فرض الإرادة على الخصم فحسب بل تستند أيضاً إلى تحقيق هذه النتيجة بصورة قليلة التكاليف نسبياً، اذا ماقورنت بمزايا الانتصار وأرباحه حيث يكون هناك طرف غالب أو منتصر ، وآخر مغلوب أو منهزم.

ولكن وبظهور السلاح النووي ، برزت ظاهرة جديدة تماماً مفادها، أنه مهما كانت نتيجة النزاع ، فأن الغالب والمغلوب سيدفعان الثمن الباهظ من جراء الدمار النووي المتبادل ، لأن أياً منهما لن يستطيع أن يحمي نفسه منها بصورة فعالة. ولهذا كان على كل طرف من الأطراف أن ينصرف إلى تحقيق هدفه السياسي بالعمل غير المباشر ، وذلك بشل خصمه ، أي أنه يتوصل إلى ذلك بفضل قدرة سلبية تسمح بتجنب الاختبار الأكبر لقوة ، بفضل قدراته الرادعة ، ولا يحاول تحقيقه أبداً بواسطة الانتصارالعسكري ، ذلك ان الانتصار العسكري يمثل قدرة إيجابية كثيرة المخاطر الى الحد الذي يلغي

الاستعداد على تحملها. أن شل الخصم بوسائل ، أخرى غير العسكرية، هو الأكثر قبولاً من الناحية الواقعية والعقلانية معاً.

وكما سبقت الإشارة ، فأن الردع النووي استمد مقوماته من استراتيجية القدرة على التدمير بالضربة الأولى. ولضمان هذه القدرة ، اندفعت القوتان العظيمتان ، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، في عملية سباق تسلحي في الميدان النووي لا تعرف حدوداً لتستقر عندها، الأمر الذي وصل بهما إلى ماوراء نقطة التشبع، وعندها حلت نظرية استراتيجية قائمة على فكرة القدرة على التدمير بالضربة الثانية، وأصبح الردع معها متمثلاً بما يعرف بالردع النووي المتبادل ، أي قدرة كل من الطرفين الأمريكي والسوفيتي على تدمير بعضهما تدميراً كاملاً ونهائياً في حالة وقوع حرب نووية بينهما وتحت أي ظرف من ظروف المبادأة بفعل امتلاكهما المقدرة الثأرية والرد الانتقامي بالضربة الثانية. وهذه الحقيقة الهامة هي التي جعلت من الحرب النووية حروب انتحار متبادل لأطرافها.

إذن الاستراتيجية النووية قامت على فكرة الردع النووي المتبادل وخلقت بالتالي وضعاً استراتيجياً عرف بتوازن الرعب النووي الذي استمد فاعليته من حقيقة مهمة تتمثل ، في نجاح القوتين العظميين في تنمية قدراتها النووية بشكل هائل والوصول بها الى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية، بعد أن كان جوهر الاستراتيجية النووية قائماً على مبدأ القدرة على التدمير بالضربة الأولى. أي اذا تعرضت الولايات المتحدة لهجوم نووي سوفيتي ، مهما كان عنفه وشموله، فسيظل بمقدورها أن تستوعب صدمات الضربة الأولى التي وجهت إليها، وتوجه ضربة ثأرية انتقامية ساحقة ضد الاتحاد السوفيتي في مختلف مراكزه الصناعية والسكانية والاستراتيجية.

المبحث الثالث

مظاهر الثبات النسبي في نظرية الردع

حتى الآن، تبدو لنا نظرية الردع، بمعناها وأحكامها المطلقة، غير قابلة للطعن في فروضها الأساسية. فجانب الوثوق بالقوة المتاحة لممارسة هذه الاستراتيجية تفرض على الغير الاقتناع بها، وبالتالي الانصياع لإرادتها. وعلى هذا توصف استراتيجية الردع بأنها تنطوي على جاذبية لا تقاوم ، ذلك أنها تستوفي جملة شروط منها، أنها تبدو خاضعة لعملية حسابية باعتبارها الإدارة الرئيسية من بين مجموعة الأدوات لمن يخطط باستخدام القوة . كما وأن استراتيجية الردع تعمل على تنشيط أو تشجيع الفكرة التي ترى أن أحد التصورات يناسب كل الحالات ، وخاصة عند الإشارة إلى القوات المسلحة المجهزة بالأسلحة النووية بعيدة المدى وإعتبارها قوة الردع المنتظرة. فضلاً عن ذلك ، فأن استراتيجية الردع هي أفضل ما يمكن الحصول عليه إذا ما قورنت بالقتال الفعلي أو الاستسلام.

ولكن، عند فحص الفروض الأساسية للأفكار التي تنهض عليها نظرية الردع، تبدو أنها مفرطة في عموميتها بقدر تفاؤلها نتيجة هذا التعميم. وكما يقول (تشارلز كالويل) ((لا يمكن قبول النظرية بانها نهائية وقاطعة بينما تدل الممارسة التطبيقية على نتائج مخالفة لها)).

وفي الواقع، لا تكمن المعضلة كثيراً وبشكل أساسي، في الجوانب النظرية للفكرة الأولية التي يرى بأن الدولة قد تعدل عن إتخاذ إجراء بعينه عبر تعرضها وإقرارها بالأخطار المحددة التي ستفرض عليها خسارة أو جهداً متباين ، أو حتى الفشل المجرد . انما تكمن المشكلة في الجوانب العملية والتطبيقية لها. إذا غالباً ما تثار الشكوك حول القدر الكافي والقابل للقياس تجريبياً لتوضيح علاقة التكلفة والفائدة ، إذ ليس دائماً يكون تقدير الكلفة أعلى بكثير من الفائدة المتوقعة لكي ينتج الردع آثاره الواضحة. فقد يتجاوز الطموح السياسي، أو الشخصي أحياناً، في تطلعاته نحو إنجاز أهداف لا تقارن قيمتها الاعتبارية ، وليس المادية فقط، بالتكاليف المحتملة أو الواجب دفعها في مواجهة عسكرية.

والقول أن استراتيجية الردع تحظى بأرجحية ذلك انها تعطي أفضلية لما يمكن الحصول عليه اذا ما قورنت بالقتال الفعلي، فان هذا القول يتجاهل كون الخيار العسكري قد يحظى أحياناً بالأرجحية لتحقيق أهداف سياسية قد لا تؤمنها استراتيجية الردع. ويستمد هذا الاتجاه مصداقيته من فكرة مفادها ان احدى عوامل فشل الردع قد يكون متأتياً من الجهة التي تقوم بممارسته . ففي معادلة تختل فيها عناصر القوة بين طرفيها (دولة نووية

وأخرى تصنف من دول العالم الثالث مثلاً) ، فان عناصر الاختلال هنا قد تشكل دافعاً مغرياً للدولة المتفوقة لإختبار قوتها العسكريـــة التقليدية (غير النووية) بهدف فرض الإرادة لتحقيق أهداف وأغراض سياسية (نموذج الولايات المتحدة – العراق ، الولايات المتحدة – الصومال ، الولايات المتحدة • يوغسلافيا ، الولايات المتحدة – افغانستان) . وهنا يعجز الردع عن تحقيق غايته السياسية بعيداً عن أوضاع القتال والمجابهات العسكرية . فالعراق لم يرتدع خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ لأنه كان يعتقد جازماً بأن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على تدميره لأغراض سياسية واستراتيجية ، وان لا خيار أمامه سوى الخيار العسكري[٢]. أو أن تكون التهديدات والانذارات المرسلة الى الطرف المرتدع غير مقنعة وغير واضحة ،أو أن تذهب قناعة الطرف المرتدع الى أن القدرات العسكرية الموجهة ضده غير كافية ، أو غير مؤهلة لتحويل الردع الى عقاب.

من ناحية أخرى، لو تفحصنا الجوانب النظرية لاستراتيجية الردع يمكن القول، أن نقطة الشروع في الردع تكمن في ان يجعل الطرف الرادع من الطرف المردوع مدركاً لقابليته وعزمه على التنفيذ اذا أخفق الردع. لكن الموقف الردعي في حقيقته غيرما هو عليه نظرياً . فعدم التعقل يمثل عاملاً من عوامل فشل الردع حيث يكون مبعثه أما نتيجة الموقف الردعي الذي تقع بعض مسؤوليته على الطرف الرادع عندما لا يكون موفقاً في إيصال التهديد بالعقاب الى مستقرة وبكامل غاياته، أو يكون مبعثه عدم تعقل الطرف المردوع عن قصد. وفي الحالة الأولى فالعذر إلى جانب المردوع لتخلف أسباب إدراكه . اما الحالة الثانية فأنه أشد خطورة . فقد لا يظهر المردوع بأنه لا ينوي الارتداع عن قصد فقط، بل ربما يكون موقفه نتيجة منطقية لعملية صنع القرار. إذا قد ينظر صناع القرار الى خصومهم نظرة غير صائبة ناتجة عن قناعات شخصية تمسخ إدراكاتهم وتفهمهم لحقيقة قدرات خصومهم ونواياهم. وقد تكون الثقة العالية بالنفس سبباً في رفض حقائق ذات أهمية كبيرة وخطيرة باعتبارها هامشية أو غير مباشرة. وبذلك لحجم الازدراء بالبدائل التحليلية والخيارات البديلة ولا تصبح ذات قابلية على إقناع صناع القرار[٣]. وفي كثير من المناخات السياسية لصنع القرار يكون القرار متأثراً بالنظرة القومية الذاتية لصناع القرار التي هي معيار شخصي لوزن الإنجازات الفردية من خلال حصيلة القرارات الصائبة والخاطئة معاً. لذلك لا يكون صناع القرار المركزيون على استعداد للتجاوب مع استنتاجات إضافية. وبالتالي فان إدراك قيمة الردع لا يتماثل مع الشروط النظرية التي تلازم حالة الردع.

وهكذا، يكشف لنا الجانب التقويمي – التحليلي لاستراتيجية الردع عن مظاهر الوهن التي تعتريها لتجعل منها سياسة لعدم الإعتماد المطلق عليها أو الثقة المفرطة بنتائجها وفي جملة مواضع منها:

١) إهتزاز مقوم المصداقية:

إحدى مقومات النجاح لأية سياسة ردع ، وكما سبقت الإشارة ، هو أن تكون قادرة على التعبير عن مصداقية فعلها في إنزال العقاب . فالقدرات التدميرية والاستعدادات الدفاعية والقابليات الانتقامية كلها لا تزن أثقالها إن هي افتقرت إلى المصداقية في تأكيد إستخدامها على نحو لا يقبل الشك حيث تبقى وفق قناعات الخصم ومدركاته عاجزة عن إيفاء الرادع بانه سيصب غضب قدراته عليه فينتقم منه، فإدراك الخصم بحقيقة القوة الرادعة الموجهة ضده يأخذ مضمونه من منطق الردع ذاته الذي هو ممثل في تنفيذ العقاب ضده عندما يلجأ إلى عمل غير مرغوب فيه(٤).

انه لمن المفيد بمكان أن يخلق صاحب القوة الرادعة ، أن هو أراد اعتمادها في علاقاته مع خصومه ، إدراكاً لديهم يتناسب مع ما لديه من قدرات. إلا أن هذا السبيل لا يخلو من جملة معوقات تظهر امام الردع . فقد تتشكل مدركات الخصم وفق معطيات مضللة وغر مكتملة لتعطي استجابة غير وافية لحقيقة القوة الرادعة المسلطة عليه، أو أن بعتقد الخصم أن القدرات المتوفرة لديه تؤهله لإمتصاص العقاب الموجه اليه ومن ثم الرد لضربات انتقامية تفوق تلك التي تلقاها أو أن يكون الطرف الرادع ذاته غير مالك حقاً لقدرات تفي بأغراضها، أو أن يكون غير عازم على التورط والانجراف أكثر على قدر معين ، أو أنه يخشى انهيار سمعته ان هو تمادى في عمله العسكري ففي فيتنام اتضح من العمليات العسكرية الأمريكية أن القدرات الأمريكية كانت قاصرة في غرس إدراك يتواءم مع القابليات الحقيقية والعملية للولايات المتحدة الامريكية. كما تبين أن القابليات الحقيقية والعملية للولايات المتحدة الأمريكية. كما تبين أن قابلية الفيتكونغ وفيتنام الشمالية على تحمل الضربات العسكرية واستيعابها كانت قابلية عالية. فكان على الولايات المتحدة أن تشرك قوات أكبر في العمليات العسكرية وأن توسع رقعة العمليات جغرافياً. وتصعد من نوع وحجم الدمار، وذلك ان لم يكن لأي غرض ادراكي آخر فأنه كان لتمكين العمليات العسكرية ليس الا. ألا أن كل ذلك لم يؤمن للولايات المتحدة الأمريكية الأوضاع التي كانت تراها ضرورية لتحقيق أهدافها ، كما لم يكن بمقدوره أن يدفع الخصوم الى التفاوض. والأكثر من هذا كله أن هذه الاستراتيجية قد أعطت مردوداً إدراكياً سلبياً على القدرات الأمريكية الرادعة. فمن ناحية أضحت السياسة ألأمريكية

مقيدة بأصفاد الرأي العام الأمريكي، فضلاً عن الضواغط الخارجية من جانب حلفاء الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى ، فأن زيادة التورط الأمريكي خلق إدراكاً عند الفيتناميين والصينيين والسوفيت بأنه كلما تمكنت فيتنام من إستيعاب العقاب الانتقامي زاد تورط الولايات المتحدة وان الزمن ليس في صالحها.

ويمكن أن نلاحظ أيضاً على مستوى الصراع العربي الاسرائيلي أنه حتى عام ١٩٧٣ فأن سياسة الردع الاسرائيلية ، ووفق نظام الأساحة التقليدية بمضامينه التقنية المتطورة ، عبرت عن عجزها وإخفاقها في تحقيق شروطها لضمان الأمن الاسرائيلي فعلى الرغم من الانجازات التي حققها الكيان الصهيوني في خلق أوضاع أستراتيجية مهمة لأمنه، إلا أنه لم يحقق إدراكاً ردعياً عند العرب يثني إرادهم عن مواصلة الصراع ، أو أن يمنعهم من اللجوء الى الخيار العسكري عام ١٩٧٣.[٥]

وهكذا، فأن الردع قد لا يولد قناعة لدى الطرف المرتدع أن يحجم عن أعمال لا يرتضيها الطرف الرادع. وحتى التمسك بالمواقف أو السياسات المتصلبة من قبل الطرف الرادع بسبب من دوافع الحفاظ على هيبة سياسته الرادعة وإضفاء درجة عالية من المصداقية عليها فالها قد لا تفلح أحياناً في أن تأتي بنتائج ايجابية. فالتطرف في بعض جوانبه يكون محصلة للقلق من أن الخصم قد يشك في عزم الطرف الرادع على تنفيذ قديداته . وكاما تصلب التطرف لدفع المردوع إلى خيارات لأخراج الطرف الرادع من تطرفه هذا . والأكثر من ذلك، يجعل الطرف المردوع أن يرى عدول الطرف الرادع عن تطرفه شرطاً من أجل الحوار.

ان هذا التحليل يقود بنا إلى إستنتاج أخر مفاده، أن ادراك الطبيعة المفرطة للأذى المترتب على استخدام السلاح النووي قد تكون عاملاً في الإمتناع عن إستخدامه . فالجهات الرادعة كثيراً ما قمدد باتخاذ إجراءات تكره وضعها موضع التنفيذ اذا ما أخفق الردع . بمعنى آخر، أن ضعف استراتيجية الردع تكمن أحياناً في الطبيعة المفرطة للأذى المترتب على استخدام السلاح النووي، إذ رغم قوة الشكل المطور للدمار عن السلاح النووي إذا ما استخدم ، فأن الخشية من قوة الدمار قد تكون عامــلاً في الإحجام عن اللجوء إليه وهذا يفسر لنا لماذا نشطت الجهود التنظيرية لفكرة الحرب المحدودة كبديل استراتيجي لفكرة الحرب النووية أو تفضيل الركون لأسلحة تقليدية في مجابهات عسكرية من اللجوء إلى الأسلحة النووية.

ان السؤال الأكثر إلحاحاً والذي يمكن أن يطرح هنا هو، لو افترضنا أن الردع قد فشل خلال الحرب الباردة، فهل يكون بمقدور كل من القوتين العظميين أن تستسيغ المغامرة بخوض حرب نووية كبيرة؟ وأن تكونا على استعداد لتقبل نتائجها المدمرة؟

في الواقع، ورغم صعوبة التأكد من النوايا عبر الظاهرة لصناع القرار في كل من القوتين العظميين في حينه ، يمكن القول، اذا كانت العقلانية تفرض البحث عن سبل تجنب منزلقات الكارثة النووية ، عندها يكون من المنطقي ، والحالة هذه، أن الركون الى الخيار النووي لن يكون هو الخيار الوحيد ، أو أن يأتي في مقدمة الخيارات المتاحة ، وذلك بسبب من طبيعته المأساوية التي جاءت بها سيناريوهات الحرب النووية والتي تذهب إلى أن إندلاع هذه الأنماط من الحروب لن يكون فيها طرف خاسر وآخر منتصر بسبب من طبيعة الدمار الشامل المتبادل. وأمام هذه الفرضية الصائبة ، رغم عدم تجريبها. نتساءل هنا عن الفائدة المرجوة من استخدام السلاح النووي؟

وعلى هذا، يكون الردع قد فرض قيوداً على نفسه خشية من أن يحمل التهديد محمل التنفيذ بالعقاب. وعليه، إذا فشل الردع فان الخيار النووي لن يكون هو الخطوة الأولى حيث يتخذ القرار بشأنه ، بل أن العقلانية تفرض أن تكون هذه الخطوة مسبوقة بسياسات لا ترتقي الى مستوى الاحتكام الى السلاح النووي. بمعنى أن القوة النووية ، وفي حال فشل سياسات الردع ، قد تمانع في بدء حرب تقود بها الى الفناء. فمن خلال معالجته إلى النتائج المروعة للحرب النووية اذا ما قدر لها أن تندلع عن طريق الخطأ غير المقصود في حسابات القوتين العظميين أو احداهما، يذهب (بروس بلير) الى التأكيد على غياب جانب الوثوق في سياسة الردع بالقول : ((ان الردع كحقيقة كانت حاضرة في مدركات صناع القرار الأمريكان والسوفيت طيلة فترة الحرب الباردة. لكن الافتراض الذي يقوض هذه النظرية يثير التساؤل الآتي، ماذا لو كان هناك خطأ في حسابات احد الطرفين ، أو في تقدير موقف أحدهما للآخر نتيجة معلومات خاطئة أو غير مكتملة، أو قاصرة عن تفسير النوايا؟ ان مجرد القيام بعمليات عسكرية حتى وأن كانت تقليدية هي مؤشر أولي لجانب القصور في القيمة المطلقة لنظرية الردع التي جرى التثقيف عليها لفترة تجاوزت الأربعين عاما"، إنها طعن بالمضمون الاطلاقي للأسس التي قامت عليها نظرية الردع))[٦] . وبعبارة واحدة، فان الخوف أو الخشية من الدمار النووي قد لا تثني الاحتكام إلى قوة السلاح التقليدي كبديل عنه. وإكتمال القناعة لهذه المقولة قد يدفع القرار إلى تجاوز الحدود التي تضعها نظرية الردع.

إن التأكيد على غياب الثقة بسياسة الردع نجدها أيضاً عند (ميشيل هاورد) ولكن بصياغة أخرى حيث يقول : ((أن سياسة الردع النووي ، ومنذ نهاية الأربعينات وحتى الثمانينات، بقيت مسألة نظرية مجردة . فنجاح الردع يعود إلى الثقة في عدم إستخدام السلاح وليس إلى الثقة بالردع ذاته. والمسألة لا تعدو عن كونها نجاح الطرفين السوفيتي والأمريكي في خلق حالة توازن بين المهارة في القتال والحظ الحسن))[٧].

٢) إدراك مساوىء الأمر الواقع:

في أحيان كثيرة تفرض مساوىء الأمر الواقع ضغوطاً قوية على صناع القرار بهدف السعي نحو تغييره ، وعندها يكون الخيار العسكري باللجوء الى الحرب، ورغم التكاليف التي تنطوي عليها (كقيمة رادعة) ، أفضل بكثير من المساوىء المترتبة على إستمرار ذلك الواقع. فخلال الفترة من ١٩٦٨-١٩٧٣ ، كانت العلاقة بين مصر واسرائيل تمثل واقعاً لا يطاق ، ولم تكن الحرب التي خاضتها مصر عام ١٩٧٣ أكثر من مجرد وسيلة لتغييره وإعادة اهتمام الدول العظمى بقضية لم تكسب منها مصر سوى وعود سياسية ظللتها الجهود الدبلوماسية [٨]. وبالقياس على تجارب تاريخية سابقة لم ترتدع ألمانيا خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية من أن تعيد تسليح نفسها . فبعد أن وجدت في المعاهدات التي فرضها واقع ما بعد الحرب العالمية الأولى أمراً غير قابل للتسليم بمعطياته، حيث كان خرق القيد المفروض على تسليحها عاملاً في توجيه طموحاتها نحو نفوذها إلى كامل القارة الأوروبية، الأمر الذي أشعل الحرب العالمية الثانية [٩]. كما فشلت أمريكا أيضاً في ردع اليابان قبل الهجوم على (بيرل هابر) عام ١٩٤١. ولم يفشل الردع الأمريكي لأن قيمة الحرب لم تكن مكلفة بقدر كاف، بل فشل أساساً على ما يبدو لأن إحتمال نجاح اليابانيين كان عالياً جداً، وخصوصاً لأن قيمة الأمر الواقع بنظر اليابان كانت متدنية جداً[١٠].

٣) قبول المجازفة:

وغالباً ما يشكل قبول الطرف المرتدع بالمجازفة سبيلاً أخر للطعن بالقيمة المطلقة لنظرية الردع ، ليجعل منها نظرية أقرب إلى النسبية منها إلى الاطلاقية في احكامها وإفتراضاتها المنطقية.

ان سمة الفاعلية لأية استراتيجية ردع ناجحة يمكن إدراكها من خلال التمييز بين نوعين من صناع القرار. فهناك فريق من صناع القرار يصنفون بانهم يقبلون المجازفة التي تنطوي على هامش من توقع النصر . في حين أن هناك فريق أخر منهم يركز على تجنب المجازفة ، ويعملون على تحاشي الخسائر المحتملة أو المتوقعة في أي عملية تنطوي على نوع من التحدي [١١]. ويشكل الفاصل بين هذين النموذجين مؤشراً لنجاح سياسة الردع من عدمها.

وكما سبقت الإشارة ، إذا كانت المنفعة المتوقعة من تجاوز عتبة الردع أو تجاهله يساوي المنفعة المتأتية من القبول بالأمر الواقع رغم مساوئه، فأن صانعي القرار الذين يتحاشون المجازفة سيرتدعون، بينما لن يرتدع صانعو القرار الذين يقبلون المجازفة ويرتضون بها كبديل لمساوىء الأمر الواقع الذي لم يعد بالإمكان قبوله أو التسليم به[١٢].

إذن، تكتسب النظرة إلى المجازفة أهمية لدى صناع القرار ، لأنه من السهل ردع الذين يتحاشون المجازفة ولكن يصعب ردع الأطراف الذين يقبلون بها. وبما أن المجازفة تؤثر تأثيراً أساسياً في الردع، فان العلاقة الارتباطية لقبول المجازفة تكون ذات صلة بجملة عناصر فقد يميل صناع القرار لقبول المجازفة نتيجة اعتقادهم بان لديهم القدرة على السيطرة على الأحداث وعلى نحو تقود الى مكاسب لصالحهم . ومما يغذي هذا الميل، طبيعة مدركات صناع القرار لأخطار غامضة يعوزها اليقين والثبوتية في تأكيد حقيقتها ، حيث غالباً ما يسهل التقليل من شأنها. يرافق ذلك ثقة مفرطة في القدرة على تحمل التكلفة مع تصور مغري لفرص النجاح فيها. ومما يعزز من قوة هذا الإتجاه ، طبيعة البنى السلطوية ، لصنع القرار التي تحد من المعارضة ، بسبب من مركزيتها ، ولا تعطي لها مجالاً في التعبير عن موقف مغاير.

لقد قام (ريتشارد بتس) بدراسة ستة عشر نموذجاً لحروب إندلعت ما بين ١٩٣٩-١٩٧٩ ، للتأكد من صحة افتراض مفاده ان الردع قد لا يحمل مصداقية كافية لردع الأعداء المحتملين ، وقد توصل إلى استنتاج ((ان الأطراف التي تخطت عتبة الردع أظهرت قدرة دفاعية عالية توحي بشكل لا لبس فيه عجز السياسات الرادعة من أن تثنيها عن خوض الحرب... وان الدول الضعيفة قد لا ترتدع ، وبالتالي تبادر بعدوان ضد أطراف أقوى منها إذا كانت قدرة إدراك التهديد ، أو العداء، أو الاستياء العام كبيرة بما فيه الكفاية)) [١٣].

يرتبط بما تقدم ، مسألة أخرى على قدر كبير من الأهمية في تقرير نجاح سياسة الردع في مواجهة الأطراف المراد ردعها ألا وهي، طبيعة تصوراهم ودوافعهم ودرجة تعقلهم حول الموضوع الذي تتأسس عليه سياسة الردع ذاها . فاذا كان الردع يمثل علاقة سيكولوجية تتوقف على التصورات ، فان المنظومة التي تسهم في تشكيل هذه التصورات هي التي تقرر فاعلية هذه السياسة . كذلك دوافع الطرف المراد ردعه وبناؤه القيمي والعقائدي وطبيعة أهدافه وغاياته ، هي التي تقرر جميعاً نجاح الردع أو فشله.

وبالإستعانة بالنماذج التاريخية يمكن التثبت من صحة هذا الأفتراض ، فمثلاً وخلال الحرب الفيتنامية ، كان زعماء أمريكيون يعتقدون أن فيتنام الشمالية يمكن أن تستجيب لتهديد أو حقيقة القصف الاستراتيجي (عملية الرعد المدوي) ، لأن (هوشي منه) كان يريد حماية المجمع الصناعي في بلاده، ولم يعد يخوض حرب عصابات دون أن يخشى خسارة شيء. وفي نهاية الأمر فاقت قدرة فيتنام على تحمل التكلفة قدرة الولايات المتحدة حيث كانت تريد فرضها [١٤] . كما فشل الردع ضد كوريا الشمالية عام ١٩٥٠ ، وضد العراق عام ١٩٩٠-١٩٩١ ، ذلك أن دوافع الأطراف وطبيعة تصوراهم حول إمكانية النصر ، أو الأهداف المراد تحقيقها في موجهة مع الخصم كانت أكبر من أن تردع. ويشير (جوزيف ناي) الى أن ما يعمق من قوة الدوافع ويجعل منها عاملاً في إفشال السياسات الرادعة هو، ان بعض الأطراف التي يمارس الردع ضدها قد تلجأ إلى زيادة قدرها العسكرية، وتلجأ إلى بناء تحالفات مع دول قوية لرفع احتمالات النجاح في حرب قد تخوضها ، أو أنها تتلقى تنازلات تعين على إغرائها لتعديل مواقفها [١٥].

لقد عالج (جورج(و (سموك) دور المغريات أو الوعود في تمتين أو إضعاف سياسة الردع، عندما ذهبا إلى القول ((إن نظرية الردع قد تركزت بشكل ضيق للغاية على دور التهديد في تأثير الدول بعضها على بعض، وباستثناء حالات عرضية عندما أشار المنظرون الى ان تقرن " التهديدات بالوعود" لكي ينجح التهديد ، وكان التجديد ولا يزال بصورة حصرية على تصميم التهديدات المناسبة. والنظرية في حاجة الى أن تعطي اهتماماً أكبر لدور " المغريات" و" الوعود" مثلما هتم بدور التهديدات . إذ أن إستغلال المغريات للتأثير في سلوك الدول الأخرى قد لا يقل تعقيداً عن إستغلال التهديدات))[١٦].

فضلاً عن ماتقدم، وإستكمالاً له، إذا افترضنا أن هناك حاجة رئيسية إلى سياسة الردع الإقليمية وان تلك الحاجة تنتظر ظهور صراع قوة دولي مرة اخرى (كما حدث بين الولايات المتحدة والعراق عام ١٩٩٠-١٩٩١) عندها سيكون بإمكاننا أن نتفهم مشكلة عدم الثقة في سياسة الردع، وندرك مدى حجمها. فسياسة الردع الناجحة

والممتدة ستثير إشكالية حيث تكون مصالح الطرف المعرضة للخطر غير حيوية . وتشتمل المخاطر التي نعرفها في عالم اليوم التعرض لخطر أسلحة الدمار الشامل . ويزداد الأمر صعوبة في حالات معينة، مثلاً عندما تكون المعلومات المتوافرة لدى الولايات المتحدة عن وضع اقليمي معين ضعيفة وغير كافية.

سيكون من الصعوبة بمكان أن نصل الى إستنتاجات حول الردع المباشر في إطاره العام ويمكن أن نستشهد بالقول: ان وضع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦ ، باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في العالم لم يكن محل شك مطلقاً. ولكن الذي كان محلاً للشك فعلاً هو مدى القوة التي كانت الولايات المتحدة مستعدة لإظهارها في الظروف المباشرة لدبلوماسية الصوارخ الصينية في خليج تايوان. وإضافة إلى ذلك، فأن سياسة الردع لا تتوقف على القدرات العسكرية المطلقة، ولا حتى على القدرات العسكرية النسبية، مهما كانت درحة مهارتها في الإعداد والإستخدام والحسابات ، ولكنها مسألة تتعلق بالخيار السياسي الذي يتأثر بدوره بعدد من العوامل التي لا تدخل في النطاق الاستراتيجي . ولكي تطبق سياسة الردع فلا بد ان يختار الخصم المحتمل التعاون وأن يقبل أن يرتدع.

ولكن مسألة قبول الخصم خضوعه للردع من عدمه تبقى ، وكما سبقت الإشارة قضية اخرى لا دخل لها بنجاح السياسة نفسها. ومن المرجح بقدر كبير ان التنظير على مستوى الردع ولمدة أكثر من أربعين عاماً من الحرب الباردة أن الولايات المتحدة قد خرجت بنوع من التقدير المضخم لنظرية الردع، أو ما يعتقد أنه تطبيقاً لها. وهناك أسس جديرة بالملاحظة حول الشكوك المتعلقة بقيمة الردع كفكـــرة وكاستراتيجية ، وإذا نظرنا بصفة خاصة إلى الصراعات الإقليمية ، فإن موضوعات عدة يمكن أن تثير الجدل ، بل تثير كثير من الشكوك حول القيمة المطلقة لنظرية الردع، على الأقل ، بمضمونها التقليدي. فمن الناحية التاريخية ، لم يظهر لنا الردع بالوسائل التقليدية ما يعزز الثقة بقدرته على بلوغ غاياته بشكل ينسجم مع افتراضاته النظرية . إن تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فضلاً عن جملة الحروب الأوربية التي سبقتها ، تشكل نماذج تاريخية لتأكيد صحة هذا الإفتراض. يجوز لنا القول أن التهديد النووي المروع هو الذي أبقى السلام قائماً بين القوتين العظميين خلال فترة الحرب الباردة، ومن المحتمل أن يكون الخطر النووي هو الذي حال دون تنفيذ السياسات الخارجية التي توصف بانها مغامرة. ولكن التهديدات النووية كان لها قدر محدود من المصداقية حتى خلال الحرب الباردة.

إن الحيز الذي تشغله تلك التهديدات في السياسة اليوم ، على الأقل من جانب الولايات المتحدة ، قد بدأ في الاضمحلال والتراجع مما دفع بالبعض الى وصفها بالزوال نهائياً. ولم يعد بوسع الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس دبلوماسية الإخضاع القسري باستخدام القوة النووية في الصراعات الإقليمية في عالم اليوم مثل ماكان بوسعها أن تفعل ذلك خلال فترة الحرب الباردة. سواء توافر أو لم يتوافر نموذج عدم استقرار معين في الصراع الدولي، فان الذي حدث حتى الآن ، هو عدم وجود أي واجبات أمنية للأسلحة النووية في الصراعات الأقليمية . هذا بالنسبة الى حالة الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل . أما الواجبات المتبقية والتي انحصرت عملياً في واجبين ، فهي ذات أهمية أساسية . أولاً، أن وجود القدرة النووية يحول بقدر كبير دون إستخدامها ودون التهديد بأسلحة الدمار الشامل ، وبصفة خاصة الأسلحة النووية ذات القدرة على التدمير الشامل ، من طرف مصادر أخرى ، سواء كانت إقليمية أو دولية . ثانياً، أن القدرة النووية ، هي الضمان النهائي ، أن لم يكن الوحيد لبقاء الدولة ، فلو شعرت الدولة أن وجودها بات مهدداً، عندها ستجد أن لا مفر من إستخدام الاسلحة النووية . لقد تعرضت دولتان من الدول التي تمتلك أسلحة نووية لهجوم مباشر ، اسرائيل في حرب عام ١٩٧٣، وأثناء أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١ ، وبريطانيا في حرب جزر الفوكلاند عام ١٩٨٢ ، ولم يؤد الردع النووي أي دور مركزي في كلتا الحالتين. وتمثل الحالة الاسرائيلية كيف بإمكان دول لا تملك أسلحة نووية أن تجتاز عتبة الردع لدولة تملك قدرات نووية.

وفي الواقع، فــإن هاتين الحالتين (إسرائيل – العرب ، إنكلترا – الأرجنتين) ، فضلاً عن (الولايات المتحدة وقوى التحالف الغربي– العراق) قد بينت فشل، أو عدم جدوى سياسة الردع التقليدية ، الأمر الذي يدفع بالتالي الى القول، أنها ستضعف من مصداقيتها ، ذلك لأن الآمال في تحقيق النصر الخاطف بكلفة معقولة ستؤدي أيضاً إلى إحياء استمرارية التمسك بهذه السياسة بين صناع القرار الذي يكون بمقدورهم المجازفة لإختبار مصداقية الطرف الأخر. وتعتقد الدول أن بامكانها أن تخوض وتكسب أي حرب تستحق جهد الفوز بها، وأحياناً تكون هذه الدول محقة في ذلك. وقد اتضح لنا بالفعل إستحالة منع الدول الواثقة مع نفسها من أن تقبل المجازفة حيث ترى فيها أقل كلفة من خسائر الوضع القائم الذي يحملها أكثر مما تقبل عليه. وقد كانت هذه الحالة هي السائدة في العراق عام

١٩٩٠- ١٩٩١ وهي تفسر لنا أسباب فشل سياسة الردع ودبلوماسية الإكراه والإجبار في زحزحة العراق عن مسار سياسته برفض الإنسحاب من الكويت.

إن غياب القوى المركزية التي يمكن أن تثير تحديات خطيرة ، على قياسات تحديات فترة الحرب الباردة ، أتاح للولايات المتحدة الأمريكية مرونة عالية في اختيار السياسات الخاصة بالتدخل في النزاعات الاقليمية دون أي قلق من احتمال أن يجرذلك الى عمل عسكري له إرتباطات دولية. بيد أن غياب التنافس والتحدي بين القوى العظمى أو الكبرى الذي أزال احتمالات قيام حرب عالمية ، أدى أيضاً الى زوال الدوافع التي تشجع الولايات المتحدة لتقدم عناصر الردع . ومن المنظور الأمريكي ، يبرز التساؤل حول جدوى الاهتمام بالصراع الذي يدور في هذه المنطقة أو تلك، مادامت الصراعات التي تحدث في مناطق متفرقة ، لا ترتبط بصورة أساسية بالإطار العام لتوازن القوى حيث يدفع اختلاله إلى الاقدام على سياسات رادعة.

وعلى الرغم من اننا لا ننكر وجود أسباب قد تدفع إلى التدخل (كالنفط ، الحفاظ على الهيبة الدولية ، غطاء الاهتمام بالقضايا الانسانية) ، إلا أن الحقيقة المجردة هي القوة العظمى التي ستوفر الحماية لمثل هذه المستلزمات تتطلب أسباباً قوية تدفعها إلى المخاطرة باستهلاك موارها المحدودة الحجم في صراعات تصنيفها هي على أنها قيمة بحتة.

فضلاً عن ذلك، ومع استمرار امتلاك القوى الاقليمية لأسلحة استراتيجية، فـإن المخاطرة الناتجة عن التورط في صراع إقليمي ستزداد وتتصاعد على نحو يتجاوز العوائد والفوائد الإيجابية المتوقعة ، وعلينا الإقرار هنا أن القوى العظمى قد خسرت حروباً صغيرة خلال مسيرة التاريخ ، عجز الردع فيها عن اندلاعها وقد تتمكن الدول الأقل حجماً وقوة من شن حرب هامشية تسبب هزة قوية للخصم الأقوى . ومع احتمال وقوع مجابهات عسكرية عريضة تحقق للولايات المتحدة النصر الخاطف خلال مرحلة الهجوم التقليدي، أو تحييد اسلحة العدو في مرحلة لاحقة ، فأن هذا يعني تحول الردع الى عمل عسكري، وفي هذا أيضاً ، وعند ذلك الإستخدام لقوة العسكرية ، يكون الردع قد فشل أيضاً في تحقيق غاياته السياسية من دون أن يقترن بعمل عسكري.

ومع ذلك ينبغي أن نلفت الإنتباه مرة أخرى، إلى أن الغاية من مناقشة نظرية الردع لم تكن بقصد إثبات فشلها المطلق باسقاط كل المعضلات التي تواجه الفروض التي تنطلق منها، انما انحصر النقاش حول الطبيعة النسبية للمعنى المطلق الذي جاءت به النظرية عند تفحص فروضها على أرض الواقع . إذا ما تزال الحاجة والعوامل التي تجذب نحو اتباع

سياسة الردع قائمة ومستمرة ، على الأقل ، من الناحية النظرية . أما التطلع الى عالم لا يحتاج الى سياسة ردع فهي تطلعات مشروعة بقدر ما هي غير ملائمة. كحقيقة موضوعية ، فــإن أغلب الدول، إن لم تكن جميعها ، تفضل الاستقرار النسبي المتحقق افتراضاً عن طريق الردع لا يخلو من صعوبات مبعثها افتراضات قامت عليها نظرية الردع ذاتها وكما يقول (جانيس شتاين) ، فأن الثقة المفرطة في سياسة الردع قد تكون سبباً لهزيمة ذاتية لأنها قد تصرف الطرف المعني عن التفكير في احتمال عدم انصياع الطرف الآخر الذي يواجه الردع ، وعندها يدخل التهديد حيز التنفيذ[١٧].

وينبغي أن لا تنصرف تحليلاتنا الذهنية ، ونحن نتأمل في نظرية الردع ، إلى طابع التجريد والمثالية ، او الإطلاق للأحكام النهائية. فالرغبة في تغيير الأمر، الواقع بكل ما يحمله من مساوىء، والإدراك المتزايد لدى صناع القرار لمخاطر تحتم عليهم مواجهتها، والتطلع نحو الهيبة والحفاظ على الكرامة الوطنية ، كلها تدفع بصناع القرار الى تجاوز عتبة الردع ، لتجعل من اشتراطاته الفكرية – النظرية أقرب الى النسبية عن كونها مسلمات لا تقبل الطعن في مصداقيتها.

هوامش الفصل الخامس :

١ • اندريه بوفر، الردع والاستراتيجية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧.

٢ • انظر بذلك وللتفاصيل:

Janice Gross stein , Deterrence and competence in the Gulf, 1990-1991, Afaild or impossible Task, International security, vol.17. no.2(Fall 1992,p.1147)

٣ • راجع بذلك:

W.W. kawFmann,Military power and National security , prinection University press,p33.

٤ • للتفاصيل أنظر:

H. Kahn, Thinking About the Unthinkable, London , wwidnfield, weidnfield, 1963,p.42.

٥ • انظر:

L-williams, Military Aspects of the Israel-Arab conflict, TelAviv University, 1975, p. 202

٦ • BruceBlair, The logi of Accidental Nucear war

(Washington DC: Brooking institution, 1993), p.35.

٧ • Michael Ho ward, Lesson of the Goldwar,

Survival , vol. 36.no:4,winter, 1995, p. 161

٨ • للتفاصيل راجع:

Tomas L.Mcnaugher , politics,strategy, and conventional Deterrence, Orbis, 27, no.4. (Winter 1984), p.1.041.

٩ • راجع بذلك، وللمزيد من التفاصيل:

Bruce- M-Russett, Refining Deterrence theory , The Japanese Attack on peari Harbor, in Theory and Research on the causes of war, ed, Dean G. Pruitt and Richardcsnyder, Engic woodcliffs, N.J.prenticehall, 1969, 136.

Ibid, p. 135. ١٠.

١١. حسب نظرية اللعبة يركز صانعو القرار الذين يقبلون المخاطرة اهتمامهم على رفع مكاسب الحد الأدنى إلى أقصى حد ، ويهتم صانعو القرار الذين يتفادون المخاطرة بتخفيض خسائر الحد الأقصى الى أدنى حد.

١٢. هذا إذا ما افترضنا ان العدوان الناجح ينطوي على منفعة أكبر من الأمر الواقع.

١٣. Richard K.Betts , conventional Deterrence perdictive Uncertanty and policy confidence, world politics,37, January, 1985,p.166

١٤. إن القدرة على تحمل التكاليف أمر مهم ، لكن يجب أن لا يبالغ في تقدير اهميتها . وجد (روزن) انه في بعض الأحيان قد تعبر القدرة على تحمل التكاليف الباهضة ميزة للطرف الأضعف. لكن امتلاك قدراً أقل من القوة مع قدرة أكبر على تحمل التكاليف عادة ما يؤدي إلى الهزيمة ، أن الطرف المتفوق في القوة فقط ، دون القدرة على تحمل التكاليف ، يعتبر الطرف الأوفر حظاً، إذ تقدر فرص فوزه على القل بــ (٤٠%-٦٠%) بمطلق الأحوال، ولا يعد التفوق في القدرة على تحمل التكاليف في حد ذاته ضماناً لتحقيق الانتصار أكثر من عامل القوة، بل يكون أقل منه، انظر:

Steven Rosen, warpower and willingness to suffer, in, peace, war,and numbers ,(ed) Bruce M.Russett, Beverly Hills, CA,Sage publication, 1970,p.272.

١٥. راجع بذلك:

Jpseph S. Nye, Understanding international conflicts, An introduction to theory an History, Newyork Harbor Collins 1993,p.94.

١٦. Alexander L.Georgr and Richardsmoke, Deterrence and foreign policy , world politics, 41, no. 2, Janusry, 1989. P.177

١٧. انظر:

Richard Ned Leow, We All Lost the cold war, Princeton, N.J.,Princeton University press, 1994,pp.325-327.

الفصل السادس

الأزمة الدولية وطرائق إدارتها

الفصل السادس
الأزمة الدولية وطـرائـق إدارتها
المبحث الأول
الأزمة الدولية ماهيتها والتعريف بها

رغم تعدد وتنوع الدراسات التي عالجت موضوع الأزمة وطرائق إدارتها، فـإنها تبقى محتفظة بدرجة عالية من الحيوية والأهمية وذلك لجملة اعتبارات، لعل أهمها، إن الأزمة كموضوع يهتم بدراستها الفكر الستراتيجي ، لايمكن الغاؤها كظاهرة تتمخض عن أنماط متعددة من التفاعلات السياسية الدولية، فهي حاضرة بين وحدات النظام الدولي متى ظهرت مؤشرات التباين والاختلاف ، وتصاعدت حدة التنافس ودرجات الصراع، فالأزمة تمثل حالة مستوطنة في المجتمع الدولي، وعلينا، وبسبب من هذه الحقيقة الموضوعية، أن نتوقع حدوثها كظاهرة طبيعية بين اعضاء الأسرة الدولية ، وان كانت غير مرغوبة نظراً لما تنطوي عليه من خطورة عالية.

وفضلاً عن إن أهمية موضوع الأزمة متأت من استمرارية حضورها، فـإن دراستها وتحليل الدوافع المؤدية إليها والوقوف على طرائق إدارتها تنطوي على جاذبية بالنسبة للمعنيين من صناع القراروالمحللين والأكاديميين والاجتماعيين. فالأزمات الدولية هي إحدى الأحداث القليلة التي يمكن أن تلفت انتباه الرأي العام وتقود به للخروج عن حدود اهتماماته التقليدية باتجاه السياسة الخارجية والسياسة الدولية. بالإضافة إلى أن الأزمات تؤدي إلى خلق حالة كبيرة من التحدي لحكمة وشجاعة صناع القرار في الظروف التي تحدث فيها . وثمة مقاربة يمكن إدراكها بين القائد العسكري والزعيم السياسي ... فـإذا كانت المعركة تمثل مجالا لاختبار بأس المقاتل ، وقدرة القادة من العسكريين على إدارتها لإحراز النصر العسكري، فـإن الأزمة ، هي الأخرى، تطرح هامشاً مهماً لاختبار قدرة صناع القرار ومدى تحملهم من خلال الجهود التي يبذلونها في ميدان العمل السياسي والنشاط الدبلوماسي . ومثلما تعتمد سمعة القائد العسكري في النهاية على مهارته في إدارة الحملات العسكرية وتوجيهها، فـإن سمعة ومكانة الزعيم السياسي تعتمد الى حد كبير على حد قدرته على شق طريقه عبر تعقيدات ومخاطر دبلوماسية الأزمة.

وإذا كانت الأزمات تمثل ، وكما وصفناها ، حالة كامنة أو مستوطنة في المجتمع الدولي ، فـإن هذا يدعو إلى ابتكار الوسائل والأساليب ، واتباع أنماط السلوك العام في إدارة

أزمات سابقة بهدف التقليل من حدة مخاطرها ومنع تحولها إلى مسار الحروب والمواجهات المسلحة.

إن موضوع ادارة الأزمة هو علم وفن . إنه علم، بمعنى وجود منهج له أصوله وقواعده، حيث استدعت الضرورة ، بفعل تواتر الأزمات وتكرار وقوعها، إلى البحث عن قواعد ومبادىء يمكن مراعاتها في مواجهة أزمة ما. وإدارة الأزمات هي فن أيضاً ، بمعنى أن ممارستها تعتمد على أشخاص يتحلون بقدرات ومهارات خاصة منها، القدرة على الإبداع والتأمل والتقدير السليم والتمتع بأعصاب ثابتة لا تهتز أثناء وقوع الأزمات.

ورغم إقرارنا بــأنه لا توجد ضمانات واقية لمنع الحروب بسبب من تعدد مصادرها والدوافع التي تقود إليها، إلا أن ذلك لا يمنع القول، أن ثمة مبادىء أساسية وأساليب فنية ، يمكن أن تقلل من إحتمال اندلاعها وإن كان ذلك لا يلغيها. وكما يقول (جون غارنيت) أنها فائدة ، وإن كانت صغيرة ، إلا إنها تساعد على القضاء على جزء مما لا يمكن القضاء عليه ككل. بمعنى أن الشيء المهم هنا هو ، أن نضبط الأزمات ونحسن إدارتها بشكل ناجح حتى تصبح الحروب قليلة بدلاً من أن تكون أحداثاً متكررة ومتواترة في السياسة الدولية.

نعود فنقول أن الأزمة الدولية ، ظاهرة سياسية عرفتها المجتمعات الانسانية في اطار العلاقات وأنماط التفاعلات القائمة بينها حتى قبل أن تأخذ هذه المجتمعات شكل الوحدة السياسية – القانونية التي تعرف بالدولة ، ومن قبل أن تنعت الأزمات التي طرأت على علاقاتها بأنها (دولية).

والأزمة الدولية، بهذا المعنى هي وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد، والوصول إلى مرحلة تنذر بالأنفجار في العلاقات بين الدولة، ومن ثم فهي تشكل طوراً متقدماً من أطوار الصراع بين وحدتين أو أكثر من وحدات المجتمع الدولي، حيث يبدأ الموقف او تبدأ الأزمة، بالحملات الإعلامية ، ويتدرج هذا الموقف في تصاعده حتى يصل إلى ذروته، في حال غياب القدرة على التحكم به أو السيطرة عليه ، الى الاشتباكات العسكرية . وهكذا تقع الأزمة الدولية على سلم هذا التصعيد عند الدرجة التي تسبق المواجهة العسكرية مباشرة. وبهذا يمكم وصف موقف الأزمة بأنه يجمع بين خصائص حالة الحرب وخصائص حالة السلم، فلا هو تعبير عن حالة حرب صرفه ولا هو تعبير عن حالة سلام مطلق [(١)].

وليس بالضرورة أن تكون الأزمة هي إحدى إسقاطات المواقف أو الحالات التصارعية، وإنما قد تكون أيضاً نتاج توتر حاد في العلاقات بين قوى متنافسة، ولا نقول متصارعة، أو نتاج انقطاع في العلاقات الطبيعية بين قوى تعيش ظروفاً اعتيادية، حيث تبدأ هذه العلاقات ، ولأسباب عدة، بالميل نحو التباعد والتباين والخلاف، حول موضوعات بعينها، تقود بأطرافها إلى مواقف توصف بأنها متأزمة.

ويحفل أدب العلاقات الدولية المعنى بدراسة الأزمة بالعديد من الجهود الفكرية التي حاولت أن تعطي تعريفاً محدداً للأزمة. فقد جاء في قاموس المصطلحات السياسية أن الأزمة الدولية مصطلح يستخدم للدلالة على (حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها... وأن الأزمة قد تتمثل في النشاط، أو الأنشطة الرامية إلى تهديد وجود الدولة أو مصالحها الحيوية)[٢]. ويعرف (أوران يونج) الأزمة بأنها (تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي، أو في نسقه الفرعية على نحو غير مألوف يزيد من احتمالات اللجوء إلى العنف)[٣].

أما (الاستيربوتشان) ، فيشمل تعريفه الأزمة وادارتها معاً بقوله (إنها حدوث تحد متعمد يقابله رد فعل مدروس، وفي هذه العملية يسعى كل من طرفي النزاع إلى توجيه الأحداث لصالحه، ويشمل النطاق الزمني للأزمة حدوث التحدي، وصدور القرار اللازم لمواجهته، وتأثير هذا القرار على الخصم ، ورد فعله عليه)[٤].

ويذهب (كورال بيل) الى تعريف الأزمة بأنها (وصول عناصر الصراع في علاقة ما الى المرحلة التي تهدد بحدوث تحول جذري في طبيعة هذه العلاقة ، مثل التحول من السلم الى الحرب في العلاقات الطبيعية بين الدول ، والتفسخ في علاقات التحالف والتصدع في تماسك المنظمة الدولية)[٥]. أما (وليم كوانت) فيرى في الأزمة (موقف يجمع بين المفاجأة والخطر وعدم اليقين)[٦].

جملة التعاريف التي تقدمنا بذكرها ، ورغم اختلاف رؤيتها لما تعنيه الأزمة إلا انها تتفق على ، إن الأزمة تعني تغيراً مفاجئاً في العلاقات الاعتيادية أو التصارعية بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي. وان هذا التحول أو التغير المفاجيء يحمل معه عناصر اللاأستقرار وينذر بالحرب ، مما يقتضي ضرورة المبادرة بحل المشكلة ، أو المشاكل التي قادت إلى هذا التغير المفاجيء قبل أن تتفاقم عواقبه.

الأزمة أذن ، موقف ناجم عن تغير في البيئة الخارجية ، أو الداخلية لوحدة القرار السياسي . هذا الموقف، الذي تتشكل ملامحه لحظة حدوثه في مدركات صناع القرار، هذا الموقف يتسم بثلاث خصائص رئيسية هي:

١- قيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع على صناع القرار مواجهته.

٢- إمكانية عالية للدخول في مواجهة عسكرية.

٣- إدراك ان هناك وقتاً محدداً للرد على هذا التهديد.

وفي ضوء هذا الإدراك، يمكن أن نصل إلى تعريف الأزمة فنقول، أنها موقف متوتر يواجه صناع القرار في دولة ما. ويتضمن تهديداً كبيراً للقيم والأهداف التي يحملونها، ذلك إنه يباغتهم ويعطيهم وقتاً ضيقاً لتحديد الاستجابة. بعبارة أخرى إن الأزمة هي نمط سلوكي يعكس قدراً واضحاً من التوتر الحاد أو الانكسار المفاجىء في العلاقة بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي ، وهذا التوتر يتضمن عنصر المفاجأة والمباغتة، كما ينطوي على ضيق الوقت اللازم للاستجابة ، ويطرح احتمالات قوية لاستخدام العنف المنظم.

وأخيراً، لابد من الإشارة إلى أن استجابة صناع القرار، لأية أزمة تواجههم ، فأن هذه الاستجابة تتحكم فيها عوامل عديدة منها، ضيق الهامش الزمني للرد باتجاه الفعل الموجه إليهم. ويتفاعل مع هذا العامل متغير آخر وهو ، كيفية ادراك صناع القرار للموقف الذي يتعاملون معه. وإدراكهم هذا يتأثر بدوره بجملة عوامل منها خبرتهم التاريخية وتجربتهم السياسية في التعامل مع الأزمات، وقدرتهم على تحمل الضغوط التي يفرضها عليهم الموقف المتأزم، وكذلك طبيعة المعلومات التي ترد إليهم وكيفية تعاملهم معها.

وعلى هذا فأن تعريف الأزمة ينبغي أن لا يقتصر على توصيفها كحالة مجردة عن البيئة التي تنشأ فيها والعناصر التي تتحكم بمساراتها، انما ينبغي أن يمتد التعريف ليتناول الكيفية التي يتم التعامل بموجبها مع الموقف المتأزم ذاته . فالأزمة، وبهذا المعنى، موقف متوتر يؤشر انكساراً حاداً في العلاقة بين طرفين أو أكثر ، ويتضمن تهديداً كبيراً للقيم والمصالح الحيوية لأطرافه ، كما يفرض على صناع القرار تحدياً كبيراً لاختبار قدراتهم على الموائمة بين الأهداف والقيم التي يحملونها، والتي يسعون للحفاظ عليها، والوسائل المتاحة امامهم لخلق

هامش من حرية العمل تعينهم على تجنب الحرب وما يمكن أن يترتب عليها من خسائر وبأقل ثمن ممكن.

وهنا تجدر الإشارة إلى ، أن ثمة اتجاه في الرأي يذهب إلى أن أية زيادة في احتمالات وقوع الحرب خلال فترة الأزمة تبقى أمراً ، غير مؤكد . لقد أوضح (يونك) هذه الفكرة عندما أشار إلى (أن الزيادة في هذه التوقعات المحسوسة المنذرة باندلاع الحرب تهدف إلى تحفيز وإثارة الإجراءات القوية من قبل صانعي القرار المنشغلين في منع حدوث تلك الإجراءات ، وبسبب من هذا التحفيز ، فان احتمالية حدوث الحرب قد تتناقص بدلاً من أن تتزايد)[7].

ومع ذلك ، فأنه رغم الجهود المبذولة لمنع اندلاع الحرب يبقى هناك هامش يؤشر لنا أن هنالك مواصفات عديدة لأزمات دولية تجعل منها حالة انفجارية كامنة، وأن الحقيقة القائلة بان الأزمة الدولية تتضمن تهديداً كبيراً للقيم والمصالح الحيوية لأطراف الأزمة هي التي تحتل الأهمية الكبرى من بين الحقائق الكبرى الأخرى في هذا المجال. كما وأن الأطراف المتنازعة قد تؤمن بأن الحصيلة الناتجة عن الأزمة تحتوي على مضمون صعب المنال في علاقاتها وقوتها وموقعها المستقبلي في المجموعة الدولية . واذا كان الأمركذلك، فسوف لا تتعرض أهدافهم المباشرة للخطر فحسب، بل سيغطي الخطر حتى طموحاتهم. وفي مثل هذه الظروف يصبح خيار استخدام القوة هو الخيار المفضل قياساً مع عدم تفضيله في الظروف الطبيعية، وخصوصاً عندما يتضح إن الطرق الأخرى غير ممكنة لحل القضية بغير النزاع ، بعد أن تصبح هذه الطرق غير مؤثرة ولا مناسبة.

بالإضافة إلى ماتقدم ، فأن الشعور بالتهديد قد يسبب الرد السريع وغير المدروس، ويصبح هذا الجانب أكثر احتمالاً لأن السمات الأخرى المرتبطة بموقف الأزمة تدفعه نحو البروز. أما السرعة المتزايدة في الأحداث مثلاً، فهي وسيلة لا يمكن تجنبها حيث يواجهها صناع القراربشكوك كبيرة وإجراءات ليست قابلة للوزن بدقة في جهودهم الرامية الى تقدير الموقف واستنباط الطرق الإجرائية البديلة للتعامل معه. وبما ان الموقف حساس ومهم بالنسبة لخطورة الأزمة وما يواجهه صانعو القرار، والحاجة إلى حل أو قرار سريع ، فأن اطراف الأزمة ستشعر بشعور قوي من الاستعجال ، فأن هذا سيؤدي بالمقابل إلى درجة عالية من الضغط والقلق، وبالتالي يربك حكم صانعي القرار ويؤثر على حسن تمييزهم. لذلك فمن الطبيعي أن يكون الحل السلمي للأزمة مهمة صعبة وشاقة، رغم أن موقف الأزمة بطبيعته يصعب تسكينه وتعسر معالجته ولا ينقاد بسهولة إلى المعالجة والسيطرة. من هنا تكون معالجة الأزمة والسيطرة عليها في صلب المناقشات الخاصة بـــإدارة الأزمة، كما سنعالج ذلك.

المبحث الثاني

الأزمة الدولية وعملية صناع القرار/ قرارات الأزمة

اذا كانت الأزمة ، وكما سبقت الاشارة ، وثيقة الصلة بالقيم العليا للمجتمع والدولة، فأن معالجتها تكون من اختصاص صناع القرار، أو الوحدة القرارية المسؤولة عن اتخاذ القرارات واتباع الاجراءات والسبل لمنع وصولها الى نقطة الانفجار باستخدام القوة المسلحة. والتحركات الهادفة الى احتواء توتر في علاقة ماوقف تداعياتها لا يتم الا باتخاذ سلسلة من القرارات تعرف بـ (قرارات الأزمة) وهي تشكل محاولة متطورة لتجاوز بطء وتعقيدات عملية صنع القرار في الظروف الأعتيادية لمواجهة ظروف استثنائية أو طارئة ، تتطلب اتخاذ قرارات سريعة، وفي نفس الوقت غير مرتجلة لمواجهتها.
قرار الأزمة في ضوء هذا المفهوم هو قرار ذو طبيعة استثنائية ، يتم اتخاذه في وقت قصير نسبياً ، لموتجهة خطر لم يكن متوقعاً، أو في أفضل الأحوال لم تكن أبعاده واضحة تماماً.

وحلاً للبس الدارج عند تناول مفهوم عملية صنع القرار، وعملية اتخاذ القرار وخصوصاً في أوقات الزمة نجد من الضروري أن نضع حدوداً فاصلة للتمييز بينهما.

ويقصد بعملية صنع القرار، جملة النشاطات التي يقوم بها اشخاص تناط بهم مسؤولية رسم السياسة العليا للدولة، ويطلق عليهم تسمية (الوحدة القرارية) أو (النخبة الحاكمة) ، وهي تتشكل من عدة اشخاص (كرئيس الدولة ، رئيس الوزراء ، مستشارو الرئيس للأمن القومي ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع ، وزير الداخلية ، رئيس جهاز المخابرات). ويتمثل النشاط الهادف بصنع القرار بعملية جمع المعلومات ودراستها وتصنيفها وتقويمها وتحليلها بهدف الخروج بقرار أو جملة قرارات تمثل بدائل لمعالجة الموقف الذي يواجهونه . فعملية صنع القرار هي، عملية اعداد وتهيئة وخلق وتكوين بقرار واحد، أو جملة قرارات لمواجهة موقف أو مواقف متأزمة.

وهناك أتجاه في الرأي يذهب الى أن عملية صنع القرار، وبسبب من ضخامتها وتعقيدها ، فأنها لا تنحصر فقط بالوحدة القرارية ، بل يقف الى جانبها مؤسسات رسمية والأجهزة البيروقراطية التي لها علاقة بعملية صنع القرار في مجال جمع المعلومات وتحليلها ودراستها وتشكيل الآراء والخلاصات بشأنها.

وعلينا الاقرار هنا، أن عملية صنع القرار، وبهذه الكيفية تكون موضع اسهام جهات متعددة تحمل وجات نظر وتقديرات قد تختلف بها عن الأخرى. كما وأن المؤسسات المعنية بصنع القرار تضم أفراداً لهم خبرتهم وتجربتهم السياسية ودوافعهم الشخصية حيث تؤثر بالمحصلة النهائية على صنع القرار.

وكما يذهب(جراهام اليسون) ، عند تناوله لدور المؤسسات والأجهزة البيروقراطية ، الى (أن عملية صنع القرار لا تعتمد على حسابات ومعلومات منطقية لأشخاص محددين، انما يجدر بنا أن نلتفت الى حقيقة ان مؤسسة صنع القرار تتكون من عدة أجهزة يختلف تقدير كل منها عن الأخرى. كما أنه يوجد بداخل كل من هذه الأجهزة مجموعات من البشر ، تلعب الدوافع الشخصية لكل منهم دورها الحيوي في عملية صنع القرار)[٨] .

أما عملية اتخاذ القرار فيقصد بها ، اختيار بديل من البدائل المتاحة ، أو خيار من الخيارات المطروحة بعد أن يتم تهيئتها أو صناعتها . بعبارة أخرى اذا كان الحافز الخارجي يفرض على الوحدة القرارية صياغة مجموعة حلول (قرارات) بهدف مجابهته ، فأن اتخاذ القرار يمثل اختيارواحدة من هذه الحلول أو القرارات الواجب اتباعها لمواجهة الحافز الخارجي. وبعبارة واحدة، ان عملية اتخاذ القرار يراد بها ، التوصل الى صيغة عمل معقولة بين عدة بدائل منافسة.

وهذه العملية ، اختيار القرار ، هي عملية عقلانية رشيدة يمكن الاحتكام أليها من خلال عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية . وبالتالي فان اختيار قرار ما ، أو الاستقرارعلى قرار بذاته ، هو نتيجة اقتناع منطقي بكونه يمثل البديل المفضل.

ومثل هذا الاقتناع لا يمكن أن يتأتى بالطبع الا بعد مشاورات ومداولات تبحث في كل الجوانب المتعلقة بالقرار المتخذة وترجيحه على بقية البدائل والقرارات الأخرى.

وعلى هذا فأن الاختلاف بين عملية صنع القرار ، واتخاذ القرار ، هو اختلاف وظيفي وبنيوي ، فالأولى عملية صنع القرار، تختص بآلية تكوين القرار أو وظيفة الأجهزة والمؤسسات التي تسهم في عملية تشكيله. اما الثانية ، اتخاذ القرار ، فأنها تختص بآلية انتقاء القرار ، أو اختياره، بعد تشكله، حيث يمثل واحداً من بين القرارات الواجب اتباعه باعتباره أكثر عقلانية ، أو أكثر نفعاً في تحقيق المصلحة العليا للدولة.

كما وأن عملية صنع القرار، فهي نتاج نشاط بنية مؤسساتيه تعكس جهدا جماعياً تشترك فيه عدة اجهزة ومؤسسات تسهم كل منها ن وكما سبقت الاشارة وحسب

اختصاصها، في عملية صنع القرار ، في حين تنحصر عملية اتخاذ القرار بمجموعة ضيقة من الأشخاص يتربعون على قمة السلطة. وغالباً، اذا لم نقل في جميع الأحوال ، تنحصر مسؤولية اتخاذ قرار من القرارات، أو ترجيح بديل معين من بين مجموعة بدائل ، بشخص واحد هو الزعيم او القائد السياسي.

أما من حيث الطبيعة المرحلية ، فأن عملية صنع القرار تسبق عملية اتخاذ القرار، حيث أن الأولى (صنع القرار) تمهد للثانية (اتخاذ القرار) ، والعملية الثانية (اتخاذ القرار) تعد امتداد للأولى (صنع القرار).

وفي كل الأحوال، فأن عملية صنع وأتخاذ القرار بشانه ، والى حد بعيد، بطبيعة أدراك القائد السياسي للموقف الذي يواجهه ، والذي يكون بصدد اتخاذ قرار بشأنه، وعملية الادراك هذه تتأثر بجملة معطيات ، يأتي في مقدمتها تأثر ادراكه بنظام القيم والعقائد التي يحملها، أي نمط بنائه الفكري والعقيدي أو الأيديولوجي. كذلك فأن ادراكه بنظام القيم والعقائد التي يحملها ، أ ي نمط بنائه الفكري والعقيدي أو اليديولوجي . كذلك فأن ادراكه يتاثر أيضاً بتلك العوامل التي تسهم في بناء شخصيته ، كعامل التنشئة الأجتماعية ، ودرجة ثقافته وخبرته السياسية وتجربته التأريخية، والعوامل النفسية والتحيزات الشخصية.

وهنا تجدر الاشارة الى ، أن الأزمات الدولية اذا كانت تتصف بالمفاجأة وعدم اليقين ، وتراجع هامش السياقات الروتينية، وتزايد أو تناقص المعلومات وقدرها، وأن القرارات المتخذة بخصوصها تتم على مستويات عليا في السلطة بسبب من طبيعتها حيث ألها تمدد قيماً أساسية في الدولة، فأن منظومة العقائد للقائد السياسي، تصبح هنا، ذات أهمية في التأثير على الطريقة التي يتم بها اتخاذ قرار ما في مواجهة أزمة ما ، من خلال ثلاث وسائل:

فأولا: نجد أن هذه المعتقدات تؤثر في عملية استيعابه وتحليله وكيفية توظيفه للمعلومات. ففي أي أزمة دولية ، يكون على صناع القرار أن ينظموا ويمنهجوا مجموعات هائلة من المعلومات المتضاربة، أو المتناقضة أحياناً . وخلال هذه العملية ، ربما يستبعدون بعض المعلومات ، أو يركزون على معلومات أخرى وبما يتوافق مع منظومة عقائدهم.

كذلك، فأن هذه العملية تتعلق بعملية تفسير المعلومات الواردة حيث يتم تفسيرها وتقييمها تبعاً لما يرى القائد السياسي أنه اهداف ونوايا واستراتيجية للخصم.

ثانيا": ان تعريف الموقف ، باعتباره يمثل أزمة فانه هو الآخر يتأثر بالمنظومة العقائدية . فبعد استيعاب الموقف ، فان معتقدات القائد السياسي سوف تدخل في تقييم العلاقة بين الأطراف الأخرى المشتركة في موقف الأزمة . لقد ذكـــــــر(سنايدر) ، ان الموقف يمكن أن يعرف بواسطة صانع القرار وفقاً لمصطلحات الطريقة التي يعمل بها مع الأطراف الأخرى، أو مع الأهداف الممكنة والوسائل المتاحة له وفقا" للطريقة التي ترتبط فيها الوسائل والأغراض بحيث تكون استراتيجيات للعمل (٩).

وثالثاً: فان منظومة معتقدات القائد السياسي يمكن أن تؤثر في عملية اختيار قرار معين، أو قرارات معينة في مواجهة الأزمة ، أو عدم أتخاذ قرار على وجه الإطلاق. وبعبارة أخرى، فأن هذه المعتقدات تؤثر في عملية اختيار التكتيك الملائم لتنفيذ الاستراتيجية المحددة في عملية تحديد الموقف.

والى جانب نظام القيم والمعتقدات التي يحملها القائد السياسي ، أو الوحدة القرارية ، فان قرارات الأزمة تتأثر أيضاً بنوعين من المتغيرات ، متغيرات البيئة الداخلية، ومتغيرات البيئة الخارجية.

تمثل متغيرات البيئة الداخلية، كل المعطيات المجتمعة بتشكيلها الثقافي والنفسي والإجتماعي والسياسي والحضاري . فضلاً عن الدور الذي يلعبه الرأي العام، وجماعات الضغط والمصالح، والقوى والأحزاب السياسية. حيث تتفاعل هذه المعطيات مع مدركات صناع القرار لحظة إندلاع الأزمة وطيلة مرحلة صنع واتخاذ القرار بشانها.

أما المتغيرات الخارجية، فتجسدها عوامل البيئتين الاقليمية والدولية ، وبكل ضغوطها ومؤثراتها ، من حيث تصنيف أو اصطفاف القوى بين قوى مناصرة ومعارضة أو قرارات محايدة . وجميع هذه القوى ، باختلاف وتباين مواقفها، تؤثر على قرارات الأزمة ، ذلك أنها تمثل المؤشر الذي يحدد أنماط تفاعل صناع القرار مع بيئتهم الخارجية حيث تتحدد طبيعة الحركة السياسية الخارجية فـــي اطار قرارات الأزمة ، وفي ضوء الاجابة على جملة تساؤلات منها، هل ان البيئة تتيح هامشاً من الحركة يعين على اتخاذ قرار معين؟ ، أم أن معطياتها تفرض قيوداً على هذا القرار أو ذاك؟ ما هي طبيعة ردود الأفعال الخارجية في ضوء اتخاذ قرار ما؟ ماهو رصيد الدولة في الأرجحية باتخاذ قرار ما بين مؤيدين أو معارضين له؟ . هذه التساؤلات وأخرى غيرها تثيرها الأزمة، وعلى صناع القرار أن يتفاعلوا معها ويجدوا لها اجابات واضحة ومحددة تبنى في ضوئها طريقة ادارتهم للأزمة التي يواجهونها.

ان جملة المتغيرات المتعلقة بصناع القرار ، متفاعلة مع متغيرات البيئتين الداخلية والخارجية ، يمكن أن تعيننا على أن نختبر وبعمق موضوعات خاصة بقرارات الأزمة وهي:

١ . التقييمات الأساسية – الأولية ، التي يضعها صناع القرار حول الموقف.

٢ . مناقشتهم للمقترحات البديلة للتعامل مع الموقف.

٣ . التنفيذ التفصيلي للخيار الذي يقع عليه الأختيار النهائي.

٤ . أية تعديلات أو تغيرات تنتج عن استجابة الخصم.

وتأسيساً على ذلك، فأن صناعة قرار الأزمة توفر فرصة مفيدة لتقرير تأثير الضغط على الوحدة القرارية . وقد نتج عنها تأملات لا يمكن اغفالها في مرونتها وقابليتها على التكيف مع الظروف والمواقف . الها قد تمكن المحلل من إجراء إختبار صحيح فيما اذا كان رجل الدولة قادراً على التفكير والتصرف بنحو منطقي ومقبول ، أم العكس من ذلك، عندما يتعرض لضغط كبير.

وفي الواقع ، فأن أهم وأنجح ممارسة في هذا المجال هي مقارنة عملية صنع القرار في الأزمة مع تكون السياسة في ظل الظروف الإعتيادية . إن هذه الممارسة سوف لا تسهل انجاز تقدير أكثر توازناً لتأثير الضغوط فحسب، بل الها ستساعد أيضاً على أن نستنتج فيما اذا كانت عملية صنع قرار الأزمة تحاول أن تكون كفوءة أكثر من العملية الروتينية لصنع السياسة الخارجية أم لا .

المبحث الثالث
وطرائق إدارة الأزمة الدولية

هناك العديد من الدراسات تناولت عملية ادارة الأزمة كما تنوعت في تناولها لمختلف أبعاد هذه الإدارة والوسائل او الأدوات المستخدمة فيها. وقاد هذا التنوع في تناول مفهوم إدارة الأزمة، وكما يذهي (جيلن سنايدر) (١٠) الى شيء من الغموض وعدم الاتفاق حول تحديد مدلولات المفهوم (مفهوم إدارة الأزمة) . فضلاً عن ذلك، فأن تطبيق المبادىء العامة على أزمة ما قد تختلف نتائج تطبيقها على الوضع النوعي الفريد والمتميز، لأي أزمة جديدة.

واذا اخذنا نماذج من تلك التعريفات ، سنجد أن (ويليام كوانت) عرف ادارة الأزمة بالها (سلسلة الاجراءات (القرارات) الهادفة الى السيطرة على الأزمة ، والحد من تفاقمها حتى لا يفلت زمامها، مؤدية بذلك الى نشوب الحرب... وبذلك تكون الادارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تتضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها)(١١).

ويذهب (جونثان روبرتس) الى ان ادارة الأزمة تعني((قدرة احد أطراف النزاع على إقناع خصمه أو خصومه ، بصدق عزمه على تصعيد النزاع لحمله (أو لحملهم) على التراجع عن تصعيد الأزمة تجنباً للمساس بمصالحه)) (١٢).

أما (جيمس ريتشارد سن) فيرى أن ادارة الأزمات تعني (احتواء الأزمة والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع)(١٣).

ومع إقرارنا بتنوع وجهات النظر، وغياب تعريف محدد حول ما يعنيه مفهوم ادارة الأزمة، فأنه من الصعوبة بمكان الطعن بالجهود الفكرية التي بذلت في أدرات مدلولاتها. صحيح ليس هناك تعريف متفق عليه، إلا أن الصحيح أيضاً، أن هناك قاسماً مشتركاً يلتقي عنده العديد من المعنيين على أن ادارة الأزمة تعني تلك الخطوات والسياسات المراد بها التخفيف من حدتها أملاً في أن لا تصل باطرافها الى حد الاحتكام الى القوة العسكرية.

يذهب التعريف المبسط والمجرد لمفهوم ادارة الأزمة الى تلك المبادىء والقواعد التي يمكن من خلالها، أو بواسطتها ، السيطرة على موقف ما بغية الحد من احتمالات تطوره الى مستويات خطيرة . وبهذا المعنى نكون قد اقتربنا من طروحات (الكسندر جورج) عندما عرف الأزمة بأنها تعني ((تلك القواعد المنظمة لحركة الأطراف بهدف السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة وتخفيف حدتها حتى لا تصل الى حد أنفجار العنف الشامل أو الحرب))(١٤).

ولكي يكون تعريفنا لإدارة الأزمة أكثر وضوحاً واقتراباً مما تعنيه نقول، أن (السيطرة على أحداث الصراع في الأزمة) تقتضي احياناً تكثيف عمليات التصعيد كما تقتضي في أحيان اخرى، التخفيف من حدقا . وبذلك تعني ادارة الأزمة كلا من عمليات التصعيد وتكثيف التحركات الصراعية، وعمليات تخفيف حدة الأزمة والعمل من أجل تسويتها حتى لا يصل تطورها الى حد استخدام القوة العسكرية الشاملة. هذا يعني، أن ادارة الأزمة تشمل سعي صناع القرار لدى كل من أطرافها، أما الى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم ، أو سعيهم الى التعايش والتوفيق دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر عالية. أو أن صناع القرار يسعون الى المزاوجة بين ادوات الضغط وأدوات التوفيق (المساومة) معا"، وهو الأسلوب الأكثر اقترابا" من الواقع عند معالجة أزمة ما.

وبهذا فأن ادارة دولة ما لأزمتها تعني، استخدام هذه الدولة لمختلف أدوات المساومة، الضاغطة منها والتوفيقية على نحو يعزز سياستها ويضعف سياسة الخصم، أو على الأقل يقلل خسائرها الى أدنى حد ممكن.

والأدوات الضاغطة في ادارة الأزمة هي، تلك التحركات والتكتيكات التي ترمي الى اظهار الحزم وتمسك طرف من الأطراف بمصالحة ازاء الخصم بالتهديد او استعمال القوة باشكالها المختلفة، وفرض ارادة عملية . بمعنى، أن الأدوات الضاغطة هي كل التحركات التي تقوم بها الدولة للضغط على الخصم كي يقبل مطالبها وينصاع لارادها.

والتحركات الضاغطة هذه ، أما أن تكون مباشرة أو غير مباشرة . والتحركات الضاغطة المباشرة هي، التحركات الفعلية التي تختارها الدولة وتعني أنها بدأت فعلاً عملية تصعيد فعلية ومن أمثلتها التحركات أو العمليات التصعيدية التي تزيد من درجة العنف في سلوك الدولة تجاه الخصم، مثل الحصار البحري، أو ضرب سفينة مدنية أو عسكرية للخصم، أو توجيه ضربات عسكرية محدودة ضد بعض اهداف الخصم . التحركات التصعيدية بهذا المعنى تؤشر لنا المواقف الحازمة التي تأخذ بها الدولة وتعبر عن التزام بالتشدد وعدم الإذعان. هذه التحركات تعني أيضاً، أن الطرف المبادر بها يكون قد مرر المبادرة الى الخصم ، أي أنه نقل عبء اتخاذ قرار بدء أعمال العنف الى الخصم . ومن أمثلة هذا النوع من التحركات، الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة حول كوبا، كرد فعل على أقدام السوفيت بوضع صواريخهم فيها عام ١٩٦٢ وكذلك قرار الحصار الاقتصادي الذي اتخذته الولايات المتحدة في اطار الأمم المتحدة اثر دخول القوات العراقية الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠. فالتحركات الضاغطة المباشرة، هي أساساً تحركات مادية ملموسة، تتمثل بتحريك أدوات القوة العسكرية أو الاقتصادية.

أما أدوات الضغط غير المباشرة فهي أيضاً تحركات تهدف الدولة من ورائها الضغط على الخصم لكي يقبل مطالبها ولكن ليس عن طريق تحريك ادوات القوة على نحو فعلي أي انها ليست تحركات مادية، بل هي أساساً تتمثل في أعمال التهديد التي لا تعني تبني الدولة لخيار معين وتنفيذه ، ولكنها إشارات تنقل الى الخصم نوايا الدولة في الأخذ بخيار ضاغط اكراهي او اشعاره بجدية هذه النوايا ، كالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة والذي يقضي باستخدام كافة الوسائل بما فيها القوة العسكرية ضد العراق في حالة عدم خروجه من الكويت.

وهذه التهديدات تهدف إلى التأثير على خيارات الخصم لتحركاته المباشرة ودفعه إلى خيار يتفق مع مصالح الدولة المهددة.

أما الأدوات التوفيقية فتعني ، التحركات التي تعبر عن رغبة الدولة ، منذ البداية في التخفيف من حدة الأزمة والاتجاه بها إلى التسوية ومن دون أن تلجأ الى التصعيد أو الضغط على الطرف المقابل. وغالبا" ما تشير مثل هذه التحركات الى الاهتمام الجاد بالمصالح المشتركة في تفادي تفاقم الأزمة وتسويتها خشية أن يؤدي تفاقمها الى كارثة . وهذه التحركات أما أن تكون رئيسية مباشرة، أو غير مباشرة. والشكل المباشر لهذه التحركات يأخذ صيغة التنازل الواضح ، أو الإعلان عن موقف يكون محفزاً للخصم على أن يقدم على تنازلات من جانبه، ومثال ذلك، قرار خروشوف بسحب الصواريخ السوفيتية من كوبا عام ١٩٦٢، في مقابل تعهد الولايات بعدم غزو كوبا كذلك اقدام ليبيا على تدميروتفكيك اسلحتها للدمار الشامل تحت وطأة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة عليها، مقابل فك الحصار الذي فرضته الأخيرة.

أما الشكل غير المباشر للتحركات التوفيقية ، فأنه يأخذ شكل اشارات أو تلميحات توضح نية الدولة واستعدادها للتنازل عن طريق تقديم اقتراحات بتسوية الأزمة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نتساءل ، اين تقع هذه الأدوات ، الضاغطة منها والتوفيقية ، من تقاليد الممارسة السياسية في ادارة الأزمات.

دون شك أن الدولة إذا أرادت أن تحقق كسباً ضد الخصم ، فأنها تلجأ الى تحركات تزيد فيها من عنصر المخاطرة أمامه للضغط عليه، أو إكراهه على تقديم تنازلات. الا أن مثل هذا التحرك ينطوي على درجة عالية من الحذر، ذلك أن هذه التحركات التي تخلق مخاطر عالية في الموقف، قد يمتد أثرها إلى المبادر بها ايضاً الى جانب الخصم، وبالتالي فأن المخاطرة الكبيرة قد تصبح عنصر ضغط على الطرفين معاً. اذ من الممكن ان تكون قدرة الخصم على تحمل المخاطرة مساوية لقدرة المبادرة، بل وقد تكون أكبر اذا كان ثمة خطأ جوهري في حسابات المبادر عن قوة خصمه

وامكانياته الحقيقية. في هذه الحالة اذن، على الدولة أن تمارس سياسة الضغط والاكراه ضد الخصم، عليها أن لا تصعد من سياستها الضاغطة الى الحد الأقصى، بل تبقيها ضمن حدود معتدلة ومقبولة. وقياساً على التجربة التاريخية في ممارسة هذا النمط من التصعيد الحـــــذر، نجد أن (كينيدي) مثلاً أثناء الأزمة الكوبية، فضل خيار الحصار البحري على توجيه ضربة جوية استراتيجية للصواريخ السوفيتية في كوبا. هذا الخيار الذي اعتمده (كينيدي) كان، في الواقع، معبراً عن الحرص على خلق المخاطرة امام السوفيت حتى يدركوا أنه مقدم على موقف حازم. خيار الحصار البحري الذي اعتمده (كينيدي) في ادارة الأزمة الكوبية أبقى هذه المخاطرة داخل حدود كعقولة ومقبولة بحيث لا يستثير السوفيت الى احتمال الرد الانتقامي الكبير الذي قد يفضي الى كارثة عالمية فيما تم توجيه ضربة عسكرية أمريكية الى قواعد الصواريخ السوفيتية في كوبا ، وهو الخيار الذي كان يفضله الجناح العسكري في ادارته. بل انه رغم الحصار سمحت الولايات المتحدة لأول سفينة سوفيتية اقتربت من خطوط الحصاربالمرور، وكان (كينيدي) حريصاً على أن يعلن عن هذه الاجراءات لتصل إلى أسماع السوفيت. وبذلك يكون (كينيدي) قد أعطى للسوفيت فرصة لإعادة النظر في إجرائهم بوضع الصواريخ في كوبا، وجعل المخاطرة محسوبة ومقبولة، الأمر الذي أدى إلى تسوية الأزمة بسحب الصواريخ السوفيتية، مقابل التزام أمريكي بعدم مهاجمة كوبا أي تمت تسوية الأزمة بدون خسائر جوهرية للطرفين.

أذن الإدارة الرشيدة ، تستلزم إتخاذ موقف حازم قوي، لكن مع توفير قدر ملائم من المرونة وعدم الجمود سواء أكان ذلك على مستوى السلوك غير المباشر (التهديد) أو على مستوى السلوك الفعلي المباشر (التحركات المادية).

فعلى مستوى السلوك غير المباشر(التهديد) ، يكون الخيار في تفضيل أرجحية أيهما أكثر تأثيراً، التهديد المتصلب الواضح ، أم التهديد الغامض؟

في الواقع، ان التهديد المتصلب، وأن كان ينطوي على قدر كبير من المصداقية، لكن يعيبه مرونة الحركة ، حيث أنه يضع على الطرف الذي يمارسه (المهدد) التزاماً بضرورة تنفيذه إذا لم يمتثل الخصم لإرادته (إرادة الطرف المهدد) . وبالتالي فأن التراجع عن ما تم التهديد به يضعف مصداقية الطرف المهدد (المطلب الأمريكي بانسحاب العراق من الكويت دون أي شروط مسبقة ، وكذلك السماح لمفتشي الأمم المتحدة بتفتيش المواقع الرئاسية وبخلافه يتعرض العراق لضربة عسكرية محدودة) . والتهديد الغامض وأن كان يقلل من عنصر المصداقية، ومن ثم يقلل القوة الضاغطة للمهدد، إلا أنه يضمن له حرية الحركة في اختيار البدائل يعد ذلك. فالتهديد الغامض لا يعطي صورة واضحة للخصم عن طبيعة الحركة التي يقدم عليهاوالتي تستحق أن يتحول فيها التهديد إلى عقاب. بل أن التهديد الغامض قد يكون ايجابياً كتحرك ضاغط في بداية

الأزمة، ذلك أنه يعطي هامشاً للطرف المهدد في أن يختار تحركات أكثر حدة وتصعيداً بعد ذلك اذا لم يمتثل الخصم للتهديد الأول. فضلاً عن ذلك ، أن التهديد الغامض لا يفرض طابع الإثارة والإستفزاز على طبيعة التفاعل بين المهدد وخصمه في الأزمة . ومن ثم قد يرى الخصم أن الإمتثال لمطالب المهدد في هذه الحالة لا يعرض سمعته وهيبته ومكانته لضرر واضح . اما لو كان التهديد واضحاً واستفزازياً ومتصلباً وحدد مطالب تمثل إهانة للخصم ، فأن الأخير، أي الخصم، قد لا يمتثل له، وتأخذ سلسلة التصاعد غير المنضبط بالعمل.

لذا فأن الأدارة الناجحة للأزمة عادة ما تراعي البدء بتهديدات غامضة غير استفزازية، يمكن أن تتحول بالتدريج الى تهديدات أكثر وضوحا" ، حتى تصل الى درجة التورط الكامل في قمة احتدام الأزمة ، ويتفق مع هذا الرأي (توماس شلنغ) الذي يقول، أنه لردع هجوم محتمل ، من المفضل أن تبدا الدولة بتوجيه التهديد بأعمال عسكرية محدودة بدلاً من التهديد بحرب شاملة.

أما على مستوى السلوك الفعلي المباشر ، فأن السؤال الذي يطرح هنا، أي من الخيارين يحظى بأرجحية ، البدء بتحركات متشددة؟ أو البدء بتحركات غير متشددة؟

وهنا ينقسم الرأي أيضاً إلى فريقين . أنصار الفريق الأول يرون بأفضلية البدء بتحركات متشددة، ذلك أنها تظهر صاحبها بمظهر الحزم وقوة الإرادة، الأمر الذي يترك انطباعا" لدى الخصم أنه لا سبيل أمامه الا الانصياع لارادة الطرف الذي يمارس هذه السياسة تجنباً للإشتباك معه. أما الفريق الثاني، فيرى عكس ماذهب اليه الفريق الأول من أن البدء بتحركات غير متشددة في بداية الأزمة هي أفضل وسيلة في ادارتها، ذلك انها تبقي المجال واسعاً أمام العديد من الخيارات التصعيدية أو التوفيقية، كالتنازل مثلا"، بعد التحرك الأول، كما أنها تعتبر وسيلة للضغط المستمر . فالبدء بعمل غير متشدد يعني اتخاذ تحرك ما وليس مجرد الأكتفاء بالتهديد. فضلاً عن أنه ينقل للخصم، وبفاعلية ملحوظة، ودرجة الحزم التي سوف يضمنها سلوك الدولة المقبل. والتحرك غير المتشدد في أدائه لهذه الوظيفة أكثر فعالية من أكثر التهديدات تشدداً وعنفاً في مواجهة الخصم. فالحصار البحري الأمريكي ، في الأزمة الكوبية مثلاً ، كان أكثر فاعلية في نقله للنوايا الأمريكية في التصرف الحازم في إدارة هذه الأزمة من أية وسيلة اكراهية أخرى. وكان لذلك التحرك الأول غير المتشدد أثره الإيجابي في ممارسة الضغط على الاتحاد السوفيتي وبطريقة أدت إلى تجنب كارثة تحيق بالطرفين معاً.

إضافة إلى ذلك ، فأن البدء بتحريك حازم غير متشدد يفيد في الحصول على معلومات سليمة عن نوايا الخصم ودرجة استعداده للتصعيد من عدمه، اي أنه يعطي للمبادر فرصة التعرف على طبيعة ردود فعل الخصم وما اذا كان مستعداً للرد على تحركات تالية أكثر عنفاً وتشدداً أم على

العكس من ذلك. ويكفل ذلك أن تتم التحركات التالية للطرف المبادر على اسس سليمة بدلا" من البدء بتحرك جامد متشدد والاعتماد على التخمين في تقدير رد فعل الخصم.

فيما تقدم ، تركزالجدل حول الكيفية التي يمكن بواسطتها استخـــــدام الأدوات الضاغطة (المباشرة وغير المباشرة) في إدارة الأزمة . بقي علينا أن نحدد، كيف يمكن أن تدار الأزمة بنوع آخر من الوسائل أو الأدوات، وهي الأدوات التوفيقية ، اي التنازل. إلا أن السؤال الذي يطرح هنا هو، عندما تندلع أزمة ما ، ما هوشكل ومضمون التحركات التوفيقية التي يمكن أن نبدأ بها؟ هل نبدأ بتنازلات كبيرة؟ أم نبدأ بتنازلات صغيرة متدرجة ومحدودة؟

لا شك أن الإقدام على التحركات التوفيقية ، أياً كان شكلها ، تعطي إنطباع لدى الخصم أن الطرف الذي يقدم عليها غير قادر على تحمل عبء المواجهة معه، ومع ذلك فثمة اختلاف في الدرجة بين أن تقدم الدولة على تنازلات صغيرة أو محدودة أو غامضة.

إن التنازل الجوهري (التسليم مثلاً) يحقق تسوية للأزمة إذعانا لإرادة الطرف الآخر، لكنه يلحق ضرراً وخسارة جوهرية بمصالح الدولة التي تقدم عليه. أما التنازلات الصغيرة المعتدلة والمحدودة فالها يمكن أن تحقق التسوية المرجوة مع الحد الأدنى من الخسارة للمصلحة القومية. لذا فأن منطق الخبرة العملية ينبيء بضرورة البدء بتقديم تنازلات صغيرة، حتى إذا لم تحقق هدف الوصول إلى التسوية أمكن تقديم تنازلات أخرى أكبر نسبياً دون إلحاق ضرر جوهري بمصالح الدولة.

وعموماً، فأن حصر تحركات الدولة واقتصارها على نمط واحد من أدوات إدارة الأزمة، يمكن أن يقود إلى نتائج سلبية، لذا فأن منطق الإرادة الرشيدة للأزمة يقتضي ان تجمع الدولة بين وسائل أو أدوات الضغط الإكراهية، وأدوات التعايش التوفيقية على نحو متناسق وفق ما يقتضيه طبيعة الموقف ، وهو أمر يعتمد بالدرجة الأساس على تقديرات صناع القرار وتجربتهم السياسية وعمق خبرتهم التاريخية.

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن أحدى أهم القواعد المتبعة عند إدارة الأزمة هي أن يرافقها نوع من التصعيد. ونقصد هنا التصعيد المنضبط والمحسوب ، وذلك لإظهار قدر واضح، لا لبس فيه، من العزم والتصميم على حماية الأهداف العليا، أو المصالح الأساسية للدولة. فالأزمات لا تعالج بخيوط واهية، إنما تفرض دائماً، إظهار درجة عالية من الحزم ترافقه إشارات واضحة بالرغبة في تسويتها.

وهكذا، قد يبدو لنا، وفي العديد من الأزمات ، أن الأطراف وبسبب من سياسة التصعيد ، والتصعيد المقابل ، تسير بخطى ثابتة نحو الخيار العسكري وأن كارثة الحرب واقعة لا محال في حين أن الذي يدور في أذهان صناع القرار، وما يتبعونه من وسائل، يعمل باتجاه مغاير . فالتصعيد المنضبط والمدروس هو احدى اشتراطات قواعد اللعبة عند ادارة الأزمة بهدف تهديد الطرف الآخر وتخويفه واجباره على التراجع وتقديم التنازلات. فالجهود الدبلوماسية الرامية إلى معالجة أزمة ما، إذا لم تكن مستندة على قدر معلوم من القوة بهدف إظهارها، أو التهديد باستخدامها، فأنها غالباً تثبت عدم فاعليتها، أو أنها لا تحقق الأهداف التي تتوخاها وترمي اليها، وكما ذكر (جون فوستر دالاس) ((إن القدرة على الوصول إلى حافة الحرب هي فن ضروري في إدارة الأزمة))(١٦).

أذن المعضلة الأساسية التي يواجهها صناع القرار تكمن في كيفية التوفيق والموازنة بين الحاجة إلى حماية المصالح المعرضة للخطر، والطريقة التي يمارس بها التصعيد.

وتشير التجارب التأريخية في إدارة الأزمات إلى ضرورة إتخاذ بعض الاجراءات أو الأعمال العسكرية المحدودة للضغط على الخصم، أو لردعه وأثنائه عن تصعيد الأزمة ، أو زيادة درجة استعداد القوات لمواجهة عمليات هجومية إذا حدثت الحرب، على أن يكون هناك ما يقابله من تنسيق بين هذه العمليات من جهة، والتحركات الدبلوماسية من جهة أخرى ، مع تجنب العمليات التي يمكن أن يفسرها الخصم بانها استعداد لأعمال قتالية مما قد يفجر دورة متبادلة من التحركات والإستعدادات وتحريك القوات العسكرية وغير ذلك من ردود الأفعال التي يمكن أن تؤدي الى تدهور الجهود المتبادلة لادارة الأزمة بنجاح.

أن حل الأزمة ومعالجتها يعتمدان الى حد بعيد على فن إدارتها ونقصد هنا بفن الأزمة، تلك القدرات المستندة إلى التجربة التاريخية والخبرة والمرونة في العمل السياسي ، حيث يتم توظيفهما للموائمة بين متطلبات الجهد السياسي- الدبلوماسي واظهار العزم والتصميم ، حيث تكون القوة عاملاً مسانداً متـــى استدعت الضرورة ذلك.

من جانب آخر، إذا كان الهدف الأساس من إدارة الأزمة هو العمل على تسويتها بما يضمن المصالح المشتركة لأطرافها بعيداً عن أجواء الحرب والمواجهة المسلحة، فعلى أطراف الأزمة أن تدرك أن قواعد اللعبة الصفرية(الربح المطلق، مقابل الخسارة المطلقة للخصم)، لا تنسجم مع قواعد الأدارة الناجحة للأزمة . فالأطراف المعنية عليها أن تدرك، على نحو متبادل، أن لكل منها أهداف عليا لا يمكن المساس بها، وأنها غير قابلة للتساوم، وأن هناك أهداف يمكن المساومة عليها. بمعنى أن الادارة الناجحة للأزمة تتضمن تنازلات محسوبة ومتبادلة من قبل الأطراف المعنية

وصولاً إلى حدود مقبولة ومتفق عليها، حيث لا تكون هناك خسارة حقيقية يمكن أن تقارن مع الخسائر الناجمة عن الاشتباك المسلح.

يرتبط بهاتين الخاصتين سمة أخرى وهي، ان الأزمة تفترض دائماً أن تكون قنوات الحوار والاتصال مفتوحة بين أطرافها، إذ لا حلول ترتجي لأزمة تنقطع فيها سبل وقنوات الإتصال والحوار لخلق نوع من الفهم والادراك المشترك لنمط وطريقة تفكير الطرف الآخر، وهو أمر ضروري لمعرفة مطالب الخصم وحدود حركته وطبيعة تفكيره . فاذا كان الطرف (أ) قادراً على تحليل إتصال واشارات الطرف (ب) فانه بالتأكيد سيكون ناجحاً في التماشي مع خطوات الموقف ومخططاته ، وسوف لا يفسح المجال للطرف المقابل من تحقيق أهداف. وعلى هذا، فان غياب هذا العامل قد يقود الى حالة من عدم اليقين والتقديرات الخاطئة لسلوك الطرف المقابل ، الأمر الذي قد يقود إلى المجابهة والصدام المسلح.

كما وإن الأطراف المتوسطة بموقف متأزم عليها أن تبدي قدراً واضحاً ومفهوماً من التعاون والرغبة الجادة لحل خلافاها. وهذا الإدراك مبعثه الإحساس بخطورة التحدي الذي يفرض ضرورة مشاركة الطرفين في إدارة الأزمة والتعاون المشترك للبحث عن سبل تجنب العواقب الوخيمة.

وتشير المرجعية التاريخية لخبرة التجارب السابقة إلى أن من المبادىء الأساسية التي أدركها السوفيت والأمريكان لإدارة الأزمات منذ بداية مواجهة الحرب الباردة هي، ضرورة أن يكون سلوكهم محكوم بالفطنة والحكمة والحذر والتعقل مع إدراك لحدود الطرف الآخر حيث لا يفترض تجاوزها. كما كان الخوف المشترك حاضراً بينهم من ان الأزمة يمكن أن تخرج عن نطاق سيطرهم فتؤدي إلى كارثة الحرب النووية . وقد أمد هذا العامل كل من موسكو وواشنطن بدوافع قوية للسلوك المنضبط والتعاون المشترك في إدارة سلسلة الأزمات التي تفجرت في برلين، وكوبا، والشرق الأوسط.

بقي أن نشير إلى أن العوامل التي يتحدد في ضوئها اختيار التحرك الضاغـــــــط (الحزم) ، والتحرك التوفيقي (المرونة) ، واعتماد أسلوب رئيسي في أدارة الدولة لأزمة ما، وجعل الأسلوب الثاني مكملاً ومساعداً له، أو بالعكس فان هذه العوامل التي تتحكم في هذا الاختيار تنحصر في تقديرات رئيس الدولة للعناصر المتحكمة بمعادلة توازن القوة بينه وبين الخصم من ناحية، ولمدى شرعية مطالب الخصم من ناحية أخرى . والتوازن يتضمن عنصرين هما، القوة النسبية لكل من الطرفين ، فضلاً عن أهمية المصالح والأهداف التي يسعى كل منهما إلى تحقيقها خلال الأزمة . فاذا قدر رئيس دولة طرفاً في أزمة ما ، أن التوازن يميل لصالح دولته، سواء لأن

قوتها أكبر من قوة الخصم، أو لأن أهدافها ومصالحها المشمولة في هذه الأزمة حيوية، أو للسببين معاً، فانه يكون أكثر ميلاً إلى إتباع أدوات الضغط الإكراهية كأسلوب رئيسي . أما عن شرعية مطالب الخصم ومواقفه ، فاذا قدر رئيس الدولة أن تلك المطالب والمواقف يتفق لها قدر من الشرعية، بمعنى أنها مطالب مبررة ومقبولة ، فأنه يكون أميل الى إتباع أدوات توفيقية مرنة كأسلوب رئيسي.

وعلى هذا، فان إعطاء الأولية لأي من الأسلوبين والممازجة بينهما وتعظيم أحدهما خلال تطور الأزمة، يدخل ضمن تقديرات صناع القرار من خلال رؤيتهم لمصالح دولتهم ، ومواقف الخصم وتقديراته لمصالحه ومصالح الطرف الاخر.

هوامش الفصل السادس

١٠ انظر:

GlennH.Snyder, Grisis bargaining, in, Charles Hermann(ed), international Crisis, Newyork, The Free press, 1972,pp.58-59.

٢٠ ورد التعريف عند هنري أزو ، فتح السويس ، ترجمة محمود حسن اسماعيل ، القاهرة، دار الطباعة والنشر، بلا تاريخ، ص٧٣.

٣٠ ورد التعريف عند:

Jonathan M.Robert, Decision making during International crisis, London ,macmillan press ltd, 1988,p-1.

٤٠ Ibid, ٠٥Ibid, P-3

William ٠٦pp3-4

B.Quandt, Decade of Decision, American Foreign policy toward the Arab-Isryaeli conflict, 1967-1976, Los Angeles, London University of California press, 1977,p.35.

٠٧ OranR.young, The Third parties in International crisis, Princeton, Princeton University press, 1967,p.10.

٨٠ Graham Allison,Essence of Decision , U.S.A, Little Browncompany, 1971, p.s.

٩٠ Glenn H.Synder, op.cit,p.217

١٠٠ Ibid , P.215

١١٠ William B.Quandt, op.cit,p.35

١٢٠ اقتبس هذا التعريف من، هنري أزو، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.

١٣٠ Jamsi. Richarson, crisis Management, in , International crisis Management, edited by, Glibert R.winham. Colorado, west view, 1988,p.15.

١٤٠ AlexanderL. George, The limite of coersive Diplomacy, Boston, Little Brown, 1971. p.8.

١٥٠ ThomasG.schelling, The strategy of conflict, newyork, oxford, University press, 1977,p.191.

١٦٠ اقتبس القول من:

EdwarsdE.Azar,conflict Escalation and conflict Reduction, in, International crisis, The Journal of confliet resclution,vol.16, No.2, June, 1972, p. 183.

الفصل السابع

الاستراتيجية الاسرائيلية

الفصل السابع

الاستراتيجية الاسرائيلية

يعد منطق التفكير الاستراتيجي الاسرائيلي انعكاساً للوضعية او الطريقة التي نشأت وتكونت بها اسرائيل . فهي ، وعلى اختلاف الطريقة التي تشكلت بها دول العالم، صممت لشعب بلا ارض، تجسيداً لمقولة (أرض بلا شعب ، لشعب بلا ارض)، وهي المقولة التي وجدت سبيلا" الى حيز التنفيذ نتيجة المساعي الحثيثة والمكثفة التي قامت بها الحركة الصهيونية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث تركز التأكيد على فكرة أنه لا خلاص من عداء الشعوب لليهود في المجتمعات الأوربية الا بانسلاخهم وانفصالهم عنها، وايجاد أرض تجمعهم من الشتات ويختصمون بها لوحدهم. وقد مرت هذه الفكرة قبل اختمارها على ارض الواقع بعدة محطات منها المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل في سويسرا عام ١٨٩٧، ومروراً بوعد بلفور عام ١٩١٧، وانتهاءً بقرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وهو القرار الذي لم يحقق الحلم الصهيوني بوجود الأرض ليهود العالم إنما كان بوابة الأنفتاح على كامل التراب الفلسطيني.

واذا كان المكون الأول غير متوافر بالنسبة لليهود وهو (الأرض) ضمن قياسات المكون التاريخي لقيام ونشوء الدول، فان المقوم الثاني في قيام الدولة ، وهو الشعب، يعد هو الآخر غير اصيل ، ذلك انه جاء في مرحلة تالية أو لا حقة على اقامة الكيان السياسي . إذ كما هو معروف ، أن المجموعة الأجتماعية المتواجدة جغرافياً على اقليم معين يمكن أن تشكل، وعبر عملية تطور تاريخية ، دولة تختص بهم ، آخذين بنظر الأعتبار، أن هذه المجموعة الأجتماعية تتوافر فيها خصائص مشتركة يأتي في مقدمتها الروابط الاجتماعية المتماثلة ، واللغة المشتركة ، التاريخ المشترك، عادات وتقاليد مشتركة ، وهذا ما لم يقترب منه الشعب اليهودي ، الذي استوطن فلسطين، اذ هو يمثل أصول مختلفة ، وقيم غير متماثلة ، فضلاً عن عدم توافر مكون التاريخ المشترك الذي يربط أعضاء المجموعة الاجتماعية بعوامل فكرية وثقافية واجتماعية متشابهة.[1]

هذه الوضعية التي نشأت فيها اسرائيل ، وبقدر ما تمثل وضعية فريدة من نوعها، فانها ولدت شعوراً دائماً ومتأصلاً لدى قادتها كونها تعيش في وسط عربي غريب عنها ومعاد لها، وهو شعور أسهم في خلق هاجس الخطر والتهديد الدائم والمستمر لبقائها واستمرارها.

والملاحظ، أنه على الرغم من وجود اتفاقيات سلام بين اسرائيل وبعض الأطراف العربية، الا أنه لم يعين على الغاء وطأة الشعور الطاغي لفكرة أن الحــرب تمثل خيارا

مؤجلاً ، وانها يمكن أن تقع متى توفرت لها اسباب وعوامل اندلاعها. أو على اقل تقدير، اذا كانت اسرائيل قد أمنت هامشا" مقبولا" نسبيا" من الأمن على الصعيد الخارجي، فأنها لم تفلح في تحقيق الأمن المطلق على صعيد جبهتها الداخلية.

من ناحية أخرى ، أن ما يعمل على إثاره الهاجس الأمني لدى اسرائيل ويعمل على تنشيطه هو احساس قادتها بثمة امكانية في حصول تغيرات سياسية على مستوى بعض الأنظمة العربية قد تقود الى وصول جماعات أو نخب حاكمة متطرفة ، تسميها تلك القيادات بالنخب الأصولية ، أو الجماعات الاسلامية المتشددة التي تضع في مقدمة اجندتها أولوية القضاء على إسرائيل.

وفي ضوء هذه المعطيات ، فأن أهم وظيفة أنشغل بها الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي هي مسالة الأمن وضمان الوجود والاستمرار . وبذلك تداخلت الاعتبارات الأمنية مع ضرورات العمل الاستراتيجية لتجعل من الاستراتيجية الاسرائيلية ، استراتيجية أمنية في المقام الأول تضمنها عقيدة عسكرية قتالية قادرة على تلبية متطلبات الأمن والبقاء في كل زمان وعلى اختلاف الظروف والمتغيرات.

وعليه ، اذا كانت العقيدة الأمنية تأتي في مقدمة أولويات الاستراتيجية الاسرائيلية ، فأن هذه العقيدة بنيت على اساس توافر جملة متطلبات منها:

١. مبدأ القدرة على تامين ردع فعال:

ويتحدد هذا المبدأ بقدرة اسرائيل على تامين سياسات ردع فعالة تؤثر على الحسابات الاستراتيجية لدى العرب وتثني ارادتهم عن القيام باي اعمال غير مرغوب فيها تهدد وجود اسرائيل او تفرض عليها شروط قاسية، وذلك عن طريق زرع القناعة لديهم بأن ثمن القيام بمثل هذه الأعمال سيكبدهم خسائر باهضة لا يكون بوسعهم القدرة على تحملها. ولكي تحقق استراتيجية الردع الأغراض المنوطة بها، كان على اسرائيل أن تؤمن قوة عسكرية متفوقة وفق منظور تقني متطور لموازنة الكم العربي، بهدف التقليل من احتمالات اندلاع الحرب بينها وبين العرب وللضغط عليهم باتجاه التسليم بها كوجود وكحقيقة قائمة. وبالتالي تجعل من مسألة الخيار العسكري كخيار يمكن التعويل عليه هو قضية خاسرة بالنسبة لهم. ولتأكيد قابلية اقتدارالقوة العسكرية الاسرائيلية على تحقيق ردع فعال يقول (آلون) (أن الأمل الوحيد بردع العدو حتى لا يفرض حرباً على اسرائيل

يرتبط بقوة جيش الدفاع الاسرائيلي . أن ردع العدو من الدخول في حرب، وارتداعه لفترة طويلة من شأنه أن يؤدي الى التسليم بالأمر الواقع والتسليم يؤدي الى السلام)[٢]. كما يقول أيضاً (ستواصل اسرائيل العمل بكل طاقاها ليكون ميزان القوى رادعاً، وحتى تكون قوها دائماً قادرة على حسم المعركة والانتصار فيها)[٣]. وبنفس الاتجاه يذهب رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق (نتنياهو) الى أن القوة العسكرية هي ضرورة استراتيجية بيد اسرائيل لخلق بيئة اقليمية تتعايش معها بعيداً عن التفكير في مواجهتها عسكرياً.

ويبدو أن هذه الاستراتيجية حققت الوظائف التي عينت لها، اذ أنعدم أي عمل هجومي عربي كبير في الميدان العسكري حتى عام ١٩٧٣. كما هيأت هذه الاستراتيجية لاسرائيل فرصة الانفراد في ممارسة الخيار العسكري عندما شنت عدوالها على الأقطار العربية في الخامس من حزيران ١٩٦٧.

وبعد عام ١٩٦٧ كانت استراتيجية اتلردع الاسرائيلي تتوخى تحقيق هدفين أساسين أولهما، حماية الأوضاع الجديدة التي ترتبت على احتلال الجولان، الضفة الغربية ، قطاع غزة وسيناء. وثانيهما ، منع العرب من القيام باي عمل عسكري يهدف استرجاع المناطق العربية المحتلة، اذ أن تلك المناطق كانت قد حققت لاسرائيل وضعاً مريحاً يؤمن لها والى حد كبير ، متطلبات الحماية والدفاع . بمعنى آخر أن مهمة الردع بعد عام ١٩٦٧، كانت قمدف الى توطيد المكاسب وتأمين الاستقرارعلى اساس الوضع الراهن، وإقناع العرب بأن ليس هنالك بديل عملي عن القبول بوجود اسرائيل الدائم والتعايش معها، وأن استعمال القوة ضدها من شأنه أن يكلفهم أثمان باهضة.

لكن، ومن ناحية اخرى ، نجد أن الواقع يكشف لنا أن استراتيجية الردع الاسرائيلية أخفقت في إيجاد حلول ناجحة لمعضلة إسرائيل الأمنية بعد عام ١٩٦٧، وبالتالي أكدت أهتزاز قدرها في تحقيق أهداف إسرائيل الشاملة. صحيح أن اسرائيل حققت مكاسب عسكرية بفرض سيطرها على مناطق عربية بعد عام ١٩٦٧، وتمكنت من خلق أوضاع استراتيجية جديدة غيرت من طبيعة مشكلات الأمن بالنسبة لها، وخاصة من الناحية الاستراتيجة والعسكرية، الا أن جوهر مشكلة الأمن المتمثلة برفض العرب لذلك الكيان ، ورفضهم لأي شكل من أشكال التقارب معه، وإصرارهم على مواصلة الصراع، مقابل عدم شعور إسرائيل بالأمان بقي مستمراً.[٤]

في ضوء هذه المعطيات يمكن القول، أنه حتى عام ١٩٧٣ ، فأن استراتيجية الردع، وفق نظام الأسلحة التقليدية بمضامينها التقنية المتطورة، عبرت عن عجزها وإخفاقها في تحقيق شروطها في ضمان مفهوم الأمن الإسرائيلي، ولم تعد بالوسيلة المستقرة التي يمكن الركون اليها لضمان اعتراف العرب بالوضع الراهن ولتقريب العدو الاسرائيلي من تحقيق أهدافه الشاملة . فهي لم تمنع العرب ولم تجردهم من أرادتهم في مواصلة الصراع الكلي.

اضافة الى ذلك، فأن تجربة حرب عام ١٩٧٣ كانت قد بددت وهم التفوق العسكري الاسرائيلي ، وصدعت مفهوم عصمة الجيش الذي لا يقهر. الأمر الذي فرض على اسرائيل البحث عن بديل إستراتيجي يحقن الرادع التقليدي بجرعة قوية لتحقيق التوازن والاستقرار المنشود، ويدفع العرب إلى التسليم بها كحقيقة واقعة. وقد تمثل هذا البديل الإستراتيجي بالخيار النووي بالنظر لما ينطوي عليه من مكاسب تعين إسرائيل على معالجة معضلاتها الأمنية ، بعد أن عجز الرادع التقليدي عن تقديم حلول مناسبة لها. ويمكن اجمال هذه المكاسب بما يلي:

١- التقليل من احتمالات اندلاع الحرب، إن لم تكن تعمل على إلغائها أصلاً. ذلك أن شروط فاعلية الردع النووي تكون اكثر استقراراً من شروط فاعلية الردع التقليدي، اذ أنها تثير مسالة الخوف والخشية من التعرض بخسائر باهضة اذا ما أقدم العرب على شن هجوم عسكري ضد إسرائيل . وعليه، فأن استراتيجية الردع النووي ستكون صالحة لإسرائيل لفرض تسوية على العرب تنهي حالة الحرب وتقود الى الاعتراف به وقبوله كواقع لا يمكن تجاهله. هذه الأطروحة يؤكدها (يهو شفاط هركافي) بالقول(أن الخيار النووي سيؤدي في النهاية إلى انفراج الأزمة العربية – الإسرائيلية. فاستحالة الحرب في الرادع النووي قد تؤدي الى فترة يتخلى فيها النزاع عن مظهره العنيف، وينتج عن إطالة تلك الفترة تلطيف لحدة التوتر تدريجياً وحصراً للخلاف في مجالات أخرى تدور عليها المنافسة. فالردع المتحقق نووياً يجر وراءه مستويات تالية مهدئة وتدريجية للتوتر)(٥). وعليه، فأن وجود رادع نووي من شأنه أن يقلل ، بل ويضعف من احتمالات الحرب، لأنه سيجعل منها خياراً غير منطقي، بل ستعد الحرب عملاً انتحارياً اذا حاول العرب التفكير بها أو اللجوء اليها.

٢- هناك العديد من القادة العسكريين الاسرائيليين يذهبون إلى أن ميزان القوة العسكرية التقليدية سيعمل بمرور الزمن لصالح الأقطار العربية. وأن الكيان الصهيوني ، وعلى المدى البعيد، لن يستطيع الحفاظ على تفوقه في مجال الأسلحة التقليدية على الأقطار العربية، ذلك أن القوة العربية ليست شيئاً ثابتاً أو مستقراً، بل هي في حالة تغيير

مستمر، اذ حرصت القيادات العربية على تطوير اسلحتها وفق مقاييس تقنية متطورة ، واستطاعت أن تحرز تقدماً ملحوظاً في هذا المجال ، الأمر الذي يؤدي الى تغيير ميزان القوى بين العرب واسرائيل وعلى نحو لا يكون لصالح الأخيرة . وعليه فإن الخيار النووي من شأنه أن يوفر لاسرائيل رادعاً مطمئناً وموثوقاً به في مواجهة الخطر العربية والقوة العربية المتنامية ، ويبقى على مظاهر الخلل في معادلة توازن القوى ولصالح إسرائيل.

٣- إن الخيار النووي من شأنه أن يساعد على تجنب الاتفاق المالي والتكاليف الباهظة والمرهقة اقتصادياً والتي تفرضها عليه عملية سباق التسلح بنمطه التقليدي.

٤- إن الاعتماد على الخيار النووي لا يمكن إسرائيل من إحراز تفوق عسكري استراتيجي في ميزان تعادل القوة على الجانب العربي، إنما ايضاً سيمكنها من تجنب الاعتماد على مصادر خارجية في مجال التسلح. إن الخيار النووي ، ومن وجهة نظر العديد من قادة إسرائيل ، سيكون عاملاً معوضاً عند التعرض لاحتمالات الاختناق في تدفق الأسلحة والمواد والمعدات الحربية لإنجاز المهام الموكلة اليها.

٠٢ مبدأ الضربة الاستباقية- الوقائية :

ركزت الاستراتيجية الاسرائيلية على مبدأ آخر من مبادىء العمل الاستراتيجي لضمان أمن إسرائيل ، وهو مبدأ الضربة الاستباقية — الوقائية أو الاجهاضية.والفكرة التي ينهض عليها هذا المبدأ الاستراتيجي مفادها، ان العدو ، وبسبب مما يضمره من نوايا عدائية لإسرائيل ، فأن كل تحركاته (سياسة كانت أم عسكرية) تحمل في ثناياها استعداداً لشن هجوم ضدها. وبما ان اسرائيل لا تملك عمقاً ستراتيجياً يعينها على الدفاع ، وتفتقر الى الكم البشري الذي يؤمن لها القدرة على موازنة الكم البشري العربي ومواصلة القتال في حرب قد يطول زمنها. فضلاً عن إمكانية تبعثر جهدها العسكري الميداني على عدة جبهات ، فإن هذه الأوضاع لا تتيح أمامها إلا خياراً واحداً هو أن تبادر باستباق هجوم متوقع بعمل هجومي مضاد (الدفاع بالهجوم) ، وذلك بتغيير وضعها القتالي من النمط المستكن إلى نمط التعرض بالهجوم، وأن تبادر من جانبها بالعمل العسكري لاستباق هجمات عسكرية وشيكة تعد ضدها.

إذن مفهوم الضربة الاستباقية يقوم على عنصر المفاجأة بالهجوم عن طريق المبادرة به من أجل تحطيم قوات العدو العسكرية، ومراكز حشدها، ومفاصل تجمعاتها الحيوية لإجهاض هجوم متوقع من قبله. وبالتالي فان الضربة الاستباقية تجرد العدو من المرونة في اختيار وقت الهجوم ومكانه . وبالمقابل، أنها توفر للطرف المبادىء بها مزايا انتقاء المكانة والزمان وأسلوب القتال الذي يناسبه.

والضربة الاستباقية هي أصلاً ذات طبيعة وقائية، ذلك أنها تهدف توفير الحماية، أو الوقاية من هجوم قد يكبد إسرائيل خسائر لا تقدر على تحملها.

وقد اعطى الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي جملة مسوغات تبرر اعتماد إسرائيل على هذه العقيدة القتالية منها:

١) أن أي انتصار عسكري يحققه العرب بهجوم يشن ضدها سيؤدي الى تصفيتها ومن هنا فإن هدف إسرائيل من الضربة الاستباقية- الوقائية يتحدد بمنع العرب من تهديد وجودها.

٢) ولتحقيق هذه الهدف يجب على إسرائيل تبني اسراتيجية تمنع العرب من المبادأة في شن هجوم عليها وذلك بالمبادرة إلى تدمير القدرة الهجومية العربية التي تمثل الخطر المحتمل.

٣) أن السبيل الوحيد للوصول الى هذين الهدفين يضطر إسرائيل إلى الاعتماد على مبدأ الحرب الوقائية – الاستباقية ونقل الحروب إلى أرض العدو.

وعلى هذا فأن المفهوم الإستباقي (PREEMPTIVE WAR) يعني المبادرة بالفعل، أما المفهوم الوقائي (PREVENTIVE WAR) فأنه يعني منع الفعل المعادي من الدخول الى حيز التنفيذ.

وقد طبقت إسرائيل هذه الاستراتيجية عندما قامت مصر بغلق مضائق شرم الشيخ قبيل عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، قصف المفاعل النووي العراقي في حزيران ١٩٨١، وضرب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥.

في ضوء كل ما تقدم ، علينا أن نتساءل ، هل بقيت هذه العقائد العسكرية التي بنيت عليها الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية ، وفي اطار عقيدتها الأمنية، ثابتة دون تغيير ؟ أم تم إعادة النظر فيها ومراجعتها وتقويمها وتصويبها في ظل متغيرات عديدة أصابت

موضوعات متنوعة ، كانتهاء الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحـــرب الباردة ، الرؤية الاسرائيلية للحرب وأطروحة السلام، أمن اسرائيل والعقائد المرتبطة به والكفيلة بتحقيقه؟ وبالتالي، فأن مجمل هذه المتغيرات هل كان لها نصيب في إجراء تعديل على العقيدة العسكرية الإسرائيلية ؟

لابد من الإشارة أولاً، أن ثمة قضايا أساسية بقيت تمثل محوراً يميل إلى الثبات ذلك أنها تتصل بجوهر الاستراتيجية العليا لإسرائيل. كاحتمالات اندلاع الحرب مثلاً، تمتين شروط فاعلية الردع، إسقاط الخيار العسكري لدى العرب، تطوير العقيدة العسكرية.

لا شك في أن العوالم المتعلقة بمتغيرات البيئة الدولية ، والتي يأتي في مقدمتها انفراد الولايات المتحدة باعتبارها القطب الوحيد على الصعيد العالمي. فضلا" عن العوامل المرتبطة بإسرائيل ، وخصوصاً، عوامل بناء قوتها العسكرية وفق منظور تقني متطور يتجاوز الخصائص التقنية لمنظومة الأسلحة العربية، وبما يتلائم مع تكنولوجيا الفضاء وعصر المعلوماتية . يضاف إلى ذلك تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة ودخولها في منظومة الشبكة الأمريكية للدفاع بالصواريخ واعتبارها، أي اسرائيل (جزءاً حيوياً) من منظومة الأمن القومي ألأمريكي بموجب اتفاقية الأمن المتبادل عام ١٩٩٨[٦]، الأمر الذي يعني عملياً أن هناك التزاماً امريكياً بالدفاع عن أمن إسرائيل إذا ماتعرض للتهديد المباشر. كل هذه المعطيات انعكست على معنى وجوهر الصراع العربي – الاسرائيلي، وبكل مضامينه الفكريـــة والقيمية والأيديولوجية ، فمثلاً لم تعد المسألة المثارة في الوقت الحاضر على الأقل على مستوى الخطاب السياسي الرسمي ومن وجهة نظر القيادات العربية، ممثلـــــة بـــ (حتمية) زوال اسرائيل باعتبارها كيان أغتصب حقوق الشعب العربي الفلسطيني في الرض والبقاء، بقدر ما يدور الحدل حول (امكانية التعايش) المشروط مع اسرائيل بتحقيق مطالب الشعب الفلسطيني باقامة دولته على أرض فلسطين جنباً الى جنب مع دولة اسرائيل . وبهذا تحولت معطيات الصراع من كونه (صراع أيديولوجي) يحمل مضامين فكرية وقيمية حول الأحقية التاريخية في أرض فلسطين ، إلى شكل من أشكال (النزاع القانوني) حول تفسير الحدود المسموح بها لوجود إسرائيل كدولة، والحدود المسموح بها للفلسطينيين في إقامة دولتهم.

وقد أنعكس هذا التكييف لمعنى ومفهوم الصراع على موضوعة الحرب ذاتها، اذ لم يعد الخيار العسكري المتمثل باللجوء الى الحرب مطروحاً باصرار، وبكل ضغوطه ومؤثراته، كما كان عليه الحال سابقاً، انما أخذ هذا الخيار بالتراجع واعادة التقويم بخصوص جدوى

أهدافه السياسية المتشددة. فالمخاطر المترتبة على شن حرب شاملة لا تأتي فقط من طبيعتها المركبة بسبب من تعدد الأطراف التي يمكن أن تتورط فيها، فضلاً عن أطرافها الحقيقيين ، إنما هي متأتية أيضاً من طبيعة الإدراك لحجم خسائرها ميدانيا" وضخامة كلفتها استراتيجياً، ذلك أنها ستنطوي على خسائر بشرية فادحة واكلاف سياسية واقتصادية وعسكرية باهضة قد يصعب على الأطراف تحملها.

ونتيجة لهذا التحول في الرؤية لطبيعة الصراع ، أصبحت موضوعة الحرب تعبر عن اختيار (لاعقلاني) ، في الوقت الذي ابتعدت فيها، أي فكرة الحرب، عن مضامينها (السياسية – الآيديولوجية) و (العقائدية – المصيرية) لتصبح مجرد قضية (تفاوضية – تساومية) مرهنة ببراعة العمل الدبلوماسي، والقدرة على ممارسة الضغوط السياسية ، اذ يمكن ادارها والتحكم فيها بعيداً عن احتمالات التصعيد الذي قد يقود إلى مواجهة عسكرية.

ومع كل ذلك ، بقيت القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تشدد على الوظيفة التي يمكن أن تنجزها القوة العسكرية ، بمؤهلاتها التقنية المتطورة باعتبارها تعبر عن ضرورة أمنية تمليها متطلبات استراتيجية اسرائيل العليا.هذه الحقيقة التي لا يمكن أن يتجاوزها أي مسؤول اسرائيلي ، يؤكدها (بنيامين نتنياهو) رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق بالقول (أن القوة العسكرية هي مؤسسة لا بديل عنها للمحافظة على أمن اسرائيل على الأقل في المستقبل المنظور)[٧]. ويضيف قائلاً (أن القوة العسكرية هي ضرورة استراتيجية بيد اسرائيل لخلق بيئة إقليمية تتعايش مع اسرائيل بعيداًعن التفكير في مواجهتها عسكرياً)[٨].

لكن ما هي طبيعة هذه القوة العسكرية التي يعلق عليها قادة اسرائيل آمالهم ، وتشكل محور تفكيرهم الاستراتيجي، وبالتالي جوهر الإستراتيجية الإسرائيلية. الحقيقة ، ان هذه القوة تخرج عن مقاييس القوة العسكرية التقليدية المتعارف عليها والتي كانت مصممة حتى نهاية السبعينات من القرن العشرين . انها اليوم تمثل قوة مطعمة بقدرات نووية وتكنولوجية وتستند على قاعدة المعرفة المعلوماتية المتطورة.[٩]

إذ فضلاً عن ما تملكه إسرائيل من تقنية نووية مصممة لأغراض عسكرية (سلاح نووي) ، فانها تمكنت من أن تحقق نجاحات هامة في مجال برامج التطوير التكنولوجي المعدة للأغراض العسكرية من أجل تحسين أنظمتها الدفاعية والهجومية. ومن خلال هذه البرامج تمكنت إسرائيل أن تحصل على تكنولوجيا الوسائل المضادة للصواريخ المتمثلة في انتاج الصواريخ المضادة للصواريخ (آور / السهم)، وكذلك برنامج أسلحة الطاقة الحركية التي

تعتمد على اطلاق مقذوفات مضادة للصواريخ تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية . بالأضافة لأسلحة الطاقة الاشعاعية الموجهة التي تعمل باشعة الليزر، واشعة الطاقة التي تسلط على الصواريخ المعادية من محطات أرضية وفضائية فيتم تدميرها في الجو قبل أن تصل إلى أهدافها. كما تمكنت اسرائيل من ربط مركز انذارها الأرضي مع مركز الإنذار الأمريكي في كولورادو بالولايات المتحدة بحيث تحصل على الإنذار بالصواريخ القادمة من أقمار الإنذار الأمريكية عبر اقمار الاتصالات في نفس الوقت الذي تحصل فيه الولايات المتحدة على الإنذار بذلك.

وعلى هذا، فأن أنظمة التسليح الاسرائيلي اليوم تمكن الجيش الإسرائيلي من الرد على كافة أنظمة التسليح والتكنولوجيا المتطورة التي أدخلت في الجيوش العربية، والتي تشكل تهديداً لإسرائيل، خاصة الصواريخ البالستية التي تهدد العمق الإستراتيجي الإسرائيلي ، بما يمكن الجيش الإسرائيلي في نفس الوقت من تنفيذ أهدافه ومهامه الإستراتيجية بنجاح في ساحة القتال والحروب المستقبلية.

كما طورت إسرائيل نوعيات من الذخائر (صواريخ وقنابل متنوعة) ذات توجيه ذاتي بواسطة وسائل وأجهزة ليزرية وحرارية وتلفزيونية ورادارية تطلق من أسلحة برية وجوية وبحرية ومن مسافات أبعد من مدى الأسلحة المضادة العربية التي بحوزة العرب.كما طورت إسرائيل أسلحة(الإعماء الليزري) لتعمية محطات الرادار العربية، كما طورت نوعيات متعددة من الطائرات بدون طيار التي تستخدم في مجالات الاستطلاع وإدارة النيران، إلى جانب الإهتمام بتطوير العقول الألكترونية في شكل حاسبات الكترونية متطورة ساعدت في مجال المخابرات، وأعمال القيادة والسيطرة، وتطوير ألأسلحة والذخائر، بالأضافة لوسائل الحرب الالكترونية في مجال الإستطلاع والإعاقة اللاسلكية والرادارية الأرضية والجوية.

كما تبذل إسرائيل جهوداً حثيثة لتطوير قدراتها التكنولوجية في مجال الحرب الألكترونية بالنظر لدورها المهم في الحرب الجوية- البرية، وأعمال القيادة والسيطرة والإتصالات والاستطلاع والحسابات وإدارة المعركة بمنظومة المعدات والأجهزة الإلكترونية بهدف امتلاك المبادرة في الحرب والأحتفاظ بالتفوق والإنفراد بالقدرة على ادارتها حتى نهايتها. بالإضافة الى امتلاكها لوسائل إرباك سيطرة القيادات العربية على جيوشها ومعداتها وافشال خططها الميدانية في مجال المناورة والدفاع وخطط الهجوم عن طريق شل وإرباك

نظمهم الالكترونية المستخدمة في السيطرة وتوجيه نظم الأسلحة والانذار، وحرمانهم من الحصول على معلومات عن النظم الالكترونية الاسرائيلية وتأمينها ضد أعمال الجيوش العربية الإلكترونية المضادة بواسطة وسائل التأمين الإلكتروني.

ويعكس (شمعون بيريز) ، رئيس وزراء اسرائيل الأسبق، أهمية التطور التكنولوجي في الإستراتيجية الإسرائيلية في قوله في كتاب(الشرق الأوسط الجديـــــد) (أن كل من يتكلم عن الأمن بمفهوم الكيلومترات والمطالب الجغرافية فقط، رغم كونها اعتبارات هامة في حد ذاتها، فأنه لايفهم أن الجغرافيا ستعتبرفي المستقبل أمراً ثانوياً مقارنة بأهمية التطور التكنولوجي في القرن القادم. ذلك أن نجاح أي دولة في المنطقة مستقبلاً في تحقيق اختراق تكنولوجي حاسم في ميدان الأمن والتنمية بشقيها الإنتاجي والخدماتي سيشكل تحدياً خطيراً لباقي دول المنطقة، خاصة على صعيد الأمن، وأعتقد أن أسرائيل تستطيع أن تواجه هذا التحدي وتفوز به...).

أذن قوة إسرائيل العسكرية، سواء أكان ذلك في مجال الردع ، أو القدرة على توظيفها في المعارك والحروب تقوم على المقومات التالية:

١ • الإعتماد وبدرجة كبيرة على أنظمة الإتصالات الحديثة، ومن بينها أنظمة مدمجة فضائية وجوية وبرية تربط الاستطلاع والمخابرات بالإنذار المبكر مع الإتصالات مع الحاسبة الإلكترونية لإدارة المعركة في نظام واحد بحيث توفر المعلومات في وقت حقيقي سواء قبل الحرب أو أثناءها من أجل إحكام القيادة والسيطرة عليها وبحريتها.

٢ • تطوير وسائل فعالة للتصدي ضد الصواريخ البالستية (منظومة الصواريخ المضادة للصواريخ) مثل (باتريوت) والصاروخ الاسرائيلي (أرو/ السهم) وأسلحة الطاقة الحركية التي تعمل بالطاقة الكهرومغناطيسية، وأسلحة الطاقة الإشعاعية الموجهة، وصواريخ الطاقة الكامنة، ومنظومة صواريخ(جو/ جو) الإعتراضية للصواريخ البالستية المضادة. أي أن إسرائيل تمكنت من تأمين منظومة صواريخ ومعدات عسكرية ضد الهجمات التي تتعرض لها بالصواريخ البالستية ، أو الطائرات المعادية القاصفة والمقاتلة.

٣ • يواكب ذلك كله ، امتلاك إسرائيل منظومة فضائية للأقمار الصناعية(أقمار أفق أو عاموس) تؤمن لها نظام استطلاع وإنذار فضائي مبكر وفوري بانطلاق الصواريخ المعادية. وفي الواقع فأن منظومة الأقمار الصناعية الفضائية لا تمثل فقط شبكة محكمة متكاملة للأنذار

المبكر تكون مهامها رصد التحركات والتطورات العربية لحظة بلحظة وكشف تفاصيلها عبر ماتحمله من أجهزة لألتقاط الاتصالات، ومعدات تصوير فائقة الدقة والفعالية، وأجهزة تحسس تعمل بالأشعة تحت الحمراء، ولكنها معدّة، عن طريق استعمالها لليزر، لضمان حماية مطلقة لاسرائيل بتدمير أي صاروخ أو غارة جوية معادية قبل الوصول الى إسرائيل.

٤. الاعتماد على الذخائر الذكية التي يتم توجيهها ذاتياً بوسائل حرارية وليزرية وتلفزيونية. ويتميز هذا النوع من الذخائر بدرجة عالية من الدقة في إصابة الأهداف ومن مسافات بعيدة.

٥. الاستخدام الموسع للصواريخ الطوافة (كروز) باعتبارها أسلحة ردع رئيسية حيث يتعدى مداها القتالي (٢٥٠٠) كم، وذلك لما تتمتع به من قدرة على التحليق المنخفض، ومناورة عالية تجنبها الرادارات المعادية، الى جانب امكانية تزويدها برؤوس تقليدية ونووية ذات الدمار الشامل. حيث ستصبح هذه الصواريخ وسائل الهجوم الأساسية خاصة في المرحلة الافتتاحية للحروب ضد الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية داخل العمق الاستراتيجي للخصم بهدف تحطيم ارادته السياسية.

٦. التوسع في انتاج أسلحة التفجير الكتلوية التي تمثلها القنابل الإرتجاجية التي تولد موجة عنيفة من الضغط تعادل الضغط الجوي عدة مرات، وبما يسبب تدمير وإبادة الأهداف المهمة كالمرافق الصناعية، ومراكز القيادة والسيطرة، ومحطات الرادار ، ومراكز تجمع الصواريخ ارض/جو ومنصات إطلاقها.

ومما لا شك فيه ، وفي ضوء ما تقدم، إن هذه التطورات في منظومة أسلحة القتال الاستراتيجية ستنعكس على العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وفي اطار استراتيجيتها العسكرية- الأمنية. فهي فضلا" عن ما تقدمه من إضافة نوعية على استراتيجية الردع التقليدي، وتجعل منها استراتيجية أكثر ثباتاً ومصداقية عن ما كانت عليه، فانها ستجعل من مسألة الحرب ذات كلفة عالية لما تنطوي عليه من خسائر باهضة يصعب على الأطراف تحملها.

ويبدو أن اسرائيل ، في استراتيجيتها الأمنية _ العسكرية ، وفي اي حرب يمكن أن تقع مستقبلاً، ستأخذ بعقيدة الحرب الجو- فضائية والتي تعتمد على تظافر الجهد العسكري لثلاث منظومات قتالية (وهي الأسلحة الجوية-الفضائية منظومة القيادة والسيطرة منظومة الصواريخ الموجهة وذات القدرة على التدمير الشامل).

إن اسرائيل تبدي إلتزاماً عالياً بتطوير قدراتها العسكرية بشقيها الاستراتيجي ، والتقليدي – التقني ، لتكون في موضع التفوق في معادلة توازنات القوى الاقليمية ، وبما يضمن لها ممارسة سياسة ردع فعال لفرض إرادتها السياسية تحقيقاً لأهداف استراتيجيتها العليا. لذا، تبنى الفكر الاسرائيلي عقيدة جديدة تم صياغتها عام ١٩٩٨ ، بوثيقة تحمل عنوان (الاستراتيجية الاسرائيلية وعقيدتها العسكرية)، تضمنت جملة مبادىء منها:

١ • تعميق وتوسيع التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

٢ • تأمين وجود مكثف في الفضاء الخارجي بواسطة الأقمار الصناعية الإسرائيلية والأمريكية.

٣ • بناء منظومة دفاعية قادرة على تدمير قواعد الصواريخ المعادية بعيدة المدى قبل أن تباشر عملها. وأخرى لتدمير الصواريخ وهي في الجو قبل أن تصل إلى اهدافها داخل إسرائيل.

٤ • استخدام الغواصات المجهزة برؤوس نووية بعيدة المدى كخيار إضافي في التعرض لهجوم نووي، ونقل التهديد إلى مسافات شاسعة.

٥ • إعطاء الأولوية للقوات الجوية والصاروخية بحيث تعطي دوراً مركزياً حيوياً في الحروب التي تدخلها إسرائيل . وتركز الوثيقة على المدى البعيد على نقطتين أساسيتين بشأن تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية:

الأولى: ضمان بقاء القوات المسلحة الاسرائيلية متفوقة من الناحية النوعية، ليس فقط على الدول العربية وهي مجتمعة ، إنما كذلك على الدول الإسلامية أيضاً.

الثانية : الوصول بمستوى الكفاءة والجاهزية القتالية في القوات المسلحة الإسرائيلية لتصبح أحد اقوى الجيوش بالمقاييس الأوربية بحيث تنافس الجيش الفرنسي والبريطاني.

وفي هذا الإطار يراجع المخططون الاستراتيجيون الإسرائيليون الخيارات الإستراتيجية لشكل الأعمال العسكرية المنتظرة ، وتقويم صلاحيتها من حيث طبيعتها وأبعادها السياسية.

وهناك ثلاثة خيارات مطروحة كبدائل عمل في العقيدة العسكرية–الأمنية الإسرائيلية:

١) الاعتماد على النظرية الدفاعية فقط ، والتخلي عن النظرية الهجومية ، سواء في إطار الرد على أي هجوم يقع، أو الضربة الأستباقية لأي هجوم محتمل.

٢) الأخذ بنظرية تدمير القوة المعادية بدلاً من احتلال مساحات من أرض العدو ، مع إقامة مناطق عازلة من الدول المجاورة.

٣) الاعتماد على نظرية التحالف الاستراتيجية ، وأن يكون دور إسرائيل العسكري في إطارهذه التحالفات، سواء الإقليمية كالتحالف مع تركيا، أو الدولية كالتحالف مع الولايات المتحدة ، أن يكون هذا الدور فعالاً.

وفي ضوء ماتقدم ، يمكن أن يطرح تساؤل مفاده، ماهو مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي في سياق هذا التطور الهائل لمنظومات التسلح بمختلف صنوفها القتالية وما أصابها من انجازات – تكنو- معلوماتية، حرصت إسرائيل على الإفادة القصوى منها بهدف توظيفها بما يتلائم مع عقيدتها العسكرية ومذهبها القتالي.

يمكن أن نجيب هنا، بقصار الجمل ، ولكن بمعنى يحمل معه دلائل ومضامين عميقة فنقول ، أن التاريخ يوفر فرصاً أمام الشعوب وقياداتها السياسية لبناء حاضرهم تطلعاً نحو المستقبل في تحقيق أهدافهم المنشودة ، في إطار نمط من التخطيط الإستراتيجي الواقعي. وفي الوقت الذي انتزعت الحركة الصهيونية، منذ نشأتها، الفرص من حركة ومكانة القوى الفاعلة في صياغة التاريخ، فأن العرب مازالوا منشغلين بهموم الأمل في أن تمنح لهم هذه الفرص من دون عناء في انتزاعها، في الوقت الذي كان بامكانهم رسم معالم طريقهم نحو تحقيق أهدافهم اعتماداً على ما يمتلكوه من عناصر المكنَّة وعوامل الاقتدار . فهل ما يزال التاريخ يوفر الفرص القابلة للانتزاع دون الوقوف طويلاً على عتبة الانتظار؟.

هوامش الفصل السابع

١٠ راجع التفاصيل ، انجلينا الحلو، عوامل تكوين إسرائيل ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث، ١٩٦٧، ص٧.

٢٠ نقلاً عن إبراهيم العابد ، مدخل إلى الإستراتيجية الإسرائيلية ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨، ص٤٤.

٣٠ نفس المصدر، ص٤٥.

٤٠ أنظر للتفاصيل حول عجز الوسائل والاستراتيجيات الإسرائيلية عن تحقيق الاستقرار على أساس الوضع الراهن بعد عام ١٩٦٧:

L.Williams, Military Aspects of the Israel Arab conflict. Tel AVIV, University publishing projects, 1975,p.203.

٥٠ ورد النص عند ممدوح حامد عطية، المجلة العسكرية الفلسطينية، تشرين الأول، ١٩٩١ ، ص ٨٩.

٦٠ الملاحظ أن كل الاتفاقيات التي عقدها إسرائيل مع الولايات المتحدة قبل عام ١٩٩٨ ، كانت في مجال الدعم المالي والتزويد بالسلاح وتطوير تقنياته وتبادل الخبرة والمعلومات الاستخبارية . إلا أن اتفاقية ١٩٩٨ تعد إضافة نوعية – استراتيجية في إطار العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٧٠ بنيامين نتنياهو ، مكانه تحت الشمس ، ترجمة محمد عودة ، عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٩٥، ص٤١٧.

٨٠ نفس المرجع ، ص ٤١٧.

٩٠ راجع للتفاصيل حول جهود إسرائيل في ميدان التكنولوجيا، إحسان مرتضى ، العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجية الإسرائيلية ، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ٢٠٠٠.

الفصل الثامن

الاستراتيجية الأوربية

الفصل الثامن
الاستراتيجية الأوربية

الإطار الذي يمكن أن يوفر مدخلاً سليماً لدراسة الاستراتيجة الأوربية يتمثل بالمنتظم الأوربي ومكونه، حلف شمال الأطلسي، الذي أودعت فيه القوى الأوربية مجمل افكارها وتوصراتها لما ينبغي أن يكون عليه فعلها الاستراتيجي ، ليشكل بالتالي الساس الحقيقي ، أو حجر الزاوية لأستراتيجية الأمن الأوربي وسياساته الدفاعية.

عندما تشكل حلف شمال الأطلسي بمقتضى معاهـــــــدة عسكرية في ٤ نيسان ١٩٤٩ [١]، كانت الغاية من ورائه أن يكون القوة العسكرية الضاربة في أية مواجهات تقع بين دوله ومجموعة دول الكتلة السوفيتية، وفي مختلف ظروف التحدي والتهديد ، وان يكون القوة العسكرية التقليدية التي تشكل ركيزة أساسية لنظام ردع فعال ينوب عن القوة النووية . اي باعتبار ان وجود قوات تقليدية ضخمة لحلف الأطلسي في أوربا الغربية يمكن أن تكون رادعاً قوياً في مواجهة السوفيت. كما يمكن استخدامها ، في حالة فشل الردع، كعائق فعال في وجه أي هجوم سوفيتي يقع ضد أوربا الغربية بالأسلحة التقليدية دون الحاجة الى استخدام الأسلحة النووية . وعلى ذلك كان من الممكن أن تظل الأسلحة النووية كأداة أخيرة، اذا ما أخفقت القوات التقليدية من السيطرة على الأمور، وتكون وظيفة الأسلحة التقليدية ، في اطار استراتيجية الحلف الأطلسي ، الاحتفاظ بقابلية الردع للتصديق، وبخاصة في المراحل الأولى من تطور هذه المواجهات العسكرية. وبقيت هذه الفكرة تمثل الأساس لاستراتيجية الحلف العسكري الهجومية والدفاعية التي تلتقي مع الإستراتيجية الأمريكية بخصوص الشأن الأوربي.

ولكن ، على الرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي وأداته العسكرية الممثلة بحلف وارشو، بقي الحلف الأطلسي محافظاً على وظيفته الاستراتيجية ولكن باكتسابها بعداً نوعياً يخرج عن دائرة الاهتمامات التقليدية. إذ كشفت بيئة ما بعد الحرب الباردة عن بروز تهديدات للأمن الأوربي- الأطلسي اعتبرها الحلف من خارج المنطقة التقليدية المحددة لنشاطه سابقاً، فقد تفجرت مشاكل وصراعات في بلدان شرق ووسط أوربا ومناطق أخرى من العالم ، نظر إليها على أنها تمثل مصادر جديدة ، غير المصادر التقليدية، لتهديد الاستقرار في القارة الأوربية ومن ثم منطقة شمال الأطلسي.

وعليه فإن المشكلة التي واجهت الحلف بعد الحرب الباردة تمثلت بوجود نوعين من مصادر التهديد، الأول محوره الشرق وهو محور التهديد الرئيسي، ويتمثل بوجود منطقة غير مستقرة تقع بين روسيا الاتحادية وألمانيا ، ثم تمتد شمالاً لتشمل شمال أوربا، ثم جنوباً عبر تركيا والقوقاز ووسط آسيا. هذا المحور ينطوي على تفاعلات صراعية، وبؤر غير مستقرة قابلة للانفجار . وقد سعى الحلف الى معالجة هذا المحور عبر برامج التعاون المختلفة السياسية والاقتصادية مع دوله، فضلاً عن امتداده وتوسعه شرقاً لضم دول جديدة الى عضويته وهي أصلاً من مخلفات الاتحاد السوفيتي المتفكك وذلك بضبط آلية عملها وضمان انتظامها في اطار استراتيجية الحلف.

أما المحور الثاني فهو ينطوي على مصادر تهديد غير مجسمة في شكل مادي واضح، ويمتد هذا المحور من شمال افريقيا والبحر المتوسط الى الشرق الأوسط ثم جنوب غرب آسيا حيث تهدد هذه المنطقة بصراعات وحروب وبؤر متورمة تؤثر على استقرار القارة الأوربية.

إذن، أصبحت الرؤية الأمنية لدول الحلف تركز على الجنوب والجنوب الشرقي الأوربي المتمثل بجنوب المتوسط، والشرق الأوسط، وموضوعات التهديد فيها يجسدها الإرهاب، الصراع العربي- الإسرائيلي، الجريمة المنظمة ، تهريب السلاح، انتشار أسلحة الدمار الشامل، تنامي معدلات الهجرة الى أوربا، إضافة إلى أن دول الحلف تراقب تطورات الأوضاع في المنطقة العربية، وما يمكن أن يؤثر على مصالحها الحيوية فيها أو يعمل على تهديدها، وهي مصادر تهديد تقع خارج النطاق التقليدي لاهتمامات الحلف الأمنية.

ومما يساعد على زيادة الهاجس الأمني لدول الحلف هو ان هذه المنطقة تضم مكونات ثقافية وحضارية مغايرة لمكونات بنائها الثقافي والحضاري، الأمر الذي يفرض على دول الحلف تبني استراتيجية تنطوي على مرونة عالية في آليات القيادة والسيطرة من أجل الرد السريع والتدخل في أزمات متوقعة تقع في المنطقة العربية أو وسط آسيا، أو الشمال الأفريقي ، لذا كان من الضروري أن يسعى الحلف الى صيغة عمل محددة مع دول هذه المنطقة لتوفير متطلبات عمل قوة المهام الخاصة للتدخل والانتشار السريع.

هذه الأفكار أو التصورات أكدتها وثيقة واشنطن الصادرة في نيسان ١٩٩٩، والتي اصبحت بمثابة مبادىء تحدد آلية عمل الحلف. ويمكن تحديد محاورها:-

١. إدارة الأزمات والشركة: اذ جاء في الوثيقة ، ان هدف الحلف هو حماية حرية كل الدول/ والأعضاء وسلامتها بالسبل السياسية والعسكرية. وقد تعترض تحقيق هذا الهدف أزمات ونزاعات تهدد أمن المنطقة الأوربية– الأطلسية، لذا فإن دورالحلف لا يقتصر على الدفاع عن اعضائه فحسب، وإنما يقتضي المشاركة والإسهام في إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

٢. تحديد مهام الحلف: وعنها نذكر الوثيقة وتؤكد على ضرورة العمل على توفير مناخ أمني أوربي أطلسي مستقر، وتوفير إطار أطلسي أساسي لدول الحلف لإجراء مشاورات حول اي مسالة تمس مصالحه الحيوية والقيام بوظيفة رادعة ودفاعية أمام أي تهديد بعدوان يستهدف أي دولة من دول الحلف، والإبقاء على أهمية الاستعداد للمساهمة والتعامل مع كل حالة على نحو منفصل وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات والقدرة في الرد عليها ومعالجتها ، والتشجيع على اقامة علاقات واسعة من الشراكة والتعاون والحوار مع دول المنطقة الأورو– أطلسية الأخرى لتعزيز المكاشفة والثقة المتبادلة والقدرة على العمل المشترك مع الحلف.

٣. دور الأمم المتحدة: وهنا أشارت الوثيقة الى اضطلاع مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، وأن يقوم المجلس من هذا المنطلق بدور حاسم من خلال المساهمة في أمن واستقرار المنطقة الأورو– أطلسية. كما اشارت الوثيقة الى احترام الحلف للمصالح الأمنية المشروعة للآخرين، والعمل على تسوية الخلافات سلمياً ووفقاً لشرعة الأمم المتحدة.

٤. الدور الروسي: وعنه تضمنت الوثيقة إشارة واضحة إلى أهمية الدور الروسي فيما يتعلق بالأمن الأورو – أطلسي، ووجود شراكة قوية ومستقرة ودائمة بين الحلف وروسيا.

٥. التعامل مع التحديات والمخاطر غير المحدودة : اذ اشارت الوثيقة إلى ان أمن الحلف يتعرض في البيئة الأمنية الجديدة بعد غياب الخطر السوفيتي إلى مخاطر عسكرية وغير عسكرية كثيرة التنوع تأتي من اتجاهات عديدة وغالباً ما يصعب توقعها وتتضمن هذه المخاطر عدم الاستقرار وعدم وضوح الرؤية في المنطقة الأورو– أطلسية وما

حولها، واحتمال نشوء ازمات إقليمية قابلة للتطور السريع في المناطق المحيطة بالحلف.

وفي ضوء هذه الوثيقة ، أصبحت عقيدة الحلف الأمنية مبنية على جملة اعتبارات منها:

١) ان المخاطر التي يواجهها الحلفاء هي ذات طبيعة متعددة الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ بها وتقييمها ، ويتعين على الحلف أن يكون قادراً على الرد عليها لضمان الاستقرار في أوربا.

٢) إن المخاطر التي يتعرض لها الحلفاء لن تأتي من عدوان محدد على أراضيهم ، وإنما من ظروف وأوضاع ناجمة عن صعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة بما في ذلك الصراعات العرقية والتراعات الحدودية. وهذه التوترات لا تهدد بشكل مباشر أمن وسيادة اعضاء التحالف ، ولكنها قد تؤدي إلى أزمات خطيرة تهدد استقرارأوربا برمتها، وربما تتطور إلى نزاعات مسلحة تتورط فيها قوى خارجية من بينها أعضاء في الحلف ، الأمر الذي يؤثر على أمن الحلفاء.

٣) ثمة قاسم مشترك يلتقي عنده الحلف الأطلسي والمنظمة العالمية، الأمم المتحدة، إذ كلاهما يسعى إلى إقامة الأمن والأستقرار على الصعيد العالمي. لذا يتوجب على الحلف أن يسهم في مراقبة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين. كما عليه أن يسهم في تنفيذ قراراته المتعلقة بفرض الحصار، أو تقييد التحركات ، أو غيرها من العقوبات التي يفرضها المجلس سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية.

٤) التدخل بالقوة المسلحة عندما يشعر الحلفاء وفي مقدمتهم الولايات المتحدة ، إن مصالحهم الحيوية باتت مهددة، وفي اية منطقة من العالم، سواء بقرار من مجلس الأمن أو بدونه، وخاصة فيما يتعلق منها بتدفق نفط الخليج العربي، ودعم إسرائيل، ومكافحة الارهاب والتخريب.

وفي ضوء هذه الرؤية الأمنية تمت صياغة العقيدة العسكرية للحلف ووظيفته الدفاعية والتي ارتكزت على:

أ. الاعتماد على الأسلحة التقليدية والنووية ، مع اعطاء أفضلية لمنظومة الأسلحة التقليدية المجهزة بخصائص تقنية متطورة ، باعتبار أن معظم الأزمات ستقوم على

احتمالات المجابهة مع دول غير نووية ، إذا ما تطورت هذه الأزمات إلى حد المجابهات العسكرية.

ب. تامين قوة عسكرية قادرة على الحركة والانتشارالسريع في مناطق تقع خارج الحدود التقليدية لأوربا.

ج. تامين القدرة على زيادة الجاهزية القتالية لهذه القوات ودعمها لوجستياًعند الاشتباك في مسارح العمليات العسكرية.

د. زيادة القدرة المتعلقة بالقيادة والسيطرة بما يمكّن الحلف من دفع قواته إلى عدة دول في وقت واحد، وذلك لتنفيذ مهام مشتركة أو منفردة ، مع تحقيق نتائج فعالة بتوفير الأسلحة العسكرية والمعدات الحربية.

هـ. زيادة التعاون بين الحلف ودول الأتحاد الأوربي في المجالات الأمنية والدفاعية وإدارة الأزمات مع زيادة التعاون بين الحلف وروسيا الإتحادية خاصة في الأمور ذات الاهتمام المشترك.

إلا أن ما تجدر الإشارة اليه هو، إن دول القارة الأوربية كانت تتطلع إلى بلورة بنية أمنية مستقلة تماماً عن الحللف الأطلسي ، وذلك في إطار كيان سياسي هو الاتحاد الأوربي. وقد كان لهذا التوجه مايبرره من الناحية العملية. فالدول الأوربية تطالب بإقامة بنية عسكرية ذاتية تتولى الاضطلاع بأعباء أمن القارة الأوربية وخصوصاً في الحالات التي تمثل شأناً أوربياً ولا تبادر فيها الولايات المتحدة بالتحرك إذ لا تجد لها مصلحة فيها، في حين ترى الدول الأوربية ضرورة التحرك السريع. بمعنى آخر، ان الجانب الأوربي يرى ضرورة تطوير بنية أمنية منفصلة تماماًعن الحلف ضماناً لاستقلالية القرار الأوربي، وتجسد القدرة على الفعل المستقل بعيداً عن الهيمنة الأمريكية على الحلف.

وقد تمثل هذا التوجه الأوربي في القمة الفرنسية – الألمانية التي عقدت في بوتسدام الأول من كانون الأول عام ١٩٩٨، وتوصل فيها الجانبان إلى اتفاق بالتحرك المشترك من أجل دعم وتفعيل آليات الاتحاد الأوربي وتوسيع عضويته بأسرع مايمكن على أساس إن الاتحاد يمثل المظلة التي سيجري تحتها تدشين الاستقلالية الأوربية في المجالين السياسي والأمني . كما تجسد التحرك الأوربي أيضاً في القمة الفرنسية– البريطانية من نفس العام في

(سانت مالو) لتؤكد على ضرورة التوصل إلى سياسة خارجية ومبادىء عمل استراتيجية لسياسة دفاعية أوربية مشتركة من خلال دعم القدرات العسكرية للتدخل في الأزمات الدولية وتحمل المسؤوليات ، وخصوصاً في الحالات التي لا ترغب الولايات المتحدة التدخل فيها.

وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه القمة الأساس الحقيقي لبناء استراتيجية الاتحاد الأوربـي ، فإنها تمثل المحاولة الأولى التي تعلن فيها بريطانيا استعدادها للمشاركة في بنية أمنية أوربية ، أو عمل أوربي مشترك خارج آلية حلف شمال الأطلسي، أو بعيداً عن السياسة الأمريكية . ثم جاءت بعد ذلك مجالس الأتحاد الأوربي لتؤكد على مبادىء الاستراتيجية الدفاعية للأتحاد الأوربي والتي تتمثل بالمبادرة بالعمليات العسكرية السريعة في مناطق النزاع والأزمات، وإن الاتحاد الأوربي سيمضي قدماً في تنفيذ هذا النوع من العمليات في الحالات التي لن يتدخل فيها حلف شمال الأطلسي حتى لا يتسبب تطوير وسائل الاستراتيجية الدفاعية الأوربية في الازدواجية ستشكل عاملاً مدعماً لعمل حلف شمال الأطلسي.

كما عمل الاتحاد الأوربي على أن تكون له قوة برية للتدخل السريع قوامها ستون ألف جندي ومجهزة بعناصر القيادة والسيطرة والتحكم والاستخبارات، وقوات دعم لوجستية لأغراض الإمداد والتموين، اضافة إلى قوات مساندة بحرية وجوية، على أن تكون هذه القوة قادرة على الإنتشار في غضون ستين يوماً على أقصى تقدير ، وتكون مؤهلة للبقاء في مسارح العمليات لمدة عام على الأقل.

من ناحية أخرى ، تقرر الاستمرار في تطوير القدرات الاستراتيجية في القيادة والتحكم والاتصالات والاستخبارات والنقل الاستراتيجي ، وبالقدر الذي يسمح للأتحاد الأوربي بالتدخل الفعال في جميع المواقف للقيام بدور نشط وفعال مستقل عن الهيمنة الأمريكية.

ويضم الاتحاد الأوربي (٢٥) دولة ليكون بذلك أكبر عملية توحد اقتصادي- سياسي على صعيد القارة الأوربية ككل منذ عهد الامبراطورية الرومانية [٢]. وليتحول الاتحاد الى ثاني أكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة، مما يؤهله للاضطلاع بدور سياسي وأمني متزايد على صعيد القارة. وهذه الدول، حسب موقعها الجغرافي وباستعارة آراء وأفكار سبيكمان، تمثل منطقة الهلال الداخلي الى حد كبير وفق نظريته التي تجعل من هذه المنطقة، منطقة الهلال الداخلي، مصدر القوة والتحكم . فهي تمتلك قوة بشرية منتجة قوامها (٤٥٥) مليون نسمة،

كما تتميز هذه المنطقة ، منطقة الاتحاد الأوربي ، بوفرة تنوع انتاجها الزراعي ، وبقدرات صناعية واقتصادية هائلة وضعتها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، أو بما يجعلها قوة اقتصادية- صناعية منافسة لها.إذ تمتد حدود الاتحاد الأوربي من سواحل البرتغال وايرلندا غرباً حتى الحدود المشتركة بين روسيا واوكرانيا شرقاً من جهة، ودول البلطيق وبولندا من جهة أخرى. وتمتد حدوده الحنوبية من سواحل جزيرتي قبرص ومالطا حتى الدائرة القطبية التي تشق شمال اسكندنافيا.

هذه الكتلة الجغرافية (الاتحاد الأوربي) ذات القوة الاقتصادية – السياسية ، فضلاً عن إمكاناتها العسكرية ، ستكون الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إليها لأغراض استراتيجية استناداً لأدوارها العالمية المترامية . إن حاجة الولايات المتحدة إلى أوربا الموحدة تتمثل بالموضوعات التالية:

١. الحاجة إلى حليف تاريخي يمتلك قدرات سياسية – اقتصادية لمساندة الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية وبما يزيد من هيمنتها.

٢. الحاجة إلى الحليف الأوربي لدعم القوات الأمريكية المفرطة في امتدادها للدفاع عن المصالح الأمريكية إذا ما تعرضت الى ضغوط وتحديات جدية.

٣. العمل على مواجهة مخاطر مستركة ، أوربية – أمريكية ، كالإرهاب ، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، تحديات المصالح المشتركة في مناطق وبؤر ذات اهتمام مشترك.

٤. كما وأن العمل العسكري الأمريكي ، وفي اي منطقة من العالم بحاجة إلى شرعية سياسية ، وقدرات دعم لوجستية عسكرية لا يكون بمقدور الولايات المتحدة تأمينها دون المشاركة الأوربية.

من ناحية أخرى ، نجد أن أوربا هي الأخرى بحاجة إلى الدعم والمساندة الأمريكية في موضوعات رئيسية:

١) حاجة أوربا إلى الدعم العسكري الأمريكي في الدفاع عن مصالحها سواء في داخل القارة الأوربية أو في محيطها. إن قدرة الأوربيين ستكون عاجزة ، أو غير مكتملة ما لم يسندها الدعم العسكري الأمريكي.

٢) إن الدعم الأمريكي يعَّد ضرورياً لتمتين عملية توسيع الحلف والاتحاد لضمان وحدو أوربا.

٣) إن الولايات المتحدة تقدم مظلة نووية تؤمن ردعاً فعلاً لدول الأتحاد والحلف إذا ما دعت الضرورة توفير حماية نووية لهم لمواجهات تحديات خارجية نووية كاحتمال لا يمكن إسقاطه.

٤) إن الوجود والمساندة العسكرية الأمريكية لأوربا من شأنه أن يعزز علاقات شراكة متينة بين الطرفين، كما يمكنها من شن عمليات مختلطة متعددة الجنسيات في الأزمات والحروب.

وعليه، فإن وجود أوربا القوية الموحدة سيكون صيغة مفضلة قادرة على تقديم شركاء فعالين وموثوق بهم للولايات المتحدة ، سواء كان ذلك في داخل القارة ، أو في أماكن أخرى.

وهكذا ، يعتبر توحيد أوربا بهياكلها المؤسسية هدفاً استراتيجياً حاسماً في نظر الولايات المتحدة . ومن ناحية أخرى ليس بوسع الأوربيين متابعة أهدافهم وضمان مصالحهم من أخطار قائمة او محتملة بعيداً عن المشاركة الأمريكية.

وبعبارة أخرى ، ستكون الولايات المتحدة بحاجة إلى الحلف وشركاء أوربيين للمساعدة في التعامل مع التحديات والأخطار المستقبلية. وسيحتاج الأوربيون إلى المساعدة في حماية مصالحهم والحفاظ على شراكتهم الأمنية مع الولايات المتحدة.

ومع ذلك ، فإن الرؤية التحليلية لهذه الشراكة الاستراتيجية لا تغفل مشاكل قد تواجهها منها:

أ) هناك مشكلة الإجماع ووحدة القرار السياسي لتحديد الأولويات الأمنية. اذ هناك قضايا معينة ، أو قد تثار قضايا أخرى غيرها، ربما لا تحضى بإجماع دول الحلف أو الاتحاد ، أو لا تنسجم فيها مع مصالح الولايات المتحدة، مثال ذلك، قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، وكذلك الحاجة إلى العمل العسكري للحلف قبل وأثناء الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ . وربما تثار قضايا أخرى مستقبلاً تعتبرها الولايات المتحدة مهمة لجهد

عسكري مشترك، في حين لا ترى دول الحلف أو الاتحاد ضرورة لذلك. إذن الإشكالية هنا تتمثل بوحدة الرؤية وضرورة الإجماع.

ب) هناك أيضاً مشكلة الاستقلالية بتقدير ما يتعلق بالمصالح الأمريكية والأوربية . فالأوربيون يريدون التوحد ضمن الاتحاد، ويصرون على سيطرة أكبر على مقدراتهم. وفي معرض رغبتهم بالتمتع بسيادة واستقلالية كاملة ، فما عادوا يريدون الولايات المتحدة تلعب دور القائد الآمر والموجه الوحيد في اوربا. كما وإن الولايات المتحدة من جانبها تريد ضمان ألا تكون وحدة أوربا واستقلاليتها المتنامية على حساب فعالية الحلف أو على حساب نفوذها أو تنغلق أوربا على نفسها وتنفرد بالمكاسب لوحدها. وبسبب خشية كل منهما على مصالحه، يتوجس كل منهما الحذر من نوايا الآخر الخفية، وعلى نحو يفقد استقلالية القرار الأوربي ، ويزيد من مظاهر الهيمنة الأمريكية عليه، في الوقت الذي يسعى فيه الأوربيون إلى إثبات هوية ذاتية أقوى ، رغم المشاركة الاستراتيجية في موضوعات تهم الطرفين.

ج) صعوبة تهميش الاستقلال الوظيفي للحلف والاتحاد. ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الى ضرورة التوظيف السياسي والعسكري لدول الحلف والاتحاد، ترى أوربا ان هناك اختصاصاً وظيفياً لكل منهما. الأوربيون يعتقدون بضرورة استقلالية الجانب الوظيفي للأتحاد الأوربي عن الحلف الأطلسي من الناحية الاستراتيجية . فقد تظهر بعض الحالات حيث يقرر فيها الأوربيون استخدام الاتحاد وقواته بدلاً من قوات الحلف. ومستقبلاً، من المحتمل ان يبرز هذا التمييز أو التفضيل فقط في عمليات السلام والتدخل في الأزمات الصغيرة . ومن المحتمل ان تعتمد رغبة الأوربيين في القيام بذلك على ثقتهم بالامكانيات العملياتية للأتحاد في التخطيط والتنفيذ لمثل هذه المهمات . ويمكن حتى عندما يتصرف الاتحاد بشكل مستقل، أن يدخل الحلف في المعادلة بطريقة غير مباشرة. وغالباً ماسيحتاج الأوربيون إلى الاعتماد على الحلف لتأمين هذا الاسناد الخاص، كالقيادة والسيطرة ، والمواصلات والاستخبارات واستطلاع الأقمار الصناعية والنقل والشؤون الأدارية . وربما يحتاجون أحياناً الى تحويل القوات القتالية والإسناد من مهامها إلى القيادة الموحدة للحلف . وحتى عندما لايكون هذا هو الحال. فأن أي عملية مهمة للاتحاد ستجبر الحلف في واقع الأمر، إلى القيام بتعديلات في قواته وعملياته وسياقاته من أجل بقائها على أهبة الاستعداد لمناطق الطوارىء المتزامنة التي يمكن أن تؤدي إلى دفع الحلف إلى اتخاذ إجراءات مناسبة.

لهذه الأسباب العملية ، سيحتاج الحلف والاتحاد حتماً إلى الارتباط بأحدهما الآخر بشكل وثيق بدلاً من العمل كمؤسستين منفصلتين . وستتباين الطريقة التي يعمل فيها الحلف والاتحاد من موقف إلى آخر. والثابت هو أن أياً منهما أو كلاهما ينبغي أن يكون فعالاً، ويتعين على القوات الأوربية أن تكون قادرة تماماً على أداء مهماتها. فالحاجة إلى إمكانيات عسكرية كافية هي التي ينبغي أن توجه التخطيط المستقبلي ، وليس النقاشات عبر الجهات المعنية للحلف والاتحاد.

هوامش الفصل الثامن:

١٠ الدول التي تشكل منها الحلف بموجب هذه المعاهدة هي : الولايات المتحدة ، كندا، بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، الدانمارك، أيسلندا، ايطاليا، النروج، البرتغال، ثم انضمت أليه فيما بعد كل من تركيا واليونات عام ١٩٥٢ن ثم المانيا الغربية عام ١٩٥٥.

٢٠ الدول التي تشكل الاتحاد الأوربي حتى منتصف عام ٢٠٠٤ هي : المانيا ، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، اسبانيا، بولندا، هولندا، اليونان، البرتغال، بلجيكا، تشيكيا، هنغاريا، السويد، النمسا، سلوفاكيا، الدانمارك، فنلندا، ايرلندا، ليتوانيا، لاتيفيا، سلوفاكيا، استونيا، قبرص، لوكسمبرغ ، مالطا.

الفصل التاسع

الاستراتيجية الصينية

الفصل التاسع

الاستراتيجية الصينية

ثمة سمات اساسية تميزت بها الاستراتيجية الصينية في عالم ما بعد الحرب الباردة وغياب الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة ، باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة في نظام دولي أحادي القطبية ، بعد ان كان محكوماً بالقطبية الثنائية.

ومما لاشك فيه أن المتغيرات الدولية ن يضاف الى جانبها جملة متغيرات إقليمية أسهمت في إعادة تعريف الاستراتيجية الصينية، هذا إذا لم تكن اسهمت فعلا" في اعادة تعريف الاستراتيجية الصينية ، هذا اذا لم تكن اسهمت فعلاً في إعادة بنائها على أسس وتصورات جديدة.

وعلى هذا سنعالج الاستراتيجية الصينية في ثلاثة محاور أساسية، أولهما يهتم بدراسة أثر المتغير الأيديولوجي على الاستراتيجية الصينية. وثانيهما يعالج الخصائص الأمنية للاستراتيجية الصينية . أما المحور الثالث فينصرف إلى موضوع القوة العسكرية وأثرها في الاستراتيجية الصينية.

المحور الأول: الأيديولوجية وأثرها في تحديد معالم الاستراتيجية الصينية.

وصفت المرحلة التي بدأت مع النصف الثاني من القرن الماضي بأنها مرحلة الأيديولوجيات المتصارعة ممثلة بالكتلتين السوفيتية والأمريكية . وبسبب من تنامي قوة العامل الأيديولوجي اندفعت القوتين العظميين ، الأمريكية والسوفيتية . في عملية سباق تسلح على درجة عالية من الخطورة.

لقد أتخذت الأيديولوجيات ، الماركسية والرأسمالية ن من مخاطبة الرأي العام هدفاً لها. وامتدت جاذبيتها إلى الكثير من الشعوب والمجتمعات ، وهذا يبين لنا كيف أن الصراعات والمعتقدات والأفكار أصبحت في عالم ما بعد الحرب العالمية بمنزلة إحدى القوى الرئيسة الحاكمة في سلوك الدول.

من جهة ثانية، فأن جانباً من تصرفات هذه الدول بات يسوغ في إطار صراع عقائدي محض لكي يكتسب شيئاً من الشرعية والقبول الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فأن هذه

الأيديولوجيات أصبحت أداة الاستراتيجية غير المباشرة التي تنتهجها بعض القوى العظمى في المجتمع الدولي وتحولت إلى وسيلة فعالة من وسائل حرب الدعايات الموجهة وعمليات التشهير السياسي والتحريض ضد الأنظمة الحاكمة.

هذا المناخ الأيديولوجي ، بكل ضغوطه ومؤثراته ، لم تكن الصين بمنأى عنه، إذ صبغت إستراتيجيتها بصبغة أيديولوجية ربما أكثر تشدداً من الاتحاد السوفيتي وخصوصاً في المرحلة الأولى من الحرب الباردة وإلى الحد الذي اتهم فيه الصينيون السوفيت بخروجهم على الماركسية – اللينينية عند تبنيهم لسياسة التعايش السلمي. كما تبنوا مفاهيم تصب في عقيدتهم السياسية وبنائهم الأيديولوجي كمفهوم الجيش العقائدي، وإمكانية خوض حروب شعبية ضد القوى الإمبريالية ، ولم يحدث الانفراج في العلاقات الصينية-الأمريكية إلا مع مطلع السبعينات من القرن العشرين.

ومع ذلك نلاحظ أنه رغم ماطرأ على العلاقات الأمريكية – السوفيتية من مظاهرتكييف ومرونة واضحة خلال مرحلة التعايش السلمي والوفاق الدولي، فقد بقي المتغير الأيديولوجي حاضراً في العديد من السياسات والمواقف الدولية، كما أصبح له تأثير في السياسات الخارجية ، فضلاً عن بقائه معياراً للتمييز بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

الا أن انهيار الاتحاد السوفيتي أحدث تداعيات مماثلة على مستوى البناء الأيديولوجي للعقيدة الماركسية . فقد وصفت المرحلة التاريخية التي أعقبت انهياره بأنها مرحلة انهيار للأيديولوجيا الماركسية ذاتها، ولم يلح في الأفق ما يمكن التعويل عليه بأعتباره يمثل القوة القادرة على أن تملأ الفراغ الأيديولوجي الذي أعقب غياب الاتحاد السوفيتي.

وبالنسبة للصين، التي اعتقد البعض أن بإمكانها أن تكون القوة المرشحة لتؤدي دور البديل الأيديولوجي ، فأن فرص اختبارها أثبتت عدم فاعليتها في هذا الميدان . ولعل مرد ذلك يعود إلى جملة عوامل منها، أن الصين لا تمثل دولة استقطاب أيديولوجي، ونتج عن هذا، أنها لا تملك مقومات الانتشار العقائدي ، أو القدرة على إدامة صراع أيديولوجي تشكل دول العالم النامي ساحاته الرئيسية.

يفترض بدولة الاستقطاب الأيديولوجي أن يوجد لديها بناء فكري وفلسفي متماسك سواء كان ذلك على مستوى مكانتها كدولة قائدة، أو على مستوى القوى والأطراف

المساندة لها والمؤمنة بأيديولوجيتها . ولا يبدو أن الصين تمثل الدولة الأيديولوجية القائدة لكي تؤدي نفس الدور، وتندفع بالدرجة نفسها من القوة العقائدية والزخم الثوري لنشر أيديولوجيتها، كما كان عليه حال الاتحاد السوفيتي .

وبسبب من عدم توافر هذه الخاصية ، فان الصين تفتقر إلى الولاءات السياسية والانتشار الأيديولوجي في مناطق عديدة من العالم . أن ما أضعف من قدرة الصين على الانتشار العقائدي، ضعف أساليبها الثقافية، ومحدودية أدواتها الدعائية المؤثرة كما كان السوفيت يتميزون باستخدامها وتوظيفها. يضاف إلى ذلك، ضعف قدرة الصين على تامين الدعم العسكري وتوظيف الأدوات الاقتصادية والمالية في مجال الترغيب والترهيب ، كما كان يفعل السوفيت في مناطق عديدة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فضلاًعما تقدم ، فأن البيئة الدولية والجمهور الدولي المخاطب لم يعد كل منهما مهيئاً لتقبل الأفكار الدعائية والعودة إلى أجواء الحرب الباردة. فالقضية المثارة الآن لا تكمن في الكيفية والعودة الى أجواء الحرب الباردة . فالقضية المثارة الآن لا تكمن في الكيفية التي يمكن بها لأحد النظامين أو الفلسفتين أن ينتصر على الآخر بعد أن زال الاتحاد السوفيتي، وبعد ان اخذ الشك يطعن بمصداقية القدرة على بناء مجتمعات شيوعية وصولاً إلى عالم المثالية على وفق قياسات النظرية الماركسية التي عجزت عن تأمين متطلبات الانتقال إلى الحالة التي حاولت أن تبرهن فيها صحة الفروض التي انطلقت منها.

أن ماهو مثار اليوم هو، فاعلية القوة الاقتصادية ، وشروط التنافس والنمو الاقتصادي، وسيادة فلسفة اقتصاد السوق، وذلك بهدف تأمين بيئة دولية خالية من الضغوط والتحديات التي تفرضها المعطيات الأيديولوجية كشرط للصراع أو عوامل اللااستقرار . وفي كل الأحوال لا تعفي الاستراتيجية نفسها عن رسم معالم الطريق وتأمين الوسائل لبلوغ هذه الغايات.

وعلى هذا، فأن الاستراتيجية الصينية أخذت تدرك مثل هذه التحولات، وأخذت تبحث لنفسها عن سبل جديدة تتوائم وهذه التحولات العالمية، وان تتعامل مع القوى الدولية المؤثرة وفق منظار يختلف كثيراً عن ما كان سائداً في عصر الصراعات الأيديولوجية.

المحور الثاني: العقيدة الأمنية للاستراتيجية الصينية.

رغم أن الرؤية الأمنية بأبعادها الاستراتيجية تحدد طبيعة الدور التي تضطلع به الدولة ضمن البنية الهيكلية للنظام الدولي، فإن السمة التي تميزت بها الرؤية الأمنية للصين في إطار مدركاتها الاستراتيجية ما تزال تميل إلى أن تكون إقليمية الأبعاد أكثر من أن يحكمها إطار عالمي، اذ لا يبدو أن الصين قد طورت عقيدة أمنية بمواصفات عاليمة ، كما كانت عليه العقيدة الأمنية السوفيتية التي كانت ترى أن أي تحرك أمريكي، وفي أي منطقة من العالم ، يمكن أن يشكل تهديداً أمنياً لاستراتيجيتها الكونية. ولعل مرد ذلك يعود الى جملة عوامل ، يأتي في مقدمتها طبيعة المبدأ الذي حكم العلاقات السوفيتية – الأمريكية ، والذي يذهب إلى أن الخلل الذي يصيب العلاقة القائمة بينهما يطرح إمكانية اختلال التوازن بمعناه الشامل. لذا لم يدع السوفيت الأمريكيين أن يحققوا انتصارات استراتيجية في مناطق مختلفة من العالم ، باعتبار أن ذلك يعد مكسباً لغير صالحهم ، والعكس صحيح بالنسبة إلى النظرة الأمريكية في تفسيرها للتحركات السوفيتية. وبحكم هذا المبدأ بقيت علاقات القوى متوازنة ومستقرة نسبياً في إطار توجهات السياسة الأمنية لكل من القوتين العظميين.

من ناحية أخرى ، اعتمد منطق التفكير الاستراتيجي الصيني على نوع من الفصل بين المناطق الأكثر اقتراباً من حدود الصين الوطنية، وتلك التي تتميز ببعدها الجغرافي من حيث دلالاتها المرتبطة بمفاهيم الأمن الوطني ومدركاته . فواقع الصين الإقليمي يضم مجموعة قوى حتمت على الصين أن توجه الانتباه اليها نظراً لاقترابها الشديد من حدودها الوطنية . فقبل زوال الاتحاد السوفيتي توزع الجهد السياسي والاستراتيجي الأمني للصين على ساحة متعددة الجبهات. فمن ناحية كان على الصين أن تؤمن متطلبات سياسية دفاعية تكون قاردة على مواجهة الضغوط السياسية والعسكرية السوفيتية ، وأن تطور سياسات ردع نووية تعادل بها الرادع النووي السوفيتي. وكانت هناك ايضاً جبهة الهند المدعمة سياسياً وعسكرياً من قبل الأتحاد السوفيتي بهدف مشاغلة الصين وتشتيت جهدها العسكري.

هذه الأوضاع فرضت على الصين أن تحصر اهتمامها بالمناطق القريبة من حدودها الوطنية ، وأن تطور سياسات وأنظمة عمل تؤمن لها القدرة على المجابهة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بقيت اهتمامات الصين الأمنية في إطار بيئتها الاقليمية، فالمشكلات التي تثيرها لاوس وكمبوديا وتايوان والكوريتان والهند تبدو من وجهة نظر القادة الصينيين ، أكثر الحاحاً من تلك التي تثيرها الأوضاع والسياسات في مناطق أخرى من العالم . فالقادة الصينيون لا يجدون في القارة الأوربية مثلاً ما يمكن أن يثير هاجسهم الأمني، وبنفس الدرجة التي كانت تثيرها لدى السوفييت، اذ كانت القارة الأوربية بجناحيها الشرقية والغربي موضع اهتمام أمني لكل من السوفييت والأمريكيين على حد سواء. وما يقال عن أوربا يمكن ان ينسحب على مناطق أخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث لا يوجد للصين ما يمكن أن يثير اهتماماتها الأمنية فيها، نظراً إلى ابتعادها عن حدودها الوطنية . بعبارة أخرى، لا يوجد للصين حضور واضح وإسهامات مباشرة، كما كان للسوفييت في مجال الدعم العسكري والمساعدات المالية والمساندة المعنوية لأطراف إقليمية يمكن أن تعتبرها امتدادات استراتيجية – أمنية لنفوذها في مناطق ثالثة.

وخلافاً لما كانت عليه الرؤية الأمنية السوفيتية ، لا ترى الصين في القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا، أو في الوجود العسكري البحري الأمريكي المكثف في منطقة الخليج العربي ما يمكن أن يثير قلقها الأمني، وبنفس الدرجة التي كان ينظر اليها القادة السوفييت سابقاً، حيث كانوا يعدون ذلك مصدراً لتهديد الخاصرة الجنوبية للأتحاد السوفيتي.

وعلى مستوى الصراع العربي– الإسرائيلي يمكن أن نلاحظ أيضاً أنه في الوقت الذي كان فيه السوفييت يعدون أنفسهم طرفاً دولياً مباشراً في أي تسوية محتملة ، وأن لهم تصورات ووجهات نظر لما ينبغي أن يكون عليه السلام في المنطقة، فإن دور الصين لم يكن بالدرجة نفسها من الفاعلية والحضور، وكان محدداً، بل هامشياً في إطار الإعراب عن الاستياء اعلامياً ودبلوماسياً ، وهو في كل الأحوال لم يصل إلى حد تورطها أو إثارتها واستنفار طاقاتها وأدواتها السياسية والعسكرية.

وعلى هذا تحددت أولويات استراتيجية الصين الأمنية بجملة اعتبارات منها:

١. التوحيد السلمي لأراضي الوطن الأم، وقد عدَّت القيادة الصينية أن تحقيق هذا الهدف يحتل التزاماً ثابتاً لا يمكن الحياد عنه وهذا يعني أمرين: أولهما تأكيد الأمن الوطني الصيني بكل ما يرتبط به على الصعيد الاقليمي. وثانيهما أن تحقيق الأمن الوطني الصيني، بما فيه اتمام عملية توحيد أراضي الصين ، سيكون بالوسائل السلمية.

ومع ذلك، فإن هذا التأكيد لا ينفي احتكام القيادة الصينية إلى الوسائل العسكرية إذا ما شعرت أن أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بوحدة وسلامة أراضيها معرضة للتهديدمن قبل قوى خارجية . وهذا ماحصل حينما استنفرت الصين قواها العسكرية وقامت باستعراض كبير للقوة حين طورت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه تايوان في آذار/ مارس ١٩٩٦، الأمر الذي أدى إلى أن تشعر القيادة الصينية بأن التغيير في التوازن العسكري لن يكون لصالحها، وأنه سيشجع الاتجاهات الاستقلالية في تايوان، في حين بقيت الولايات المتحدة الأمريكية تعد نفسها بمترلة الدولة الضامنة لأمن تايوان في مواجهة التحركات الصينية . ومن ناحية أخرى تعد واشنطن أن علاقاها بتايوان ضرورة استراتيجية بصفتها تمثل واحدة من أهم حلقات سلسلة تحالفاها في شرق وجنوب شرقي آسيا، التي تبدأ من التحالف مع كوريا الجنوبية، ثم التحالف مع اليابان في الشرق، ثم تمتد لتشمل تايوان ، ثم الفلبين في الجنوب الشرقي.

٢. الحفاظ على وحدة أراضي الصين ، واعتبار ذلك واحداً من أهداف الصين لصيانة أمنها الوطني . ومع أهمية هذا الهدف، فإن القيادة الصينية تؤكد أها لن تكون الطرف البادىء باستخدام القوة العسكرية لحل التراعات على مناطق الحدود مع الدول المجاورة. والغاية التي تسعى إليها القيادة الصينية هي تجنب أي نزاعات حدودية مسلحة مع الدول المجاورة بغية التفرغ لمشكلات تعدها القيادة الصينية أكثر إلحاحاً كمشكلة تايوان وتوطيد أقدام الوجود الصيني في بحر الصين الشرقي والجنوبي، ومعالجة قضية جزر سبراتلي[1] وحقوق التنقيب عن النفط في المناطق البحرية المتنازع عليها هناك.

وعلى الرغم من أن اصلين قد تمكنت من إعادة جزيرة هونج كونج [2] للوطن الأم، فإن الهم الرئيسي المتبقي هو إعادة توحيد تايوان مع الصين الشعبية . ولبلوغ هذه الغاية لم يظهر قادة الصين أي استعداد للتنازل فيما يخص المسائل الجوهرية والأهداف الاستراتيجية، على الرغم من الضغوط الغربية ، وخاصة الأمريكية، ومنها التلويح بحوافز اقتصادية ومزايا تجارية وتمويلية، وذلك بهدف إقناع القيادة الصينية بالتخلي عن غايتها، والقبول ثم التعايش القانوني مع صيغة وجود دولتين صينيتين . وقد اتخذت القيادة الصينية في بداية التسعينات من القرن الماضي مواقف اتسمت بقدر مرتفع من الحزم في رفض محاولات تايوان للانضمام إلى عدد من المنظمات والوكالات الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية ، وفي الاحتجاج على إقدام دول على الاعتراف بتايوان أوإقامة علاقات تجارية معها. وقد لوحت الصين باتخاذ إجراءات تضر بمصالح اقتصادية

وتجارية، بل أحياناً أمنية واستراتيجية لأطراف غربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية راعية تايوان وحليفتها منذ نشأها، إذا تقاربت مع تايوان في مناسبات مختلفة . وقد حدث ذلك على سبيل المثال حينما تحدثت الولايات المتحدة الأمريكية عن النظر في إمداد تايوان بأسلحة حتى لو كانت خفيفة أو دفاعية، وكذلك حينما استقبلت رئيس تايوان لي تنج في حزيران /١٩٩٥، رغم وصف الزيارة بألها كانت "خاصة" ، وكذلك حينما أجرت مناورات عسكرية وبحرية ضخمة مع تايوان.

إلا أن القيادة الصينية ، وعلى الرغم من كل ماسبق ، أظهرت في مرحلة " مابعد ماو" قدراً لا بأس به من المرونة والتسامح على مستوى الممارسة العملية وأساليب السلوك تجاه تايوان. فقد فتحت الباب مبكراً لمشاركة رؤوس أموال من هونج كونج- قبل عودها إلى الوطن الأم - ثم تايوان في استثمارت ضخمة ، بما فيها استثمارات بالمناطق الحرة التي نشأت في الصين في الثمانينات من القرن الماضي. كما حدثت لقاءات اقتصادية وتجارية وفنية على عدة مستويات بين الطرفين في عدة مناسبات [٣]، بل أن القيادة الصينية ذهبت الى حد فتح حوار سياسي غير رسمي مع تايوان وان كانت قد عادت وعلقته لاحقاً كإجراء عقابي ضدها وضد حلفائها الغربيين، ثم تحدثت عن اعادته كحافز لقيادة تايوان تشجيعاً لها على المضي في طريق إعادة التوحد سلمياً مع بكين. وكان التفسير الرسمي الصيني لهذه الخطوات المرنة على ألها جميعاً تدور في إطار الشعب الصيني الواحد الذي يجب أن يعود ليعيش في كنف دولة واحدة، وبخاصة في ظل نوع آخر من مرونة القيادة الصينية تبدي في عرضها صيغاً متعددة لإعادة التوحيد السلمي للصين، جمع بينها دائماً حد أدنى مشترك هو تأكيد العودة إلى صيغة الدولة الصينية الواحدة[٤].

٣• وتعتمد الاستراتيجية الأمنية للصين على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، ففي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم على الصين أن تجعل من أولوياها الاستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمني ثنائي وعلاقات حسن جوار مع الدول المجاورة.

يمتاز الموقع الجغرافي للصين بوجود خمس عشرة دولة جارة في البر وست دول في البحر. ولما كان من الصعوبة جمع كل هذه الدول المجاورة للصين في اتفاقية أمنية واحدة، وذلك بسبب أن المشكلات القائمة بينها وبين هذه الدول تختلف في طبيعتها من دولة إلى

أخرى فإن الصين اعتمدت مبدأ التعايش السلمي واتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية، وهو المبدأ الذي يحكم علاقتها مع العديد من الدول المجاورة. وتتطلع الصين ، ضمن المدى الزمني المتوسط والبعيد، إلى أن تكون محوراً لتقديم المزيد من الدعم للدول المجاورة ، تأسيساً على قواعد التعاون الأمني الثنائي . وانطلاقاً من هذه الرؤية انصرفت الصين إلى إعادة ترتيب علاقاتها مع الهند وعلى نحو إيجابي[٥]. وكان لهذا التطور مزايا إيجابية لكل من الطرفين ، فالتقارب خفف- وعلى نحو ملحوظ – من حدة التوترات والخلافات الحدودية التي كانت الصين تعتقد أن الهند طرف فيها وسبب في إثارتها. وللهند من ناحيتها وجهة نظر في المزايا التي يحققها التقارب مع الصين ، فتطبيع العلاقات وتهدئتها بين البلدين من شأنه أن يقيد من الدعم الصيني لباكستان. وهناك قناعات قيادية ، بأن سياسات التقارب يمكن أن تحقق منافع اقتصادية مشتركة بفتح سوق اقتصادية تجارية يمكن أن تحقق دوراً فاعلاً في النشاط التجاري والاقتصادي الإقليمي وبما يعود بالمنافع لكلا البلدين.

وفي تطور لاحق جاءت زيارة الرئيس الصيني للهند في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ لتدعم علاقات التعاون الصيني الهندي ، فقد تم الاتفاق على خفض القوات العسكرية للبلدين على الحدود المشتركة المتنازع عليها، والتعاون في مجال مكافحة المخدرات ومحاربة انتشار الجريمة ، وتعزيز النقل البحري والتعاون التجاري المشترك ، ولتضيف بعداً لثقل التحرك الصيني في آسيا والرؤية الصينية لأهمية العلاقة مع الهند.

أما العلاقات الصينية – الروسية فقد شهدت تحسناً واضحاً في إطار رؤية استراتيجية أمنية متقاربة أثمرت عن توقيع الطرفين عام ١٩٩٢ اتفاقية عدم الانضمام إلى تحالفات عسكرية معادية تهدد أمنهما. وفي عام ١٩٩٣ تم توقيع عدد من الاتفاقيات حول مجموعة قضايا من أهمها توقيع اتفاقية عسكرية بين الدولتين تختص بتبادل الخبراء والمشاورات بين كبار المسؤولين في البلدين ، وتنسيق المواقف الخاصة بقضايا الحدود، وتبادل الخبراء في المجال العسكري.

وفي حزيران /يونيو ١٩٩٤ ، وفي إطار الزيارة التي قام بها فكتور تشيرنومردين رئيس الوزراء الروسي الأسبق إلى الصين ، جرى تاكيد ضرورة تطوير العلاقات التجارية المشتركة والتعاون في مجال الطيران والفضاء واقامة مشروعات لانتاج الطائرات المقاتلة وتحسين طرق النقل البحرية وسكك الحديد بين البلدين.

وفي ٢٥نيسان/ ابريل ١٩٩٦ وقعت الصين وروسيا على اتفاق آخر لإقامة شراكة استراتيجية للقرن الحادي والعشرين قائمة على اساس المساواة والثقة والتنسيق المشترك، وقد نص الاتفاق على جملة قضايا أمنية من بينها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين [٦]. ويشير هذا المطلب إلى إقرار من جانب روسيا بسيادة الصين على أراضيها ، وإلى أن كلاً من تايوان والتبت جزء لا يتجزأ من أراضي الصين. وتعني هذه الفقرة من جانب الصين أن الأخيرة تتعهد بدعم كل الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على وحدة الأراضي الروسية، وأن التزام الطرفين بعدم التدخل في شؤون بعضهما الداخلية يعني من جانب روسيا التزاماً بعدم اتخاذ أي إجراءات من جانبها ضد جمهورية الصين الرامية إلى إعادة تايوان والتبت وجزر سبراتلي. فإذا استخدمت الصين القوة العسكرية في حال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب تايوان، فإن هذا الأمر يحتمل أن يجر روسيا لتقف إلى جانب الصين لأن التدخل الأمريكي يعد تدخلاً خارجياً في شؤون القارة الآسيوية . وبذلك تكون الصين قد امنت جانب روسيا في المسائل الحدودية والإقليمية ، وكذلك تكون قد أمنت جانبها في حال تعرض الصين لعمليات عسكرية قد تلجأ اليها الولايات المتحدة الأمريكية [٧]. كما شدد البلدان على ضرورة إقامة إجراءات الثقة العسكرية على الحدود بين الصين وكل من كازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا. وتنص الاتفاقية خاصة على إقامة منطقة منزوعة السلاح على جانبي الحدود، تمتد إلى ما يقرب من أربعة آلاف كيلومتر حول أقصى شرقي روسيا، والمسافة نفسها تقريباً في آسيا الوسطى إلى ما مجموعه ثمانية آلاف كيلومتر تقريباً.

وفي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الصيني الأسبق لي بينج إلى روسيا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، جاء في البيان المشترك الذي تمخضت عنه المباحثات، إقامة علاقات وروابط اقتصادية وعسكرية أكثر قوة «لمواجهة النفوذ الأمريكي والغربي» . كما جاء فيه أيضاً أن الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين تسعى إلى الإسهام الفعال لإيجاد عالم متعدد الأقطاب ولا يقتصر على الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية [٨].

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التطور في العلاقات الصينية – الروسية الذي اشتمل على مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية المتعلقة بصادرات الفائض من الغاز الطبيعي الروسي للصين وبناء مفاعلات نووية روسية فيها وامداد روسيا لها بطائرات حربية متطورة، لا يدل على وجود "تحالف" استراتيجي بين الطرفين ضمن المدى الزمني القصير، بقدر ما يدل على وجود " تفاهم" استراتيجي بينهما. وربما يدل تأكيد مفهوم التحالف في الخطاب

السياسي الصيني – الروسي على إدراك الطرفين ما يثيره مفهوم التحالف من تعقيدات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن علاقات التفاهم الاستراتيجي التي يؤكدها عمق وشمول الاتفاقات الموقعة بين الدولتين تؤكد أن ساحة آسيا بمشاغلها الأمنية والاستراتيجية، هي ساحة تفاهم مشترك بين الطرفين الصيني والروسي، وكذلك تعكس إدراك الدولتين للآثار السلبية المترتبة على إبقائهما عند سفح النظام العالمي رغم كل الادعاءات الأمريكية.

وتولي الصين أيضاً اهتماماً بمجموعة دول الكومنولث. ففي ٢٦ نيسان /ابريل ١٩٩٦ وقعت اتفاقية بينها وبين روسيا وكازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان تعهدت بموجبها هذه الدول اتخاذ تدابير أمنية وعسكرية على الحدود فيما بينها، وحظرت الاتفاقية قيام أي دولة منها بأعمال هجومية ضد قوات وأراضي دولة مجاورة من الدول الخمس، أو إجراء مناورات عسكرية تستهدف دولة أخرى. وقد تم تأكيد هذا الاتفاق الذي عرف بالأتفاق الخماسي بين الصين والدول الأربع في نيسان / ابريل ١٩٩٧.

ويأتي اهتمام الصين بمجموعة دول الكومنولث بسبب الطبيعة الجيوسياسية حيث يمثل الامتداد الحدودي بين الصين وروسيا ودول الكومنولث الجديدة أحد مصادر القلق الأمني للصين، وذلك بسبب أنه امتداد هائل (٧-٨ آلاف كم). وما يضاعف من مخاوف الصين بشأن حدودها مع جمهوريات الكومنولث تنامي حدة الاضطرابات في منطقة سينسكيانج المسلمة (جمهورية تركستان الشرقية) الواقعة في أقصى شمال غرب الصين [٩] . فقد تنامت الاضطرابات ومظاهر عدم الاستقرار في هذه المنطقة، وانتقلت عمليات جناح المقاومة المسلح إلى العاصمة بكين في كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ لإجبار الحكومة المركزية على منح المنطقة الاستقلال الذي كانت تتمتع به قبل عام ١٩٤٩ [١٠]. هذا ، ويتحدد هدف الصين في منطقة سينسكيانج بعزلها عن تاثير الجماعات الاستقلالية الموجودة في روسيا وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزيا، وبخاصة تلك الموجودة في جمهورية الشيشان في روسيا، وذلك لمنع تأثيرها بما يزيد من حالة عدم الاستقرار فيها وعلى نحو يؤمن مخاوف الصين من تنامي النزاعات الاستقلالية.

ورغم اعتراف جيان جي جن وزير خارجية الصين الأسبق بقوة الحركة الرامية الى استقلال تركستان الشرقية ، فإن اشتداد حلقات الصراع في هذه المنطقة قد ازداد عنفاً وضراوة عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ وذلك بسبب موقف الصين من مسألة عدم استقلالها،

ونتيجة الدعم الذي تقدمه شعوب الدول المجاورة لتركستان الشرقية بهدف نيل استقلالها أسوة بتركستان الغربية.(١١)

وفضلاً عما تقدم ، فهناك العديد من القضايا التي تدخل في نطاق المفهوم الصيني للأمن ومنها القضايا المتعلقة باستعادة المناطق التي اقتطعت من الوطن الأم، مثل تايوان ومكاو، والتغلب على مشكلة إقليم "التبت" التي تثيرها بعض القوى الانفصالية فيه بقيادة الزعيم الروحي للإقليم الدلاي لاما.

في قضية تايوان ترى الصين أن السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية تتعارض مع مقاصد الصين الأمنية وتطلعها نحو التكامل باسترجاع كامل ترابها الوطني. في حين تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الصين وفيما يتعلق بقضية تايوان بإعلان شنغهاي (Shanghai Comminique) عام ١٩٧٢، وقانون تايوان الصادر عام ١٩٧٩، حيث ينص القانون الأول على أن تايوان جزء من الوطن الصيني الأم ،ويجب حل مشكلتها سلمياً بعيداً عن أسلوب الضم القسري. ويقر القانون الثاني مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن إمداد تايوان بما تحتاج إليه من أسلحة. وهو موقف متناقض ، حيث تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بوحدة الصين لكنها لا تقر لها بسيادتها على كامل أراضيها.

وفي قضية التبت ، وهو الإقليم الصيني ذو النزعة الانفصالية، والزعيم الروحي له الدلاي لاما الذي يعيش في الهند منفياً، أثارت الولايات المتحدة الأمريكية توتراً آخر حينما عينت منسقاً خاصاً للسياسة الأمريكية تجاه التبت يشرف على الاتصالات مع زعيم التبت. وقد عدت الصين من جانبها السياسة الأمريكية حيال التبت أنها تذهب نحو تأكيد الانفصال وتكريسه بما لا ينسجم مع طموحات الصين الوطنية. وتعد السياسة الأمريكية تجاه كل من تايوان والتبت توجهاً أصيلاً في سياستها تجاه الصين، ويقضي هذا التوجه بإمساك الولايات المتحدة الأمريكية ورقة تفكيك الصين بيدها لاستخدامها أداة ضغط على الصين بين الحين والآخر.

تأسيساً على ماتقدم يبدو أن الصين عازمة على تطوير آليات تعاون أمني متعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين بعد تنامي قدراتها الأقتصادية والعسكرية، والاضطلاع بمهام الأمن الإقليمي مع قوى أساسية ، وهو الأمر الذي تعده الصين أحد

مهام توجهاتها الاستراتيجية المستقبلية. وربما تطلب الأمر أن تدعم الصين فكرة عدد من الآليات الأمنية والفرعية في المنطقة تكون دوائرها متعددة: الأولى شمال شرقي آسيا ، والثانية جنوب شرقي آسيا ، والثالثة جنوبي القارة الآسيوية ، والأخيرة في آسيا الوسطى.

ويتضح لنا في ضوء ما تقدم، أن سياسات الصين الأمنية ضمن حدود بيئتها الإقليمية تسعى إلى أن تصبح بكين محوراً للأقاليم، بغض النظر عن وجود أي قوى أخرى ذات مصالح في هذه المنطقة الحيوية من العالم. بالإضافة إلى ذلك، تعد الصين أن تنامي قدراتها القومية واضطلاعها بمهام حماية الأمن الإقليمي من بين مهامها المستقبلية ، وهي المهام التي لا يمكن تنفيذها مالم تصبح القوة العسكرية الصينية كافية وقادرة على حماية عمليات وآليات تحويل كل ذلك إلى واقع عملي، بعد أن تكون الصين قد أمنت قاعدة اقتصادية وسياسات تنموية تعينها على إنجاز متطلبات سياستها الدفاعية على نطاق واسع في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وأما خارج نطاق القارة الآسيوية فإن اهتمامات الصين، وإن كانت لا تبدو أن لها شواغل ذات طبيعة أمنية بحتة ، فهي تركز على جملة قضايا ، منها الحرص على تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع القوى الغربية المتقدمة صناعياً، وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع بقية دول العالم الأخرى، وحرصها على تجنب التورط في المنازعات والخلافات الدولية ، وتأكيد ضرورة حلها بالطرق والأساليب السلمية ، والابتعاد عن سياسات سباق التسلح ونشر الأسلحة النووية نظراً إلى ما تنطوي عليها من معضلات وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

المحور الثالث: القوة العسكرية وأثرها على الاستراتيجية الصينية

انعكست المتغيرات المرتبطة بتراجع دور الأيديولوجية والطبيعة الإقليمية لاستراتيجية الصين الأمنية على الدور المنوط بالقوة العسكرية وطبيعة المهام الموكلة اليها. فالتقارب مع الهند وروسيا ، وإعلان رغبة الصين الدائمة في حل مشكلاتها الإقليمية بالطرق السلمية، وتأكيد علاقات حسن الجوار ، كل ذلك أدى الى أن ينحصر الأهتمام بدور القوة العسكرية في تأدية وظيفة دفاعية إقليمية دون أن تمتد لتأخذ أبعاداً عالمية.

ورغم أن الصين تمثل قوة نووية ، فإن الفكر الاستراتيجي الصيني لم يطور عقيدة عسكرية أو مذهباً قتالياً تربط من خلاله قوتها النووية بمصالح أمنها القومي على المستوى

العالمي، وبما يؤهلها لاستخدام تلك القوة في التصدي لأنماط من المجابهات، نووية كانت أو تقليدية، خارج حدودها الإقليمية ، كما طورها الفكر الاستراتيجي الأمريكي أو الفكر الاستراتيجي السوفيتي سابقاً. ففي الوقت الذي جادل فيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي على ضروب من المجابهات (كالحرب النووية الشاملة، والقدرة على الرد بضربة انتقامية ، والقدرة على خوض حرب محدودة تدار بأسلحة نووية تكتيكية أو بأسلحة تقليدية... إلخ)، بقي الفكر الاستراتيجي الصيني غير مكتمل الشروط ، أو غير واضح المعالم لمجادلات لهذه الأنماط من المجابهات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وربما يعود هذه الواقع إلى جملة عوامل يأتي في مقدمتها ، أن أحد اشتراطات الارتقاء إلى مستوى القوى العظمى على الصعيد العالمي، يفترض تفوقاً كمياً ونوعياً على مستوى التسلح النووي. فالقطبية الدولية تركن في أحد أهم معاييرها إلى معيار القدرة النووية العسكرية التي هي بلا شك انعكاس لقاعدة الدولة الصناعية التقنية وقدراتها الاقتصادية والعلمية . وقدرات الصين النووية لم تكن قادرة على مجاراة القدرات النووية السوفيتية سابقاً، ولا هي بمكانة تسمح لها بمجاراة القدرات النووية الأمريكية الحالية.

وعلى هذا، فإن التوازن الاستراتيجي بين القوى العظمى، المترتب على مكانتها كمراكز استقطاب دولية ، يفترض أولاً وقبل كل شيء تكافؤاً نسبياً أو تعادلاً تقريبياً لما في حوزة هذه القوى من أسلحة نووية. ففي الوقت الذي تذهب فيه بعض التقديرات إلى أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية ما مجموعه ٦٥٠ صاروخاً عابراً للقارات بعدة رؤوس نووية، فإن الصين لا تمتلك أكثر من ٦٠ صاروخاً على أحسن تقدير[١٢]. فضلاً عن الشكوك المثارة حول الخصائص التقنية لهذه الصواريخ ، كالقدرة على بلوغ الهدف والدقة في اصابته وحجم الدمار المترتب ومداها المؤثر، وهي خصائص لا تقارن بالخصائص التقنية لقوات الصواريخ الاستراتيجية الأمريكية.

أما سلاح القاذفات الاستراتيجية ، فان في حوزة الصين٥٠ قاذفة استراتيجية ، ٣٠ طائرة منها من نوع (Tu-4) ، و ٢٠ طائرة من نوع (L-28) ، في حين تملك الولايات المتحدة الأمريكية ٣١٧ قاذفة استراتيجية تبلغ حمولتها ٤٩٥٦ رأساً نووياً[١٣]. وفي الوقت الذي تملك فيه الصين أربع غواصات نووية، فإن الولايات المتحدة تملك ٣٨٤ غواصة نووية من طراز بوسيدن وترايدنت[١٤] .

فضلاً عن ذلك ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتفوق على الصين في ميدان شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ، وفي إمكاناتها في تطوير منظومات الحرب الفضائية – كمنظومة حرب النجوم – التي أثبتت عجز السوفييت عن مجاراتها في هذا الميدان.

من ناحية أخرى، فإن احتمالات المواجهة الاستراتيجية الشاملة تطرح جدلاً فكرياً معقداً لتطوير أنماط من الأسلحة النووية الهجومية كتلك الموجهة إلى أسلحة الضربة الأولى للخصم وأسلحة الضربة الثانية الموجهة ضد أهداف الخصم الاقتصادية ومراكزه الصناعية وتجمعاته السكانية ، الأمر الذي يتطلب تحسين الخصائص التقنية لهذه الأسلحة وزيادة قدراتها التدميرية وتنويع وسائط نقلها وتعدد قواعد إطلاقها الثابتة منها والمتحركة ، كذلك تطوير قدراتها على اختراق دفاعات الخصم الجوية.

وعلى هذا ، فإن الجدل الذي يكمن أن يثار حول احتمالات مواجهة نووية يجعل من الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية أوسع من تلك المتاحة أمام الصين ، في إطار المصداقية على إلحاق الأذى والدمار الشامل والمؤكد.

وعلى هذا، فإن الجدل الذي يمكن أن يثار حول احتمالات مواجهة نووية يجعل من الخيارات المتاحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية أوسع من تلك المتاحة أمام الصين ، في إطار المصداقية على إلحاق الأذى والدمار الشامل والمؤكد.

وعليه، فإن الصين كي تكون قوة نووية عظمى ولها ثقل مؤثر في سياسات الردع النووي (كما كان عليه الاتحاد السوفيتي سابقاً) فإن الأمر يتطلب أن تزيد من قدراتها العسكرية النووية، كماً ونوعاً ، إلى مستوى يؤهلها لأن تكون قوة معادلة أو متكافئة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وعليها أن تطور سبل حمل اسلحتها التدميرية إلى أراضي الخصم وأن تخترق دفاعاته الجوية والفضائية وأن تلحق به ضرراً جسيماً، وإلا فإن ردعها ، وفي ضوء قدرتها النووية الحالية ، سيكون ردعاً محدوداً.

هذا هو واقع الردع النووي الصيني الذي يوصف بأنه ردع نووي محدود، فهو لا يتوخى ردع الخصم في جميع الأعمال التي لا يرغب فيها الصينيون ، وإنما في تلك الأعمال التي تهدد أمن الصين فحسب ، ولا سيما شن هجوم عليها.

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن القول ان محدودية قدرات الصين في ميدان التسلح النووي لا تؤهلها لأن تتبوأ مكانة القوة العظمى المتفوقة عسكرياً على الصعيد العالمي، ومن ثم لم يكن باستطاعتها أيضاً أن تطرح نفسها قوة عظمى بديلة للاتحاد السوفيتي ومناظرة للولايات المتحدة الأمريكية . صحيح أن الصين تتطلع إلى الارتقاء بقدراتها العسكرية إلى المستوى الذي يؤمن لها حماية ذاتية ضد احتمالات هجوم قد يشن ضدها من قبل قوى خارجية ، لكنها لا تسعى ، من ناحية أخرى، إلى توظيف التفوق العسكري كأداة للضغط والمساومة من أجل الحصول على مكاسب سياسية ذات أبعاد ومضامين عالمية، حيث بقي التوظيف السياسي لقدراتها محصوراً بإطار أمنها الوطني ومصالحها الإقليمية(١٥).

من جانب آخر ، وعلى صعيد السياسات العسكرية الصينية، لا تتوقع القيادة الصينية ان يكون معدل نمو القوة العسكرية للصين خلال الخمسة عشر عاما" القادمة أكبر من معدل النمو الاقتصادي الذي يحظى بأولوية في هذا المجال.

ففي عام ٢٠٠١ كان الإنفاق الدفاعي للصين يمثل نسبة ١،٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي . واذا مانجحت الصين في تحقيق معدل نمو سنوي نسبته ٨% خلال الخمسة عشر عاماً القادمة وقامت بزيادة إنفاقها الدفاعي إلى ما نسبته ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك الإنفاق لن يتعدى ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وفي ظل هذ القدر من الإنفاق المنخفض نسبياً ، لا يتوقع المعنيون بشؤون الدفاع أن تصبح القوات المسلحة الصينية ذات قدرات هجومية ، وسوف تظل هذه القوات ذات طبيعة دفاعية (١٦).

وفي الوقت الحالي يعد مستوى التقدم التقني للقوات المسلحة الصينية متخلفاً عن مستوى القوات المسلحة الأمريكية بما يعادل ٤٠ عاماً ، واذا استطاعت القوات المسلحة الصينية أن تنجز ثلاثين عاماً من التطور التقني حتى عام ٢٠١٠، فإن مستواها في ذلك الوقت سوف يصبح معادلاً لمستوى القوات المسلحة الأمريكية في حقبة الثمانينات(١٧). ولكننا إذا قارنا المستوى التقني للقوات المسلحة الصينية بالمستوى التقني للدول الأخرى المحيطة بالصين (كالهند وباكستان وكازاخستان وفيتنام ... إلخ) فاننا سوف نلاحظ تتساوى ان لم تكن تتفوق كثيرا" على هذه الدول.

ومن ابرز توجهات سياسات الصين العسكرية في مجال الإنفاق الدفاعي ، السعي لبناء جيش أصغر حجماً لكنه أفضل في إمكاناته وقدراته. ومثل هذا التوجه بوشر به منذ عام

١٩٩٠، فقد انخفض عدد القوات المسلحة بنسبة ٢٥% ، وبذلك انخفض عدد الميليشيات الشعبية، وأصبح عدد المناطق العسكرية الكبرى سبعاً بعد أن كانت إحدى عشرة منطقة ، وقد تم تنفيذ هذه الإصلاحات بهدف تحول الجيش الصيني إلى جيش محترف مهمته الدفاع عن البلاد ضد أي اعتداء خارجي ، لا أن يقوم بمهام التورط في النزاعات في مناطق متباعدة خارج الحدود الإقليمية. وتبعاً لذلك تغيرت الى حد كبير طبيعة أنشطة الوحدات العسكرية التي كانت مكرسة فيما مضى لإنجاز مهام سياسية وأيديولوجية [١٨]. وكذلك صيغت العقيدة العسكرية الصينية لتلبي سياسات دفاعية أكثر من كونها هجومية. وبالتالي لم تطور الصين مذهباً قتالياً يوكل إلى صنوف القوات المسلحة الصينية القيام بعمليات عسكرية في مناطق متباعدة من العالم ، وذلك انطلاقاً من طبيعة رؤيتها الأمنية – الاستراتيجية.

وعلى هذا النحو تحددت الطبيعة القتالية للقوات المسلحة الصينية بتأدية مهام دفاعية ضمن حدودها الإقليمية . وهو المذهب القتالي الذي يختلف نوعياً عن المبدأ القتالي للعقيدة العسكرية السوفيتية سابقاً، والعقيدة العسكرية الأمريكية المتمثلة بالقدرة على خوض حروب خارجية، وفي أي منطقة من العالم، إذا ما أقتضت الضرورة ذلك. كما أن العقيدة العسكرية الصينية ابتعدت كثيراً عن اشتراطات النظرية الماوية التي لم تعد ملائمة لظروف الحرب الحديثة. فالتصور " الماوي" للحرب كان قائماً على مبدأ الحرب الشعبية . وهي بذلك تستند إلى أعداد كبيرة من الجيوش النظامية والشعبية المسلحة باسلحة خفيفة تمكن جيش التحرير من تبني استراتيجية الحروب المحلية التي تندلع في مساحة محدودة وتكون صغيرة الحجم وعنيفة الأثر، وتخوضها جيوش على قدر عال من الكفاءة والاحتراف.

وعلى هذا فقد جرى التأكيد على أهمية " الاختصاصات المهنية"، و"النوعية القتالية المحترفة" و " تطوير التقنيات العسكرية الميدانية" ، " حيث تغلب" النوعية "على " الكمية" في استراتيجية الدفاع الفعال . وكما سبقت الإشارة ، تم تخفيض القوات المسلحة من ٤،٥ملايين مقاتل في نهاية الستينات إلى ٣ ملايين مقاتل في نهاية السبعينات وإلى ٢،٢ مليون مقاتل في منتصف السبعينات . وكذلك تم استحداث قانون القرعة الانتقائية بدلاً من التجنيد الإجباري تماشياً مع الفكرة التي تذهب إلى أن الهدف هو إنشاء جيش ملائم من وجهة النظر السياسية، وقوي من وجهة النظر العسكرية، بعد أن تبينت امكانية المحافظة على جاهزية قتالية عالية لقوات أقل حجماً وأكثر تدريباً واحدث تجهيزاً من الناحية التقنية.

وتحقيقاً لهذه الغاية ، تمت زيادة الإتفاق العسكري من ٨٠ مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى ٨٩ مليار دولار عام ١٩٩٧، وهذا يعادل ثلث ميزانية الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية ، ويشكل ما نسبته ٧٥% من ميزانية الدفاع اليابانية [١٩].

ومهما تكن حقيقة الأرقام فإن الصين تعد واحدة من كبرى الدول التي تقوم ببناء عسكري سريع ومكثف في العالم، وتنشد الحصول على تقنية الانذار المبكر المحمول جواً ، وتسعى أيضاً لتطوير قدراتها الذاتية لتقنيات الإرضاع الجوي من أجل زيادة المدى القتالي لطائراتها الحربية . وتوصلت إلى عقد صفقة مع روسيا للحصول على مدمرتين مجهزتين بصواريخ كروز المتطورة، فضلاً عن الاستفادة من خبراتها وصناعتها العسكرية في مجال التسلح النووي . وكذلك حصلت من روسيا الاتحادية أيضاً على طائرات (Su-27) المقاتلة القاصفة ، وعلى غواصات روسية من طراز كيلو. وخلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ قامت ببناء ٣٤ سفينة حربية حديثة بجهودها الذاتية، وقامت بتطوير أسطول من صواريخ (M-9)و (M-11) تطلق من العجلات ، وقامت أيضاً بزيادة عدد أفراد قوة الرد السريع لديها من ١٥٠ ألف فرد إلى ٢٠٠ ألف فرد، وأنشأت قاعدة جوية في جزر براسيل ، ونصبت أجهزة رادار للإنذار المبكر في فيري كروس في جزر سبراتلي[٢٠].

وفي ضوء القدرات العسكرية الصينية ، فإن الصين تمثل قوة قادرة على ممارسة الردعين التقليدي والنووي ضمن محيطها الإقليمي. واذا ما استمرت في تحديث قدراتها العسكرية بهذا الشكل السريع فإنها ستصبح الدولة الوحيدة القادرة على تحدي الولايا ت المتحدة الأمريكية في شرق آسيا، وسيكون للولايات المتحدة فقط الدور الرئيسي في مواجهة القدرة الصينية الإقليمية.[٢١].

والخلاصة التي نخرج بها من كل ماتقدم هي، أن القيادات الصينية تولي أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسة العسكرية كواحدة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية في إطار استراتيجيتها القومية. ومما لاشك فيه، أن عمليات تحديث المؤسسة العسكرية الصينية تثير قلق العديد من الدول المجاورة، ولا سيما اليابان وتايوان، وذلك بسبب توقع استعمال الصين هذه القوة لحل مشكلاتها معها ومنها الحدود البرية والمائية . وهذا القلق يزداد رغم أن زعماء الصين أعلنوا مراراً أن الصين لا تريد خلافاً مع جيرانها ولا تبغي صراعاً مع أي من القوى الإقليمية ، وإنما تسعى لبناء استراتيجية تعاونية هدفهاالتفاهم والتعاون والتنسيق.

أما عن أهمية المؤسسة العسكرية الصينية بالنسبة إلى شؤون الصين الداخلية، فإن القوات المسلحة الصينية هي المعول عليها في الحفاظ على الوحدة الإقليمية لأراضي الصين وفي ضمان سيادتها على كامل ترابها . فالملاحظ أن ثمة تآكلاً حاداً في دور السلطة المركزية وفاعليتها لصالح الأقاليم الساحلية الغنية منذ بداية التسعينات، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود رغبات اقليمية انفصالية لغربي الصين عن شرقها. هذا فضلاً عن إقرار القيادة الصينية الحالية للتعديلات التي أدخلها الزعيم الصيني الأسبق دنج هسياوبنج على البرنامج الرسمي للحزب، والتي أشارت إلى حقوق الصين التاريخية في السيادة على كل من إقليم هونج كونج ومكاو وتايوان ، وقد أعتمدها الحزب الشيوعي الصيني في مؤتمره الخامس عشر بحيث أصبحت جزءاً من الأساس العقائدي والفكري للحزب . وفضلاً عن هذه الاعتبارات هناك الدور الضبطي للجيش الصيني، والذي يستخدم لقمع الأقاليم الفقيرة والتوجهات الأيديولوجية المتمردة ، مثل انتفاضة إقليم سينيكيانج المسلم أو انتفاضة العمال والمظاهرات والاضطرابات التي حصلت في إقليم شاندونج الصناعي.

ومن هنا فإن القيادات الصينية تعول كثيراً على القوة العسكرية ، ليس لمواجهة تهديدات خارجية فحسب ، وإنما أيضاً بهدف التصدي لمظاهر عدم الاستقرار الداخلي لضمان وحدة الصين الوطنية.

هوامش الفصل التاسع:

١. تقع جزر سبراتلي في بحر الصين الجنوبي، وهي أكثر مناطق النزاع قابلية للتفجير في منطقة شرق آسيا، إذ يتنازع عليها كل من الصين وفيتنام وبروناي وماليزيا وتايوان والفلبين.

٢. عادت هونج طونج الى السيادة الصينية في مطلع شهر تموز/ يونيو ١٩٩٧.

٣. للتفاصيل حول هذه النشاطات ، د. وليد عبد الناصر، ماذا بقي من تأثير (ماو) في صين اليوم ، مجلة السياسية الدولية ، العدد(١٣٢) القاهرة، ابريل ١٩٩٨ ، ص ٨٥ وما بعدها.

٤. نفس المرجع ، ص ٨٥.

٥. قامت الهند والصين ، اثر سياسات التقارب ، بتوقيع اتفاقيات للتعاون الثنائي منذ عام ١٩٩١ في مجالات التجارة الخارجية والفضاء والعلوم والتكنولوجية ومكن هذا التوجه ضمن سياسة التطبيع بين البلدين.

٦. نشر هذا الاتفاق في صحيفة الرأي الأردنية بتاريخ ٢٧/ أبريل /١٩٩٦.

٧. هذا الاتجاه أكده وزير الخارجية الروسي الأسبق بريماكوف ، ووزير خارجية السابق كيان كيشن ، عندما أشار إلى ضرورة التصدي المشترك لأي محاولة من قبل أي دولة كانت للتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، انظر:

Times may 27 1996

٨. انظر بذلك : سامي فتح غاني، نحو مرحلة جديدة في العلاقات الروسية الصينية، مجلة السياسة الدولية ، العدد، ١٢٨، القاهرة، ابريل ١٩٩٧ ص ١٧١.

٩. تركستان الشرقية يقابلها تركستان الغربية وهي المنطقة التي احتلتها روسيا عام ١٩٤٢ والتي استقلت عام ١٩٩٢ ونتج عن هذا الاستقلال ظهور ما عرف باسم دول آسيا الوسطى . الرغبة العارمة في استقلال تركستان الشرقية هي التي جعلت قضية الصراع الصيني – التركستاني الشرقي تحتل مكانة لدى الراي العالمي.

١٠. ففي عام ١٩٤٩ احتلت القوات الصينية الشيوعية تركستان الشرقية واتبعت سياسة (تصيين) تركستان وشجعت الهجرة الصينية اليها.

١١. جاء اعتراف وزير خارجية الصين بحركة الاستقلال في ٥/تموز/ ١٩٩٦.

١٢. حول قدرات الصين العسكرية، انظر:

International Institue For strategia studies , the military Balance London 1999/p.13.

وفي تقديرات مقاربة وبنفس المقارنة انظر، بول كندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري ، عمان ، الأهلية للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ص ٦٨٨.

١٣. Ibid/p.17.

١٤. Ibid/.17.

١٥. تأكد ذلك في أزمة تايوان في مطلع آذار / مارس / ١٩٩٦، حيث جرى استعراض واسع للقوة العسكرية ، كما هددت الصين بالأحتكام الى سلاحها النووي إذا ماترتب عليها عدوان أمريكي.

وهذا يشير إلى الرادع النووي الصيني مرتبط بالأمن الوطني للصين ذاتها اكثر من موظف لمعالجة قضايا أخرى، وإنها غير مستعدة لأن تجازف بمواجهه نووية في مشكلات أو قضايا تذهب إلى أبعد من ذلك.

١٦. انظر في هذه التقديرات:

Contmporary International Relation Cicir vol. 6.no.2/1999 .

١٧. Ibid.

١٨. أنظر:

Contemporary International Relations op.cit.

١٩. أنظر: ريتشارد بيرنستن ، الصين: الصراع القادم مع امريكا، القاهرة، الدار العربية للأبحاث والدراسات ، ١٩٩٨ ، ص ١٣ وما بعدها.

٢٠. نفس المرجع ، ص ١٥.

٢١. نفس المرجع ، ص١٦.

الفصل العاشر

الاستراتيجية الروسية

الفصل العاشر

الاستراتيجية الروسية

بانهيار الاتحاد السوفيتي ، وتفكك حلف وارشو ، وقيام كيان سياسي جديد هو روسيا الاتحادية ، ظهرت حاجة حيوية لاعادة صياغة فكر استراتيجي جديد للدولة الروسية يتوافق مع المعطيات الدولية والاقليمية.

وفي الواقع، فان الاستراتيجية الروسية ، وفي الوقت الذي أسقطت فيه العديد من العوامل التي تحكمت في بناء الفكر الاستراتيجي السوفيتي، فأنها عملت ومن ناحية أخرى، على صياغة وتطوير مكونات جديدة اعتبرت ضرورية لمقتضيات فعلها الاستراتيجي وهنا يمكن تعيين أهم المصادر التي أصابها التغير وأنعكست على منهج التفكيرالاستراتيجي الروسي.

١- التخلي عن الايديولوجية:

لعبت النظرية الماركسية – اللينينية دوراً كبيراً في صياغة بنية الفكر الاستراتيجي للأتحاد السوفيتي وعلى مدى زمني تجاوز أكثر من سبعين عاماً من القرن العشرين ليحدد طبيعة التعامل ليس فقط مع دول المعسكر الرأسمالي ، وانما مع بقية دول العالم أيضاً والى الحد الذي كاد فيه العالم أن ينقسم الى قسمين، ان لم يكن قد انقسم فعلاً بين دول تدين بالأيديولوجية الماركسية، وأخرى تذهب بولائها الى الفكر الرأسمالي – الليبرالي. لقد صورت الماركسية – اللينينية صراعها مع القوى الرأسمالية ، على انه صراع بين قوى الخير والشر، صراع بين قوى مستغِلة وأخرى مستغَلة ، وأن المجتمع الدولي ماهو الا مجتمع طبقي تحكمه اقلية من الدول الغنية وأكثرية من الدول الفقيرة المستغلة . وعلى هذا تعد المناطق التي تتواجد فيها القوى من الفئة الأولى ، أي الدول الاستعمارية والامبريالية ، هي مناطق صراع وسوح مجابهة ، وأن حتمية هذا الصراع ستقود الى انتصار القوى الاشتراكية – الشيوعية.

ومن هذا المنطلق الأيديولوجي تسلحت دول المعسكر الاشتراكي ، كما تسلحت دول المعسكر الرأسمالي، بترسانة ضخمة هائلة من الأسلحة النووية لضمان الانتصار في أية مجابهة عسكرية. كما أسهمت الأيديولوجية أيضاً في تفسير سلوك اي من القوتين العظمين

، في اي منطقة من العالم ، بانه يمثل تحدياً ينبغي أن يقابل برد فعل سلوكي يوازنه ويوازيه ان لم يكن متفوقاً عليه.

أن تعظيم دور الأيديولوجية أسهم في تبني استراتيجيات واستراتيجيات مضادة. كما اسهم في تسريع عملية سباق تسلحي بشقيه التقليدي والنووي ليصل الى مستويات لم تعرفها عمليات سباق التسلح من قبل ، وإلى الحد الذي أوصل بكل من القوتين أي مستوى التشبع النووي ليظهر ماعرف بتوازن الرعب النووي ، وهو مستوى من التسلح بأسلحة الدمار الشامل لا تتيح لاطرافها هامش الانتصار لطرف، والهزيمة لطرف آخر، بقدر ما تكون الحرب، اذا ماقدر لها أن تندلع ، انتحار متبادل لأطرافها النووية.

ورغم مظاهر التكييف التي طرأت على مبدأ حتمية الصراع والانتقال به الى امكانية التعايش السلمي ، ثم الانفراج ، وبعده الوفاق ، فأن الطبيعة الأيديولوجية بقيت هي الحاكمة لاستراتيجية القوتين العظميين ولو بدرجات منخفضة.

ولكن، بانهيار الاتحاد السوفيتي ، تم التخلي عن تضمين التصورات الاستراتيجية بمفاهيم الأيديولوجية الماركسية – اللينينية . فروسيا الاتحادية استبدلت مفاهيم الصراع الأيديولوجي بمقتربات فكرية تميل الى الواقعية، كالمشاركة والتعاون في حل المشكلات الدولية. وأخذت تفسر أسباب الصراع ليس بأعتباره انعكاساً لتناقضات فكرية- ايديولوجية بقدر ما يعود الى عوامل ومسببات أخرى ذات طبيعة سياسية – اقتصادية ، واثنية – عراقية. وتغيرت تبعاً لذلك نظرة روسيا الاتحادية للمعضلة الأمنية، فاهتماماتها الأمنية لم تعد عالمية الأبعاد وعلى النحو الذي تفسر فيه التحركات الغربية، وفي أية منطقة من مناطق العالم ، على أنها تحديات أمنية، بقدر ما اصبحت هذه الاهتمامات ذات طبيعة اقليمية وذاتية تقتصر على الأمن القومي للدولة الروسية والأقاليم التي تشترك معها في الرقعة الجغرافية المجاورة لها. أما اهتماماتها العالمية فقد تمحورت حول قضايا بعيدة عن التفسيرات العقائدية ، وأخذت تنصرف الى موضوعات أخرى، كالمشاركة في المسائل التي لها علاقة بأمن واستقرار المجتمع الدولي بعيداً عن الندية والصراعات الفكرية . كما أخذت تدعو الى اقامة منظومات الأمن الجماعي واستئصال الحروب والنزاعات المسلحة وتوثيق التعاون مع مختلف دول العالم.

٢ • ولكي تعزز روسيا الاتحادية من مقومات بنائها الاستراتيجي في اطار توازنها مع الولايات المتحدة أخذت تترع الى تبني مفهوم التوازن التنافسي أكثر من مفهوم التوازن التصارعي. هذا يعني ان الاستراتيجية الروسية تحولت في مكوناتها البنائية والوظيفية عما كانت عليه في زمن الدولة السوفيتية . فالتوازن التنافسي ، يقتضي من حيث مكونه البنائي، وجود حلفاء اقليميين يدعمون استراتيجية التنافس التي تصمم وتبنى عليها مواقف روسيا الاتحادية في مواجهة الولايات المتحدة ، وهي عند هذا، لم تجد قوة أفضل من الصين تسهم في بناء أرضية هذا التنافس لموازنة النفوذ الأمريكي سواء أكان ذلك في منطقة آسيا، أو على الصعيد العالمي. فجاء الخطاب الروسي – الصيني مؤكداً على مفهوم المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية، رافضا" المعنى الضمني الذي ينطوي عليه الخطاب الساسي الأمريكي بمفهوم (النظام الدولي الجديد) وصيغة (الهيمنة) التي يفرضها القطب الدولي الواحد.

أما من الناحية الوظيفية، فان روسيا الاتحادية تسعى الى أن يكون فعلها الاستراتيجي مؤثراً في إطار التوازن التنافسي. وعلى هذا فأن التعاون مع الصين يمكن أن ينجز وظيفة استراتيجية تتمثل ، من وجهة نظر روسيا الاتحادية ، بحصر واحتواء النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا والحيلولة دون امتداده الى مناطق اخرى تمس الجدار الأمني لكل من روسيا والصين على حد سواء. وعلى هذا، فأن استراتيجية روسيا الاتحادية في منطقة آسيا تتمثل بالتنافس المدعم من قبل شركائها الآسيويين لمنع انتشار وتوسع التوجهات الجيو- ستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا.

أما استراتيجية روسيا الأتحادية في جناحها الأوربي ، فهي تتجسد بالحد من تفاقم المخاطر الأمنية المترتبة على توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً ، وهي حريصة على أن يكون لها تأثير فعال لمعادلة هذا التمدد الذي أخذت تتفهمه دول الحلف وتعبر بصيغ مختلفة عن ضمان تبديد الهواجس الأمنية لروسيا الاتحادية من جراء توسع الحلف شرقاً. ومع ذلك فان روسيا الاتحادية تسعى إلى تعزيز مقومات سياسية دفاعية قادرة على مواجهة تزايد القدرات العسكرية للحلف عن طريق توسعه شرقاً بانضمام الدول التي كانت ضمن المعسكر الاشتراكي والأعضاء في حلف وارشو المنحل.

٣ • وعلى صعيد الاهتمامات الأمنية ايضاً، يمكن أن نلاحظ ، أن العقيدة الأمنية لروسيا الإتحادية ، أخذت بالتحول من العالمية الى الإقليمية وفي العديد من مظاهرها. إذ لم تعد

منشغلة ، وبدرجات حادة، بمناطق مترامية الأطراف وبقضايا ساخنة تعتبر نفسها طرفاً فيها، كمنطقة الخليج العربي، وتطورات الصراع العربي- الاسرائيلي، التطورات السياسية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وهي مناطق وموضوعات كانت تشكل محور الأهتمام الاستراتيجي الأمني للأتحاد السوفيتي ، كونه يمثل القوة العظمى المناظرة للولايات المتحدة، وإن غياب حضوره فيها ، أو تعثر التحرك عليها يمكن أن يكون لصالح النفوذ الأمريكي ، بما يمهد لانتشاره وتوسعه على حساب انتشار وتوسع الاتحاد السوفيتي.

وفي الوقت الذي أخذت فيه هذه المناطق ، بقضاياها وموضوعاتها المتنوعة والمتعددة، تشهد تحركاً مكثفاً من قبل الولايات المتحدة ، سياسياً وعسكرياً، سواء بفعلها المباشر ، أو بالتعاون مع الحلفاء الأوربيين ، أنحسر الاهتمام الروسي فيها ولم يعد يبدي قلقاً أمنياً حيالها، معطياً أولوية قصوى للأمن الوطني الروسي بالدرجة الأولى ، وبمناطق محددة من الأقليم الآسيوي بسبب من اقترابها الشديد وملاصقتها لحدود الدولة الروسية ، كمنطقة شرق وجنوب شرق ووسط القارة الآسيوية . فضلاً عن الجناح الشرقي لأوريا الملاصق للأجزاء الغربية والجنوبية الغربية من آسيا. أما القضايا التي تشكل مصدراً للتهديد ، وفق الادارك الأمني الروسي، فهي تتمثل في الارهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتطورات العسكرية لحلف شمال الطلسي والتوجهات الفكرية البنيوية للعقيدة العسكرية الأمريكية.

٤ • وفي ضوء طبيعة الاهتمامات الأمنية السابق ذكرها، صاغت روسيا الاتحادية عقيدتها العسكرية بما يتوائم وطبيعة مصادر التهديد، والأعداء القائمين والمحتملين . ففي أوضاع المجابهة والصراع في عهد القوتين العظميين ، تبنى الاتحاد السوفيتي عقيدة عسكرية وتشدد في التعبير عنها، وعي عقيدة تم صياغة افتراضها النظرية على أساس أن الحرب إذا ما وقعت بين دول المعسكر الاشتراكي والرأسمالي فانها لاتسمح إلا أن تكون حرباً نووية يصعب فيها ضبط التصعيد المتدرج، وفق أطروحة الغرب ، كأن تكون حرب محدودة تدار باسلحة تقليدية ، أو نووية تكتيكية ، إذ ليس هناك ضمانات قوية يمكن الأعتماد عليها لضبط آلية التصعيد في الإرتقاء إلى مستوى الضرب المتبادل بالأسلحة النووية الاستراتيجية، أو ليس هناك من يضمن أن تبقى الحرب ضمن المستوى المحدود سواء على المستوى العملياتي(ميدان الحرب والقوى المتحاربة)، أو على مستوى الأسلحة مستخدمة (الإبقاء على الاستخدام المحدود للقوات والأسلحة التقليدية ، أو النووية التكتيكية) ، وهو الأمر الذي كانت تراهن عليه الولايات المتحدة ، إذا كانت تعطي وثوقية عالية في أن

الحرب إذا ما وقعت ستكون أوربية في ميدانها وأطرافها المتحاربة ، حيث يمكن ضبطها عند هذا المستوى دون أن تتدرج الى حد المجابهة النووية بين القوتين (نظرية الحرب المحدودة).

إذن العقيدة العسكرية السوفيتية كانت تعطي أولوية للحرب النووية، أكثر من الاهتمامات بافتراضات الحرب المحدودة-التقليدية ، كشكل من اشكال العلاقة مع دول المعسكر الرأسمالي، حيث يستخدم فيها أقصى درجات العنف المسلح.

ولكن ، وبعد غياب الاتحاد السوفيتي ، وتنامي الادراك العقلاني للخطورة الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية ، بل حتى عقم التفكير بإمكانية التهديد باستخدامها، لم تعد العقيدة العسكرية الروسية تركن إلى افتراضات لضروب من المجابهات تستخدم فيها هذه الأنماط من الأسلحة، صحيح أن روسيا تمتلك أسلحة وقدرات نووية ووسائل إطلاق وإيصال صاروخية ذات كفاءة عالية، إلا ان بواعث استخدامها، أو التهديد باستخدامها (الردع) ستكون محكومة بجدولة الأولويات ، ويأتي في مقدمتها تعرض سلامة الأراضي الروسية لأخطار جدية وأكيدة. مثل هذا التصور الذي تحمله العقيدة العسكرية الروسية يؤشر لنا جملة موضوعات تشكل محور اهتمامها:

١) أن الردع النووي الروسي لن يكون ردعاً شاملاً ليحتوي كل التحركات والأعمال غير الموغوب فيها والتي يكون مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية وفي أي منطقة من مناطق العالم كما كان عليه الردع النووي السوفيتي، انما سيكون ردعاً محدوداً ومقتصراً على تلك الأعمال التي تعرض أمن وسلامة الدولة الروسية وبعض الأقاليم الآسيوية ذات العلاقة والأهمية الجيوستراتيجية بالنسبة لروسيا إلى أخطار أكيدة . وهنا تركز العقيدة العسكرية الروسية على أنه إذا ما تعرضت هذه الأهداف إلى خطر معادي ، فإن على روسيا أن تمتلك القدرة على تنفيذ هجوم نووي انتقامي مضاد يكون أكثر شدة من الذي تعرضت له، وأن لا يقتصر نطاقه على قوات العدو الميدانية ومراكز قواته الضاربة (معاكس القوى) ، انما يدخل ضمن إطاره مراكز العدو الصناعية ومفاصل قدرته الاقتصادية، أي تعطيل بنية العدو الاقتصادية والصناعية وبقية اهدافه الحيويـــــــــة (معاكس الموارد).

ومما تجدر الإشارة إليه ، هو أن روسيا الاتحادية وقعت مع الولايات المتحدة اتفاقية جديدة لنزع الأسلحة في آيار ٢٠٠٢ لخفض ثلثي ترسانالهما النووية الاستراتيجية لتصل الى ما بين ١٧٠٠ الى ٢٢٠٠ رأس نووي بحلول عام ٢٠١٢ مقارنة مع ٦٠٠٠ رأس نووي.

٢) تجادل العقيدة العسكرية الروسية على أن الخيار النووي لن يأتي في مقدمة الخيارات الاستراتيجية في حرب تكون روسية الاتحادية طرف فيها. بمعنى أن الخيار النووي سيكون محكوماً بمبدأين ، الأول، اذا ما تعرضت الأهداف الحيوية، وعناصر القوة الروسية على ، اختلاف مكوناتها ، لهجوم نووي مضاد، عندها سيكون الرد الروسي نووياً انتقامياً وواسع النطاق. هذا المبدأ كانت قد أقرته العقيدة العسكرية الروسية عام ١٩٩٧ والتي جازت لروسيا اللجوء الى استخدام السلاح النووي للرد فقد علـــى (عدوان مسلح يشكل تهديداً لوجود روسيا بالذات). المبدأ الثاني هو ، التصعيد المتدرج ، بدءاً من الحرب التقليدية وصولاً إلى مستوى الحرب النووية. وبما ان الحرب التقليدية ستدار بأسلحة ذكية ذات قدرات تدميرية عالية، تستهدف مراكز القيادة والسيطرة وعصب القوة الصناعية والأقتصادية ، فضلاً عن قوات الميدان ، فان العقيدة العسكرية الروسية لا تستبعد أن تكون الحرب النووية امتداداً للحرب التقليدية. ويبدو أن هذا المبدأ حظي بثبات على ماجاءت به العقيدة العسكرية السوفيتية التي كانت تشكك في مصداقية المبادىء التي تحكم الحرب التقليدية بينها وبين الولايات المتحدة.

٣) ومع ذلك، لا تسقط العقيدة العسكرية الروسية الافتراض الأكثر قبولاً لمشاهد الحرب المستقبلية هو أن تأخذ صيغة الحرب التقليدية ، أي الحرب التي تدار بأسلحة تقليدية إلا أنها تتمتع بخصائص تقنية متطورة (الحروب التكنو- معلوماتية) إذ من الممكن إحراز انتصارات في بداياتها إذا ما تمت إدارتها بفائقية عالية لتأتي بثمار انتصار سياسي . وعليه تهتم العقيدة العسكرية الروسية بالتطور المذهل في تكنولوجيا السلاح والتي أدت إلى ثورة في الشؤون العسكرية، وخصوصاً في مجال الأسلحة الذكية الجوية والصاروخية عالية الدقة في التصويب، وشديدة الأثر في التدمير.

وكما سبقت الاشارة ، ان الثورة التكنو- معلوماتية في مجال التسلح ، أحدثت تغييراً ملحوظاً في النظرية العسكرية، ولم تكن العقيدة العسكرية الروسية بعيدة عن

تأثيرها لتجري مراجعة لمنظومة أسلحتها الجوية والصاروخية ومنظومة القيادة والسيطرة ، والأهمية الفائقة لعناصر الطاقة الموجهة ، ومنظومة الأسلحة الليزرية والألكترونية . وعلى هذا تدرك العقيدة العسكرية الروسية أن الحروب التقليدية ، وفق هذه المعطيات ستكون بعيدة عن الثوابت التي حكمت عقيدة السوق العسكري في العصر الصناعي ، والتي تختلف عن تلك المبادىء التي بدأت تتحكم فيها وتعمل على إعادة صياغتها بما ينسجم مع العصر التكنو- معلوماتي، ذلك أن إحراز النصر في الحروب والمعارك العسكرية الحديثة لم يعد مقتصراً على الكم المستخدم من الأعداد البشرية والمعدات العسكرية، بقدر ما أصبح معتمداً على نوعية الأسلحة والمعدات العسكرية وما تتمتع به من خصائص تكنولوجية متطورة.

ومن هنا جاء اهتمام القيادات العسكرية الروسية على ضرورة بنـــــاء فكر عسكري ، سوقي وتعبوي، قادرة على استيعاب ما أفرزته الثورة التكنو – معلوماتية في المجال العسكري وشؤون التسلح. وعليه أنصرف التركيز على تأمين المتطلبات الآتية:-

أ. بناء قوة عسكرية متوائمة مع العصر التكنو-معلوماتي ، وتتمتع بجاهزية قتالية توفر لها قدرة عالية على مواجهة أنماط من التحديات ، وبمختلف أنواع الأسلحة التقليدية والنووية.

ب. تأمين منظومة قيادة وسيطرة تكون قادرة على ادارة الحروب الالكترونية.

ت. تحقيق تفوق نوعي في منظوة الأسلحة الحيوية والصاروخية. وبما يؤمن النصر الحاسم في أي حرب تخوضها روسيا الأتحادية.

ث. الاعتماد على المنصات الفضائية ومنطزمة الأقمار الصناعية لمسح ورصد مسارح العمليات.

ج. تأمين وسائل الانتشار السريع براً وبحراً في مختلف مسارح العمليات ، سواء كان ذلك ضمن الحدود الإقليمية لروسيا الاتحادية ، أو في مناطق تقع خارجها.

والخلاصة التي تخرج بها، ان العقيدة العسكرية لروسيا الاتحادية باتت تركز بالدرجة الأساس على بناء القوات المسلحة، وخصوصاً منظومة أسلحتها الاستراتيجية لتأمين غرضين:-

١ • تحقيق ردع فعال يوفر ضمانات كافية لسلامة المصالح الحيوية والاستراتيجية للدولة الروسية.

٢ • اذا ما فشلت وظيفة الردع عن تأمين أغراضها وتحول الردع إلى عقاب فإن القوة العسكرية الروسية وبشقيها التقليدية والنووي، عليها أن توفر ضمانات وافية وأكيدة لتحقيق النصر في أية حرب تخوضها مستقبلاً.

ومما تجدر الإشارة إلية أن القيادات الروسية ، وفي إطار رؤيتها الاستراتيجية ، ماتزال تشكك بطبيعة ومضمون الاستراتيجية الأمريكية التي ترى فيها استراتيجية ما تزال محكومة بطابع هجومي، وإنها ترمي إلى هيمنة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي.

إن القيادات الروسية لديها قناعات قوية على أن الولايات المتحدة مصممة على إنشاء ونشر منظومة الدفاع ضد الصواريخ الأمر الذي سيترتب عليه نتائج لا تغفل القيادات الروسية طبيعة مخاطرها الاستراتيجية، إذ أنها ستؤدي

أولاً : إلى زيادة هيمنة الولايات المتحدة ، وإلى اعتمادها سياسة القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أغراض أو أهداف سياسية، ليس ازاء روسيا فحسب ، وإنما إزاء تلك الدول التي لا تملك المقدرة الدفاعية التي تسمح لها بالرد، أو إيجاد نوع من الردع المتوازن.

ثانياً : إن تبني الولايات المتحدة لهذه المنظومة (منظومة الدفاع بالصواريخ) يعني أن روسيا ، وربما الصين أيضاً والدول الأخرى التي تملك الصواريخ الاستراتيجية، سوف تتخذ الإجراءات الضرورية لتجاوز المنظومة الأمريكية ، أو على الأقل تحييد فاعليتها، مما يعني الدفع باتجاه عملية سباق تسلحي للمنظومات الدفاعية أو الهجومية . وهذا سيطال بدوره الأسلحة التقليدية والقوات العسكرية التقليدية.

ثالثاً : إن الأمريكيين يسعون إلى جذب حلفائهم الى منظومتهم الدفاعية. ومثل هذا الأمر يعني في حقيقته ان هناك محاولات لنشر منظومة الدفاع نحو الشرق بالتحالف مع اليابان، ومثل هذا التطور يكون بمثابة النسق الأول بهدف إعتراض الصواريخ الروسية والصينية عند انطلاقها . كذلك، فإن المغزى الأمريكي من وراء هذه الاستراتيجية، أي استراتيجية نشر الصواريخ الدفاعية الامريكية ، إغراء الأوربيين وإقناعهم بأن المسعى الأمريكي في هذا الإتجاه من شأنه أن يوفر لهم حماية دفاعية ضد أخطار صاروخية يكون مصدرها روسيا. هذا بدوره سيكون نسقاً آخر موجهاً ضد الصواريخ الروسية أيضاً.

وكذلك يخطط الأمريكيون وفق الرؤية الروسية للخروج إلى الفضاء وجعله فضاءاً مسلحاً ، كما يخططون أيضاً لنشر منظومة الدفاع الصاروخية فوق سفنهم. وبهذا ستكون هناك منظومة صاروخية، دفاعية هجومية، واسعة النطاق ومتعددة الأنساق غرضها تطويق روسيا والصين، وكذلك توفير الرقابة على كل دولة وعلى كل مجموعة صواريخ. ومن الطبيعي ألا تبقى هذه العملية خارج دائرة اهتمام روسيا وغيرها من الدول الاخرى، الأمر الذي سيفتح المجال أمام سباق التسلح من جديد. كما سيقود ذلك إلى إنتقال عملية سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، كما إلى المحيطات. ومثل هذه السياسات ستقود إلى خلق مشكلة عالمية تؤدي إلى إهتزاز الإستقرار والأمن الدولي.

من ناحية أخرى ، يختلف الروس عن الأمريكيين في نظرتهم إلى الأمن. ففي الوقت الذي يسعى فيه الأمريكان لبناء أمنهم وأمن حلفائهم من خلال تعزيز الأحلاف العسكرية، والمثابرة لإنشاء منظومة صواريخ دفاعية، وإقامة أحلاف أمنية مغلقة، فإن روسيا تسعى إلى بناء الأمن بطريقة مغايرة قوامها التعاون وتعزيز الثقة من خلال التعاون الأقليمي بين الدول لدرء التهديدات المشتركة كالأرهاب مثلاً ، والعمل على حل وتهدئة النزاعات الاقليمية من خلال توظيف الإمكانات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والسلمية ، بما يؤدي الى توفير أجواء تعزز الثقة وتخفف التوترات وتحل النزاعات.

إذن ، طبيعة الاختلاف بين الاستراتيجية الروسية والاستراتيجية الأمريكية لضمان الأمن وتحقيق الاستقرار على الصعيد الدولي تكمن في إن الأولى، الاستراتيجية الروسية، تذهب الى ضرورة إتباع الوسائل السياسية والدبلوماسية ، والتعاون المشترك لحل المشكلات التي تسهم في إثارة المصادر والتي تهدد الأمن والاستقرار سواء كان ذلك على

الصعيد الدولي او الأقليمي . في حين إن الاستراتيجية الأمريكية، أو النظرة الأمريكية، تذهب إلى أن الأمن والاستقرار الدولي لا يتحققان إلا بجبهة واسعة من التحالفات العسكرية تقودها الولايات المتحدة بهدف التصدي للمشكلات ومصادر التهديد القائمة والمحتملة. وان القوة العسكرية، سواء باستخدامها أو التهديد باستخدامها ، يمكن أن تنجز وظيفة على قدر كبير من الفاعلية في هذا الميدان.

الفصل الحادي عشر

الاستراتيجية الأمريكية

عند دراسة الاستراتيجية الأمريكية ، ثمة ملاحظتان أساسيتان تسترعيان الانتباه، الأولى هي ، إن الجدل الاستراتيجي الذي صيغت في ضوئه الاستراتيجية الأمريكية، وبالتالي عقيدتها العسكرية إبان الحرب الباردة ، والمتأثر بالكم الهائل لترسانة الأسلحة النووية ، وما تمتعت به من خصائص تقنية، وما قادت إليه من استراتيجيات رادعة ، هذا النمط من الجدل الاستراتيجي طرأ عليه تعديل نوعي . فالفكر الاستراتيجي العسكري الأمريكي ، وفي ضوء الكتابات والتحليلات الأمريكية، يبدو اليوم أانه غير منشغل كثيراً بفروض حروب تستخدم فيها الأسلحة النووية، بقدر ما أخذ الاهتمام يتركز على أنماط من الحروب تدار بأسلحة تقليدية تنطوي على قدر عال مـــــن الكفاءة التكنومعلوماتية .وهذا التحول في نمط التفكير الذي كان سائداً في فترة الحرب الباردة مرده تراجع جدلية الحرب النووية، وذلك بفعل تراجع فاعلية التغير الأيديولوجي بعد غياب الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى لها من القدرة ما يؤهلها لأن تفرض تحديات نووية على قدر عال من الوثوق والمصداقية.

وعليه ، فبزوال الاتحاد السوفيتي ، تراجعت أهم أداة في مواجهته وهي الأداة النووية . وحتى البعض من القوى الدولية التي كانت تعَّد ، وفي مرحلة تاريخية معينة ، خصماً عقائدياً للولايات المتحدة، كالصين مثلاً ، فأنها أخذت تكيِّف مضامين عقيدتها السياسية وتوجهاتها الأيديولوجية بما يتوافق مع حقائق مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

الملاحظة الثانية وهي، إن الاستراتيجية الأمريكية، ورغم تغيِّر توازنات القوة في البنية الهيكلية للنظام الدولي وبالشكل الذي ضمن للولايات المتحدة إنفراداً متميزاً، فأن هذه الاستراتيجية كانت وما تزال تبدي ميلاً واضحاً ونزوعاً قوياً إلى تبني أسلوب ردع فعال يظهر قدرة الولايات المتحدة وتصميمها على إستخدام قوتها العسكرية إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية إلى الخطر. أي إن السمة المميزة لمنهج التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجمع بين التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو استخدامها فعلاً، اذا ما تحول التهديد إلى أسلوب عمل، أو طريقة في التعامل لإنزال العقاب في المساس بالمصالح الحيوية ، أو عند نعرضها لتهديدات جدية.

وتكشف لنا الخبرة التاريخية إن هذا الاسلوب ، المنطوي على قدر واضح من التعنيف، رافق الاستراتيجية الأمريكية منذ النصف الثاني من القرن العشرين . إذ تكاد لا تخلو أية

إدارة من الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة عن تبنيها لنمط من مبادىء العمل الاستراتيجي المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد باستخدام القوة المسلحة . ففي عهد (ترومان) تبنت الادارة الأمريكية استراتيجية الإحتواء، وفي عهد الرئيس (آيزنهاور) تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية الانتقام الشامل، وفي عهد (كندي) كانت هناك استراتيجية الاستجابة المرنة، وفي عهد (جونسن) تبنت الإدارة الأمريكية استراتيجية التدميرالمؤكد، أما في عهد (نكسن) كانت هناك استراتيجية العامودين أو الحروب بالوكالة، وتبنى (كارتر) بعد ذلك إستراتيجية التدخل المباشر والانتشار السريع، وفي عهد (ريغان) تبنت الولايات المتحدة استراتيجية حرب النجوم والدرع الفضائي وعندما تولى (بوش الأب) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية رفع شعار النظام الدولي الجديد واستراتيجية تكييف بقية الدول الكبرى الاقليمية مع الواقع الدولي الجديد، وفي عهد (كلنتون) كانت هناك استراتيجية الاحتواء المزدوج لبعض الأنظمة التي ترى فيها الولايات المتحدة ما يهدد مصالحها ، وفي عهد (بوش الأبن) تبنت الادارة الأمريكية استراتيجية الضربة الوقائية أو الدفاع الوقائي ومحاربة الارهاب.

وربما يكون الدافع من وراء تبني مثل هذه الأنماط من الإستراتيجيات هو طبيعة الواقع الدولي والإقليمي سواء كان ذلك أثناء الحرب الباردة أو بعد انتهائها بعد زوال الاتحاد السوفيتي وبقاء الولايات المتحدة كقوة قائدة في النظام الدولي وما رافق ذلك كله من إتساع الحيز الجغرافي لمفهوم المصالح الحيوية ، مما يفرض على الولايات المتحدة تبني إستراتيجيات مختلفة لمجابهة أنماط متعددة من التحديات.

إن السؤال الذي يطرح هنا ، ما هي طبيعة المصالح الحيوية الأمريكية التي تستوجب إستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها دفاعاً عنها؟

في الحقيقة، أن مفهوم المصالح الحيوية الأمريكية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرؤية الأمريكية لمسألة الأمن القومي الأمريكي ، وبالتالي فهو يرتبط بالعقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية . وعلى الرغم من الصعوبة الواضحة في تحديد ماهية المصالح الحيوية الأمريكية المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، إلا إذا كانت هذه المصالح عالمية الانتشار ، وعندها يكون الأمن القومي الأمريكي ، وبالتالي المصالح الحيوية الأمريكية هما كذلك ينطويان على إمتدادات عالمية.

وفي الواقع ، فأنه بعد غياب الاتحاد السوفيتي ومحدودية الرواد ع النوويـــة الدولية (كالصين وروسيا الاتحادية) ، أصبح من الضروري ، بالنسبة للكثير من منظري سياسة الأمن القومي الأمريكي، إعادة التفكير فيما يتعرض له الأمن القومي الأمريكي من مخاطر . ومن الناحية الفكرية – التنظيمية ، يمكن ترتيب المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي الأمركي الى ثلاثة مستويات مرتبة ترتيباً تنازلياً من أكثرها خطورة إلى أقلها خطراً.

المستوى الأول :ويشمل المخاطر التي قمدد وجود الولايات المتحدة ، وكانت متمثلة بالأتحاد السوفيتي ، والقوى المرشحة كبدائل له كالصين ، وروسيا الاتحادية.

المستوى الثاني: ويشمل المخاطر التي قمدد المصالح الأمريكية ، وهو المستوى الأكثر احتمالاً ، وفق المنظور الاستراتيجي الأمريكي، وميدالها العملياتي هو آسيا والحالات الرئيسية التي تمثل هذا النمط من المخاطر هي، الصين، روسياالاتحادية، شبه الجزيرة الكورية ، منطقة آسيا الوسطى ، منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي.

المستوى الثالث: فيشمل مناطق لا قمدد الوجود والمصالح الأمريكية قمديداً مباشراً ، إلا أن وجودها يعتبر (مقلقاً) من الناحية الأمنية وينبغي التحســـب لهـــــا، مثل منطقة (البلقان ، الصومال، السودان ، هاييتي، رواندا).

ولوقمنا بفحص المستوى الأول من التهديدات ، لوجدنا ليس ثمة قوة يمكن أن قمدد الوجود الفعلي للولايات المتحدة لإعتبارات عديدة منها:

(١) تلاشي مبدأ حتمية الصراع المؤدلج عقائدياً، وتلاشي مبدأ حتمية إزالة الغير بالقوة العسكرية بما فيها إستخدام الأسلحة النووية.

(٢) أنه حتى القوى النووية الرئيسية التي تعد بدائل نووية للإتحاد السوفيتي كالصين وروسيا الاتحادية ، فأن هذه القوى لا يستقر في منطق تفكيرها أن تكون بدائل فعلية للاتحاد السوفيتي ، وتدخل حلبة الصراع مبنية على تبني إستراتيجيات عنيفة وتحديات خطيرة ترتقي إلى مستوى قمديد الولايات المتحدة بالسلاح النووي، أو أن تعلن عن قدرقما الدخول في مجابهة نووية معها. وقد إنعكست هذه الحقيقة في مناسبات عديدة لتؤكد محدودية رادعها النووي، أو عجزه عن تأدية وظيفته في ردع الولايات المتحدة وثنيها عن القيام (بأعمال غير مرغوب فيها) في مناطق عديدة من العالم منها منطقة الخليج العربي ، كوسوفو، أفغانستان ، والحرب

الأخيرة على العراق ٢٠٠٣، في الوقت الذي تعد فيه هذه المناطق حيوية من الناحية الجيوستراتيجية ، سواء بالنسبة للصين أو روسيا الاتحادية.

(٣) لو نظرنا إلى القوى الفاعلة في النظام الدولي الراهن ، وبسبب من غياب المعطى الأيديولوجي المضاد، وبسبب من كون العديد من هذه القوى تدين بنفس الأيديولوجية التي تحملها الولايات المتحدة، لوجدنا أنها قوى متنافسة أكثر من كونها قوى متصارعة.صحيح اننا لا نستطيع نكران وجود خلافات فيما بينها، وعلينا الإقرار بها، إلا أن هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية يصعب وصفها بأنها خلافات ايديولوجية ، أو مذهبية – عقائدية ذات طبيعة تصارعية . وبالتالي فأن السمة الغالبة التي تتميز بها قواعد إدارة العلاقات بين هذه القوى هي سمة التنافس وليس الصراع.

وعليه، فأن الواقع الدولي الراهن يؤشر لنا ان هذه القوى أخذت تبتعد كثيراً عن الحدود التي تكون فيها رهينة القوة العسكرية حيث لا خيار إلا الخيار العسكري، وبدأت تدرك حجم الدمار والخسائر الفادحة والناجمة عن لا عقلانية القرار السياسي بالاحتكام إلى القوة العسكرية لحل مشاكلها معطية بذلك أرجحية كبيرة عند المفاضلة لقنوات العمل السياسي والدبلوماسي . ومثل هذا التوجه في سياسات هذه القوى والذي أخذ يترع بشدة نحو عقلنة أهداف سياستها الخارجية ليأخذ بها بعيداً عن خطوط المجابهة والصدام المسلح عبر عنه وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق عام ١٩٩٤ بالقول: ((أقمنا في أمريكا الشمالية وأوربا منطقة سلام يمكن أن نقول بثقة أن الحرب فيها هي حقاً غير معقولة ، لكن هذا لا يمنع من قيام حروب في بلدان غير أوربية من المناطق البعيدة)) [١]

وعلى هذا ، يبدو من الصعوبة بمكان أن نتصور اندلاع حروب بين القوى الفاعلة والرئيسية على غرار الحروب التي كانت تدور في القرن التاسع عشر، أو حتى على غرار الحرب العالمية الأولى والثانية. وحتى في مرحلة الحرب الباردة، عندما بلغ الصراع ألايديولوجي ذروته بين المعسكر الإشتراكي والمعسكر الرأسمالي ، فأن الأزمات الحادة ، والتي كان من الممكن أن تقود بأطرافها الى مجابهات مسلحة ، فأنها كانت تدار وفق ضوابط معلومة ومحسوبة، وفي هامش من العقلانية حتى لا تصل بأطرافها الى نهاية مأساوية.

مانريد أن نصل اليه هو أن الولايات المتحدة، وضمن المستوى الأول من المخاطر والتحديات فأنه لم يعد هناك ما يهدد أمنها ووجودها بصورة جدية . لذلك انصرف اهتمامها الأمني إلى المستوى الثاني من المخاطر التي تهدد مصالحها الحيوية، ولا تمثل أطراف هذا التهديد

ومصادرة قوى نووية أو رئيسية . ومثل هذه القوى ، أو مصادر التهديد ، متواجدة في مناطق متعددة من العالم ، حيث تتقاطع الولايات المتحدة معها تقاطعات حادة لأسباب سياسية- أمنية ، أو اقتصادية – حيوية ، أو الأثنين معاً، وذلك في ضوء تقديراتها وطبيعة مدركاتها لأمنها القومي ومصالحها الحيوية ، والتي غالباً ما توصف بأنها غامضة وفائقة ، أو أنها تخضع لتكييف المنطق الذرائعي كحقوق الإنسان ، وضرورة تعميم النموذج الديمقراطي ، ومقتضيات (الشرعية الدولية) ومكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومتطلبات الحفاظ على الأمن الإقليمي، وهي على الجملة موضوعات تنطوي على مغاز ومسوغات سياسية كافية تدفع بالولايات المتحدة للقيام بعمليات عسكرية سواء بمفردها، أو بالتحالف مع غيرها . كما وأن متطلبات المصلحة القومية أو المصالح الحيوية وضمان مصادر الطاقة والنفط والموارد الأولية لا تقل أهمية لأن تكون سبباً يحمل الولايات المتحدة للأقدام على أعمال عسكرية بهدف ضمانها والسيطرة عليها. كما حصل في حرب الخليج الثانية والثالثة، وفي كوسوفو وأفغانستان، وربما هناك مناطق ودول أخرى بانتظار نتائج مماثلة.

وبقصار الجمل ، أن بعض القوى والمناطق الأقليمية أصبحت تشكل ساحة استراتيجية شبيهة بفترة الحرب الباردة ، أي أنها تشكل تهديدات واضحة وداهمة للولايات المتحدة ، وهذا يفرض عليها القيام بردعها ، ليس بقوة نووية ، أنما بقدرات عسكرية تقليدية ذات خصائص تقنية فائقة ومتطورة وعلى قدر عال من الجاهزية القتالية.

ولما كانت الاستراتيجية الأمنية التي صممت للتعامل مع أخطار الحرب الباردة غير ملائمة الآن للتعامل مع ما يتعرض له أمن الولايات المتحدة من مخاطر، أصبح لزاماً على مؤسسة الأمن القومي الأمريكي أن تصوغ استراتيجية أمنية تتناسب مع مكانتها الدولية، وسياستها باتجاه الهيمنة والانفراد. ولتأمين هذا المطلب، كان على الولايات المتحدة إعادة التفكير بنمط تخطيطها الاستراتيجي الأمني أولاً، وإعادة هيكلة قواتها العسكرية وفق عقيدة عسكرية تؤمن لها القدرة على مواجهة التحديات والخصوم الجدد ثانياً.

أولاً – اعادة التفكير بنمط التخطيط الاستراتيجي الأمني:

فرضت أوضاع ما بعد الحرب الباردة، وغياب الخطر المركزي المتمثل بالاتحاد السوفيتي على مؤسسة الأمن القومي الأمريكي أن تجري عملية إعادة تقويم للمحاور التي تشكل مصادر تهديد أمنية للمصالح الحيوية الأمريكية . ويأتي في مقدمتها:

١. منطقة آسيا الوسطى: إذ هي تمثل الحلقة الأكثر وهناً في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي في منطقة آسيا، وبالتالي فأن السيطرة عليها بصيغة تواجد عسكري ، أو إقامة تحالف مع حكومات موالية بما يؤمن للولايات المتحدة أوضاعاً استراتيجية على قدر كبير من الأهمية. وهنا تبرز أهمية افغانستان في الاستراتيجية ألأمريكية ،إذ هي تمثل منطقة اقتراب مباشر لقوى الفاعلة والنووية في آسيا ، كالصين ، ورروسيا، الهند، الباكستان، ايران ، فمن خلالها يمكن ممارسة الضغط على روسيا ، كما تعتبر الحلقة الأخيرة في سلسلة حصار الصين، القوة الآسيوية المحتملة لمناوئة الولايات المتحدة . فضلاً عن ذلك فأن منطقة آسيا الوسطى ، وبضمنها منطقة قزوين تنطوي على إمكانات وموارد أولية (نفط وغاز طبيعي) بما يؤهلها لتكون بديلاً استراتيجياً لمناطق تقليدية في ميدان توفير الطاقة كمنطقة الخليج العربي. كما يمكن استثمار موارد الطاقة(النفط والغاز) في عمليات الضغط والمساومة مع القوى الآسيوية التي تعتمد في تأمين احتياجاتها من الطاقة على هذه المنطقة. يضاف إلى ماتقدم ، أن منطقة آسيا الوسطى تمثل مفصلاً حيوياً في شبكة المواصلات التي تربط أجزاء مهمة مع بعضها في الأقليم الآسيوي. وبالتالي فأن التحرك المكثف ، السياسي، والعسكري، للولايات المتحدة تجاه أفغانستان ، لا يعني بالضرورة توفير حلول لهذه الأزمة الأقليمية ، بقدر ما يكون مدخلاً رئيسياً لتحقيق مصالحها الحيوية.

٢. منطقة شرق وجنوب شرق آسيا: حيث يعتبر توفر السيطرة الأمنية عن طريق التواجد العسكري والقوى الحليفة للولايات المتحدة فيها ضرورياً لتطويق القوى الآسيوية الناشطة في الاقليم الاسيوي من جهة الشرق وجنوب شرق آسيا.

٣. منطقة الخليج العربي: حيث تحتل مكانة جيوستراتيجية على قدر كبير من الأهمية، فهي نقطة الربط بين الجزء الجنوبي الآسيوي وأوربا ، فضلاً عن مكانتها النفطية كمصدر على قدر كبير من الأهمية لضمان ما تحتاجه أمريكا والدول الصناعية الغربية بما فيها اليابان من النفط.

٤. ضمان أمن اسرائيل ودعم مكانتها المتفوقة في معادلة الصراع العربي- الإسرائيلي، وهي مسألة باتت من البديهيات التي لا تحتاج الى شروح مطولة، فثمة ترابط جدلي بين أمن إسرائيل وأمن ومصالح الولايات المتحدة ، وبالتالي يعد ضمان أمن اسرائيل المدخل الرئيسي لضمان المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة العربية برمتها.

٥. تكثيف العمل السياسي والدبلوماسي المدعم بالقوة العسكرية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك لمقاومة الإرهاب ومحاربته أينما وجد، باعتباره يمثل أكثر التحديات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية ، ليس على صعيد مصالحها الحيوية في الخارج، إنما أيضاً على صعيد المجتمع الأمريكي ومؤسساته الرسمية.

ثانياً- الاستراتيجية الأمنية والعقيدة العسكرية

هذا النمط من التفكير الأمني، الذي جاءت به مؤسسة الأمن القومي الأمريكي، تمت صياغته في وثيقة تحمل عنوان (استراتيجية الأمن القومي للولايـــــــــات المتحدة الأمريكية)[٢] صدرت في العشرين من أيلول عام ٢٠٠٢. وتضمنت هذه الوثيقة مبادىء العمل والإعداد لاستراتيجية جديدة تحل محل الاستراتيجية الامريكية التي كانت معتمدة طيلة فترة الحرب الباردة ، كالردع النووي، والقدرة على التدمير بالضربة الثانية... الخ . إذ أصبح البديل العملي للتعامل مع الأخطار والتحديات الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتمثل بتبني استراتيجية جديدة وهي استراتيجية الدفاع الوقائي.

والفكرة الأساسية التي تقوم عليها هذه الاستراتيجية مفادها أن على الولايات المتحدة السعي الحثيث لإجهاض التطورات والقوى المنذرة بالخطر قبل أن تصبح في حاجة الى علاجات حاسمة، حيث جاء في الوثيقة ما نصه ((أنه بحكم الحاجة للدفاع عن النفس، سوف تعمل الولايات المتحدة ضد أي تهديدات ناشئة قبل أن تتبلور بشكلها الكامل))[٣]

أولى المبادىءالتي تقوم عليها استراتيجية الدفاع الوقائي هي فكرة الردع المبكر، والتي تذهب إلى خلق قناعة لدى الخصوم القائمين أو المحتملين ، أن أي عمل يمكن أن يقدموا عليه ويمس أمن الولايات المتحدة في الداخل، أو يهدد مصالحها الحيوية في الخارج، فانه سيواجه بضربات وقائية وبدون سابق إنذار. هذا يعني أن الولايات المتحدة ستعمل على تغير أوضاعها من النمط المستكن الى نمط التعرض بالهجوم عن طريق توجيه ضربات وقائية – استباقية بهدف تأمين الدفاع عن النفس.

المبدأ الثاني الذي تقوم عليه هذه الاستراتيجية هو مبدأ الضربة الاجهاضية- الاستباقية التي تضمن عنصر المبادرة بالهجوم والمفاجئة به من أجل تدمير الخصوم اذا حاولوا القيام بأعمال غير مرغوبة من شأنه المساس بأمن الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية.

ولتأمين سياقات عمل تضمن سلامة الوظيفة التي تضطلع بها هذه الاستراتيجية، كان على الولايات المتحدة توفير مبدأين استراتيجيين الأول هو، الانتشار الاستراتيجي بقواتها العسكرية العاملة، لتتوائم مع المصالح الحيوية التي تشمل العالم كله وأقاليمه المختلفة، والثاني هو توفير الدعم والغطاء الاستراتيجي لعمل القوات الصديقة والحليفة عسكرياً . وعلى مستوى المبدأ الأول (الانتشار الاستراتيجي) عملت الولايات المتحدة الأمريكية على نشر قواتها العسكرية خارجياً وبمختلف صنوفها القتالية ، إستناداً على قوة برية تتمتع بجاهزية قتالية عالية ، وقوة بحرية عائمة ومتحركة ، وقوة جوية توفر الحماية اللازمة لعمل هاتين القوتين ، إضافة إلى مركز قيادة استراتيجية قادرة على إدارة العمليات العسكرية في كل مسارح العالم. يساند ذلك كله سلسلة من القواعد العسكرية الأمريكية والحليفة ، وحاملات الطائرات العائمة وقوة الصواريخ البالستية التي تسند عليها القوة العسكرية الأمريكية الضاربة لإدارة عملياتها العسكرية الخارجية.

أما المبدأ الثاني ، فهو يقوم على أساس توفير الدعم العسكري للقوى الصديقة والحليفة، وأن يكون العمل القتالي الأساسي ملقي على عاتقها . وتمثل الحرب على أفغانستان والعراق النموذجين الحقيقيين لجوهر التطبيق العملي لهذين المبدأين.

من ناحية أخرى، أدى التطور التكنولوجي السريع إلى تطوير العقيدة العسكرية الأمريكية[٤]. إذا سعت المؤسسة العسكرية الأمريكيةإلى توظيف الثورة التكنو- معلوماتية لخدمة أهداف الاستراتيجية العسكرية، وذلك بتطوير الكفاءة القتالية للأسلحة الجوية.وضبط أدائها العملياتي . ونظرية الاشتباك الآمن ما هي في الواقع إلا نتيجة لمثل هذا التوظيف . إذ انطوت هذه النظرية على تحول مهم في مجال الأسلحة المستخدمة بهدف توسيع مداها القتالي المؤثر، وزيادة قدرتها التدميرية . فمنظومات الأسلحة التقليدية التي تعتمد على التكنولوجيا المعلوماتية والأجهزة الكومبيوترية لم يعد مداها مقتصراً على مسارح العمليات حيث تتلاحم القوات وتشتبك ميدانياً ، بل امتد أثرها المدمر إلى أهداف استراتيجية خارج نطاق النشاط الميداني أو التعبوي للقوات المتحاربة لتصل الى داخل العمق الاستراتيجي للعدو.كما وأن هذا التوسع ، في نطاق المدى القتالي المؤثر ، يتم وفق منظومة معلوماتية تحقق نوع من التكامل والتزامن للعمليات الجوية والبرية والبحرية والقوات الصاروخية الضاربة بهدف القيام بهجمات تعرضية ضد نقاط القوة لدى العدو.

وهنا يكمـــــن إستعراض ما بحوزة الولايات المتحدة من أسلحة توصف بانها أسلحة ذكية:

أولاً : القنابل الموجهة :

وهي من طراز (GB4) متعددة الأنواع (15) ، (29) ، (30)،(31)، (32)، (36)،(37) ، تحملها طائرات مختلفة الأصناف من طراز (B-52) ويبلغ مداها (٣٠)كم وكل هذه الأنواع من القنابل موجهة بالليزر ومسيطر عليها تلفزيونياً، وتستخدم مجموعات التوجيه حيث تتكون من حاسوب ومجموعة سيطرة تثبت في مقدمة الرأس المقاتل لتوصيل أوامر التوجيه . وتتميز هذه القنابل الموجهة والمحمولة بالطائرات بأنها شديدة الأنفجار ولها قدرة كبيرة على احداث الدمار، وهي تستخدم ضد أهداف متنوعة كالمباني والمنشآت ، الكبارى الجسور، اسلحة الدروع ، مراكز القيادة والسيطرة.

ثانياً : الصواريخ الموجهة :

وهي من أنواع:

١- صاروخ توماهوك: تحمله وتطلقه سفن سطح وغواصات ، ويبلغ مداها القتالي أكثر من (١،١٠٠) كم وصاروخ توماهوك من طراز (c) له رأس وحيد شديد الأنفجار ومتشظي.

أما الصواريخ من طراز(D) فلها رأس مقاتل حامل يحتوي على (١٦٦) قنبلة ثانوية، في (٢٤) مجموعة يمكن بعثرتها لمهاجمة أهداف متعددة.

٢- صاروخ كروز : وتحمله القاذفة (B-52) ، وهو صاروخ طواف يبلغ مداه القتالي أكثر من (٥٠٠) كم له رأس مقاتل شديد الانجار ومتشظي ، يطير إلى أهدافه بنظام البرمجة المسبقة في تعيين الموقع الجغرافي ، كما يبرمج طيرانه على ارتفاعات ثابتة.

٣- صاروخ سلام (Slam) وهو صاروخ هجومي تحمله طائرات من طراز (B-52) و (F-16) له رأس مقاتل شديد الانفجار ، ويبلغ مداه (١٠٠) كم ، وهذا النوع من الصواريخ تستخدم فيه أنظمة كومبيوتر وبيانات مبرمجة لتحديد الأهداف الأرضية المراد تدميرها ، كما يتم السيطرة على مسار الصاروخ بأنظمة الفيديو لتوفير قدرة عالية في إصابة الأهداف بدقة متناهية. ونظام البيانات الكومبيوترية المجهز به هذا الصاروخ تسمح له بأن يطلق من طائرة ويتم متابعته وتوجيهه بواسطة طائرة أخرى عادة ما تتواجد خارج مسافة الخطر على بعد أكثر من (١٠٠) كم من الهدف.

٤- صاروخ مافريك طراز (AGM-65)، وهو صاروخ جو/ أرض متعدد الأغراض يبلغ مداه القتالي أكثر من (٣٠) كم تحمله طائرات مـــــــــن طراز (A-10) و(F-15) و(F-16) و(F-18). وهناك أربعة نماذج من هذا الصاروخ ، صاروخ مافريك (A) و(B) لهما توجيه كهرو بصري ، ومافريك (C) و (D) لهما توجيه بالأشعة دون الحمراء. وجميعها تعمل بنظام التوجيه الذاتي والتعرف على الأهداف قبل اطلاقها. ويمكن للصواريخ الموجهة بالأشعة دون الحمراء التعرف على أهدافها ليلاً ضمن مدى واسع للرؤية . وهذه الصواريخ يمكن إستخدامها ضمن أهداف أرضية وبحرية متنوعة كسلاح الدروع، الملاجىء ، مقرات القيادة والسيطرة ، القوارب والسفن البحرية ، محطات الرصد والانذار ، بطاريات الدفاع الجوي الصاروخية.

٥- صاروخ مافريك طراز (AGM-65G) ، وله رأس مقاتل شديد الانفجار ومتشظي تحمله طائرات من طراز (F-15) و(F-16) و(F-18) . وهذا الطراز يستخدم ضد أهداف أرضية وبحرية متنوعة.

٦- صاروخ مافريك طراز (AGM-65E) ، وهو صاروخ بعيد المدى موجه بالليزر ، تحمله طائرات من طراز , (F-15)) و (F-16) و(F-18) ، له رأس مقاتل شديد الانفجار ومتشظي ، وهو سلاح ليلي / نهاري ، مصمم للمسافة القريبة وللتوجيه الذاتي على أهداف أرضية محددة له.

٧- صاروخ (تاو) مضاد للدبابات ، يتم تتبعه بصرياً ، مزود برأس مقاتل شديد الانفجار ، يطلق من طائرات الهليكوبتر.

٨- صواريخ هيل فاير، جو / أرض مضاد للدروع ، ويتوجه ذاتياً بواسطة الأشعة الليزرية المنعكسة من الهدف الذي يضاء بواسطة شعاع ليزر يطلقه الصاروخ المحمول على طائرات هليكوبتر نوع أباتشي[٥].

وإلى جانب هذه الأسلحة الذكية، هناك منظومة الأقمار الصناعية، التي سبقت الاشارة إليها، إذ تقوم بمساندة مراكز القيادة والسيطرة عن طريق تزويدها بالمعلومات والحقائق الصورية لميدان المعركة لتوفير درجة عالية من السيطرة على مسارح العمليات.

هذا التقدم في المجال التكنو معلوماتي للأسلحة التقليدية والأجهزة والمعدات الفضائية ، أسهم في إعادة صياغة الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ، حيث كشفت خبرة الحروب التي

خاضتها الولايات المتحدة في عقد التسعينات من القرن المنصرم (حرب الخليج الثانية ١٩٩١ في إطار التحالف الدولي، وحروب كوسوفا ١٩٩٩ في إطار حلف الناتو) والحرب ضد افغانستان والحرب ضد العراق عام ٢٠٠٣ كشفت عن جملة حقائق تشكل اليوم أساس العقيدة العسكرية للقوات المسلحة الأمريكية ومذهبها القتالي ويأتي في مقدمتها:

١. إعطاء أهمية فائقة لمبدأ الحسم العسكري لأية عملية عسكرية تشارك فيها القوات الأمريكية ، حيث يتعين تنفيذها في هامش زمني ضيق قبل أن يؤدي عامل الوقت، وفي ضوء خبرة الحرب الفيتنامية ، إلى استنزاف منظم للموارد الإقتصادية والعسكرية والبشرية ، وإلى تآكل الدعم السياسي للعملية أو إعطاء فرصة لوسائل الأعلام لتغيير المسار الاستراتيجي للسياسة الأمريكية . ومن هنا يتضح تركيز المذهب العسكري الأمريكي على عنصر السرعة في تخطيط العملية العسكرية بحيث تؤدي إلى إصابة العدو بالشلل التام بدلاً من خوض معركة استنزاف ترتكز على التدمير المادي لهيكله الاستراتيجي(٦).

٢. ولضمان فاعلية مبدأ الحسم السريع، تركز الاهتمام على الأسلحة والذخائر الذكية دقيقة التصويب كالقنابل والقذائف الموجهة بأشعة الليزر والصواريخ الموجهة فائقة الدمار، والمضادة للأشعاع الراداري ، والصواريخ بعيدة المدى (صواريخ كروز) التي تستخدم لمعالجة أهداف بعيدة بدقة متناهية وبالتعاون مع الأقمار الصناعية وأجهزة الرادار المحمولة جواً في طائرات الانذار المبكر (أواكس) .

٣. تركيز الجهد العسكري – العملياتي على ثلاث وسائل قتالية رئيسية ، يختص كل منها بتنفيذ مهام وأهداف عملياتية محددة. الصواريخ البالستية والصواريخ التكتيكية (أرض/جو و (جو/أرض) ، وقاذفات القنابل الثقيلة من طراز (B-52) و (B-2) ، إضافة لقوة الطائرات القاذفة والمقاتلة من طراز (F-15) و(F-16) و(F-117) الشبح.

إن إدراك فاعلية هذه الأنماط الثلاث من وسائل القتال الرئيسية قاد إلى إستحداث مبدأ جديد في العقيدة العسكرية الأمريكية هو، مبدأ الاشتباك الآمن أو مبدأ الحرب عن بعد. ويقوم هذا المبدأ القتالي على فكرة تمكين القوات المهاجمة من تحقيق أهدافها العسكرية وتنفيذ هجماتها من مسافات آمنة باستخدام أسلوب التصعيد المتدرج في ضرب الأهـــداف (ضرب أهداف عسكرية ميدانية ، ثم الأنتقال الى معالجة أهداف داخل العمق الاستراتيجي للعدو)، أو أسلوب القصف المتزامن للعمليات العسكرية (ضرب أهداف عسكرية ميدانية، وأهداف حيوية داخل العمق الاستراتيجي للعدو في وقت واحد)، وبما يضمن للقوات المهاجمة قدرة

عالية على التحكم بمسارح العمليات ، كما يضمن لها الابتعاد عن هجوم وسائل الدفاع الجوي المعادية.

لقد أتاح تنامي وتأثر الثورة التقنية العسكرية فرصاً للتفكير بترجيح خيار حروب تستخدم فيها أسلحة تقليدية ذات خصائص تقنية – معلوماتية على درجة عالية من الكفاءة القتالية تحقيقاً لمبدأ الحسم السريع لأية عملية عسكرية تشارك فيها القوات الأمريكية . والفكرة الأساسية التي أخذت تنهض عليها العقيدة العسكرية الأمريكية في هذا الإطار تذهب إلى أن مفاجأة العدو بصفة مستمرة بضربات حيوية وصاروخية ، سريعة ومتلاحقة ، من شانه أن يخلق أوضاعاً عسكرية جديدة يصعب عليه مواجهتها، والتعامل معها،حيث تفقد قيادته توازنها مما ينتج عنه إنهيار لخططه الدفاعية والهجومية بالكامل. وأن إستمرار هذه الضربات السريعة والمتلاحقة تولد حالة غير مسيطر عليها من الفوضى والإرتباك في البنية العسكرية للعدو تتزايد كلما تزايدت وتيرة العمليات الموجهة ضده ، وتنتهي بانهيار شامل لمركز الثقل الرئيسي في بنيان منظمته العسكرية ، أي مركز القيادة والسيطرة. والصنف القتالي المؤهل لإنجاز هذه المهام هو القوة الجوية والصاروخية والأنظمة الفضائية وطائرات الإنذار المبكر (الأواكس).

هذا النمط من التفكير قاد إلى إستحداث ما يمكن وصفه بنظرية الحرب الجوية، وهي النظرية التي تفترض كما سبقت الإشارة إن السيطرة على الجو تتيح إمكانية عالية في السيطرة على المجال الأرضي (مسرح العمليات) وإن مفتاح النصر في أي معركة يكون بيد الطرف الذي ينفرد بميزة التفوق جواً. ذلك أن التفوق في اسلحة الجو القتاليـــــة (الطائرات القاصفة والمقاتلة بعيدة المدى، القنابل الليزرية ، الصواريخ الذكية) تكبد العدو خسائر فادحة بالنيل من أهدافه الحيوية داخل عمقه الاستراتيجي ، وتدمير قدراته العسكرية الدفاعية والهجومية باشتباك آمن ومن مسافات بعيدة قبل عمليات الاشتباك والتلاحم الميداني.

ومثل هذه الاستراتيجية تنطوي على مزايا عديدة منها، أن استراتيجية الذراع الطويلة تقلل من الإسهام القتالي للقوات البرية ، وبالتالي فهي تجنب الطرف المباشر بها من ما يمكن أن يترتب على إسهام قواته البرية من أعباء لوجستية وعمليات دعم وإسناد ميدانية واستنزاف مادي للقوات وأسلحة القتال البرية (المشاة وأسلحة الدروع) . فضلاً عن أن هذه الاستراتيجية تتيح امكانية عالية لتنفيذ الهجمات القتالية والتحكم بالأهداف المعادية عن بعد

متجنبة بذلك التعرض لهجوم وسائل دفاعات العدو الجوية ، حيث يتحول عندها مفهوم العمق الاستراتيجي الآمن الى عمق غير آمن.

وعلى هذا ، فأن التفوق في أسلحة الجو التقليدية ذات الخصائص التقنية المتطورة ، وبمساندة الأنظمة الفضائية ، أخذت تلعب اليوم دوراً تقريرياً في سير المعارك وتحديد نتائجها الميدانية قبل اشتباك القوات البرية وبمختلف صنوفها القتالية، تحقيقاً للغرض السياسي الذي تشن الحرب من أجله.

من ناحية اخرى، ارتبطت عقيدة الحرب الجوية وتعظيماً للنتائج المترتبة عليها، أو لضمان موثوقية عالية في أدائها القتالي ، ارتبطت بثورة المعلومات ، فهي تفترض، في إطار طروحاتها الفكرية، أن مركز الثقل الرئيس في أي منظمة عسكرية لمتابعة جهدها العسكري، وإدامة نشاطها الميداني ، يكمن في تصميم نظام معلوماتها، والذي يرتكز في نظم القيادة والسيطرة (الوحدة القرارية)، وأن أية معركة لا يمكن أن تدار إلا عن طريق الربط والاتصال الوثيق بين منظومة المعلومات والوحدة القرارية المسؤولة عن إدارة العمليات العسكرية ومتابعتها وتوجيهها هو محصلة التقييم الإجمالي للمرحلة التي يتم فيها جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها (منظومة المعلومات) حيث يتشكل إدراك الوحدة القرارية وتصورها لحقيقة الموقف عن سير المعركة . وهذا الإدراك هو الذي يدفع بالوحدة القرارية إلى إتخاذ القرار المناسب بشأنها. بمعنى آخر، إن المعركة عبارة عن سلسلة مترابطة الحلقات، تبدأ بمرحلة المراقبة وفيها يتم جمع المعلومات عن وقائع المعركة وتطورها، ثم تأتي مرحلة التحليل والتقييم ، وفيها تقوم القيادة أو الوحدة القرارية، بتكوين صورة ذهنية عما يدور حولها من خلال المعلومات التي حصلت عليها وتجمعت لديها (منظومة المعلومات) للكشف عن مسار العملية ككل. وفي ضوء المرحلة الأخيرة يتم اتخاذ القرار بشأن أفضل البدائل المطروحة كخطة عمل ميدانية واجبة التطبيق.

وهذه السلسلة المتصلة الحلقات توضح طبيعة التفاعل بين الوحدة القرارية ، أو مركز القيادة والتحكم ، والبيئة المحيطة بها (ميدان المعركة) حيث تتم إدارة العمليات العسكرية. وبالتالي ، فإن منع العدو أو حرمانه من فرصة إتمام الاداء الوظيفي لعمل هذه السلسلة على نحو منتظم ، بقطع احدى حلقاتها ، أو بتدمير مركز ثقله الرئيس ، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تردي الوظيفة التحليلية لنظام القيادة وإفساد قدرته على التحليل السليم والتحكم في حركة المعلومات . وتحقيق مثل هذا الهدف الاستراتيجي يوكل أمر إنجازه الى الأسلحة الجوية والصاروخية ، حيث تقوم وباشتباك آمن مع العدو ، بتوجيه ضربات سريعة ومتلاحقة

تفقده توازنه وتزيد من درجة إضطرابه وإرتباكه ، وتضعه تحت ضغط نفسي هائل ، الأمر الذي يقود بدوره إلى إنهيار العمليات الحربية التي يدير بها تنظيمه العسكري.

وعليه ، فأن كثافة الجهد العسكري للحرب الجوية لا يستهدف ، في الواقع تحقيق أفضل معدلات استنزاف للقدرات المادية للعدو، أو تدمير التجسيد المادي لقوته العسكرية ، إنما أيضاً ، وهذا هو الأساس ، إرباك وتدمير رؤية العدو للبيئة المحيط به من خلال تخريب إنسياب المعلومات داخل بنيته العسكرية، بحيث يصبح عاجزاً عن انتقاء المعلومات والبيانات السليمة، وهذا يؤدي إلى تآكل التماسك الداخلي للمنظومة العسكرية بركيزتيها الأساسيتين ، منظومة المعلومات ، ونظم القيادة والتحكم.

هذه الأطاريح الفكرية لعقيدة الحرب الجوية هي التي تشكل اليوم أساس العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ترى أن عنصر النجاح في أية معركة تخوضها الولايات المتحدة يكمن في مبدأ تفوق منظومة أسلحة الجو القتاتلية (الأسلحة الذكية والذخائر دقيقة التصويب والتوجيه، الطائرات القاصفة والمقاتلة بعيدة المدى، منظومة الأقمار الصناعية المساندة)، حيث تتم مفاجأة العدو ومجابهته بسلسلة متلاحقة من الضربات السريعة ، مما يؤدي إلى تشتيت جهده العسكري ميدانياً ، وإنهيار شامل في هيكله التنظيمي استراتيجياً.

هذا يعني أن عقيدة الحرب الجوي أخذت تتمحور بالأعتماد على عنصرين الأول، الدقة في توجيه وإدارة عمليات القوة الجوية والصاروخية الضاربة ضد مراكز ثقل العدو وأهدافه الاستراتيجية ، كمراكز السيطرة والقيادة ، ونقاط تمركز قواته الميدانية بهدف شل قدرتها الدفاعية والهجومية ، وتدمير قدراته الصناعية وعصب حياته الاقتصادية . والعنصر الثاني يتمثل بتوفير التفوق في مجال المناورة لتغيير الأبعاد المكانية والزمانية من خلال تنسيق تحركات القوات الأمريكية الضاربة بغض النظر عن بعد مواقع تمركزها خارج مسارح العمليات ، وفي هامش زمني ضيق بحيث تستطيع إقتحام مجاله الاستراتيجي ، ومن مواقع متباعدة وبسرعة فائقة تفوق قدرته على صياغة خطة محكمة للتعامل مع هذا الوضع المعقد.

مجمل هذه الأفكار التي جاءت بها عقيدة الحرب الجوية ، قادت إلى تغيير العديد من المسلمات التي بنيت عليها فكرة الحرب ذاتها كنشاط ميداني يرتكز بالدرجة الأساس على الجهد البشري والحركة الميكانيكية لصنوف الأسلحة القتالية. فالعقيدة العسكرية الأمريكية ، طيلة فترة الستينات والسبعينات ، وحتى منتصف الثمانينات من القرن المنصرم ، كانت مبنية على إفتراض مفاده أن الفوز في الحرب يأتي من تدمير مواطن القوة للعدو والتي

تتجسد في ستنزاف ثم تدمير قدراته المادية. ومن ثم فأن الجهد الرئيس يجب أن يرتكز على التدمير ، كما أن محور إهتمام التخطيط العسكري يجب أن ينصب على كشف ثم إستهداف نقاط القوة للعدو بتوجيه أكبر قدر من القوة النارية ضدها.

ووفقاً لهذه النظرية ، يصبح التدمير، على الأقل من الناحية النظرية ، هدفاً بحد ذاته، وتتحول المنظومة العسكرية بكل صنوفها الى آلة تدميرية تخطط عملياتها حول المعركة لإحلال الدمار المادي بقوات العدو ميدانياً ، مع إعفاء مركز ثقله الرئيس ليواجه الهزيمة عسكرياً ، حيث يتم فرض الإرادة السياسية عليه. عقيدة الحرب الجوية جاءت بافتراض معاكس، مضادة، العمل على كشف نقاط الضعف في بنيان العدو وتفادي نقاط قوته بدلاً من مواجهتها مع التركيز على مركز ثقله الرئيس. هنا تكون هذه النظرية قد اختلفت في رؤيتها للمعركة فهي لا تراها كهدف في ذاتها ، وإنما كوسيلة لتحقيق هدف أشمل هو الوصول لمراكز ثقل العدو التي تقوم بتخطيط العملية العسكرية. وعلى هذا، فأن المقولة التي جاء بها (ب. ليديل) والتي تذهب الى ((أن الهدف الصحيح الوحيد للحرب يتمثل في تدمير القوى الأساسية للعدو في ساحة المعركة))[٧] ، تحولت وفق هذه الرؤية إلى أن الهدف الصحيح والوحيد للحرب يتمثل بتدمير البنية التنظيمية والهيكل القيادي المسؤول عن ادارة العمليات العسكرية (أو المسؤول عن إدارة الحرب ذاتها). ووفق المنطق الذي جاءت به هذه النظرية ، فأن القيمة العسكرية للمعركة لا تكمن في تدمير القدرات المادية للعدو، بل أن قيمتها العسكرية تكمن في أثرها الإجمالي على مسار العملية العسكرية ككل. فالتحول الفكري في إطار الاستراتيجية العسكرية الأمريكية وعقيدة الحرب الجوية تتمثل بالإنتقال من عقيدة حربية تسعى إلى تحقيق أقصى معدلات الإستنزاف عن طريق تدمير القدرات المادية للعدو إلى عقيدة حربية تستهدف مراكز ثقل العدو ومنظومته المعلوماتية بهدف إرباك العدو وتدمير عمليات تخطيطه العسكري وهدم بنيانه التنظيمي من الداخل.

وعلى هذا ، فأن الثورة التكنو معلوماتية لم تنعكس آثارها على عقيدة الحرب الجوية وإنما انعكست أيضاً ، على أساليب العمل ومناهج التفكير العسكري لتشكل الإطار الفكري والفلسفي للعقيدة العسكرية الأمريكية وبمختلف صنوفها القتالية في وقتنا الراهن.

هوامش الفصل الحادي عشر

١. جاء هذا التصريح لوزير الخارجية الأمريكية الأسبق، وارن كرستوفر ، في حديثه عن البنية الأمنية لأوربا، في صحيفة:

New York Times, 7/5/1994./

٢. تعد هذه الوثيقة دليل عمل الاستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٢ والتي حلت محل الاستراتيجية الأمريكية في فترة الحرب الباردة ، للأطلاع أنظر:

Washington post, 17/Oct/2002.

٣. الملاحظ أن بوادر التفكير بهذا النمط من التخطيط الاستراتيجي لمفهوم الدفاع الوقائي يعود إلى عام ١٩٩٦ عندما وضع وليم بيري أفكارة الرئيسية حوله، راجع،

William J. Perry, Defense inane age of Hope, Foreign affairs , Vol.75. No.6, 1996.

٤. سبقت الاشارة إلى الكيفية التي أثرت بها الثورة التكنو معلوماتية على أنظمة التسلح التقليدية .

٥. أنظر فيما تقدم حول هذه الأنواع من الأسلحة:

Richard A. Gunkel, Space operation, Weapons Tactics and Training and space operation, Vol.4. of Gulf War air power survey, Ed, ELOT, A.Cohen, Washington, DC, 1993, P.V.

٦. راجع التفاصيل حول مبدأ الحسم السريع للعمليات الحربية:

John A. Warden, Theenmies asystern, air power Journal, spring , 1995, P.sI.

٧. نقلاً عن:

Jams W. Reed, The defense reform debate, Issue and analysis , The Johns Hopkins University press , 1984, p.88.